الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:

السلسلة:

سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر بين النظرية والتطبيق – حالة ولاية سطيف.

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التنمية الريفية

مقدمة من طرف: بوقبال وردة

تحت إشراف: د. بولحواش علاوة

لجنة المناقشة:

أ. د شراد صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 01	رئيسا
أ. د بولحواش علاوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 01	مشرفا ومقررا
أ. د زرايب صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
أ. د براهمية خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	ممتحنا
أ. د طسطاس محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	ممتحنا
أ. د تواتي بوزيد	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة 01	ممتحنا

قسنطينة 2018

إهداء:

أهدي ثمرة عملي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الزوج الفاضل

إلى قرة عيناي فراس وسراج الدين

إلى كل أفراد العائلة.

شكر وتقدير

أتوجه في البداية بكل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف بولحواش علاوة على ما قدمه من نصح وإرشاد وتعاون في سبيل إنجاح هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر للأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة الرسالة وعلى تشجيعهم المستمر للبحث العلمي

كما لا أنسى تقديم الشكر لبعض إطارات الهيئات والمصالح المختلفة على مستوى الولاية الذين ساهموا في تقديم الدعم بالمعلومات والوثائق والإحصائيات خاصة على مستوى محافظة الغابات، مديرية البرمجة ومديرية المصالح الفلاحية.

زملائي الأساتذة في نفس التخصص الذين كان لهم دور حول الدراسة الميدانية لهم خالص الشكر والتقدير.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في نجاح هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان.

المقدمة العامة:

إن تحسن ظروف حياة الإنسان وازدهارها هي غاية سامية ومستمرة، كانت ومازالت تشكل الشغل الشاغل لكثير من الباحثين في مختلف الأزمنة والبلدان وفي جميع الميادين، لكن أولويات البحث العلمي تختلف باختلاف مستوى تطور البلدان، ونعتقد أن الأولوية في البلدان النامية أو الأقل تطورا يجب أن تعطى إلى الميادين والمسائل الأكثر إلحاحا مثل: الشغل وتوفير الغذاء والصحة والسكن، بالإضافة إلى التحكم في التقنيات الحديثة التي تساعد على حل كثير من هذه المشاكل[1].

لذلك كانت هذه الدول تسعى منذ مدة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، رغم أن بعضها أحرز شيئا من التقدم في مجالات التنمية الاقتصادية إلا أن الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة مازالت تتسع يوما بعد يوم، ولم تجد معظم هذه الدول آلية نمو ذاتية نابعة من داخلها حيث اعتمدت في عملية التنمية على نظم ونظريات مستوردة من الخارج وأصبحت اقتصادياتها تابعة ومكملة لاقتصاديات البلدان المتقدمة[2].

والنهوض باقتصاديات الدول يرتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الجيد والسياسات الرشيدة المنتهجة من قبل الدول، فهما يكفلان الدور الايجابي في مواجهة التحديات المختلفة مثلما يكفلان تحسين نوعية استغلال الموارد، ولئن أخذنا في الاعتبار الحاجة الملحة للتخطيط ومزاياه فإن الجزائر شرعت خلال السنوات الأخيرة في عملية إعادة هيكلة الدولة وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وهذا التطور شمل قطاع حساس واستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الوطني وهو قطاع الفلاحة[3]، إذ يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بتوفير غذاء سكانها لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالإحترام، لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعا ت الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي

[1]– طمين (رشيد): إشكالية السكن في إقليم القل: الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية والاجتماعية، **أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في العمران**، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، جويلية 2009.

[2]– قصوري (ريم): الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر– مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011–2012.

[3]– بوقبال (وردة): نتائج وآثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية – نماذج لخمس بلديات بولاية سطيف، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجيستير، شعبة البحث وتعليمية الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة ،قسنطينة، 2010– 2011.

تحصل في القطاعات الأخرى[1]، وفي هذا الإطار تصدرت قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي اهتمامات كبيرة مع مطلع الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الاقليمية والدولية المتلاحقة، وليس من الصدفة أن تنبثق مسألة التخطيط التنموي الفلاحي في السياق الوطني الراهن لبلادنا، فهي نتاج تحول اقتصادي واجتماعي ونابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول وبعث صورة أخرى للعالم الريفي بالنظر للامكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها.

وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني السياسات الراهنة، حيث شهدت الفلاحة الوطنية عدة إصلاحات عبر مراحل مختلفة، وكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من المجال.

– إذ في المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي كانت الدولة تهدف إلى تنظيم القطاع بعد استعادة الجزائر لملكية الأراضي من حيث تثبيت مبدأ الاشتراكية على القطاع الفلاحي، غير أن هذه السياسة لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه رغم ايجابياتها.

– أما المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الزراعية التي استهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتطبيق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

– مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم: حيث انطلقت إجراءات جديدة على مستوى القطاع الفلاحي من خلال إعادة تنظيم استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام (التسيير الذاتي والثورة الزراعية) فتم إنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية والمزارع النموذجية.

ثم كان هناك شبه انقطاع لدور الدولة في متابعة أراضيها ماديا وتقنيا، وبقيت نقطة واحدة مشتركة مع الفلاح وهي ملكية الأراضي مع الاحتفاظ بالأقطاب الممتازة كالمزارع النموذجية كهيكل فلاحي يمثلها، والسبب الرئيسي في ذلك هو التعديل الاقتصادي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي تبعته مرحلة انتقالية تتعلق بخوصصة إعادة الهيكلة.

واستثمارا للمعرفة المستخلصة من التجارب الفلاحية السابقة وتداركا للعراقيل التي عانت منها وفي ظل العودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية قامت الدولة وفي إطار النهوض بالقطاع الفلاحي بإطلاق برنامج إنعاش طموح وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليعبر

[1]– باشي (أحمد): القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003.

عن إرادة قوية لترسيخ مبدأ الحداثة في القطاع الفلاحي، ويتجاوز مجموعة برامج وأعمال مبرمجة ليرسخ ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته في إطار تقديم أفكار تفيد الاقتصاد واقتراحات ترفع من قيمة الإنتاج كما ونوعا، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار[1].

وتم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وحددت أهداف أوسع تتعلق بتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة.

واستكمالا لمسار سياسة الدعم الفلاحي التي انتهجتها الدولة تم الإعلان عن سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع مطلع سنة 2009 التي تؤكد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، تتمثل الاستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكامة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

صياغة الإشكالية:

سعت السياسات الفلاحية المتعاقبة التي وضعتها الدولة الجزائرية إلى النهوض بالفلاحة الوطنية وعصرنة أساليب ممارستها خاصة بعد الشروع في عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتتجاوز الأزمة المتعددة الجوانب وتواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة على الصعيدين الوطني والدولي، وفي هذا الإطار يستلزم وجود أدوات وركائز تعتمد عليها الدولة وخطط وأساليب مدروسة لابد من انتهاجها لمسايرة سياق التحول الذي يخص المجتمع الجزائري بكل مكوناته في أحسن الظروف الممكنة، بالطبع يمر هذا التحول بمسلك صعب وشاق بالنظر إلى الرهانات المعتبرة التي تواجه إشكالية الإسراع في الإصلاحات للانتقال بنجاح إلى اقتصاد السوق مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي[2]، وفي هذا الإطار بات من الضروري إدراج العالم الريفي في أي خطة تنموية تنتهجها الدولة خاصة إذا تعلق الأمر بقطاع حساس واستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الوطني ألا وهو القطاع الفلاحي الذي كان ولازال سكان الريف يمثلون ركيزته الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وفي ظل

[1]- بوقبال وردة: المرجع السابق، ص1- 2.

[2]- عياش خديجة: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010- 2011، ص2.

الظروف الصعبة وغير الملائمة التي يعيشها سكان الريف وبغية تقليص الفوارق بينه وبين الأقاليم الأخرى والحد من ظاهرة النزوح الريفي تم خلق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي يبقى الهدف منها تحسين معيشة سكان الأرياف، وعلى هذا الأساس بات موضوع تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته والنهوض بالريف الجزائري حديث الساعة خاصة في ظل تدني أسعار البترول في السوق العالمية المصدر الوحيد تقريبا للعائدات الوطنية، وبالتالي لابد من التفكير في تنويع الاقتصاد وايجاد البدائل التي من شأنها أن تقلص فاتورة الاستيراد وتساهم في تحقيق الاكتفاء الغذائي ولو بصورة تدريجية، لكن الإشكالية التي تطرح حول هذا الموضوع تكمن في مدى توافق الأهداف النظرية التي تصيغها الجهات المعنية مع الواقع حول موضوع سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتساؤل عن مدى تأثيرها في الإنتاج الفلاحي والاقتصاد الوطني عموما.

وللإلمام بجملة التساؤلات والانشغالات المطروحة حول موضوع بحثنا ارتأينا اختيار تطبيق دراستنا على حالة عشر بلديات من الإقليم الغربي والجنوب الغربي لولاية سطيف على اعتبار أن الولاية تعد من أهم الولايات التي يغلب عليها الطابع الفلاحي وسارعت هي الأخرى لتبني خطوات وبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أما بالنسبة لأسباب اختيار مجال الدراسة فتتلخص فيما يلي:

- المعرفة المسبقة لإقليم الدراسة من خلال دراسة وثائق ومذكرات ورسائل جامعية.
- البعد الفلاحي لمجال الدراسة نظرا للامكانيات الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها.
- تنوع المناخ والمظاهر التضاريسية من الشمال إلى الجنوب يؤدي بالضرورة إلى تنوع المحاصيل الزراعية وحتى الحيوانية.
- الفروق المجالية والإقليمية خاصة من حيث الموقع والجوانب الطبيعية لبلديات الدراسة هذا ما أدى إلى انفراد كل بلدية بسمات تميزها عن باقي البلديات وتصنع لها مكانتها في الإطار الإقليمي العام للولاية، وبالتالي هذا ما يسمح لنا بتعميم النتائج المتوصل إليها على كامل تراب الولاية وحتى على المستوى الوطني ما دامت هذه السياسة الفلاحية المنتهجة تخضع لنفس القوانين على كامل التراب الوطني.
- إمكانية الاتصال ببعض المستفيدين من سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتقييم سيرورة الوضع الفلاحي بالولاية.

– إتاحة الفرصة لتقييم مدى إقبال العالم الفلاحي والريفي بمجال الدراسة على المنهجية الجديدة للتنمية.

أهمية الموضوع:

تبقى قضية تحقيق الأمن الغذائي قضية جوهرية بالنسبة لكل شعوب العالم والهدف المنشود الذي تسعى لتحقيقه حكومات والسياسات التي تنتهجها الدول، وإذا كانت الدول المتقدمة قد تجاوزت هذه المحنة منذ عقود بفضل سياساتها الرشيدة وإرادة مسؤوليها القوية وخططها التنموية المدروسة فإن الدول النامية والفقيرة لازالت تغير بصورة مستمرة سياساتها التنموية بصفة عامة والفلاحية بصفة خاصة بغية توفير لقمة عيش أبنائها، ونظرا لما يكتسيه موضوع عصرنة القطاع الفلاحي والنهوض بالفلاحة الوطنية من أهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية التي تكبد الاقتصاد الوطني أموالا طائلة، هذه الوضعية الحرجة التي ظل يتخبط فيها منذ الاستقلال هذا إذا أخذنا في الحسبان أيضا الارتفاع المستمر لأعداد السكان الذي يقابله ضرورة توفير سبل العيش الكريم أكثر، وإذا كان موضوع توفير الغذاء ومواكبة القطاع الفلاحي للتطورات الحاصلة في العالم ضرورة حتمية هنا تكمن أهمية الدراسة لموضوع بحثنا هذا قصد تقييم مدى نجاعة السياسة الفلاحية الجديدة في التخفيف من التبعية الغذائية التي ظلت الشغل الشاغل لسياسة الدولة منذ الاستقلال، في هذا الشأن بالذات أصبحت الدول الكبرى تتخذ عامل تصدير غذائها للدول الضعيفة كسلاح تضرب به اقتصاد وسياسة ومصالح هذه الدول التي بقيت تابعة لها في جميع المجالات سواء أثناء الحقبة الاستعمارية أو بعد نيل سيادتها، وهنا يقول أحد الساسة الأمريكيين: من أراد قمحنا فعليه مسايرة سياستنا أو يصمت ، حيث يتبين من هذه المقولة أن الغذاء أصبح وسيلة ضغط من قبل العالم المتطور على اقتصاديات الدول العاجزة عن توفير قوت عيش سكانها بنفسها.

أسباب اختيار الموضوع:

اهتمامنا بموضوع بحثنا هذا كان متأصلا في أذهاننا منذ إنجاز رسالة الماجيستير التي لها علاقة بالميدان الفلاحي وسياسة الدعم التي انتهجتها الدولة منذ مطلع الألفة الثالثة في ظل الأريحية المالية التي عاشتها الخزينة العمومية، حيث تناولنا نتائج وآثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الإنتاج الفلاحي بولاية سطيف، وارتأينا مواصلة الدرب في نفس القطاع (القطاع الفلاحي) ومواصلة تقييم المستجدات والسياسات المطبقة على القطاع الفلاحي خاصة وأن هذه السياسة الأخيرة – سياسة التجديد الفلاحي والريفي – جاءت استكمالا لبرامج الدعم الفلاحي التي أعلنتها الدولة الجزائرية من خلال المخطط

الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ضف إلى ذلك هناك جملة من الأسباب الموضوعية التي جعلتنا نختار البحث في هذا الموضوع، والتي من بينها:

- **أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني:** ما يزال اقتصاد البلاد يعاني من اعتماده على مصدر عائدات وحيد البترول وفي ظل تذبذب أسعاره في السوق العالمية بات من الضروري تنشيط فعالية قطاعات أخرى خاصة القطاع الفلاحي الذي يعد ركيزة أساسية من الركائز التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم.

- **علاقة القطاع الفلاحي بقضية الأمن الغذائي للبلاد:** حيث أن انتهاج الدولة لسياسات وخطط تنموية مدروسة ومحددة الأهداف يمكنها من التقليل بدرجة كبيرة من حدة تبعيتها للعالم الخارجي في ميدان الغذاء.

- **التطور الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة في المجال الزراعي** ومساهمته الكبيرة في توفير غذاء ساكنيها وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي وبناء اقتصادها وإشهارها لتصدير غذائها كسلاح تهاجم به الدول الضعيفة التي بقيت تابعة لها في كل مجالات الحياة.

- **الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يسخر بها القطاع الفلاحي** لو أحسن المسيرون لهذا القطاع وكل من له علاقة به استغلالها وهذا لا يتأتى إلا بتظافر جهود الجميع.

- **التزايد الديمغرافي المستمر** وما يتبعه من ضرورة مضاعفة المجهودات أكبر لتوفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للسكان خاصة إذا تعلق الأمر بعنصر حيوي لا يمكن للبشرية أن تحيا بدونه وهو عنصر الغذاء.

- **الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته البلاد** بعد فترة عصيبة تلاها ادخارات مالية ضخمة ناجمة عن العائدات البترولية، وفي ظل هذه الظروف رصدت أغلفة مالية ضخمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة بتنمية القطاعات الاستراتيجية ومنها القطاع الفلاحي.

منهجية وأساليب البحث:

تتميز طبيعة الظواهر الجغرافية بالتنوع والتعقيد، مما يستدعي من الباحث تحليل الظواهر وتفكيكها إلى عناصرها الأولية، وتنحصر عملية التحليل في التفريق بين العناصر الأولية للظاهرة المدروسة لمعرفة خصائص كل عنصر على حدا وعلى الصلات التي تربطه بالعناصر الأخرى، وبهذه العملية ينتقل التحليل بنا مما هو مجهول وغامض إلى ماهو معلوم وواضح.

(يعد التحليل والتركيب عنصران أساسيان في العلوم عامة والجغرافيا خاصة وهما جوهر التفكير، والاتجاه السائد في المدارس الجغرافية المعاصرة هي دراسة التباين المكاني ومن الطبيعي أن توصف بأنها "**علم تركيبي**" فكل من عملية التحليل والتركيب مكملة للأخرى، لكن التحليل لا يكفي لوحده إلا إذا رافقته عملية أخرى وهي المقارنة التي ترشد إلى أوجه الشبه أو الاختلاف بين الظاهرة التي يحللها أو بين الظواهر الأخرى التي سبقت معرفتها).[1] وقد وظفت الباحثة مناهج وأساليب في الدراسة، منها:

– **منهج دراسة حالة:** حيث اعتمدت في دراسة موضوع البحث على مجموعة من البلديات الواقعة في النطاق الغربي والجنوب الغربي لولاية سطيف.

– **المنهج التحليلي الكمي:** تمكن الباحث من خلاله الكشف عن مجموعة من الاختلافات المكانية لمختلف الظواهر في إقليم السهول العليا لسطيف، وتم توظيفه في تحليل التوزيع الجغرافي للخدمات.

– **منهج الاستقراء والاستنتاج:** وظفت الباحثة هذا المنهج في استقراء البيانات الرقمية، مع استخلاص النتائج النهائية.

– **الأساليب الكمية:** تم توظيفها في تحليل مختلف البيانات الرقمية مثل النسب المئوية والمتوسطات والمعدلات وكثافة الظواهر.

– **الأساليب النوعية:** شملت عمليات الترتيب النوعي للبلديات في كل جوانب الدراسة.

– **التمثيل البياني:** تم استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تمثيل مختلف الظواهر من خلال إنجاز مجموعة من الخرائط والرسومات البيانية[2].

مراحل البحث:

بالنسبة لمراحل البحث فقد شمل ثلاث مراحل:

– **مرحلة البحث النظري:** وفيها تم الإطلاع على الوثائق والكتب والأبحاث العلمية من مذكرات ورسائل جامعية والمقالات والمجلات والخرائط وغيرها من المصادر التي ساعدتنا على معالجة موضوع البحث وإثراء جوانبه.

– تليها **مرحلة البحث الميداني:** وذلك عن طريق الإتصال بمختلف المصالح والإدارات ومكاتب الدراسات والمزارعين و المهندسين العاملين في القطاع الفلاحي، قصد الحصول على المعطيات و البيانات

[1]– فرطاس (لحسن):**الفوارق الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة – دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف**– أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة1، 2013– 2014، ص04.

[2]– فرطاس (لحسن): **المرجع نفسه**، ص05.

و الاحصائيات اللازمة لإنجاز البحث، وكان لنا اتصال ببعض المصالح التي لها علاقة بموضوع الدراسة مثل:

– مديرية المصالح الفلاحية بولاية سطيف و مختلف مصالحها (مصلحة الإدارة الوسائل، مصلحة الإنتاج و المساندة التقنية، مصلحة التهيئة الريفية و ترقية الاستثمار، مصلحة الإحصاء).

– مديرية الري لولاية سطيف .

– محافظة الغابات بولاية سطيف .

– الفروع الفلاحية المتواجدة على مستوى البلديات قيد الدراسة .

– مديرية البرمجة للولاية.

– مديرية البناء والتعمير بالولاية.

– المصالح التقنية لبلديات الدراسة.

وأخيرا **مرحلة التحليل والمعالجة:** أي تحليل المعطيات والمعلومات الإحصائية المستقاة من العمل الميداني والحصول على تفاصيل أكثر دقة لمعالجتها وتدوينها في جداول وأشكال بيانية وخرائط سعيا منا للإجابة على معظم التساؤلات المطروحة في الإشكالية[1].

الدراسات السابقة:

إن حداثة موضوع بحثنا المتعلق بسياسة تنموية جديدة انتهجتها الدولة الجزائرية مع نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي (2009) جعلته يشهد عزوفا من قبل الباحثين خاصة وأنه موضوع معقد وله علاقة بمختلف فروع العلوم ولدراسته أيضا إلمام بما يجري في القطاعات الأخرى وما وجد تمثل في دراسات لمذكرات تخرج (ماستر) فقط وتناولت التنمية الريفية من خلال دراسة إنجازات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في بلديات معينة وبأسلوب مكرر روتيني في معظمها، أما الأطروحة التي تناولت موضوع التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر للدكتور هاشمي الطيب بجامعة تلمسان فكانت من وجهة نظر اقتصادية (تحليل معطيات اقتصادية) وليست دراسة جغرافية تعتمد على الميدان واللغة البصرية.

تأتي هذه الأطروحة كامتداد لبحثنا المتواصل في موضوع التنمية الفلاحية والريفية منذ سنة 2000، فقد انصب اهتمامنا في مراحله الأولى على إبراز نتائج وآثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الإنتاج الفلاحي بولاية سطيف بصفة عامة وعلى صعيد خمس بلديات مأخوذة من مناطق غير

[1]– بوقبال (وردة): المرجع السابق، ص

متجانسة بالولاية، انطلاقا من معطيات ميدانية استطاعت إلى حد كبير تقييم حالة القطاع الفلاحي والريفي وانعكاسات سياسة الدعم الفلاحي التي أعلنتها الدولة على الإنتاج النباتي والحيواني وقطاع الشغل بصفة عامة ، أما موضوع هذه الأطروحة فجاء لاستكمال دراسة مسار التوجهات الجديدة لسياسة التنمية الفلاحية والريفية التي انتهجتها الدولة في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الخزينة الوطنية تجسيدا لبرامج المخطط الخماسي للتنمية (2010 – 2014) من خلال التطرق إلى مختلف فروع الدعم التي تخص الجانب الفلاحي والريفي والمطبقة على مجال الدراسة (الإقيم الغربي والجنوب الغربي بولاية سطيف)، وهذا في ظل استراتيجية محددة المعالم والأهداف وتقديم أحسن البدائل التي يعيشها القطاع.

الصعوبات التي واجهت البحث:

واجه البحث مجموعة من الصعوبات ويمكن الإشارة إلى نوعين منها، نعتبرها مهمة، لما كان لها من تأثير في سير البحث:

1 – صعوبات ترتبط بمنهجية البحث: فقد تمت الإشارة سابقا إلى حداثة الموضوع كونه يتعلق بالسياسات الجديدة التي أعلنتها الدولة في مجال التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل مما أدى إلى ندرة إن لم نقل انعدام المادة العلمية والدراسات السابقة التي تناولته وبالتالي غياب منهجية يمكن العودة إليها كمرجع لبحثنا كما أن الدراسات الأجنبية المتوفرة لا تتوافق مع الأطر الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يتميز بها المجال والمجتمع الجزائري ما يجعل المناهج والمقارنات أمرا صعبا، إضافة إلى تشعب الموضوع وتفاعله مع مواضيع أخرى ما نتج عنه تعدد زوايا الدراسة.

2 – صعوبات ترتبط بالعمل الميداني: وتخص أساسا صعوبة الحصول على الكثير من المعلومات والاحصائيات خاصة المتعلقة بالأمور المالية كون الموضوع يتعلق أساسا بسياسة الدعم الفلاحي إضافة إلى التناقض في الكثير من البيانات والمعطيات المتحصل عليها وحتى التصريحات المدلى بها من طرف المصالح الرسمية المختلفة.

مضمون البحث:

جاء البحث في مقدمة وأربع فصول وخاتمة، كل فصل يحتوي على مبحثين، تم في مقدمة البحث عرض إشكاليات البحث وأهمية الموضوع ومراحل إنجازه والصعوبات التي واجهته، كما أفردت المقدمة محورا لعرض المفاهيم الأساسية للمصطلحات المفتاحية المعتمدة في البحث كالتجديد والفلاحة والريف.

جاء الفصل الأول تحت عنوان **مفاهيم وآراء حول السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر**، ويندرج ضمنه مبحثين:

المبحث الأول: السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية منذ مطلع الألفية الثالثة.

المبحث الثاني: الإمكانيات والأجهزة المسخرة لتنفيذ برامج هذه السياسة.

تناولنا فيه التعريف بالسياسات الفلاحية المنتهجة منذ مطلع الألفية الثالثة والمعلن عنها في إطار سياسة الدعم الفلاحي في ظل الاستقرار المالي والأمني الذي شهدته البلاد، كما تم التطرق إلى الأجهزة المالية والإدارية والمصالح التي كلفت بتسهيل سيرورة البرامج المتضمنة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان **دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة وتحليل وضعها الفلاحي**، وفيه مبحثين:

المبحث الأول: دراسة الامكانيات الطبيعية والبشرية لبلديات إقليم الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية الفلاحية لمنطقة الدراسة (2007- 2009).

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى إبراز الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يزخر بها إقليم الدراسة، لما لها من تأثير في نجاح أو فشل أي سياسة تنموية تنتهجها البلاد، كما حاولنا دراسة الوضعية الفلاحية لبلديات إقليم الدراسة، ومن خلالها تم التعرف على بعض الثغرات التي ظلت عالقة بالقطاع الفلاحي بجميع فروعه سواء ما تعلق بالإنتاج النباتي أو الحيواني أو المكننة الفلاحية ودرجة الاعتماد عليها.

بالنسبة للفصل الثالث فجاء بعنوان **دراسة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى إقليم الدراسة**، وفيه مبحثين:

المبحث الأول: تطبيق السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والإنجازات المحققة.

المبحث الثاني: العمليات الجماعية والفردية المنجزة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على الدراسة التطبيقية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بلديات إقليم الدراسة للتوصل إلى الإنجازات المحققة، واستخلصنا من هذه الدراسة الفروق الخاصة بمستوى الدعم في مختلف الفروع والأنشطة بين بلديات الدراسة والتي تبين مكانة البلدية ضمن الإطار الإقليمي العام للولاية.

وأخيرا الفصل الرابع الذي خصص **لتقييم الإنجازات المحققة (النتائج والصعوبات والبدائل المقترحة)**، وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تقييم نتائج وآثار السياسة المعلنة.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل الصعوبات وتقديم البدائل لمعالجة الاختلالات التي يعيشها القطاع.

تضمن الفصل الرابع دراسة تقييمية لنتائج تطبيق هذه السياسة الجديدة الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية، ومنها خلصنا إلى استنتاج الصعوبات التي وقفت حجر عثرة أمام تطبيق برامجها ومشاريعها وقللت من تحقيق الأهداف المرجوة، وانطلاقا من هذه العراقيل اقترحنا مجموعة من البدائل التي من شأنها معالجة الاختلالات التي ظلت عالقة بالقطاع الفلاحي لو أخذت بعين الاعتبار في المستقبل من طرف الجهات المسيرة لهذا القطاع الحساس.

المفاهيم الأساسية: التجديد، الفلاحة، الريف.

نرى أنه من الضروري في مقدمة هذه الرسالة عرض المفاهيم الأساسية وضبط المصطلحات التي تشكل مفاتيح البحث بهدف إعطاء صورة تفيد وتعين القارىء، وقد اختلفت المفاهيم المقترحة لكل مصطلح وتعددت زوايا الدراسة والتحليل فيها، فبالإضافة إلى صعوبة ضبط وتحديد تعاريف لها، فإن ثمة صعوبة أخرى تكتنف عملية قياس وتقييم الظواهر المرتبطة بها، خاصة بالنسبة للعالم النامي، نظرا لنقص الدراسات المتعلقة بمؤشرات القياس التي تسمح بالتقييم والمقارنة لكل منهذه الظواهر.

1– التجديد:

يمثل مفهوم التجديد Innovation الوحدة الأساسيّة لكلِّ نظامٍ معرفي ومنظومةٍ فكريّة، والتي من شأنها التعبير عن نظريّةٍ أو موقف أو أحد جوانب الفكر المستقيم. ينشأ هذا المفهوم نتيجةً للدوافع النفسيّة وآليّات التفكير والتوجّه العقلي يمثل مفهوم التجديد ، إضافةً لمقتضيات وحاجيّات وظروف البيئةِ الخارجيّة .يمثل مفهوم التجديد أحد المفاهيم التي تتردد بكثرة في الفكر المعاصر العربي والإسلامي، إضافةً إلى الفكر الحديث والفكر الغربي، وذلك منذ قرنين من الزمان وتحديداً بعد بروز العديد من المفاهيم كمفهوم الإصلاح والنهضة والثورة والتغيير ..الخ، وتظهر العديد من تلك المفاهيم وتختفي وفقاً للظروف الاجتماعيّة والتيارات الفكريّة السائدة، إضافةً إلى أنظمة الحكم السياسي في المجتمعات والصراعات الدائرة .

اهتمّت الدراسات والأبحاث منذ القدم بأسس وشروط بناء مفهوم التجديد، وتكمن أهميّة بناء هذا المفهوم في أهميّة البناء والإنتاج المعرفي بشكلٍ عام، حيث إنّ المعرفة هي الغاية القصوى للمساعي البشريّة والمسار الطبيعي لوجودها، وقد ارتبطت بهذه المعرفة جميع الأبحاث العلميّة والفلسفيّة وغيرها على مر التاريخ.

التجديد لغة: هو مصدر لفعل جدّد وجدّد الشيء يعني صيّره جديداً " وهو خلاف القديم وجدد فلان الأمر وأجده واستجده إذا أحدثه، والتجديد هو الابتكار وإعادة التنظيم[1].

والتجديد اصطلاحاً هو عبارة عن الفاعليّة الإنسانيّة التي مصدرها الفرد والمجتمع، ويقوم التجديد على مبارحة وضع الخمول والجمود والثبات، والسعي إلى النماء والنمو والتغيير الفكري والعملي، إضافةً إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة في شتّى مجالات الحياة .

ويعرف اندريه لالاند التجديد في قاموسه بما يلي: هو إنتاج شيء جديد، والشيء الجديد قد يكون

[1]- جماعة من الباحثين: القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة السابعة، الجزائر، 1991، ص171.

مادياً وقد يكون معنوياً، فالطائرة والهاتف والتلفاز والمذياع وغيرها من الأشياء المادية، كلّها أشياء جديدة أنتجها الإنسان، أمّا المنطق الصوري وجمهورية أفلاطون، ونظرية التحليل النفسي، والمنهج التجريبي والمنهج الفينومينولوجي، كلّها مناهج في التفكير جديدة أنتجها عقل الإنسان[1].

فالتجديد يكون حيث يوجد الجديد، هذا الجديد إمّا في الأشياء، وإمّا في الأفكار، وهو جديد في الأشياء تبديل شيء قديم ويقابل التجديد الخمول والثبات وعدم مبارحة وضعية ما.

والتجديد أحد المفاهيم التي كثيراً ما ترددت في الفكر الحديث والمعاصر العربي والإسلامي وفي الفكر الغربي ومنذ قرنين من الزمان، مثل مفاهيم النهضة والإصلاح والتغيير والثورة وغيرها. هذه المفاهيم تظهر وتغيب تبعاً للتيارات الفكرية والظروف الاجتماعية السائدة وطبقاً لطبيعة نظام الحكم السياسي السائد في المجتمع وصراع الاستبداد مع الديمقراطية داخله.

قد تختلط لفظة 'تجديد' فيما تدل عليه مع ما تدل عليه ألفاظ أخرى مهمّة ومرتبطة بالفكر المعاصر عامة وبالفكر العربي الإسلامي وبخطابهما على وجه الخصوص. مثل معاني التغيير، التحوّل، التقدم، التطوّر، الإبداع، الاختراع، الاكتشاف وغيرها. لذا ينبغي تحديد معاني هذه الألفاظ والتمييز بينهما وبين التجديد، وتحديد الصلات التي تجمعها في إطار شروط البناء الفكري والاجتماعي والحضاري.

أما في الإصلاح يكاد يتفق المفكرون على أنّ التجديد هو عبارة عن فاعلية إنسانية مصدرها الفرد والمجتمع، تقوم على مبارحة وضعية الجمود والخمول والثبات، وتأخذ بالمبادرة إلى النمو والنماء والتغيير في الفكر والعمل، تستخدم كل الوسائل المتاحة في جميع مجالات الحياة.

فالتجديد يرتبط بالإنسان، وبما يملكه الإنسان من قدرات وطاقات في مستوى الفرد وفي مستوى المجتمع، فهو متصل بالجانب النفسي والذهني لدى الإنسان، كما يتصل بحياته الاجتماعية وبسائر مكوّناتها، فالتجديد يتصل بالحضارة، وإذا كانت الحضارة نتاج تفاعل النشاط الإنساني مع سائر القوانين والسنن الكونية في الفرد والمجتمع والطبيعة لأجل تطوير جوانب الإنسان المعرفية والروحية والمادية في حياته الواقعية، فالتجديد هنا يمثل شرطاً سابقا لبناء الحضارة والمدنية والتقدم.

إذا كان التغيير "Changement" في اللّغة هو التحوّل والتبدّل ويعني عند "الجرجاني" "انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى[2]، فالتجديد هو عملية تغيير يجريها الإنسان على الأشياء، فينشأ بها الجديد،

Andre- Lalande : VocabulaireTechnique et critique de la philosophie, presses universitaire de France, 13ème edition
[1]- Paris , 1980, p516- 517.

[2]- جميل صيليبا : المعجم الفلسفي، ج1، ص 311.

وينتجه أو يبدل شيئاً ما من حالة إلى أخرى. فيصبح التغيير فعلاً ضرورياً للتجديد وحركة سابقة عليه بل يتضمنها. فالتغيير يُحدث التجديد ويشرف عليه ويظهر التجديد من خلاله.

أما التحوّل أو التحويل "Mutation" فيرتبط بالتغيير والتجديد معاً فهو يعني في اللّغة التبديل والتغيّر والتنقّل ونقطة التحول هي الحد الذي يفصل بين أمرين، يكون الأمر الثاني أفضل حالاً من الأمر الأول. فالتحوّل "تغيّر يلحق الأشخاص أو الأشياء، وهو قسمان: تحوّل في الجوهر وتحوّل في الأعراض[1]. فالتجديد تحوّل يُحدثه الإنسان على ذاته وعلى محيطه بنسبة ضعيفة أو عالية، يمكن ملاحظته ومتابعته.

يرتبط مفهوم التطوّر بمفهوم التجديد، ولفظة التطوّر تدلّ على تحوّل الشيء من طور إلى طور، والطور في اللّغة يعني الحال، وطوّر الشيء أي نقله من حالة إلى أخرى. ومعنى التطوّر لدى الفلاسفة متعدد، فهو التحوّل أو التبديل الموجه، أو الانتقال من البسيط إلى المركب أو العكس، أو الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى أو العكس، أو من الخلف إلى الأمام أو العكس، وكلمة الارتقاء تتضمن بالضرورة معنى التبديل، لكن ليس في كل تبديل ارتقاء.

أمّا في الخطاب العربي والإسلامي المعاصر فإنّ مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التباساً، ومن علامات هذا الالتباس مفارقات كثيرة تبرز عند النظر في هذا المفهوم، بحيث يدعو الكثير إلى تجديد الفكر الإسلامي وخطابه، في حين يعارض الكثير هذا الدعوة إلى حدّ المعاداة. ويرى البعض أن مفهوم التجديد طعنة في التراث والهوية والذات، كما توجد هوة سحيقة بين الدعوة إلى التجديد وممارسة التجديد فكراً وعملاً.

انقسم المفكرون الإسلاميون حول مفهوم وطبيعة التجديد في العالم الإسلامي بحسب قراءة أفكارهم ودعواتهم في ذلك ارتباطاً بأصول الإسلام من جهته وبواقع المسلمين وظروفه وبتحديات العصر العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية وغيرها، تنحصر هذه الاتجاهات لدى البعض في الاتجاه التجديدي الذي يرتبط بالبعث والاحياء والإعادة، وآخر متأثّر بالحركة التجديدية الإصلاحية التي قامت في أوربا في بداية القرن الخامس عشر وأفرزت المذهب البروتستاني، واتجاه آخر متأثر بالمذاهب المادية كالماركسة واللّيبيرالية والوجودية والبرغماتية، يعمل على التوفيق بين هذه المذاهب والإسلام.

يبقى مفهوم التجديد لدى المسلمين مرتبطاً بشبكة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالتأصيل النظري للمفاهيم الحركية المتعلقة بالممارسة الفعلية لفعل التجديد، فيتشابك مفهوم التجديد مع مفاهيم "الأصالة والتراث والهوية" للتعبير عن تغيير الذات، كما يتشابك مع مفاهيم التغريب- الحداثة- وعلى مستوى

[1]- جميل صيليا: المرجع نفسه، ص259.

المدلولات الحركية تطرح مفاهيم عديدة مثل 'التقدم' و'التطوّر' و'التقنية' و'النهضة' للتعبير عن ضرورة التفاعل مع الحضارة الغربية ومنتجاتها، كما تبرز مفاهيم مثل 'الإحياء' و'الإصلاح' و'البعث' والاتجاه لتأكيد حضور الرؤية الإسلامية لعملية التجديد ويظهر مدى الارتباط بين مفهوم التجديد نظرياً وعملياً بين الخبرة التاريخية ومرجعية المجتمع.

2 – الفلاحة:

لم تكن الزراعة الحرفة الأولى التي مارسها الإنسان للحصول على غذائه، فمن الثابت أن الإنسان قد مارس حرفا أخرى لا تحتاج إلى جهد أو تقدم حضاري مثل الصيد أو الجمع والالتقاط والرعي، وقد جاء تحول الإنسان للزراعة متأخرا ومن المرجح أنه قد زاول حرفة الزراعة بعد احترافه الصيد والرعي.

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض المفردات كالفلاحة والزراعة، ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

***تعريف الفلاحة (الزراعة)**: إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة Agri أي الحقل أو التربة وكلمة Culture أي العناية والرعاية وعلى ذلك فإن الزراعة هي العناية بالأرض، هذا هو المفهوم الضيق، أما الزراعة في الوقت الحالي بمفهومها الواضح، فقد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية، بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتعدد نشاط المزارع[1].

والفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق، أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة التي ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية، فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض.

غير أن هذا التعريف لا يعكس أو لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية وغيرها، كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل والتسويق وغير ذلك من الأعمال اللازمة للنشاط الفلاحي.

[1]– محسن محارب عواد، محمد سالم ضو: مدخل إلى الجغرافيا الزراعية، ط1، دار شموع الثقافة، 2002، ص16.

* **تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:** وهي تركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق مفهومها خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحوانية.

أما التعريف الواسع فبالإضافة إلى التعريف الضيق، نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

غير أننا نلاحظ بأن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد توفيرها للإنسان، وعليه فإن الأنشطة الزراعية تقتصر فقط على بعض المسائل الخاصة بالإنتاج، غير أن هذه الأعمال المنتجة لا نجد لها تعريفا مضبوطا من أين تبدأ الأعمال المنتجة وأين تنتهي[1].

3- مفاهيم حول الريف:

إن الصعوبات التي تواجه عملية تحديد مفهوم واضح وشامل للريف تجرنا إلى التوقف قليلا في تحديد هذا المفهوم انطلاقا من أصل الكلمة، ثم نأتي إلى تعريفه لغة واصطلاحا.

* **أصل كلمة الريف:** تشير كلمة الريف إلى (Rural) وتعني القرية، أما في اللغة اليونانية نجد أن Rus تعني الريف، وأن هذا الموصوف أعطى للمضاف إليه فأصبح Ruris الذي يحمل صفتين هما Rustitus و Ruralis وهاتان الصفتان هما السمة الريفية[2]، وأوضح ساندرسون أن المصطلح Rural أي الريفي جاء مصاحبا لكلمة Peasant أي القروي، حيث أن مصطلح Rural ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة بمعنى أن هذه المجتمعات التي اختفت منها الفروق بين الريف والحضر، فإن مصطلح ريفي يطلق على ساكن المناطق الريفية بها، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا[3].

---

[1]- عياش (خديجة): المرجع السابق، ص17- 19.

[2]- بوقصاص (عبد الحميد): النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص67.

[3]- قتالي (عبد الغاني): عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، 2010، ص27.

* **تعريف الريف لغة:** الريف في المعاجم العربية هو الخصب والسعة والمأكل وهو أرض فيها زرع وماء، وقد وردت كلمة الريف في القرآن الكريم بلفظ البدو في سورة يوسف فقال تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: "وجاء بكم من البدو"[1].

وجاء في **الصحاح للجوهري:** الريف أرض فيها زرع وخصب، والجمع أرياف ورافت الماشية أي رعت الريف وأرافت الأرض أي أخصبت، وهي أرض ريفية بتشديد الياء[2]، وفي معجم الوسيط الريف أرض فيها زرع وخصب ويطلق على عدى المدن من القرى والجمع أرياف[3].

* **تعريف الريف اصطلاحا:** لايوجد هناك تعريف عالمي موحد ومتفق عليه لمفهوم الريف، وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق له، فتعريفه هو من السهل الممتنع، أي بصورة تقريبية، وهذا تبعا لظروف الزمان والمكان، فليس المجتمع الريفي الذي يوجد في بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا ينطبق عليه نفس تعريف المجتمع الريفي الآسيوي أو الإفريقي، أما تعريفه تعريفا دقيقا فيكاد يكون من المستحيلات، وهذا ما يؤكده البروفيسور ساندرسون Sanderson قائلا: يجب الإشارة إلى الحقيقة التي تتمثل في استحالة وصف "الريفية" في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كلية أو عامة، أو أن نعطي خصائص مطلقة للمجتمع الريفي تنطبق في كل مكان، ومن ثم فيجب النظر إلى مشكلات التنظيم الاجتماعي الريفي في نطاق المحلية والموقف الاجتماعي المحلي[4]، ويتساءل عن المصطلح نفسه قائلا: ماذا نعني بالمصطلح ريفي؟ وكذلك البروفيسور محمد نبيل جامع يطرح سؤالا كعنوانا لأحد فصول من كتاب **التنمية الريفية** وهو "متى يكون المجتمع ريفيا"؟(**معيار الريفية**)[5]، هذا ما يدل على صعوبة تحديد مفهوم موحد للريف أو المجتمع الريفي، إلا أنه دائما يستخدم مصطلح الريفي (Rural) مقابل مصطلح آخر وهو حضري سواء بصورة واضحة كالتعريف الذي يقول: أن الريفي هو ما ليس حضري، أو بصورة ضمنية كما هو في أكثر التعاريف.

ويذهب لوري نلسون (L. Nelson) إلى أن المجتمع الريفي يتكون من تلك المناطق التي ترتفع فيها درجة الألفة والعلاقات الشخصية غير الرسمية[6]، ويدخل أيضا خصائص أخرى تتمثل فيما يلي:

---

[1]- سورة يوسف: الآية 100.

[2]- إسماعيل (بن حماد الجوهري): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ج4، الطبعة الثانية، 1982، ص1367.

[3]- إبراهيم (مصطفى وآخرون): معجم الوسيط مجمع اللغة العربية ، ج1، المكتبة العلمية، ، طهران – إيران، ص387.

[4]- جامع (محمد نبيل): علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص74.

[5]- جامع (محمد نبيل): المرجع نفسه، ص73.

[6]- محمد (الجوهري وآخرون)، علم الاجتماع الريفي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص78.

– البيئة التي تشمل أقل من 2500 نسمة.

– وتكون العلاقات فيها مباشرة وتؤدي إلى نوع متميز من الحياة.

– وأن تكون الزراعة هي النشاط المهيمن في المجتمع الريفي مع تداخل مهن أخرى والإبقاء على الشرطين الأوليين[1].

*** تعاريف أخرى لبعض المنظمات الدولية:**

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: اعتمدت الوم أ في تعريفها للمجتمع الريفي على معيار الإحصاء أي حجم السكان وهو الذي يحدد المناطق الريفية، وهم الذين يعيشون في جماعات أقل من 2500 نسمة، وهذا التعريف يشمل الفلاحون والسكان الريفيون غير الزراعيين[2].

تعريف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة: ذلك الذي يشمل المدن الصغرى والقرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة[3].

تعريف هيئة الأمم المتحدة: وضعت هذه المنظمة معيارا كميا للتمييز بين الريف والحضر على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن التجمعات السكانية تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن 2000 نسمة، إضافة إلى أنها لا تبعد عن جاراتها بمسافة 200 متر (أي بين تجمعين سكانيين مسافة 2000 متر)، وإذا زاد عدد السكان عن 2000 نسمة فهو مجتمع حضري[4].

[1]– السيد (رشاد غنيم): دراسات في علم الاجتماع الريفي، الطبعة الولى، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص61.

[2]– السيد (رشاد غنيم): المرجع نفسه، ص60.

[3]– محمد (الجوهري وآخرون): المرجع السابق، ص78.

[4]– جامع (محمد نبيل): المرجع السابق، ص74.

الفصل الأول

مفاهيم وآراء حول السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية منذ مطلع الألفية الثالثة.

المبحث الثاني: الإمكانيات والأجهزة المسخرة لتنفيذ برامجها

المقدمة:

لقد استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية بشكل عام على اهتمام الكثير من المفكرين على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، فعلى الصعيد العالمي كان الاهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام، وعلى الصعيد الإقليمي كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل قطر وإمكانات التكامل المشترك بين الدول، وعلى الصعيد المحلي كانت مسألة الأمن الغذائي تتجلى في إطار السياسات والبرامج الفلاحية التنموية.

وتعاني الجزائر كباقي الدول العربية في وقتنا الحالي حالة من العجز الغذائي المتزايد، فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك، مما يستدعيها إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمبالغ مالية ضخمة، وهذا يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية أحيانا.

إن التدهور الحاصل في بنية الاقتصاد قد يكون أيضا سببا رئيسيا للضغط على هذه الاقتصاديات لتكون في حالة متزايدة من الضعف، مما منع الدول العربية من الاستغلال الكامل لما هو متوافر لديها من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وهذا أدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وازدياد الفجوة الغذائية.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي لجأت الجزائر كغيرها من دول العالم على مدار أربعة عقود من الزمن منذ الاستقلال إلى سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، وقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشروط اللازمة له على نحو يجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية (التغير المناخي، الأزمات الغذائية والمالية العالمية) والتحولات الداخلية، وفي مقدمتها تلبية الطلب المتزايد على المنتوجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج، وفي هذا السياق تعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة الخماسية (2010-2014) التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية العام 2008، كإستراتيجية لإعادة بعث القطاع الزراعي على الساحة الاقتصادية، وأحد الركائز الكبرى لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

المبحث الأول: السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية منذ مطلع الألفية الثالثة.

مقدمة: يعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية وينهض بها إذا أحسن استغلاله على الوجه الأكمل، لأنه قطاع حساس يوفر الحاجة الأساسية ألا وهي الغذاء ونقصه واختلاله يعتبر في مقدمة أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتوفيره يعد أحد الأهداف الأساسية لكل تنمية ومرتكز أساسي من مرتكزات الاستغلال الاقتصادي.

وفي هذا الإطار أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية، وهذا كان واضحا في السياسات التنموية الفلاحية التي تنتهجها الدول ساعية من وراء ذلك إلى تحقيق أمنها الغذائي، خاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في ظل التحولات التي عرفها السياق والمحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي، كان من الممكن تصور تحسين وتقوية الوزن الاقتصادي والاجتماعي والبيئوي للفلاحة الوطنية، من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس، وفي هذا الإطار قامت الدولة ابتداء من سنة 2000 مع معافاة الوضعية المالية العمومية بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) [1].

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي للفلاحة الجزائرية[2] من أجل الوصول إلى بناء فلاحة عصرية[3] ذات كفاءة تمكن من الانفتاح على اقتصاد السوق وذلك عن طريق المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات والإمكانيات المتوفرة[4]، وباقتراح طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة والمسؤولة للمزارعين وعلى استعمال ملائم لأدوات المساندة والحث على الاستثمار ووضع المخطط للشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع[5].

1- Plan National de Développement Agricole.

2- كتفي (سلطانة)، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة –تقييم ونتائج–**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تحت إشراف د: صلاح الدين شراد، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2005-2006.

2- Drouaze (Lila): **Evaluation des impacts du PNDA sur les exploitations laitières de l'algérois. Thèse de magistère**, institut national agronomique, El-Harrach, Alger, 2004, P 17.

3- بوعزيز (عبد الرزاق): **محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري**، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 47.

4- اعمر (سعيد شعبان): **القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق (دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تحت إشراف الدكتور خليد علي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2004-2005)، ص 48.

وقد حددت الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة حسب خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، وتم وضع عدة أهداف لهذا المخطط[1].

نتيجة: أدوات المساعدة التي تحث المزارع على الاستثمار وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير الامكانيات المتوفرة بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة التأمين والدولة.

2 – أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: إن الظروف التي جاء فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حتمت النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال تطوير وتأهيل المستثمرات الفلاحية باعتبارها وحدة اقتصادية قاعدية للوصول بها إلى مستوى يمكنها من الاعتماد على نفسها أي دون تدخل الدولة واكتسابها لقدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام الوحدات الاقتصادية بعد عولمة التبادل التجاري، حيث تتمكن من الإنتاج بأقل تكفلة (سعر)، وتقديم أجود منتوج.

نجاح تأهيل المستثمرة الفلاحية في الجزائر سيؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي التخفيف من التبعية الغذائية إلى الخارج لا سيما في مجال المنتجات الضرورية (الحليب، الخضر، الحبوب).

هذا المخطط يحتوي على جملة من الأهداف على الأمدين المتوسط والبعيد والتي شرع في تنفيذها خلال السداسي الثاني لسنة 2000 [2]، وتتلخص فيما يلي:

- تحسين أداء الفلاحة من أجل تلبية الحاجات الغذائية للسكان بشكل فعلي وواسع.
- مكافحة التدهور المستمر لبعض المناطق والتقدم المستمر لظاهرة التصحر.
- حماية الموارد الطبيعية والبيئية .
- تكثيف الزراعات في المناطق الملائمة وتوزيعها في إطار يهدف إلى التحسين والحماية الغذائية الوطنية[3].
- تطوير الصادرات من المنتجات الفلاحية التي لها امتيازات على الصعيد الخارجي.
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة بعمليات استصلاح الأراضي الفلاحية.
- الحفاظ على الوسط بطرق استغلال ملائمة لكل إطار إيكولوجي حسب تخصصه[4].

---

[1]- كتفي (سلطانة): **المرجع السابق**، ص7.

(S) Badraoui, (F) Chêhat et (S) Abas : **L'agriculture algérienne en 2000, une révolution tranquille, Le**
[2]- **(PNDA)**, Revue de prospectives agricoles, Revue annuelle N° : 01, Alger, 2001, P 7.
Tafer (Zohir) : **Première évaluation du PNDAR dans le sud algérien**, cas des wilayas d'Adrar, Bechar et Biskra,
[3]- thèse de magistère Institut national d'agronomie, Alger, 200-2004, P 49.
[4]- Ministère de l'agriculture: circulaire n° 00332 "stratégie de mise en œuvre de PNDA, 2000 P 4.

– إعادة الإعتبار للتخصصات الفلاحية لمختلف مناطق البلاد أي تطوير الإنتاج وأقلمته مع الظروف الطبيعية السائدة في بيئة معينة (انتهاج سياسة التخصص الزراعي)[1].

– تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

3– توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية:

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من شهر جوان 2002، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة. وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)[2] باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الإجتماعيين في الوسط الريفي، والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري، لهذا بات من الضروري إشراك سكان الريف في التنمية الوطنية بتمكينهم من الإستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الإستقرار في الأرياف والإهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الإجتماعية لهم[3].

4– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، التكامل الإقتصادي والإجتماعي:

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الإستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الإقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف إجتماعية وبيئوية مهمة وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الإقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصياتها.

ضمن هذا التصور الجديد برزت التنمية الريفية وإعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية كموضوعات ذات أولوية، وتقترح خطوات مناسبة تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية التي يمكن تلخيصها إجمالا في:

– تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.

[1]– بوقبال وردة، المرجع السابق، ص04.

[2]- Plan National de Développement Agricole et Rural.

[3]– مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص81– 82.

– مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الإعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة إقتصادية جديدة) .

– تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.

– القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد والإقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية[1].

وهذا المشروع حيوي جدا بالنظر إلى حجم سكان الريف الذين يمثلون ثابتا مهما في المجتمع الجزائري من جهة ومن جهة أخرى بسبب وضعية الإقتصاد الريفي الذي لم يكن موضوع تدخل عمومي كفيل بإزالة العوائق الماثلة وتحسين شروط حياة السكان بشكل منصف، خاصة وأن المجتمع الجزائري عرف خلال العشريات الماضية تقلبات عميقة يمكن أن تكون على المدى الطويل مجلبة للإختلالات من كل نوع وسببا لتهديد استقراره.

5 – متطلبات التنمية التشاورية:

بفضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية، تم الشروع في عمليات شملت إعداد طروحات ومساعي وطرق تنموية مكيفة مع تنوع الأقاليم ومع مؤهلات وعقباتها الخاصة، وقد تم استكمال هذه المقاربات القائمة على تقييم أولي وعام للوضعية السائدة على مستوى الجهات المحرومة المتسمة بهشاشة ظروف معيشة السكان، تم استكمالها تدريجيا مع مقابلتها مع واقع الميدان، ويقع في مركز الإجراءات المرفقة المخصصة للسكان إلتزام هؤلاء السكان وتحملهم المسؤولية هم والسلطات المحلية في المبادرة بأعمال التنمية المبرمجة وتنفيذها[2].

6– المشاريع الجوارية والتحسيس على كل المستويات:

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، جويلية 2004، ص 30.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **المرجع نفسه**، ص 30.

في هذه الظروف تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية تقوم على فكرة مشروع " التنمية الريفية الجواري" الذي يعطي إمكانية التكفل بإحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الإقتصادية الأساسية (أنشطة فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى (رد الإعتبار للمهن الريفية، وخلق أنشطة اقتصادية أخرى...) قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم.

ومشروع التنمية الريفية الجواري أيضا إطار للعمل الميداني في الوسط الريفي فضلا عن الأعمال المنهجية لمقاربة الميدان وهو ما شكل ورشة تفكير ذات أولوية، فإن محاور العمل المنفذة شملت خصوصا التشاور مع السكان والسلطات المحلية، وشرح الأهداف الخاصة بمسعى متجدد للتنمية الريفية والإجراءات التي تدعمها، وكذلك توعية السكان حول ضرورة الإلتزام القوي والإنخراط الكامل في هذا المسعى[1].

7 –الفاعلون المتدخلون في مشروع جواري للتنمية الريفية:

هناك عدد من الفاعلين الذين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية ابتداء من مرحلة المبادرة إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ.

7–1– المصلحة التي تستلم مشروعا جواريا للتنمية الريفية:

يعين الوالي في بلدية من بلديات ولايته، مع الأخذ بعين الإعتبار طابع المنطقة وقرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع، تتولى هذه المصلحة متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية خلال كل مراحل تحضيره وإنجازه.

7–2 – العون التقني الذي يسهل مشروعا جواريا للتنمية الريفية:

يعين مسؤول القسم الفلاحي أو مسؤول المحافظة الغابية ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل

المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري للتنمية الريفية تكون مهمته متابعة المشروع في كل مراحله.

7–3– منشط مشروع جواري للتنمية الريفية:

تختار المجموعة الريفية من بين أعضائها شخصا يتولى وظيفة منشط للمشروع يتمثل دوره في إعلام المجموعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية للوصول بالمشروع إلى نهايته.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **المرجع نفسه**، ص 31.

7-4- اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية:

وضعت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 لجنة تقنية للولاية ووسعت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 353 المؤرخ في 2002/09/30 تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها.

7-5 – الهيئة المالية المتخصصة:

تعين بموجب إتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تودع لديها موارد صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

7 -6 – المنفذ للمشروع الجواري للتنمية الريفية:

يتعلق الأمر إما بمديرية المصالح الفلاحية أو بمحافظة الغابات، حسب الحالة ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

7-7- المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يعتبر المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية عضوا في المجموعة الريفية، وهو فاعل للمشروع ومستفيد من أعمال المشروع الجواري للتنمية الريفية في نفس الوقت[1].

نتيجة:

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية، ، فقد تم ايلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة، وهذا بغية تحسين مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد .

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 إلى الأبعاد الريفية لإدماج دعم العالم الريفي وإشراكه في التنمية الاقتصادية للبلاد، وتحرير مبادرات سكان الأرياف وذلك بتوفير الخدمات الأساسية لهم مع الأخذ بعين الاعتبار تبسيط الإجراءات المراد تنفيذها بإشراك الفاعلين في الوسط الريفي في

[1]- كتفي (سلطانة): **المرجع السابق**، ص 179 - 182

مختلف القرارات والخدمات المقدمة، وهكذا حددت أهداف أكثر شمولا بعد توسيع التنمية الفلاحية إلى العالم الريفي تتلخص في ثلاث نقاط أساسية:

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي.
- تثمين كل الموارد المتاحة.
- حماية البيئة.

وفي هذا الإطار تم التأكيد على تصور النشاطات والمبادرات المدرجة ضمن أولويات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، كما ينبغي أن تكون ناجحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستديمة بيئيا.

ثانيا:الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تعد الجزائر واحدة من بين دول شمال إفريقيا النامية التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية حاجيات مواطنيها من الغذاء، ولم يفض ذلك الدعم الحكومي المضطرد للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين والفلاحين والحد من عملية الاستيراد.

من هذا المنطلق كانت التعديلات تجرى باستمرار على البرامج التنموية الفلاحية، وهذا بوضع خطط زراعية وريفية طموحة على غرار سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

1- معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي: ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.[2]

2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010-2014): سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، التجديد الفلاحي والريفي، ص: 01.

[2]- عمراني سفيان: سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، نوفمبر 2014، ص: 07.

البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.[1]

3- محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية، وهي:

3-1- التجديد الفلاحي: يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.[2]

وتقوم سياسة التجديد الفلاحي على ثلاث محاور أساسية، وهي:

أ- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيوت والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

ب- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هاذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن لتخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.

ج- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.[3]

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي 10 فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، أداة بيداغوجية PPDRI، ديسمبر 2007، ص: 08.

[2]- عمراني سفيان، المرجع السابق، ص07.

[3]- هاشمي الطيب: التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص: 243.

ذات أولوية، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.

ويتم الاعتماد في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين[1].

ويمكن تلخيص برامج سياسة التجديد الفلاحي في الشكل التالي:

الجدول رقم -01- **ملخص برامج سياسة التجديد الفلاحي**

البرنامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
إنتاجية رأس المال	البذور، الشتلات، الآبار	البلدية
	اقتصاد وحجز المياه	المستثمرة
	المكننة الفلاحية	المزرعة النموذجية
	التسميد	التعاونية
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل والتثمين	
البنية التحتية الفلاحية والريفية	البنية التحتية الفلاحية	البلدية
		المحيط
		المستثمرة
	البنية التحتية للري	المزرعة النموذجية
		التعاونية
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	البلدية
	إعادة التأهيل	المستثمرة
	إنشاء البنية التحتية	الوحدة

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، التجديد الفلاحي والريفي2010 .

[1]- الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، المرجع السابق، ص01.

3-2- التجديد الريفي: أدرجت برامج التنمية الريفية خلال فترة السبعينات ضمن مخططات التنمية الوطنية من خلال ميثاق الثورة الزراعية، إلا أن الإنجازات لم ترق إلى مستوى الطموحات الرسمية، رغم إنجاز العديد من المشاريع (مشروع ألف قرية اشتراكية للثورة الزراعية)، ولم تولي التنمية الريفية الأهمية اللازمة إلا بعد سنة 2002 وبخطوات محتشمة، أي بعد إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2002-2003، إذ تم توسيعه إلى الأبعاد الريفية سنة 2002، وسعى من وراء ذلك إلى بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة المعزولة والمهمشة منها، ثم تمّ اعتماد سياسة التجديد الريفي ابتداء من سنة 2009.

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من:

- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية القائمة بالفعل تاريخيا، من خلال إقصاء فئة هامة من سكان الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها.

- إن إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والعمومية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن تصورها جميعا دون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية، ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذين كانوا على مر الزمن الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.

- تطلع سكان الريف القوي إلى تحسين ظروف معيشتهم على مستوى أقاليمه.

- التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشة منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.

- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا منظمة التجارة العالمية[1].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية، 2006.

3-2-1- خصائص سياسة التجديد الريفي: يمكن تعريف سياسة التجديد الريفي من خلال الخصائص التي تميزها، وهي:

* سياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة إقليمية: أي تتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة، كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية، رافعة شعار "لا توجد أقاليم بلا مستقبل... توجد فقط أقاليم بدون مشاريع".

* تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص بتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

* ترقية الفلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية من جهة، وتنمية ريفية مندمجة بتنظيم وتضافر الجهود الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من أجل تحفيز التشغيل، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش للأقاليم الريفية من جهة ثانية.

* سياسة التجديد الريفي تأخذ بعين الاعتبار تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستوى العالمي، حيث يتزايد الاعتراف العالمي بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب مساهمته الاقتصادية أو أهميته الاجتماعية والبيئية للأقاليم، ويبرهن التحليل المقارن للسياسات العالمية الفلاحية والريفية في مختلف مناطق العالم على الترابط الموجود بين هذين الجانبين.[1]

3-2-2- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي: يمكن حصر أهداف سياسة التجديد الريفي فيما يلي:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف الشغل وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.

[1]- برنامج سياسة التجديد الريفي، المرجع السابق.

– تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحسين ظروف الحياة وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.

– تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

– المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة.[1]

نتيجة: يتبين لنا من هذه الأهداف أن سياسة التجديد الريفي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وإمكانياتها وتحدياتها.

3-2-3- المحاور الأساسية لسياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربع محاور رئيسية، وهي:

أولا: تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات الكبرى (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والهاتف...إلخ).

ثانيا: تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.[2]

ثالثا: حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي والأراضي الفلاحية وتسييرها ضمن منظور التنمية الدائمة.

رابعا: حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.[3]

3-2-4- برامج سياسة التجديد الريفي وأدوات التنفيذ: تعتمد سياسة التجديد الريفي على خمس برامج رئيسية، وهي:

[1]- برنامج سياسة التجديد الريفي، المرجع نفسه.

[2]- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع جويلية، 2004، ص ص: 47-79.

[3]- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، المرجع نفسه، ص ص: 50-51.

- برنامج مكافحة التصحر.
- معالجة الأحواض المائية.
- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير.
- توسيع عملية استصلاح الأراضي.
- حماية النظام البيئي الطبيعي.

ويمكن توضيح هذه البرامج في الشكل التالي:

الجدول رقم -2 - **برامج سياسة التجديد الريفي**

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج	وسائل التنفيذ
مكافحة التصحر	السد الأخضر	البلدية	النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الفلاحي النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة المشروع الجواري لمكافحة التصحر
	المياه الجوفية المتواجدة في مناطق الحلفاء	المحيط	
	حماية وتثمين المراعي		
	استصلاح الأراضي المغمورة		
حماية الجمعات المائية	تدابير مكافحة الانجراف	البلدية	
	حجز الموارد المائية	مجمعات المياه	
	وحدات تربية المواشي		
	الدراسات		
	برامج أخرى		
حماية وتعزيز الإرث الغابي	المعدات	البلدية	
	أعمال الزراعة الغابية	الغابات الحكومية	
	أعمال البنية التحتية		
	حماية الغابات		
حماية النظم البيئية	الحظائر الوطنية	البلدية	
	المناطق الرطبة	المحميات الوطنية	
	المجمعات ومراكز الصيد	الحضائر الوطنية المحمية	
	المناطق الهشة	المناطق الرطبة	
الاستصلاح	استصلاح المحيط	البلدية	
		المحيط	

المصدر: قصوري (ريم)، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلقم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012، ص178.

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية:

– نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

– النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

– المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).

– عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

– عقد كفاءة للتنمية الريفية، يتم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج وعدد فرص العمل التي تم خلقها[1].

3-2-4- الخطوات التمهيدية والانطلاقة الفعلية لسياسة التجديد الريفي: بني هذا البرنامج على ثلاث مبادئ، تتمثل في:

– الريف مستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين.

– التنمية لن تكون كاملة وشاملة ومستدامة، إلا إذا مست جميع المناطق بالتساوي.

– لا يوجد فضاء بدون مستقبل، البحث عن قدرات كل الفضاءات، وأن نجعل من هذه الفضاءات اقتصاديات.

أ- الخطوات التمهيدية لانطلاقة برنامج التجديد الريفي: مر برنامج التجديد الريفي بالعديد من المراحل قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه بداء من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع، وتتمثل هذه المراحل في:

[1]- قصوري (ريم)، المرجع نفسه، ص177.

* **المرحلة الأولى (2002-2003)**: تشخيص واستشارة (دراسات ميدانية، وسبر آراء، وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وطموحات السكان....)، تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

* **الملحة الثانية (2003-2004)**: صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

* **المرحلة الثالثة (2004-2005)**: وتمحورت حول النقاط التالية:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.
- إنجاز الولايات لإستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة.
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

* **المرحلة الرابعة 2006**:

- عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات، المقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة، التقييم والبرمجة).
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.
- ندوة الحكومة والولاية جوان 2006.
- إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

* **المرحلة الخامسة 1 أكتوبر 2006**: المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال، إذ تمت صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2005-2015) كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية[1].

وبعد فترة تجريبية (2003-2005)، تم فيها اختبار طرقها ومناهجها ومدى نجاعتها عبر 48 ولاية، وفي خضم ذلك قامت كل ولاية بإعداد إستراتيجيتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

* تتمركز محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) على:

[1]- بكدي فاطمة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص: 19.

– تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.

– النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية)، مما يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

– مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم[1].

ب– الرزنامة العملية لمشروع التجديد الريفي: بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الريفي التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب، إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي، وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة:

– تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي.

– توسيع سياسة اللامركزية.

– دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد[2].

إن هذه السياسة تم إعدادها وفقا لثلاث مراحل وهي:

1– المرحلة النموذجية أو التحضيرية 2007:

2– مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008: حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة: 2008-2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين والخبراء وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

3– مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الريفي (2009–2013): يتم العمل في هذه الفترة على إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية[3]، فما المقصود بمشروع جواري للتنمية الريفية؟

[1]– قصوري ريم: المرجع السابق، ص ص: 179– 180.

[2]– بكدي فاطمة: المرجع السابق، ص: 195.

[3]– بكدي فاطمة: المرجع نفسه، ص: 195.

أ- التعريف بمشروع جواري للتنمية الريفية: يقصد بمشاريع التنمية الريفية كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بما يلي:

- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية، الرعوية).
- ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، لا سيما على المستوى التقني، التنظيمي، المالي في مجهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة، جالبة للمداخيل المتواصلة، ومن شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروفا معيشية أحسن.

إن المعنيين بهذا المشروع مجموعة من الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، يمول المشروع عن طريق مختلف الموارد العمومية، الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية الخاصة بالدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأعضاء المجموعات[1].

ب- المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية (PPDRI)[2]: يعرف المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية بأنه أداة متميزة لبداية تنفيذ سياسة الاندماج وعقلنة التدخلات والوسائل في الوسط الريفي، كما يعرف على أنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي والتي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.
- الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.[3]

[1]- بكدي فاطمة: المرجع نفسه، ص: 196.

[2]- Projet de Proximité de Développement Rural Intégré.

[3]- قصوري ريم: المرجع السابق، ص: 180.

* ويتضمن المشروع إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مثل الطرق والإنارة الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمنشآت التربوية والصحية.

ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة وإنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها الآبار، وحدات تربية الحيوانات والمؤسسات الصغيرة للإنتاج.

يتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاث مراحل أساسية:

* **المرحلة 1: إعداد المشروع**: البداية، التحضير، الصياغة، التأكيد، المصادقة والموافقة.
* **المرحلة 2: تنفيذ المشروع**: تسخير الموارد المالية، إنجاز الأشغال والاختتام.
* **المرحلة 3: المتابعة والمراقبة والتقييم**: تسيير المشروع والتعرف على الآثار والمراقبة والتقييم.

كما وتتحدد سياسة التجديد الريفي بناءا على عدة اعتبارات منها:

– باعتبارها سياسة إقليمية: والتي ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها، لقد أدت الحيوية الجغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق الأقطاب الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وإذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد) فإنهم مازالوا يمثلون عددا معتبرا، ونجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة، وإذا كانت هذه التوجهات تمس كل جهات الوطن فإنها لا تمس المناطق الريفية نفسها مع تطورات متميزة مثلا على مستوى تجمع سكاني في مقر مركز المنطقة الريفية أو غيرها من الأنحاء الريفية، فالاختلافات الديموغرافية والاقتصادية وغيرها تؤدي إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة وتهميش اجتماعي.

غير أن هناك استثمارات اجتماعية ضخمة تمّ ضخها ولكنها موزعة بتفاوت على التراب الوطني، فتنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة وأنواع مناخها وتضاريسها، وتنوعها البيئي يشكل ثراء من جهة نظرا لتنوع التراب الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوية والنباتية والمناظر الطبيعية)، والثقافي (المعارف، العادات والتقاليد، التنظيم الاجتماعي والموسيقي والحرف)، والتراث المشيد (الآثار والهندسة المعمارية المحلية...)، والتي لم يتم أخذها في الحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.[1]

[1]– علّة مراد، ضيف أحمد : التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات النمو في الجزائر، الواقع، الفرص والتحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الوادي، 2011، ص: 17.

– باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية: هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وهي بذلك توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وهذا ما يستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والتنظيمات المهنية، المستثمرين الفلاحين، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، الإدارات المختلفة، مؤسسات التكوين..إلخ) .[1]

– باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي: تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية). وبتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

* ترقية فلاحة قائمة على مؤسسة مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة على مستوى التراب الوطني)، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج من ناحية ثانية.

* تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى.[2]

3-3– برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، وتتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في تحريك عجلة الحوار، وبهذا فهو يهدف إلى:

[1]– علّة مراد، ضيف أحمد: المرجع نفسه، ص: 17.

[2]– قصوري ريم: المرجع السابق، ص: 182.

– عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

– استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

– تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

– تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.[1]

ويمكن توضيح برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في الجدول التالي:

جدول رقم –3 – **برامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	– تعزيز الخدمات البيطرية – تعزيز خدمات وقاية النباتات والتقنيات الفلاحية	– البلدية – المحيط
تعزيز القدرات البشرية	– تعزيز الخدمات الإحصائية والنظم المعلوماتية. – تعزيز خدمات الاتصالات والإرشاد الزراعي. – تعزيز البحث الفلاحي والغابي. – تعزيز نظام التدريب.	– البلدية. – مجمعات المياه.
تعزيز التمويل الريفي.	– إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية	– البلدية. – المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات ومراكز الصيد، الواحات، القصور.

المصدر: قصوري (ريم)، المرجع السابق، ص179.

[1]– عمراني سفيان: المرجع السابق، ص: 08.

خلاصة المبحث الأول:

نظرا للمكانة البارزة التي يحتلها القطاع الفلاحي في بناء ونمو اقتصاديات دول العالم سارعت الدولة الجزائرية لتبني سياساتها التنموية للنهوض بهذا القطاع الحساس ومعالجة الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية المتردية والتخفيف من التبعية للعالم الخارجي، وهذا من خلال إعداد طرق تنموية تتلاءم مع تنوع الأقاليم التي يسخر بها ترابها، إضافة إلى تقديم سبل الدعم والمشاورة والتنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي والريفي، هذا وقد كانت السياسات الفلاحية التي أتت بها في هذا المضمار منذ مطلع الألفية الثالثة ذات أهداف جوهرية ومتكيفة مع مستجدات العالم بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثاني: الوسائل و الإمكانيات المسخرة لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

مقدمة: سخرت الدولة بغية تحقيق أهداف القطاع الفلاحي ضمن برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي إمكانيات ووسائل متعددة الجوانب منها المالية والإدارية والتقنية، وهذا من خلال تقسيم المهام والأدوار بين مختلف الأطراف العاملة في القطاع الفلاحي والمجال الريفي مع ضرورة التنسيق والتكامل والانسجام بينها، قصد تسهيل العمل وضمان السير الحسن لبرامج ومشاريع سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

1- الوسائل و الأجهزة المالية :

فهي متعددة و متكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، و في هذا الإطار أصبحت الدولة تمول جزءا من تكلفة المشروع و الباقي على عاتق الفلاح، و في الغالب يغطى بقرض، لهذا نجد وسيلتين للتمويل هما:

- **المساهمة النهائية للدولة:** من خلال حسابات التخصيص الخاص المفتوحة لدى الخزينة العمومية.
- **التمويل البنكي:** أي منح قروض بنكية لتمويل مشاريع الاستثمار[1].

1-1- حسابات التخصيص الخاص:

أموال حسابات التخصيص الخاص الموضوعة تحت تصرف وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية ، ثم توطينها على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و التي يحصل عليها من الخزينة العمومية على أقساط حسب الحاجات المعبرة عنها في شكل نفقات فورية[2] وعند صرف نفقات هذه الحسابات يتم احترام تعليمات و قرارات وزارة الفلاحة من جهة و التنظيم المتعلق بالنفقات العمومية من جهة أخرى[3].

- حسابات التخصيص الخاص الموجهة لتمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الموجودة على مستوى ولاية سطيف هي :

- حساب رقم 302 -067 المنشأ بقانون المالية السنوي 2000 و الذي عنوانه : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية. (FNRDA)[4].

Lettre du Juillet 2000 de M. le ministère de l'agriculture : **La mutualité agricole et les nouvelles dispositions en**
[1]- **matière de crédits d'assurances et de gestion des fonds publics** pour le financement des P.A.D.

[2]- **مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف**، 2009.

[3]- **مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سطيف**، 2008

[4]- (FNRDA): Fonds National de Régulation du Dévelopement Agricole.

– حساب 302–111 المنشأ بقانون المالية التكميلي لسنة 1998 و الذي عنوانه : صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. (FDRMVTC)[1]

– حساب رقم 302–109 المنشأ بقانون المالية التكميلي 2002 ،و الذي عنوانه : صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب . (FLDDPS)[2]

1–1–1: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية :

أ – التعريف به : إن الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية هو أول صندوق أنشأ لتمويل بعض برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية . و قد ساهم هذا الصندوق بنسبة كبيرة في تمويل مشاريع التنمية الفلاحية بولاية سطيف نظرا للمجالات الواسعة التي شملها فيما يخص تطوير و تأهيل المستثمرات الفلاحية حيث ساهم ب:83.2% في تمويل مشاريع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بولاية سطيف [3]، و الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هو حساب التخصيص الخاص رقم 067–302 الذي أنشأ بقانون المالية السنوي لسنة 2000[4]. جاء هذا الصندوق ليجمع حسابي التخصيص الخاص رقم 052 – 302 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "FNDA"[5] وحساب التخصيص الخاص رقم 067–302 المتعلق بصندوق ضمان أسعار السلع الفلاحية . تتكون موارد الصندوق من مساهمة الدولة و المنتوجات شبه الجبائية و منتوجات التوظيف و الهبات .

أما النفقات فتتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج و الإنتاجية، تثمين الموارد الفلاحية و التسويق و التخزين وعمليات الري و حماية الثروة النباتية و الحيوانية وكذا حماية مدا خيل الفلاحين[6].

ب– التعديلات التي مست الصندوق: وقد مر الصندوق بعدة تعديلات منذ صدوره، سنة 2000 كانت الدولة تساهم بنسبة 100%من تكلفة المشروع أي أن مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في المقرر رقم 599 لسنة 2000 تغطي التكلفة بشكل كلي، ثم عدل في ماي 2001 وتم تقليص نسبة التغطية إلى 50% و بالتالي فإن الدولة تمول نصف تكلفة المشروع و الباقي يمول بقرض أو بأموال شخصية وعدل أيضا في جانفي 2005 حيث تم تخفيض مساهمة الدولة إلى 30% ، و في 2006 تم استبداله بصندوق آخر هو الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي بموجب المادة 28 من

[1]- (FDRMVTC): Fonds de Développement de Régulation de la Mise en Valeur de Terres par la Concession.
[2]- (FLDDPS): Fonds de Lutte contre la Désertification et du Dévelopement du Pastoralisme et de la Steppe.
[3]- Rapport global de synthèse sur la situation du secteur agricole de la Wilaya de Sétif, 2007.
[4]- المادة 94 من قانون المالية لسنة 2000، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف،2008.
[5]- (FNDA): Fonds National de Développement Agricole.
[6]- الغرفة الفلاحية لولاية سطيف.

الأمر رقم 05-05 المتضمن قانون المالية التكميلي ، لكن هذا الصندوق تضمن فقط الاستثمار الفلاحي ولم يتضمن المنح المتعلقة بتثمين المنتوجات الفلاحية والتي تضمنها الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي ، وبالتالي فإن مجالات الدعم التي جمعها قسمت بين الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA)[1]والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي ، في حين المستفيدون والإجراءات هي نفسها.[2]

ج-المستفيدون من الصندوق: يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات مهنية أو جمعيات وافية التأسيس.

- المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي التي تساهم في نشاطات الإنتاج و التحويل و التسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية.[3]

وبالتالي فان الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية وجه لترقية العالم الريفي بالخصوص الفلاحين المستثمرين و المربين مهما كانت الوضعية القانونية لمستثمراتهم و كذا موقعها الجغرافي .

والأساس الذي ترتكز عليه فكرة دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية هي الاستفادة من قرض مرتبط به يمنح من الهيئة المالية المعتمدة وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية، بهذا فالأساس أن الدعم لا يغطي كامل تكلفة المشروع ابتداء من 2001 و القرض الذي يمنح مرتبط بالتنفيذ المادي للمشروع أي أنه عند القيام فعلا باقتناء السلع أو الحصول على الخدمات والتي تثبت عن طريق شهادة الخدمة المنجزة (ASF)[4] فإن الهيئة المالية المتخصصة تقوم بالدفع لصالح الموردين أو مؤدوا الخدمات المعنيين.[5]

د-طبيعة البرامج المدعمة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

إن البرامج التي يدعمها الصندوق لابد أن تكون ثلاثية الأبعاد أي منتجة اقتصاديا ودائمة ايكولوجيا ومقبولة اجتماعيا وتشمل ثلاث برامج:

[1]- (FNDIA): Fonds National de Développement et de l'Investissement Agricole.

[2]- مصلحة تنظيم الإنتاج والمساندة التقنية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

[3]- مقرر رقم 599 المؤرخ في جويلية 2000 المتضمن شروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

[4]- (ASF): Attestation de Service Fait.

[5]- غرفة الفلاحة الولائية لولاية سطيف.

1- الدعم المقدم للمزارع: شمل هذا البرنامج دعم المزرعة من حيث عملية الاستثمار فيها ومن حيث المنح المقدمة لتشجيع عملية الإنتاج والإنتاجية في حد ذاتها.

فعملية الاستثمار تشمل العمليات الخاصة باقتناء العتاد الفلاحي، الأسمدة، السقي، إنشاء غرف التبريد... الخ. أما المنح المقدمة فهي لحماية مداخيل الفلاحين وكذا لتشجيع زيادة الإنتاج وتحسينه.

لقد حدد المقرر رقم 000599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 المحدد لشروط التأييد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفيات دعم الإعانات للمجالات التي استفادت من إعانة الدولة في إطار تطوير المستثمرات الفلاحية.

كما تم تحديد نسبة الدعم من خلال تحديد سقف مبلغ الدعم في كل نشاط و تتمثل المجالات في:

2- الدعم المقدم لاقتناء المكننة الفلاحية:

برنامج دعم اقتناء المكننة الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خاص بالتجهيزات الفلاحية المصنعة محليا في إطار نظام البيع بالإيجار.

هذا البرنامج جاء لتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة في الفلاحة من جهة و لتسويق العتاد الفلاحي المصنع محليا من جهة أخرى .

وقد دعمه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بالنسبة لسنة 2004 في البداية ثم الصندوق الوطني للاستثمار الفلاحي الذي حل محل الصندوق السالف الذكر سنة 2006 .

وكل من برنامج 2004 و2005 جاء تطبيقا لقرار مجلس مساهمة الدولة رقم 13-2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2005 المتعلق بنظام البيع عن طريق الإيجار في المكننة الزراعية، تقدر نسبة الدعم المقدم بـ20 % من ثمن اقتناء العتاد المتضمن كل الرسوم وتخفيض لفائدة القرض بـ 5 %.[1]

و عند تداول ملف الشخص الذي يطلب الاستفادة من الدعم تؤخذ مجموعة من الأولويات منها :

- الاستعمال الجماعي للتجهيزات قصد استغلالها العقلاني و الاقتصادي لها .
- المناطق الناقصة التجهيز بالعتاد الفلاحي .
- المستثمرات و الهيئات المحتوية على مساحات فلاحية كبيرة .[2]

3- دعم الاستثمار لتدعيم المستثمرة الفلاحية :

[1]- المادة 02 من القرار رقم 789 و 362 المؤرخين في 7 أفريل 2004 و 20 جويلية 2006 الذين يتضمنان جهاز دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي لاقتناء التجهيزات المصنعة محليا في إطار نظام البيع بالإيجار.

[2]- المادة 7 من القرار نفسه.

وجه هذا الدعم للإطارات الفلاحية وهم الأشخاص الذين لديهم تكوين في الفلاحة أو التكنولوجية الغذائية مؤيدين بشهادة تأهيل مهني مثل:الأطباء، البيطريين، التقنيين السامين في الفلاحة وتم تدعيم هؤلاء الشباب لخلق مناصب عمل كونه أعطى الأولوية للشباب الذين هم بدون عمل، إضافة إلى أن هذا الدعم جاء لتدعيم المستثمرة الفلاحية لأن المستفيدين من هذا الدعم يستثمرون في النشاطات التي تكون المستثمرة الفلاحية دعامة لها والتي تساهم في تلبية حاجيات المستثمرة الحقيقية وتم تحديد الأنشطة التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ضمن هذا البرنامج في 11 نشاط منها:

- مكاتب الدراسات .
- صنع الجبن.
- وحدة النظافة و التطهير.
- مخبر تحليل الأرض و المياه.
- تجميع الحليب.[1]

1-1-2 صندوق الاستصلاح عن طريق حق الامتياز:

أنشىء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1998 لتمويل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز وذلك لزيادة مساحة الأرض الصالحة للزراعة من جهة وخلق مناصب عمل من جهة أخرى، هذا الصندوق تقوم بتسييره مؤسسة عمومية اقتصادية هي العامة للامتيازات الفلاحية (GCA)[2]والتي أنشأت من طرف مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 23 ديسمبر 1997.[3]

أ-معايير اختيار المستفيدين من دعم الصندوق:

* أن يكون للمستفيد دراية تقنية بميدان الفلاحة.
* تؤخذ بعين الاعتبار نسبة المساهمة في المشروع.
* تعطى الأولوية للشباب البطال المتخرج من الجامعات و المعاهد.
* كما تكون الأولوية للشباب المقيم بالمنطقة.[4]

---

[1]- القرار رقم 1374 المؤرخ في 31 أكتوبر 2001 ، يتضمن وضع **ترتيب دعم الاستثمار** لتدعيم المستثمرة الفلاحية .

[2]- (GCA): Générale des Concessions Agricoles

[3]- رئيس المشاريع بالعامة للإمتيازات الفلاحية لولاية سطيف.

[4]- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في29 أكتوبر 1998 الذي يحدد تشكيل وعمل اللجنة الولائية المكلفة بدراسة ملفات المترشحين **لامتياز على قطع أرضية تابعة للأملاك الوطنية** الخاصة بالدولة ضمن معطيات الاستصلاح.

ب– كيفية اختيار مشاريع الاستصلاح: يتم اقتراح المشروع محليا، حيث تعين محيطات الاستصلاح فوق أراضي تابعة للأملاك الوطنية الخاصة، يتم اقتراحها من طرف البلديات على مديرية المصالح الفلاحية، وبهذا يستدعي مدير المصالح الفلاحية أعضاء اللجنة التقنية للولاية لمعاينة محيطات الاستصلاح لإبداء رأيها فيها تقنيا بناءا على دراسة أولية كما تسجل كل عمليات الاستصلاح التي ستقام عليها (الحرث العميق، شق الطرق، مد الكهرباء ...).

بالنسبة لنسبة المساهمة فإن الدولة من خلال "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الإمتياز" تساهم بـ 70 % من تكلفة مشروع الاستصلاح والباقي أي30 % فهو على عاتق المستفيد وتتمثل في مساهمة مادية (تنقية الحجارة، غرس الأشجار المثمرة، السقي...).

عملية الدعم من الصندوق توجه لإنجاز العمليات الكبرى للإستصلاح (إنشاء الأنقاب، شق الطرق...).

بعد الانتهاء من المشروع يمكن للدولة أن تتنازل للمستفيد عن قطعة الأرض محل الامتياز إذا رجع في تنفيذ مشروع الاستصلاح[1].

1-1-3 صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

هذا الصندوق هو حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 المنشأ بقانون المالية التكميلي لسنة 2002 رقم 02-01، جاء هذا الصندوق لمكافحة ظاهرة التصحر التي هي في تقدم مستمر من الجنوب إلى الشمال والتي تؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في مناطق السهوب وهذا بتبني أنظمة إنتاج ملائمة لهذه المناطق كغرس الأشجار التي تعتبر حاجزا في وجه تقدم الرمال بدلا من زراعة الحبوب إضافة إلى تنمية الاقتصاد الرعوي لزيادة الإنتاج الحيواني و تحسينه والتي تتميز به المناطق السهبية[2].

أ– المستفيدون من دعم الصندوق:

-الفلاحون و المربون في شكل فردي أو المنظم بشكل تعاونيات أو جمعيات مهنية.

-الجماعات المحلية التي تتدخل في تطوير وحماية الطرقات.

-المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في مجالات الإنتاج و تثمين المنتجات النباتية و الحيوانية.

[1]- رئيس المشاريع بالعامة للإمتيازات الفلاحية لولاية سطيف.

[2] - Décision n° 305 de 14 Août 2003 fixant **les conditions d'éligibilité au soutien du FLDDPS**, les niveaux de soutien ainsi que les modalités de leurs paiements.

ب– العمليات التي يدعمها الصندوق: تم تقسيمها إلى نوعين من الأنشطة:

– القسم الأول: خاص بالأنشطة ذات المنفعة العامة أي التي يستفيد منها سكان منطقة معينة تتعلق هذه الأنشطة بمكافحة التصحر، حماية وتطوير الطرق وتنظيم الرعي.

بهذا فإن الدولة ممثلة في: الولاية ، المحافظة السامية لتطوير السهوب و المديرية العامة للغابات هي التي تقوم بتنفيذ هذه المشاريع ، كما أنه يمكن أن تمول كليا أو جزئيا من الصندوق.

يتم اقتراح مشاريع هذه الأنشطة على اللجنة التقنية للولاية من طرف الهيئات التي لها علاقة مباشرة بها والتي حددها التنظيم بـ:

– كل مجموعة رعوية (تجمع رعاة في شكل عرش، مشتة...) التي يمثلها منشط المشروع أمام الإدارة.

– الجماعات المحلية والإدارات التقنية المحلية.

– المديرية العامة للغابات.

– القسم الثاني : خاص بالأنشطة التي يستفيد منها المربون الذين يكونون في شكل فردي أو جماعي وهي أنشطة تنمية الإنتاج الحيواني وتثمين إنتاج السهوب.

في هذا المجال فإن الدولة تمول جزءا فقط و الباقي يكون تمويلا ذاتيا أو عن طريق القروض .

1–2 التمويل البنكي: لقد وضع نظام التمويل البنكي لتغطية الجزء المتبقي من تكلفة المشروع الذي لم يشمله دعم حسابات التخصيص الخاص إذا لم يستطع المستفيد تغطيته بتمويل ذاتي وقد أوكلت المهمة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية وكذا إلى بنك الفلاحية و التنمية الريفية.

1–2–1 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية : (CNMA)[1]

هو مؤسسة تعاونية مساهمة في الفلاحة من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات ، وقد منح الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي صفة "مؤسسة مالية متخصصة" بقرار وزاري مشترك بين وزارة الفلاحة و وزارة المالية موضوعة تحت وصاية وزارة الفلاحة لتسيير الأموال العمومية المخصصة لتنمية الفلاحة (تمويل المستثمرات الفلاحية) وقد تمت لامركزية عمليات الصندوق من خلال صناديقه الجهوية للتعاون الفلاحي(CRAM)[2] لتقريبه من الفلاح[3]، بهذا أصبح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية مهمة ثلاثية : – تسيير الأموال العمومية.

– الإقـراض.

---

[1]- (CNMA) : Caisse Nationale de Mutualité Agricole.

[2]- (CRMA) : Caisse Régionale de Mutualité Agricole

[3]- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية سطيف.

- التــأمين.[1]

*** ظروف اختيار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بمهمة الإقراض الفلاحي :**

هذا القرض جاء نتيجة لظروف معينة، حيث قبل إصلاح النظام البنكي قبل 1987 كانت البنوك العمومية تمنح القروض للمستثمرات العمومية وفق معايير إدارية، لكن مع الإصلاح الاقتصادي منذ 1987 أدى إلى خوصصة استغلال أراضي الأملاك العمومية، إضافة إلى منح البنوك الاستقلالية في التسيير أي أنها أصبحت تعمل وفق قواعد المردودية المالية التكلفة و السعر، لقد ترتب عن ذلك انخفاض عدد الفلاحين المستفيدين من القروض كون المستثمرات كانت تعاني من مشاكل مثل: القروض المترتب عليها من قبل، عدم وضوح نظامها الأساسي...الأمر الذي جعلها غير مؤهلة للاستفادة من القروض.[2]

قد كان لهذا الإصلاح البنكي آثار سيئة على المستثمرات الفلاحية و محيطها الاقتصادي، تجلى ذلك من خلال:

- تراجع حجم الاستثمار .

- تطور قطاع موازي لتمويل الفلاحة مما أثر سلبا على السير الحسن للسوق من جهة و عرقلة نشاط الضبط الذي تمارسه السلطات العمومية من جهة أخرى.[3]

هذه الوضعية السلبية التي آلت إليها الفلاحة استلزمت وضع سياسة عقلانية لتنظيم القروض الفلاحية و ضرورة إيجاد مؤسسة مالية لرفع التحديات الجديدة للفلاحة،و قد تم اختيار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية للقيام بهذه المهمة.

وفي هذا الإطار فإن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يقوم بإقراض المستفيدين من الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ولهذا فإن الفلاحين الذين تم تأهيلهم للاستفادة من دعم الصناديق العمومية للتنمية هم الذين يستطيعون الاستفادة من قروض CNMA .

القروض الممنوحة في هذا الإطار مرتبطة بالانجاز المادي تحت رقابة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية، هذا ما لا نجده في الأنواع الأخرى من القروض، حيث أن الصندوق يدفع قيمة القرض مباشرة لفائدة المؤسسات أوالموردين الذين يضمنون النوعية، الكمية، وأسعار السلع والخدمات المنجزة في الآجال المحددة[4].

---

[1]- Circulaire d'application de CNMA, n° 22 du 10 Août 2002 concernant le financement de la compagne, 2002-2001

[2]- Lettre du 12 Juillet 2000, **Op Cit**

[3]- مصلحة الإنتاج والمساندة التقنية بمديرية المصالح الفلاحية بولاية سطيف.

[4]- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية سطيف.

1-2-2 بنك الفلاحة و التنمية الريفية: (BADR)[1]:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في:1982/05/13[2] وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري،حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته ثم مهمة تمويل برامج التنمية الفلاحية المسطرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[3] الذي انضم إليه بموجب اتفاقية تعاون بينه و بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المتعلقة ب:

- استخدام طرق تقنية متطورة لتكثيف المنتجات الفلاحية .
- الاستثمار في المزارع لتطوير المستثمرات الفلاحية.
- تثمين المنتجات الفلاحية (الحفظ ، التحويل ، التكييف).

و يمكن لكل فلاح استفاد من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية لتمويل مشروعه أن يحصل على تمويل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية في شكل قرض مرتبط بالانجاز المادي[4].

كما نجد أن المستفيدين من دعم صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب يمكنهم الحصول على قرض مرتبط بالتنفيذ المادي لانجاز مشاريعهم المحددة في دفتر الشروط[5].

1- 3- تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010- 2014):

[1]- (BADR) : Banque Agricole de Développement Rural.

[2]- اعمر سعيد (شعبان): **المرجع السابق**، ص 69.

[3]- كتفي (سلطانة): **المرجع السابق**، ص 28.

[4]- Convention cadre de **coopération entre le BADR et la CNMA** du 26 Février 2002.

[5]- مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي على المستوى الوطني والتخفيف من التبعية الغذائية التي طالما عانى منها الاقتصاد الوطني رصدت مبالغ مالية ضخمة لتسهيل سيرورة الدعم الفلاحي، ويرمي هذا الأخير إلى ما يلي:

– الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.

– تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الاشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيتون).

– تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي " رفيق" بدون فوائد.

1-3-1- الآلية المالية لصرف المخصصات الاستثمارية للقطاع الفلاحي:

منذ سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الريف، كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة، منها:

– الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية

– صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية .

– الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

– صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.

– صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

– صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

– الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين.

– الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30% إلى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق، مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض

(الرفيق، التحدي، الفدرالي، الممون، الايجاري...) ونوع الدعم العمومي الملائم، وفي الأخير يمكن تقدير المستوى الحالي للاستثمار في القطاع الفلاحي والريفي انطلاقا من مستويات القرض ودعم المتعاملين غير أنه يجب إضافة لهذا المستوى من الاستثمار: التطهير المالي الذي شمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000 ومسح الديون البنكية على الفلاحين.

* **قرض التحدي:** يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

1- **تعريف قرض التحدي:** هو قرض موجه للاستمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

2**- الفئات المستهدفة من القرض:** وتتمثل في:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.
- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا.
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية.
- المزارع التجريبية والنموذجية.

3- **المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:** وتتمثل فيما يلي:

أ- **فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:** والأنشطة المستهدفة تتلخص فيما يلي:

- الصرف والتطهير.
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.
- وضع مصدات الرياح.
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية.
- فتح الأراضي الفلاحية.
- جلب الطاقة الكهربائية.

ب- عمليات تطوير السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة.
- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء.
- تجهيز مضخات المياه.
- إنشاء شبكات توزيع المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

ج- وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- الحصول على المواد الأولية: بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية.
- الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.
- قلع النباتات التي عمرت طويلا.
- عمليات تطعيم النباتات.
- اقتناء العتاد الفلاحي ووسائل النقل الخاصة.
- اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

د- إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم.

- إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحيةالكائنة بالقرب أو على المزارع.
- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.
- بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

4- مميزات قرض التحدي:

أ- قيمة قرض التحدي:

القرض متوسط المدى: من 1000000 دج إلى 100000000 دج

القرض طويل المدى: من 1000000 دج إلى 100000000 دج

ب- مدة التأجيل:

القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.

القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات.

ج- مدة القرض:

القرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين.

القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات.

د- آجال الاستعمال:

القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض.

القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض.

هـ – المساهمة الشخصية:

على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل او تساوي 10 هكتار.

على الاقل 20% من قيمة المشروع بالنسبة للمسشتثمرات التي تفوق 10 هكتارات.

و- نسبة الامتيازات/ نسبة الفوائد:

القرض متوسط المدى: 5,25% امتيازات على عاتق الزبون.

0% للسنوات الخمس الأولى.

1% للسنة السادسة والسابعة.

القرض طويل الأجل: 5,25% امتيازات على عاتق الزبون.

0% للسنوات الخمس الأولى.

1% للسنة السادسة والسابعة.

3% للسنة الثامنة والتاسعة.

ابتداءا من السنة العاشرة الامتيازات غير موجودة.

ز- الضمانات والاحتياطات:

- رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب المموح.

- رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة.

- عربون متضامن للشركاء المتضامنين او أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين.

ح- استهلاك الدين:

متناقص.

***قرض "رفيق" RFIG**

1- الإطار العام

من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008، وتمت المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي لسنة 2008 .

وهو أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض.

وجاء «قرض الرفيق» في إطار تكييف سياسية الدعم وتعزيز قدرات الإنتاج وإيجاد حل للأزمة التي طالما عاشها القطاع الفلاحي في نهاية التسعينات تتمثل خاصة في نقص الاستثمار ووسائل الدعم مما أدى إلى تدني المنتوج وإغراق الفلاحين في المديونية جراء عدم التمكن من دفع مستحقات البنوك .

2- معايير الحصول على قرض "رفيق":

القرض "رفيق" هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الزائري) مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.

3- مميزات القرض "رفيق":

- الفوائد: 0 بالمائة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).
- مدة القرض: سنة واحدة
- المستفيدون: المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي : فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو اتحاديات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع.

4- ماهي المجالات التي يغطيها القرض: وفقا للمرسوم رقم 08- 02 بتاريخ 24 جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008، فإن المجالات التي شملها قرض الرفيق تتمثل فيما يلي:

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات...).
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك "سيربالاك".

- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي:
- تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه.)
- شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الإئتمان.
- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية.
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات.

5- شروط الاستفادة:

كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

كل مستفيد من قرض "رفيق"، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية[1].

2- الجهاز الإداري: يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الغرفة الفلاحية الولائية.

2-1 مديرية المصالح الفلاحية:

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أقدم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195/90 المؤرخ في 1990/06/23، أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة .

* **مهامها:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي.
- ضمان تفتيش و مراقبة النشاطات البيطرية و النشاطات الخاصة بوقاية النباتات.

[1]- الأمر رقم 08 ـ 02 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

– تنظيم و مراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات و الأمراض الحيوانية و النباتية.

– تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي.

– استعمال كل الأدوات و التدابير المنصوص عليها في سياسة المحافظة على الأراضي الزراعية والأراضي ذات الطابع الفلاحي الغابي الرعوي.

– تحديد المعطيات الإحصائية و إعداد مختلف الملفات وهذا من أجل المتابعة و التقسيم للحالة العامة للقطاع الفلاحي.

– القيام بالدفع و ترقية الاستثمار الفلاحي.

– تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية و الوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

– القيام بجميع التدابير اللازمة التي من شانها تحسين و تطوير العمل الفلاحي و اقتراح حملات للتوعية و التحسيس بالتقنيات الفلاحية الحديثة.

وأضيف مؤخرا إلى هذه المهام مهمة تأطير برامج التنمية المندرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

كل هذه المهام تضمنها المصالح الفلاحية المختلفة المتواجدة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية هي على العموم خمس مصالح تضاف إليها خلية اتصال أنشأت لتكفل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي :

– مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات .

– مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار.

– مصلحة تنظيم الإنتاج و الدعم التقني .

– تنظيم الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية الفلاحية.

– مصلحة الإدارة والوسائل .

* **الأقسام الفرعية و المندوبيات البلدية:** زيادة على المصالح الفلاحية المتواجدة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية و نظرا للمجال الهام الذي تسعى هذه الأخيرة إلى تغطيته و كذلك من أجل تقريب الخدمات الفلاحية أكثر من الفلاح و للوقوف ميدانيا على متطلبات الفلاحة و طبيعة الخدمات التي يجب تقديمها للفلاح ، توجد مصالح فرعية على مستوى الدوائر و البلديات هي على التوالي :

– الأقسام الفرعية الفلاحية .

– المندوبيات البلدية.

وتقوم الأقسام الفرعية بمهام مديرية الفلاحة وذلك على المستوى المحلي و هذا بالتنسيق مع المندوبيات البلدية .

*** دور مديرية المصالح الفلاحية في إطار مخطط التنمية الفلاحية :**

في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مديرية المصالح الفلاحية يتضح أكثر بصفتها الهيكل الإداري الوحيد المخول له بـ :

– استقبال ملفات الفلاحين الراغبين في الانخراط في برامج مخطط التنمية التي يقدمها من قبل المندوب الفلاحي .

– المراقبة و المتابعة الدائمة للمشاريع من حيث مدى التقدم في الانجاز المالي و المادي لاستهلاك الموارد المائية و القروض الممنوحة .

– مدى توافق المشروع مع المخطط التوجيهي العام للولاية.

– عقد اللجنة التقنية للولاية.

2-2 الغرفة الفلاحية : الإنشاء الرسمي للغرفة الفلاحية الولائية تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/118 المؤرخ في 1991/04/27 وهذا بعد انتخاب و تنصيب هياكلها : مجلس الغرفة، مجلس الإدارة ، الرئيس.

*** مهام الغرفة الفلاحية :**

الغرفة الفلاحية هي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة و هي بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية فهي فضاء مفضل للتشاور للسلطات الإدارية و التقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية و يمكن تلخيص مهام الغرفة الفلاحية في :

– تنظيم أشكال التشاور و التنسيق و الإعلام و تطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم والمؤسسات العمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج: التمويل، التموين، التوزيع والتحويل.

– تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها.

– تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية.

– الإرشاد الفلاحي.

و في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أسندت للغرفة الفلاحية مهمتين أساسيتين:

1 – الاعتراف بصفة الفلاح عن طريق تسليم البطاقة المهنية.

2 – تحديد بيان وصفي عن المستثمرات الفلاحية.

* **نتيجة:** إذن يتكفل بالتأطير الإداري هيكلين فلاحيين ذوي مستوى ولائي هما الغرفة الفلاحية و مديرية المصالح الفلاحية .

3 – الآلية التقنية:

تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ، و ملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية برنامج فرعي.

تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد، الإعلام و الاتصال.

3-1 – في مجال التكوين:

يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة و لوزارة التكوين المهني، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية والمندوبيات الفلاحية وكذا أبناء الفلاحين وهذا لتحقيق مايلي:

- تحسين و رفع مستوى التأطير التقني.
- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع.
- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل و التلخيص.
- تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع و طلباتهم.

3 – 2– في مجال الإرشاد و الدعم التقني:

تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين باشتراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية.

3 – 3– في مجال الإعلام و الاتصال:

حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان:

- تسيير فعال وشفاف و مسؤول.
- تحسين صورة القطاع و التعريف بقدراته.
- نشر وشرح برامج القطاع.

- تثمين التجارب الناجحة.
- تدعيم الاتصال و الإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية.
- تسهيل الاستقبال و تحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين.

خلاصة المبحث الثاني:

إن نجاح أي سياسة تنموية مرهون بما تسخره من إمكانيات ووسائل لخدمة هذا الغرض، ولتحقق سياسة التجديد الفلاحي والريفي أهدافها جندت نظام تمويل يتم من خلاله المضي قدما في تنفيذ برامجها ومشاريعها المختلفة، كما تم وضع أجهزة إدارية وتقنية تتكفل بمهام التكوين والتسيير والتنسيق بين مختلف الفاعلين، وفي هذا الإطار تم فتح صناديق تمويلية تساهم في تدعيم الفلاح ماديا كالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وتكليف بنوك أخرى بمهمة القرض الفلاحي كبنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى تخصيص أجهزة وهياكل إدارية وتقنية متعددة المهام التي تخص القطاع الفلاحي وتسعى بذلك لتسهيل عملية الدعم والتوجيه ومتابعة سير البرامج المدعمة.

خلاصة الفصل الأول:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة بارزة ضمن اقتصاديات دول العالم، خاصة في ظل التطورات التي يشهدها العالم والتي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، هذا الأخير الذي أصبحت الدول الكبرى تتخذه كسلاح في وجه الدول الضعيفة العاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي والتابعة لها اقتصاديا، وعلى هذا الأساس بات من الضروري على الدول النامية أن تعتمد على مواردها المحلية وإمكانياتها الخاصة المدعمة بالتكنولوجيا الحديثة لتوفير غذاء سكانها، وفي هذا الإطار وضعت الدولة الجزائرية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لتعبر عن إرادتها القوية في تغيير المنظومة الفلاحية وتقطع بذلك البعد الذي عشته قبل ذلك، ثم تبنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هذه السياسة التي تمحورت حول ثلاث ركائز أساسية، هي كالتالي:

أ- التجديد الفلاحي: يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

ب- التجديد الريفي: يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستديمة للأقاليم الريفية، ويستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب)، ويشرك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض...).

ج- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، ويهدف أساسا إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية وترقية أعمال البحث والتكوين والإرشاد.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

الفصل الثـــــــاني

دراسة الامكانيات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة وتحليل وضعها الفلاحي.

المبحث الأول: الامكانيات الطبيعية والبشرية لبلديات إقليم الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية الفلاحية لمنطقة الدراسة (2007- 2009).

المقدمة:

هناك علاقة ارتباط قوية بين الأرض والعنصر الشري، فنجاح عملية التنمية في أي وسط جغرافي مقرون بمدى وطريقة التعامل مع هذا الوسط بما يحمله من إمكانيات ومظاهر مختلفة تميزه عن باقي الأوساط، ومادام هناك اختلاف بين المناطق في الخصائص والمميزات الطبيعية وحتى البشرية بات من الضروري دراسة هذه الخصائص لتحديد أوجه الفروق والتشابه وما يميز كل إقليم عن الآخر.

كما سنقوم في هذا الفصل بدراسة تشخيصية للوضع الفلاحي لمجال الدراسة قبل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بغية الوقوف على النتائج التي حققتها هذه الأخيرة على مجال ولاية سطيف.

تقع ولاية سطيف في الجزء الشمالي الشرقي للجزائر ولها حدود مشتركة مع 06 ولايات من الشرق، تتربع على مساحة هامة تقدر ب(654.964 هكتار) وهي بذلك تتكون من عدد كبير من البلديات (60 بلدية) تتوزع من الشمال إلى الجنوب على المظاهر التضاريسة التالية:

أ- الجبال الشمالية: وتشمل أقصى شمال الولاية وتتمثل في سلسلة جبال بابور التي تمتد على100كلم، وتغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية، ونجد بها أهم القمم العالية مثل: جبل بابور 2.004م ، جبل سيدي ميمون 1.646 م وتضم 21 بلدية.

ب- أقدام الجبال (السفوح): تنحصر الارتفاعات في هذه المنطقة بين 800 م و 1.300 م ، وتبرز بها التلال وبعض الجبال، وتضم 13 بلدية.

جـ- السهول العليا: يتوسط هذا المظهر التضاريسي ولاية سطيف، أين يوجد مركز الولاية وتضم 10 بلديات.

د- السهوب: وتقع بمحاذاة السهول العليا، وتشمل البلديات الواقعة جنوب الولاية، وهي بلديات تكثر فيها المراعي، لذلك صنفت كبلديات سهبية تضم 11 بلدية.

هـ- الجبال الجنوبية: وتقع في أقصى جنوب غرب الولاية، ولها ميزات طبيعية وفلاحية خاصة تميزها عن الجبال الشمالية، وتشمل 5 بلديات.

الخريطة رقم -1-

خريطة المناطق المتجانسة لولاية سطيف

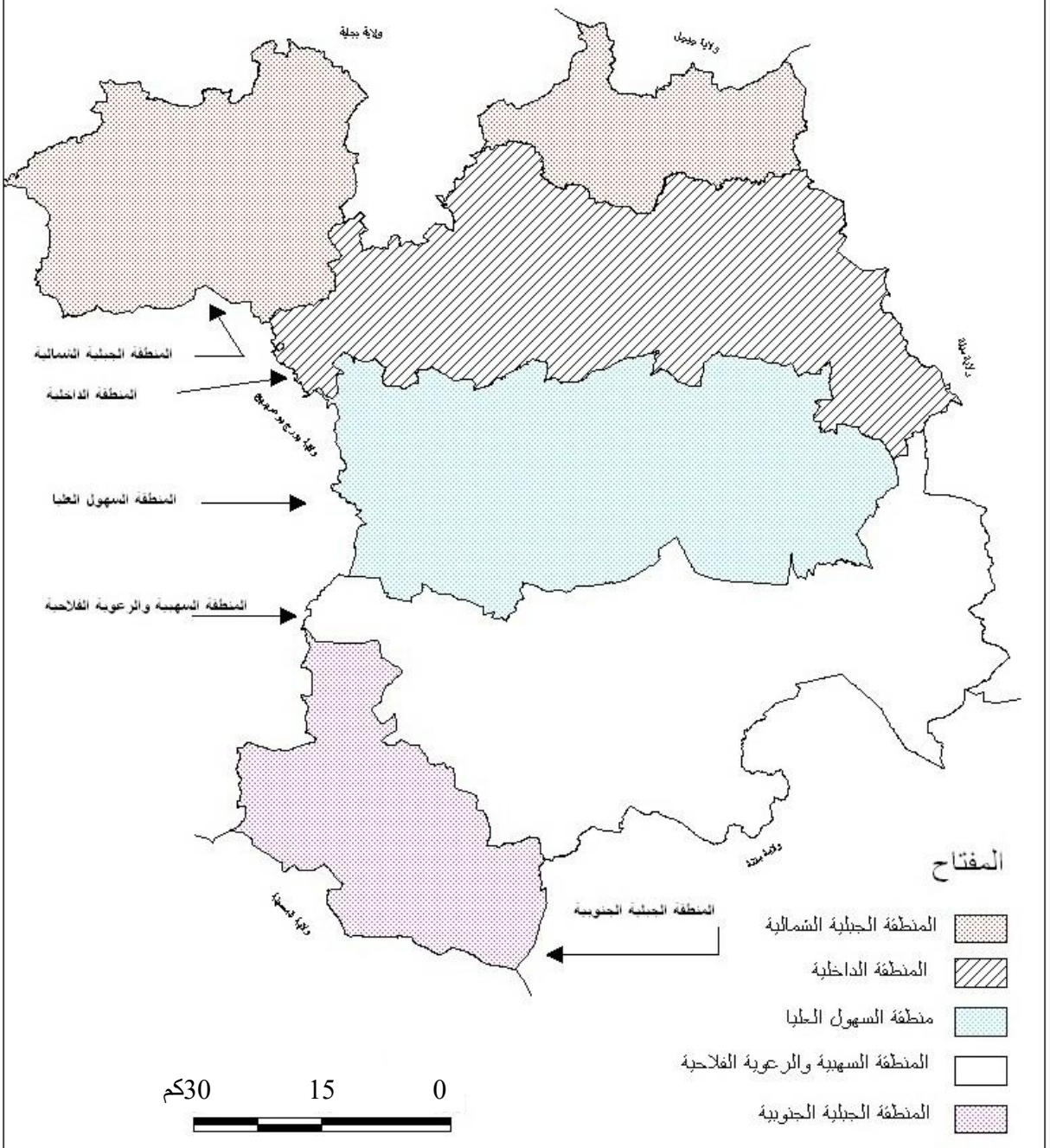

المصدر: مديرية البرمجة لولاية سطيف 2016

ونظرا لاتساع مساحة الولاية والعدد الكبير لبلدياتها والتي يتعذر دراستها بطريقة تفصيلية خاصة وأن برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي شملت عدة أنشطة ومشاريع وأراضي متعددة الصيغة القانونية، فقد تم اختيار دراسة حالة 10 بلديات تقع في النطاق الغربي والجنوب الغربي للولاية، على اعتبار أن هذا الإقليم يزخر بتنوع طبيعي مهم سواء من الناحية التضاريسية أو المناخية أو الشبكة الهيدروغرافية والغطاء النباتي وهو ما ينعكس بالضرورة على ممارسة النشاط الفلاحي.

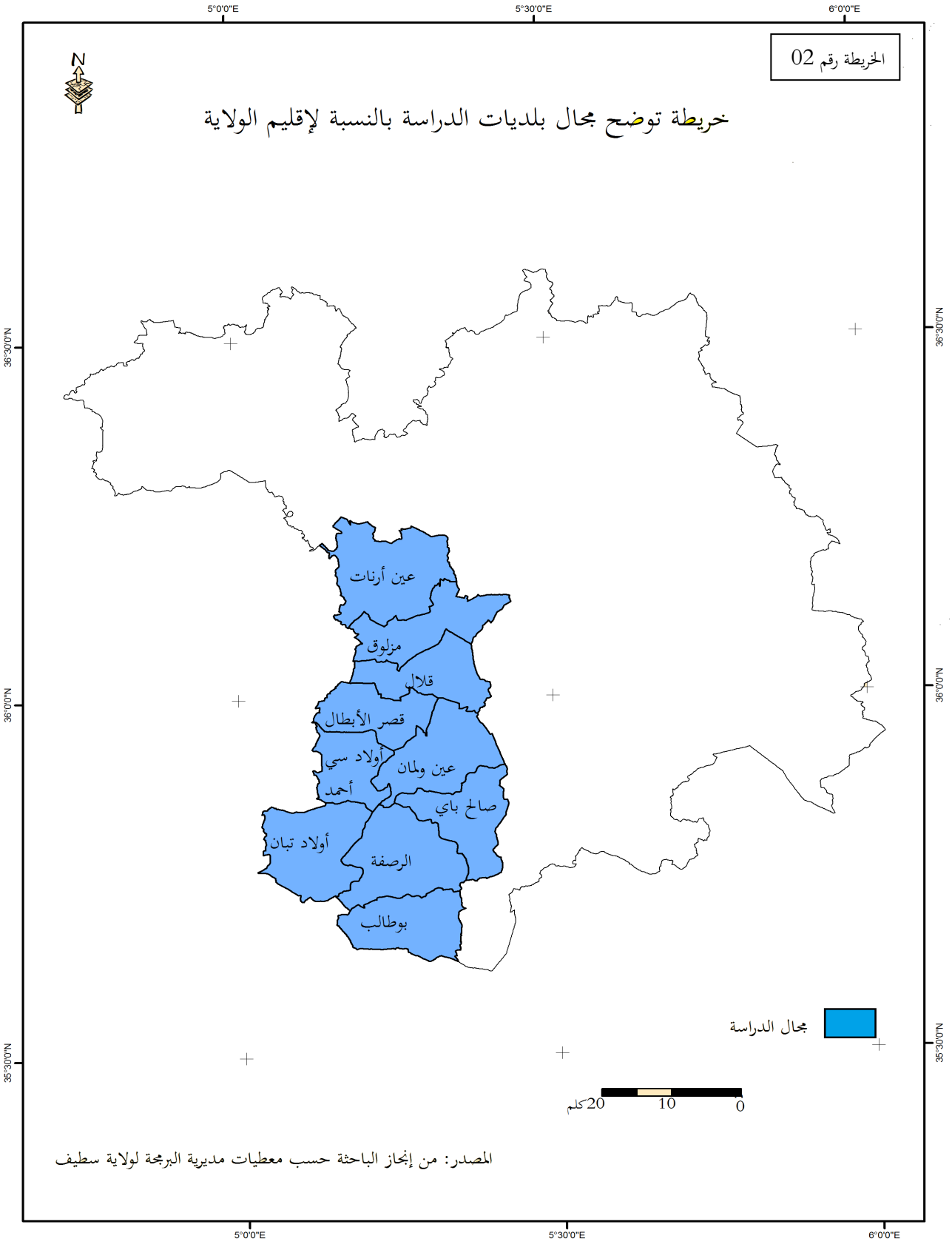

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معطيات مديرية البرمجة لولاية سطيف

المبحث الأول: دراسة الامكانيات الطبيعية والبشرية لبلديات إقليم الدراسة.

مقدمة: يبلغ مجموع بلديات إقليم الدراسة 10 بلديات بمساحة 155205هكتار (أي ما نسبته 23,69% من مساحة الولاية) تقع في النطاق الغربي والجنوب الغربي لولاية سطيف مثلما توضحه الخريطة رقم 02، وهذه البلديات المختارة تتميز بتنوع في مجالها الطبيعي والبشري مما يحتم القيام بدراسة تفصيلية في هذا النطاق لمجال كل بلدية قصد اختيار الطرق الأنسب والأساليب الفلاحية التي تتكيف مع مجال كل بدية، وهي محصورة طبيعيا بين السلسلة التلية ممثلة في جبال بابور 2004م وجبل مقرس 1737م من الناحية الشمالية وتمتد حتى جبال الحضنة في الجنوب ممثلة في جبل بوطالب بارتفاع 1886م، كما أن دراسة خصائص المورد البشري تعتبر جد مهمة لما له من دور في عملية تطور ونماء اقصاديات دول العالم.

أولا: الدراسة الطبيعية:

1- الموقع الإداري لبلديات إقليم الدراسة:

1-1- بلدية عين أرنات:

نشأت بلدية عين أرنات عن التقسيم الإداري لسنة 1984 منفصلة عن بلدية عين عباسة في إطار سياسة تقريب الإدارة من المواطن.

تقع البلدية في الجهة الغربية لمقر ولاية سطيف، تبعد عنها بمسافة 07 كلم، ويقطعها الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين الولاية والجزائر العاصمة، لها حدود إدارية مع البلديات التالية:

- من الشمال: يحدها بلدية عين عباسة، عين الروى، أوريسيا.
- من الشرق: بلدية سطيف.
- من الجنوب: بلدية مزلوق.
- من الغرب: بلدية بني وسين وتاغروت بولاية برج بوعريريج .

تبلغ مساحتها 212,85 كلم^2.[1]

1-2 – بلدية مزلوق: تقع بلدية مزلوق جنوب غرب مدينة سطيف على بعد 11 كلم من مقر الولاية ويقطعها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين شمال البلاد وجنوبها ، وقد استفادت من هذا الموقع المهم وقربها من بلدية سطيف ، لها حدود إدارية من الجهات الأربع هي كالتالي:

- شمالا : يحدها بلديتا سطيف وعين أرنات.

[1]- الفرع الفلاحي لبلدية عين أرنات: دراسة أحادية لبلدية عين أرنات، 2008، ص01.

- شرقا: يحدها بلدية قجال.
- جنوبا: يحدها من الجنوب بلدية قلال.
- غربا: أما من الجهة الغربية فيحدها ولاية برج بوعريريج.

تتربع على مساحة 135,5 كلم2 أي ما يمثل 11% من مساحة الولاية[1].

1-3- قلال: تعد بلدية قلال إحدى البلديات المنبثقة عن التقسيم الإداري الأخير، فقد أنشأت بموجب القانون رقم 84/09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 بعدما كانت تنتمي إلى البلدية الأم – عين ولمان – تقع بلدية قلال جنوب مدينة سطيف على مسافة 14 كلم، حيث أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلدية أهلها لأن تكون نواة رئيسية ونقطة التقاء بين عدة مناطق ومركز عبور بين عدة ولايات، كما أنها تربط بين ثلاث أقطاب كبرى بالولاية (سطيف، عين ولمان، عين آزال) عن طريق الطرق الوطنية والولائية التي تقطعها (الطريق الوطني رقم 28 ، الطريق الوطني رقم 78 الذي يربطها ببلدية عين آزال، الطريق الوطني رقم 113 الذي يربطها ببلدية قجال).

لها حدود إدارية مع كل من:

- من الجهة الشمالية: يحدها بلدية مزلوق.
- من الجهة الشرقية: يحدها بلديتي قجال وبئر حدادة.
- من الجهة الجنوبية: يحدها بلديتي قصر الأبطال وعين ولمان.
- من الجهة الغربية: بلدية تيكستار التابعة لولاية برج بوعريريج[2].

1-4 – بلدية قصر الأبطال : انبثقت بلدية قصر الأبطال عن التقسيم الإداري لسنة 1984 ، تقع جنوب عاصمة الولاية على بعد 27 كلم وعلى مسافة 06 كلم شمال مقر الدائرة – عين ولمان – التابعة لها ، يعبر محيطها الطريق الوطني رقم 28 الذي يربط الشمال بالجنوب ، كما يعبرها طريقين ولائيين : الطريق الولائي رقم 64 الممتد من الشرق إلى الغرب ويربط بين ولايتي سطيف وبرج بوعريريج والطريق الولائي رقم 140 الذي يقطع القسم الشمالي للبلدية، يحدها:

- من الشمال : بلدية قلال .
- من الشرق : الطريق الوطني رقم 28 وبلدية عين ولمان.
- من الجنوب : بلديتي عين ولمان وأولاد سي أحمد.

1- Rapport mission, Etude de schéma directeur de gestion des déchets solides urbains, p01.
2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Guellal phase final, Direction Regional de setif, centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Novembre 2010, p06

– من الغرب: بلدية رأس الوادي بولاية برج بوعريريج [1].

1-5 – بلدية عين ولمان: وهي من أقدم بلديات إقليم الدراسة أين يعود تاريخ نشأتها إلى سنة 1868 كبلدية مختلطة[2]، كانت قبل سنة 1974 تابعة لدائرة العلمة، تقع جنوب إقليم ولاية سطيف على بعد 31 كلم عن مدينة سطيف.

يقطعها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين الشمال والجنوب هذا ما جعلها تلعب دورا اقتصاديا هاما بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي خاصة وأنها في رتبة دائرة.

قبل التعديل الإداري لسنة 1991 كانت دائرة عين ولمان تتكون من 09 بلديات هي: عين ولمان، قلال، قجال، قصر الأبطال، أولاد سي أحمد ، صالح باي، الرصفة، الحامة، بوطالب.

حاليا تتكون دائرة عين ولمان من أربع بلديات وهي: عين ولمان، قصر الأبطال، قلال، أولاد سي أحمد. لها حدود إدارية من الجهات الأربع مع البلديات التالية:

- شمالا: يحدها بلديتا قلال وقصر الأبطال.
- شرق: يحدها من الجهة الشرقية بلدية بئر حدادة .
- جنوبا: يحدها بلدية صالح باي.
- غربا: يحدها من الجهة الغربية بلدية أولاد سي أحمد.

تتربع على مساحة 178 كلم2 [3].

1-6- بلدية أولاد سي أحمد : انبثقت بلدية أولاد سي أحمد عن التقسيم الإداري لسنة 1984 منفصلة عن البلدية الأم – عين ولمان –

تقع بلدية أولاد سي أحمد جنوب غرب إقليم ولاية سطيف وتبعد عن مقر الولاية ب 12كلم، وحدودها من الجهات الأربع كما يلي:

- من الشمال : يحدها بلدية قصر الأبطال.
- من الشرق : بلدية عين ولمان.
- من الجنوب : بلديتي أولاد تبان والرصفة.

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ksar El Abtal phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Juin 2009, p12.

[2]- فرطاس (لحسن): **الفوارق الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة – دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف**- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الارض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 1، 2013- 2014، ص37.

3-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deAin Oulmène, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Juin 2009, p05.

- من الغرب: حدود ولاية سطيف مع ولاية برج بوعريريج.

تقدر مساحة بلدية أولاد سي أحمد ب 102,85 كلم2[1].

1-7- بلدية صالح باي:

تأسست بلدية صالح باي سنة 1956 على يد الإدارة الفرنسية، وكانت تضم بلدية صالح باي، الرصفة، أولاد تبان، وحسب التقسيم الإداري لعام 1984 تم فصل هاتين البلديتين الأخيرتين.

تقع البلدية جنوب ولاية سطيف على الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين شمال البلاد وجنوبها، وتبعد عن مقر الولاية بمسافة 41 كلم.

لها حدود إدارية مع:

- من الشمال: بلدية عين ولمان.
- من الشرق: بلدية عين آزال.
- من الجنوب: بلدية الحامة.
- من الغرب: بلدية الرصفة.

تبلغ مساحة البلدية 142 كلم2[2].

1-8 - بلدية الرصفة:

انبثقت بلدية الرصفة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 منفصلة عن بلدية صالح باي في إطار التنظيم الإقليمي للبلاد.

تقع البلدية في الجنوب الغربي لولاية سطيف، وتبعد عن مقر الولاية بـ 50 كلم، يجتازها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين ولاية سطيف والمسيلة.

يحدها من الجهات الأربع:

- من الشمال: بلدية صالح باي، عين ولمان، أولاد سي أحمد
- من الشرق: بلديتي صالح باي والحامة
- من الجنوب: بلدية بوطالب.
- من الغرب: بلدية أولاد تبان[1].

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Si Ahmed, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2006, p05.

2-Correction du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2005, p08.

تبلغ مساحتها 186كلم^2 .

1-9 – أولاد تبان: انبثقت بلدية أولاد تبان عن التقسيم الإداري لسنة 1984 منفصلة بذلك عن بلدية صالح باي ، تقع في أقصى جنوب غرب إقليم ولاية سطيف على بعد 66 كلم.

أما حدودها من الجهات الأربع فهي كما يلي:

- من الشمال: يحدها بلديتي أولاد سي أحمد و أولاد براهم التابعة لولاية برج بوعريريج.
- من الشرق: يحدها بلدية الرصفة.
- من الجنوب: حدودها مع إقليم ولاية المسيلة حيث يحدها بلدية برهوم التابعة لهذه الأخيرة.
- من الغرب: بلدية برج بوعريريج[2].

تتربع بلدية أولاد تبان على مساحة تقدر ب 177,80 كلم2 .

1-10 – بلدية بوطالب: برزت إلى الوجود كبلدية رسميا خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 بموجب القانون 84 – 09 الصادر بتاريخ 1984/02/09.

تقع البلدية في أقصى الجنوب الغربي لولاية سطيف حيث تبعد عن مقر الولاية بحوالي 82 كلم، يحدها من الجهات الأربع ما يلي:

- شمالا : يحدها شمالا بلدية الرصفة.
- شرقا : بلدية الحامة.
- جنوبا :يحدها بلدية بلعايبة التابعة لولاية المسيلة.
- غربا : يحدها غربا بلدية مقرة بولاية المسيلة.

تتربع على مساحة إجمالية قدرها 149 كلم 2 ، (تمثل حوالي 02,30% من مساحة الولاية)[3].

[1]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة – الدراسة التحليلية وآفاق التنمية- المرحلة الأولى، مكتب الدراسات والإنجاز العمراني، آفريل 2015، ص08.

2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deOuled Tebbene, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2010, p06.

3-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2010, p05.

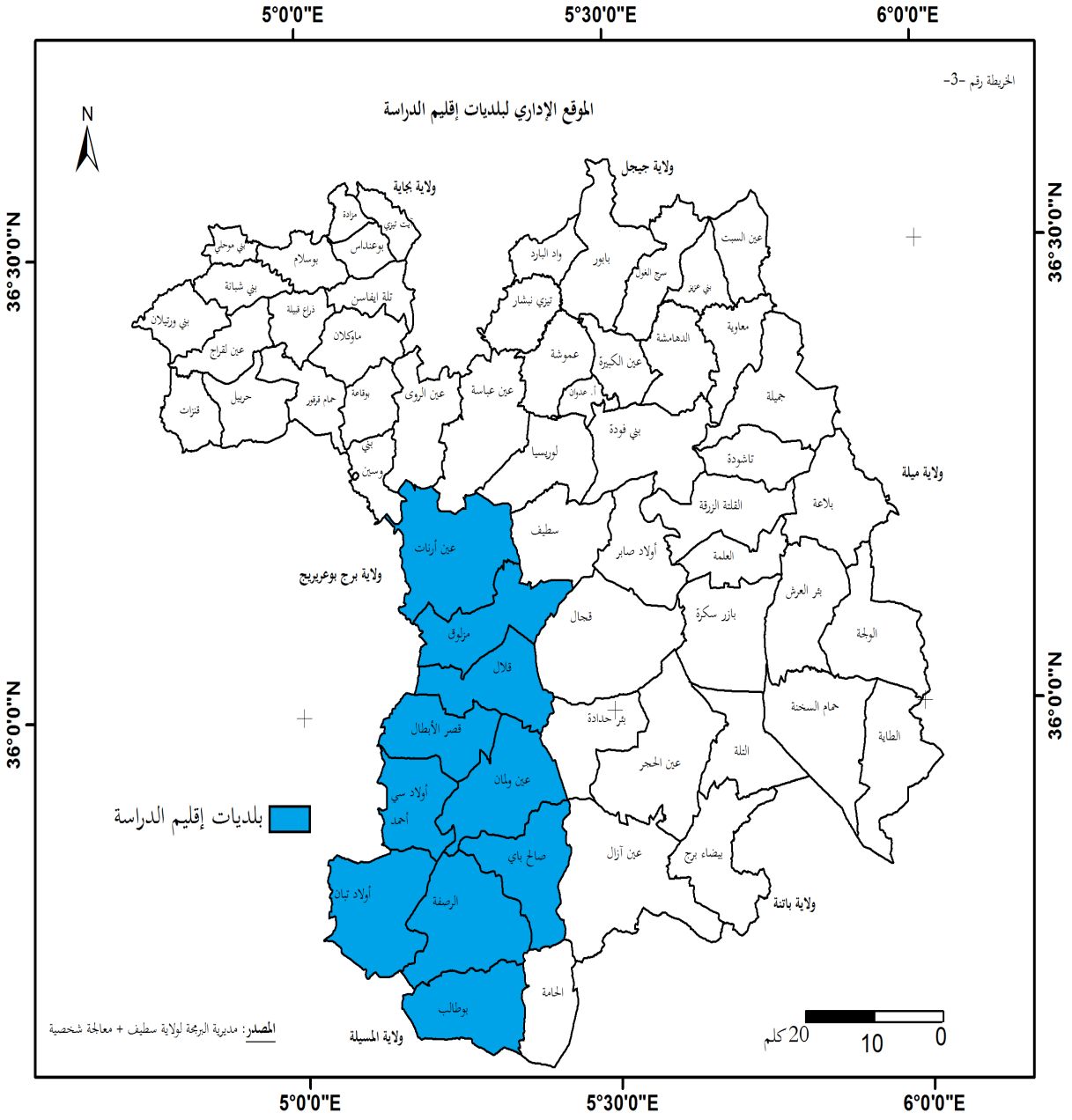
الخريطة رقم -3-
الموقع الإداري لبلديات إقليم الدراسة
N
5°0'0"E
5°30'0"E
6°0'0"E
36°30'0"N
36°0'0"N
ولاية بجاية
ولاية جيجل
ولاية ميلة
ولاية برج بوعريريج
ولاية باتنة
ولاية المسيلة
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
عين ولمان
أولاد سي أحمد
صالح باي
أولاد تبان
الرصفة
بوطالب
الحامة
سطيف
قجال
بئر حدادة
عين الحجر
عين آزال
بيضاء برج
أولاد صابر
العلمة
القلتة الزرقة
تاشودة
جميلة
بلاعة
بازر سكرة
بئر العرش
الوجلة
حمام السخنة
الطاية
التلة
بني فودة
عين الكبيرة
الدهامشة
معاوية
عين السبت
بني عزيز
سرج الغول
بابور
واد البارد
تيزي نيشار
عموشة
عدوان
عين عباسة
عين الروى
لوريسيا
بني
وسين
بوقاعة
حمام قرقور
حريز
قنزات
ماوكلان
ذراع قبيلة
تلة إيفاسن
بني شبانة
بني ورتيلان
عين لقراج
يوسلام
بوعنداس
تيت تيزي
مزادة
بني موحلي
بلديات إقليم الدراسة
المصدر: مديرية البرمجة لولاية سطيف + معالجة شخصية
20 كلم
10
0

2- الموقع الجغرافي:

2-1- **بلدية عين أرنات:** تقع بلدية عين أرنات على السهول العليا الغربية لولاية سطيف.

2-2 – بلدية مزلوق: تسيطر بلدية مزلوق على جزء مهم من السهول العليا الغربية السطايفية.

2-3 – بلدية قلال: تقع بلدية قلال على نطاق السهول العليا السطايفية وهي امتداد لها من ناحية الجنوب[1].

2-4 – بلدية قصر الأبطال: تقع بلدية قصر الأبطال في القسم الجنوبي للسهول العليا السطايفية وتتميز أراضيها عموما بالطابع المسطح[2].

2-5 – بلدية عين ولمان: تقع بلدية عين ولمان في نطاق السهول العليا الجنوبية لولاية سطيف[3].

2-6 – بلدية أولاد سي أحمد: تقع بلدية أولاد سي أحمد في منطقة جبلية متضرسة على الجوانب تحيط بمنطقة سهلية في الوسط.

2-7 – بلدية صالح باي: تقع بلدية صالح باي جنوب السهول العليا السطايفية[4].

2-8- بلدية الرصفة: تقع بلدية الرصفة شمال السلسلة الجبلية لجبال بوطالب[5].

2-9 – بلدية أولاد تبان: تقع بلدية أولاد تبان على منطقة جبلية تعتبر امتداد لسلسلة جبال بوطالب[6].

2-10 – بلدية بوطالب: تقع بلدية بوطالب في منطقة جبلية (جبال بوطالب) ذات تضاريس صعبة[7].

[1]- -Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Guellal, Op, Cit, p11.
[2]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ksar El Abtal, Op, Cit, p12.
[3]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ain Oulmène, Op, Cit, p13.
[4]- Correction du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, Op, Cit, p08.

[5]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة ، المرجع السابق،ص08.

[6]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Tebbene, Op, Cit, p13.
7- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, Op, Cit, p08.

الخريطة رقم -04-

خريطة الارتفاعات السائدة ببلديات إقليم الدراسة

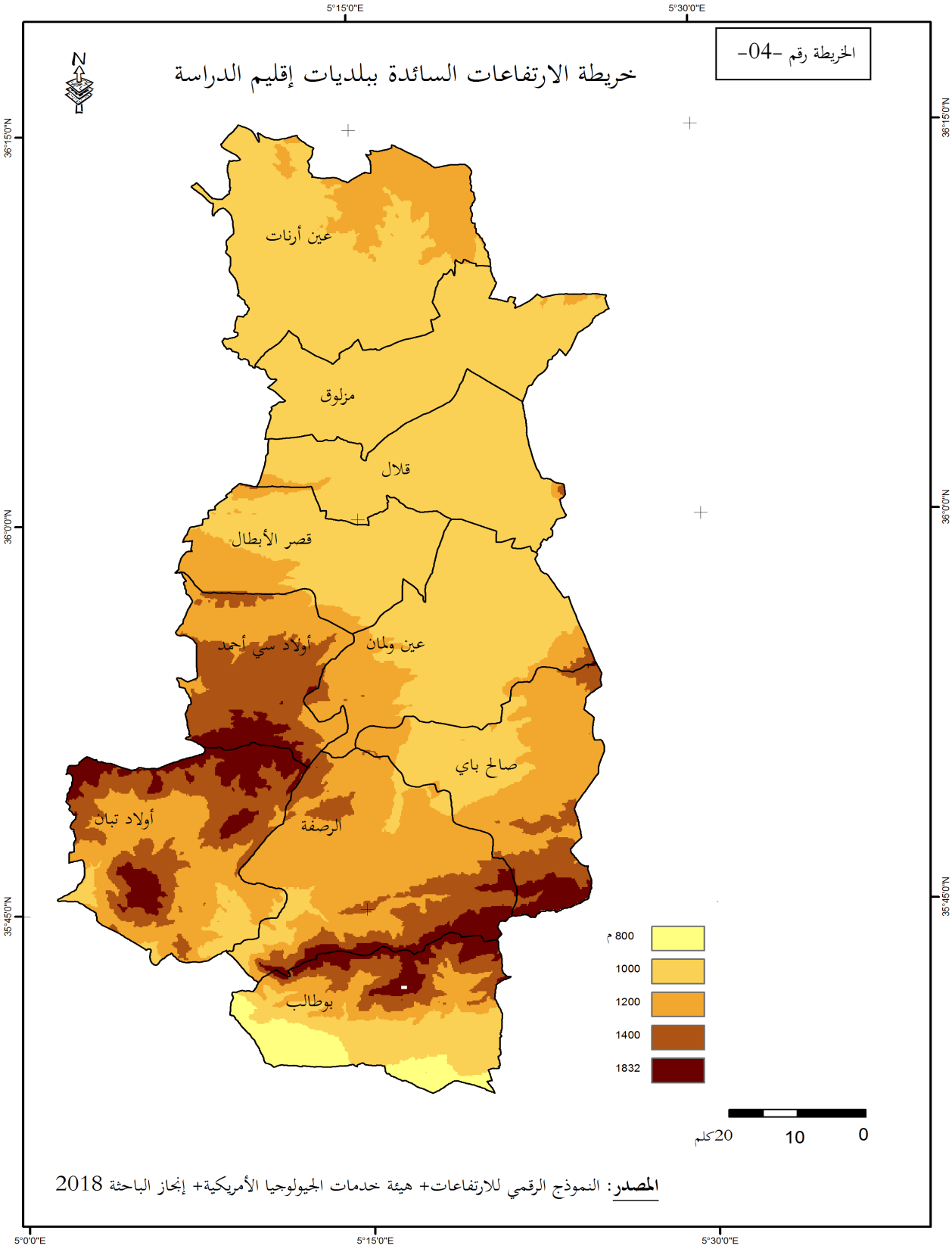

المصدر: النموذج الرقمي للارتفاعات+ هيئة خدمات الجيولوجيا الأمريكية+ إنجاز الباحثة 2018

3– الدراسة الطبوغرافية لبلديات الدراسة:

يتميز مجال البلديات العشر بالتباين التضاريسي حيث نجد:

3-1– بلدية عين أرنات: يغلب على إقليم بلدية عين أرنات الطابع السهلي بنسبة 90.82 %.

ويمكن إبراز طبوغرافية المنطقة في الجدول الآتي:

الجدول رقم-4- **نسبة الانحدار ببلدية عين أرنات**

السهول 0-3%	السهول 3-12.5%	الهضاب12.5- 25%	الجبال أكثر من 25%	المجموع
7.100 هـ	12.233 هـ	935 هـ	935 هـ	21285هـ

المصدر: الفرع الفلاحي لبلدية عين أرنات ، المرجع السابق، ص10.

تتربع بلدية عين أرنات على مساحة سهول تقدر بـ 19.333 هـ، وتتمركز أكثر هذه المساحة السهلية وسط وشرق البلدية. أما الهضاب فتتوزع على أغلب مناطق البلدية.

3-2– بلدية مزلوق: يتميز إقليم البلدية بمجموعة تضاريس يتراوح ارتفاعها بين 800 م و1700م وهذا يتضح من خلال المناطق التضاريسية التالية:

أ- المنطقة التي يفوق ارتفاعها 1600 م وتشمل الجبال الشرقية (جبل مقرس) ، ونسبة الانحدار بها تفوق 15% وتغطي مساحة 485 هكتار.

ب- المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين 1400 و 1600 م ، تغطي القسم الشرقي الذي يكون نصف دائرة تحيط بجبل مقرس بمساحة 975 هكتار (عين البياض، ذراع الكروش).

ج- المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين 1200 و 1400 م، وهذه المجموعة التضاريسية تشمل القسم الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي مكونة بذلك شكل حرف S بالفرنسية ، تتميز بانحدار متوسط (13 %) وتغطي مساحة 3200 هكتار (محيط الرملة وطكوكة).

د- المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين 1000 و 1200 م: تغطي ما يفوق 43,65 % من مساحة إقليم البلدية.

هـ- المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين 800 و 1000: وتشمل أجزاء من الجهة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية لمحيط البلدية وتغطي مساحة 2375 هكتار[1].

3-3 – بلدية قلال: يتراوح ارتفاع تضاريس المنطقة بين 850م إلى أكثر من 1250 م، و يميز إقليم البلدية المظاهر التضاريسية التالية:

1-Rapport mission, Op Cit, p01- 02.

أ – النطاق السهلي: ويسود معظم إقليم البلدية (15000 هكتار أي 93 % من مساحة البلدية)، يبلغ متوسط ارتفاع المنطقة 900 م ، أما نسبة الانحدار فتقدر ب 5% ، تكويناتها الجيولوجية غرينية بالأساس ، وتربتها صالحة للزراعة إلى متوسطة الصلاحية وامتدادها في إطار متجانس ومتوازن من الشرق إلى الغرب.

ب – النطاق الجبلي: تتركز شرق محيط البلدية السلسلة الوحيدة التي يبلغ متوسط ارتفاعها 1100 م ومعدل الانحدار في حدود 20 % ، وتستغل مسالكها في الرعي ، يمثل النطاق الجبلي ما نسبته 5% من مساحة إقليم البلدية ب750 هكتار[1].

3-4 – قصر الأبطال: يميز المنطقة المظاهر التضاريسية التي تتميز بالارتفاعات التالية:

أ- المنطقة التي ينحصر ارتفاعها بين 850 و 950 م : تقع شمال شرق إقليم البلدية ، مساحتها تقدر بحوالي 1500 هكتار أي تمثل ما نسبته 14,7 % من مساحة البلدية.

ب – المنطقة التي ينحصر ارتفاعها بين 900 و950 م: يشمل إقليم وسط البلدية بمساحة 3600 هكتار أي ما نسبته 35,29 % من المساحة الإجمالية للبلدية ، وهي المنطقة التي يتركز بها العمران ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ج – المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين 950 وأكثر من 1250 م: تتركز هذه المنطقة في الجهة الغربية، وتمثل ما نسبته 50 % من المساحة الإجمالية للبلدية ب 5100 هكتار.

أما من حيث نسبة الانحدار فهناك أيضا ثلاث مجموعات:

أ – المنطقة التي تقل فيها نسبة الانحدار عن 5%: تشمل معظم سطح البلدية ، حيث تقدر مساحتها ب6000 هكتار ، أي 58% من المساحة الإجمالية للبلدية ، وتميز المناطق السهلية .

ب – المنطقة التي تتراوح نسبة الانحدار فيها بين 5% إلى 10% : تشغل مساحة 1200 هكتار (11% من مساحة البلدية) ، تميز السفوح الجبلية بالمنطقة.

ج – المنطقة التي تتراوح نسبة الانحدار فيها بين 10% و أكثر من 20% : تميز المناطق الجبلية التي تتركز في الجهة الغربية من إقليم البلدية (جبال زديم ، جبل حسان) ، تشغل مساحة 3000 هكتار أي ما نسبته 29,41% من مساحة البلدية[2].

[1]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deGellal, Op, Cit, p11-12.
2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ksar El Abtal, Op, Cit, p13--14- 15.

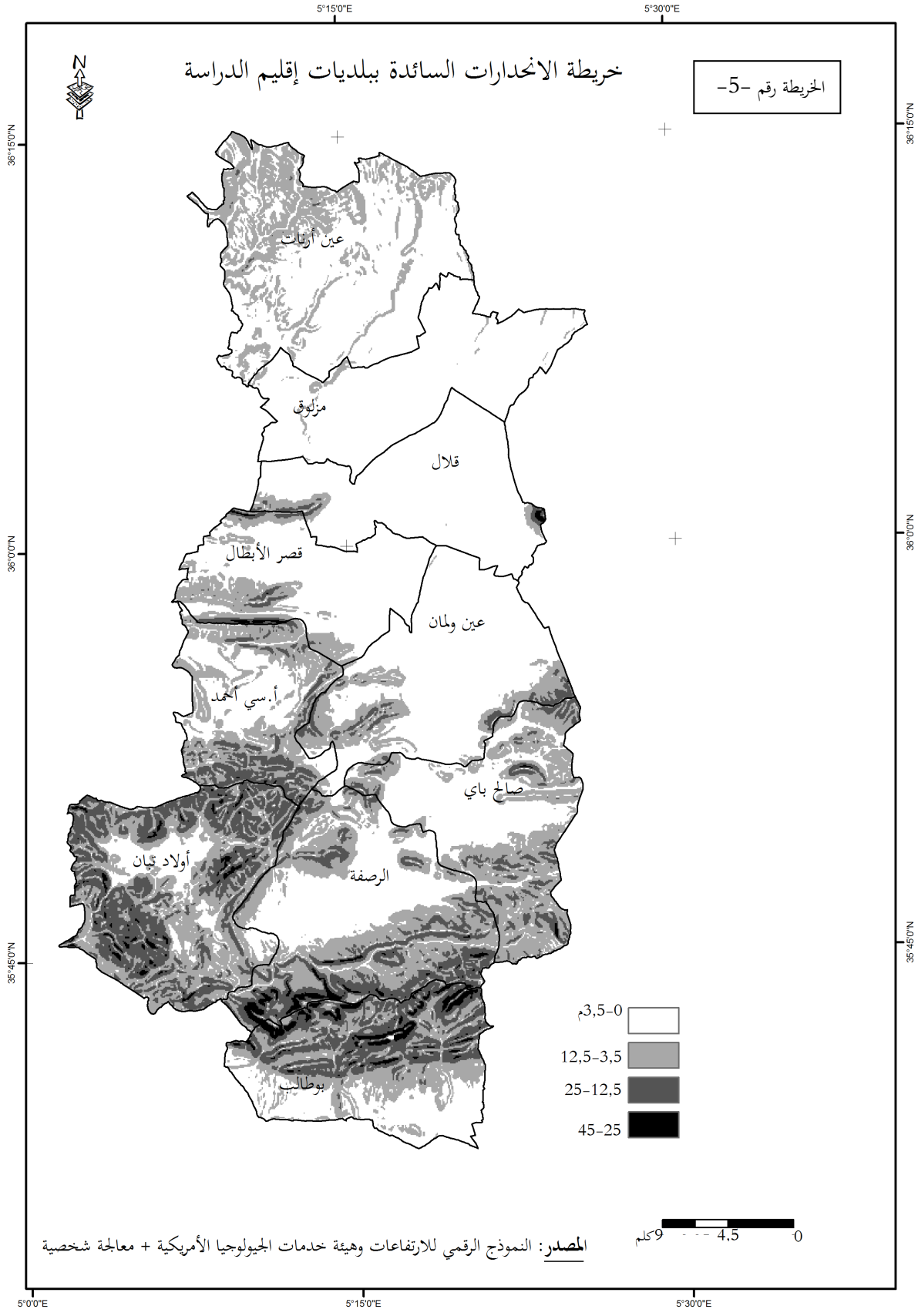

المصدر: النموذج الرقمي للارتفاعات وهيئة خدمات الجيولوجيا الأمريكية + معالجة شخصية

3 – 5 – بلدية عين ولمان: يميزها المظاهر التضاريسية التالية:

أ – السهول: تعتبر امتداد للسهول العليا السطايفية من جهة الجنوب، وتشكل بذلك منخفض مغلق بسلاسل جبلية وهي جبل يوسف من جهة الشمال (1442 م) وجبل سكرين من الجهة الجنوبية الشرقية وجبل ريغا من جهة الغرب، يقدر ارتفاع هذا المظهر التضاريسي السهلي ب922م ويسيطر على معظم إقليم البلدية، أما نسبة الانحدار فهي ضعيفة تتراوح ما بين 0 - 05%.

ب – السلاسل الجبلية: يسود إقليم البلدية مجموعتين من السلاسل الجبلية وهما:

- السلسلة الأولى: وهي الأكثر اتساعا، تقع غرب إقليم البلدية (غرب الطريق الوطني رقم 28) وتتكون من جبل كندور (Kenndour) التي يقدر متوسط ارتفاعها ب 1456 م وجبل عثمان (Othmane) التي تتواجد قمته على ارتفاع 1254م، هذين الجبلين يكونان سلسلة جبال ريغا (Righa) ، مستوى الارتفاع في هذه السلسلة الجبلية يتراوح بين 1000 و1450 م ، أما نسبة الانحدار فهي جد قوية ، حيث تفوق 25%.

- السلسلة الثانية: وهي التي تقع جنوب شرق إقليم البلدية، وتتمثل في جبال سكرين التي تتواجد أعلى قمة بها على ارتفاع 1453 م وتزداد حدة الانحدارات في هذه السلسلة من الجهة الشمالية الغربية.

ويمكن الإشارة إلى أن هذه السلاسل الجبلية تتعرض لعوامل الحت والتعرية باستمرار بسبب قلة الغطاء النباتي وتناقصه[1].

3 – 6 – بلدية أولاد سي أحمد: إقليم بلدية أولاد سي أحمد يتميز بتضاريس غير متجانسة حيث يوجد السهول في الوسط محاطة بسلسلة من الجبال.

أ – السهول: تقع في السفوح الجبلية على انحدار 1250 م، وتمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي.

ب – الجبال:جبال بلدية أولاد سي أحمد تصف ضمن ثلاث مجموعات، وهي:

1/ - الجبال الشمالية: ويفوق ارتفاعها 1300 م ، وأبرز جبالها جبل الحسان (El Hassane).

2/ - الجبال الشرقية: يصل ارتفاعها إلى حوالي 1400 م ، ويوجد بها جبل دهان (Dehane)

3/ - الجبال الجنوبية: وهي الجبال الأكثر ارتفاعا بالمنطقة حيث يزيد ارتفاعها عن 1700 م مثل : جبل الصفية الحمراء التي يصل ارتفاعها إلى 1785 م[2].

[1]- -Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ain Oulmene, Op, Cit, p13.
1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Si Ahmed, Op, Cit, p13.

3 – 7– بلدية صالح باي: نجد على مستوى مجال البلدية وحدتين طبوغرافيتين[1]:

– المنطقة السهلية: تمتد شمال البلدية، وتشغل حوالي 50% من مساحة البلدية، تمتاز بالانبساط، وتتراوح درجة الإنحدار بين 0 إلى 5 %، وقد تصل إلى 7% في أطرافه الجنوبية والشرقية.

– المنطقة الجبلية: تحيط بالسهل وتغطي حوالي 50% من المساحة الكلية للبلدية، تتميز بانحدار يفوق 20% وأهم المناطق الجبلية بالبلدية:

– المنطقة الجبلية الجنوبية للبلدية التي تعتبر جزءا من سلسلة جبال بوطالب وأقصى ارتفاع بها يقدر بـ 1.497م.

– المنطقة الجبلية الشمالية: هي جزء من جبال سكرين، أقصى ارتفاع بها يبلغ 224.1 م.

3 – 8– بلدية الرصفة:

يتميز الموقع الطبيعي لبلدية الرصفة بنوعين من التضاريس:

– السهول: التي تتميز بالانبساط، حيث تتراوح درجة انحدارها من 0-6% ، تغطي شمال ووسط إقليم البلدية، تحتل مساحة تقدر بـ 8.730 هـ أي ما نسبته 46,93% من إجمالي المساحة.

– الجبال: وهي جبال شاهقة تحيط بالمناطق السهلية من الشرق والجنوب والغرب، أكثرها أحراش وغابات، تغطي مساحة 9.870 هكتار أي بنسبة 53.06% من المساحة الإجمالية للبلدية، وفيها غابات ناتجة عن عملية التشجير التي باشرتها فرنسا مع مطلع الستينات (غابات لمطاريح غرب الرصفة)، ومعظم الجبال المتواجدة بإقليم البلدية تعتبر امتداد لسلسلة جبال بوطالب التي تحد البلدية من الجهة الجنوبية، يتراوح ارتفاع هذه السلاسل الجبلية بين 1245م- 1681م (جبل بوطالب)[2].

3– 9 – **بلدية أولاد تبان:** تضاريس بلدية أولاد تبان يسيطر عليها الطابع الجبلي هذه السلاسل الجبلية التي يتراوح ارتفاعها بين 1600 م و 1700 م وهي أكثر ارتفاعا في الجهة الشمالية الشرقية حيث يوجد جبل كاف العسة (Kef El Assa) الذي يزيد ارتفاعه عن 1740 م.

أما بالنسبة للسهول فهي تقع في قلب إقليم البلدية محاطة بالسلاسل الجبلية المذكورة.

وعموما يمكن القول أن ارتفاع إقليم البلدية ينحصر بين 850 م و1700 م ولمعرفة طبوغرافية المنطقة أكثر يمكن تحديد درجة الانحدار التي تتوضح فيما يلي:

أ – أكثر من نصف إقليم البلدية نسبة الانحدار بها تتجاوز 25 % وهي المناطق الجبلية.

2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, Op, Cit, p11.

[2]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة ، المرجع السابق، ص8-9.

ب – إقليم وسط البلدية الذي يمثل حوالي 13,92 % من مساحة البلدية ونسبة الانحدار به تتراوح بين 0 – 5 % ، وهو الإقليم الذي تتمركز فيه النباتات والأنشطة البشرية المختلفة بها فيها الزراعية.

ج – أما المناطق ذات الانحدار المتوسط (5 إلى 10 %) فهي التي تربط بين المنطقة السهلية في الوسط والجبال المحيطة بها[1].

3 – 10 – بلدية بوطالب: يسود إقليم البلدية مظهرين تضاريسيين:

أ – المظهر السهلي: ويمثل أقل مساحة ، يتواجد في مظهر طولي من الشمال إلى الجنوب ، أما بالنسبة لمستوى الارتفاع في هذه المنطقة السهلية فيتراوح ما بين 800 – 1300 م.

ب – الطابع الجبلي: وهو السائد على إقليم البلدية والمعروف بسلسلة جبال بوطالب حيث تبلغ مساحة المناطق الجبلية 7786,5 هكتار أي 53 % من مساحة البلدية، أما ارتفاعها فيفوق 1800م، وأعلى قمة بها هي قمة أفغان (Afghane) التي يصل الارتفاع بها إلى 1884م، وبهذا تكون الجبال المتواجدة بهذه المنطقة هي الأولى من حيث الارتفاع على مستوى الإقليم الجنوبي للولاية والثانية على مستوى الولاية ككل بعد جبال بابور (2400 م)[2].

1- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Tebbene, Op, Cit, p09-10-11.

2- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, Op, Cit, 07-08.

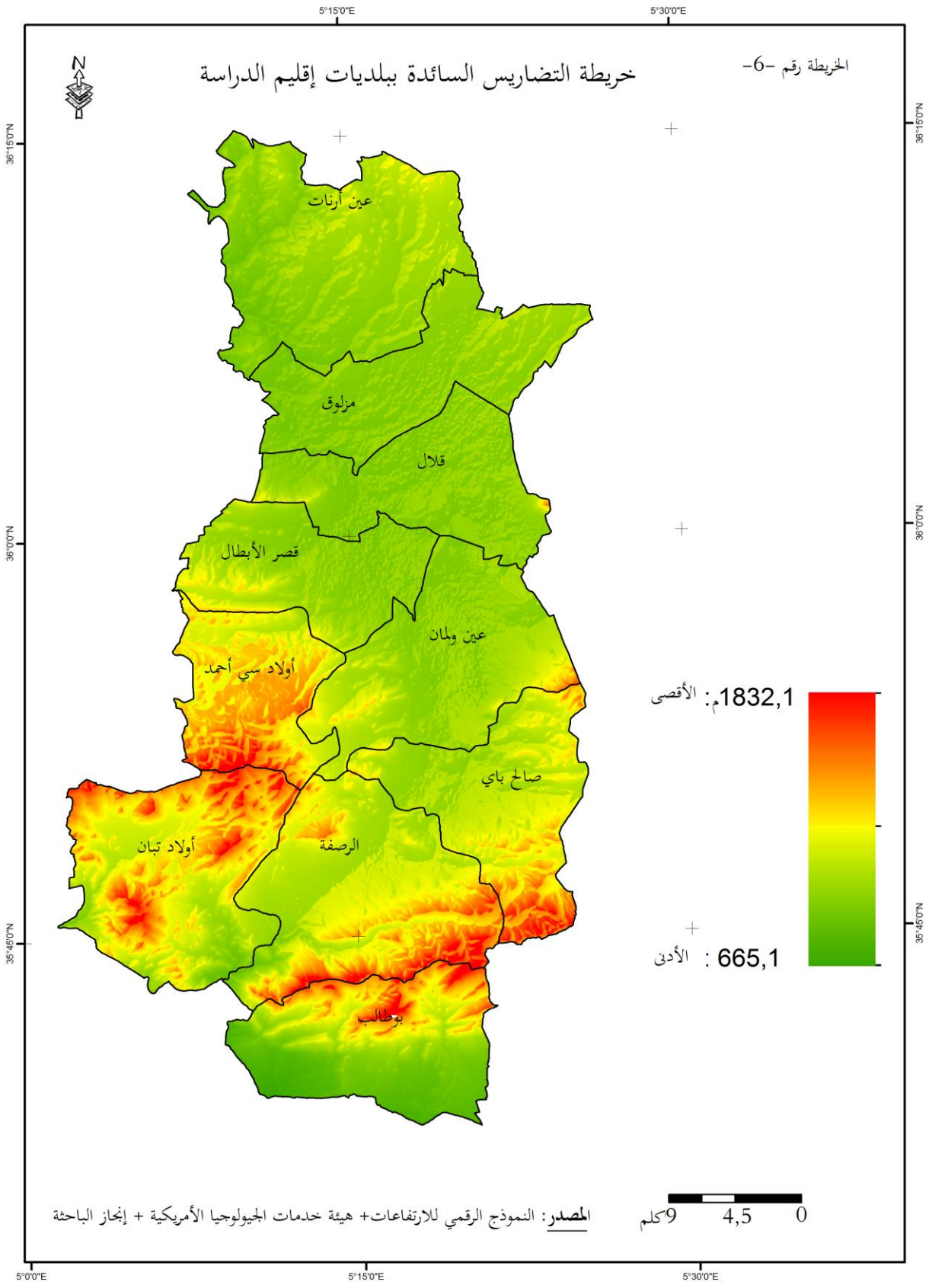
الخريطة رقم -6-
خريطة التضاريس السائدة ببلديات إقليم الدراسة
N
5°15'0"E
5°30'0"E
36°15'0"N
36°0'0"N
35°45'0"N
5°0'0"E
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
عين ولمان
أولاد سي أحمد
صالح باي
الرصفة
أولاد تبان
بوطالب
1832,1م: الأقصى
665,1 : الأدنى
0 4,5 9كلم
المصدر: النموذج الرقمي للارتفاعات+ هيئة خدمات الجيولوجيا الأمريكية + إنجاز الباحثة

4– الدراسة المناخية:

للدراسة المناخية أهمية كبرى في عملية التهيئة، وذلك لما لها من تأثيرات على المجال، حيث تشكل العناصر المناخية المتعلقة بمجال الدراسة إحدى العوامل المؤثرة على الوسط الطبيعي بمختلف أشكاله، وهو ما ينعكس على النشاط الاقتصادي خاصة الفلاحة.

4 –1 – بلدية عين أرنات: وتتميز بمناخ متوسطي بارد شتاء وحار خلال فصل الصيف وأهم العناصر والظواهر المناخية التي تسود البلدية ما يلي:

– الأمطار: تتراوح بين 395 و 412 ملم سنويا بتساقط كثيف خلال الأشهر الأولى للسنة (تساقط غير منتظم).

– درجة الحرارة: يتراوح معدل درجة الحرارة بين 5.8° م خلال فصل الشتاء إلى 29.7°م خلال فصل الصيف مع اختلافها من سنة لأخرى.

– الجليد: ويمتد وجوده من شهر نوفمبر إلى غاية شهر أفريل ويؤثر كثيرا على النبات، يشتد أكثر خلال شهري جانفي وفيفري.

– رياح السيروكو: وتهب أكثر خلال فصل الصيف أين تمتاز بسخونة قوية لكن يقل تأثيرها، حيث أن المحاصيل الزراعية تكون في حالة نضج، أما إذا كانت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر فتتخللها درجة حرارة منخفضة تقلص من تأثيرها على النبات[1].

4 – 2 – بلدية مزلوق : تتميز بلدية مزلوق بمناخ متذبذب الأمطار وبارد جدا في فصل الشتاء وحار وجاف صيفا.

– التساقط : قدرت متوسطات كمية الأمطار المتساقطة سنويا بالمنطقة في الفترة (1985 – 2008) ما بين 300 و 400 ملم ، وتبلغ أقصى حد لها في شهر ديسمبر (42 ملم).

– الحرارة : المعدل السنوي لدرجة الحرارة المسجلة بالمنطقة يقدر ب 16 م ، وتشهد المنطقة درجة حرارة مرتفعة في فصل الصيف تتراوح ما بين 24 و34 م ، أما شتاءا فهي محصورة ما بين 2 إلى 11 م، ومتوسط درجة الحرارة ينخفض أكثر خلال أشهر : ديسمبر ، جانفي ، فيفري ثم تبدأ في الارتفاع ابتداءا من شهر مارس.

[1]– الفرع الفلاحي لبلدية عين أرنات، الرجع السابق، ص17.

– الرياح: تعد من العناصر المناخية الأساسية التي تميز مناخ المنطقة وتؤثر على نسبة التبخر بها ، والرياح السائدة بالمنطقة هي رياح شمالية غربية وشمالية شرقية ، تزداد قوة في فصل الربيع وبالضبط في شهر آفريل، كما تهب الرياح الجد حارة على المنطقة وهي رياح السيروكو ما بين شهري ماي وأوت.

– الثلج: تتساقط الثلوج بالمنطقة بمعدل يتراوح ما بين 10 إلى 20 يوما في السنة ، وهذا النوع من التساقط من المميزات البارزة بالمنطقة كما يتعرض إقليم البلدية لتساقط البرد بمعدل يوم إلى يومين في السنة[1].

4 – 3 – بلدية قلال: (نفس مناخ بلدية عين ولمان):

4 – 4 – بلدية قصر الأبطال: (نفس مناخ بلدية عين ولمان):

4 – 5 – بلدية عين ولمان: ينتمي محيط البلدية إلى المناخ المتوسطي شبه الجاف ، وتلعب التضاريس خاصة الجبال دورها في التأثير على مناخ المنطقة.

– الأمطار: معدل الأمطار المسجل خلال السنوات الأخيرة قدر ب 338 ملم ، أما متوسط عدد الأيام التي سقطت خلالها الأمطار فهو 47 يوما.

وتبقى فترة التساقط ممتدة خاصة ما بين أواخر شهر أكتوبر إلى غاية شهر آفريل ، أما فترة الجفاف فهي محصورة بين أواخر شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر ، رغم تذبذب واختلاف كميات الأمطار من سنة إلى أخرى.

– الحرارة: يقدر معدل درجة الحرارة السنوي بالمنطقة ب 20 م ، أما درجة الحرارة الشهرية فتنخفض إلى ما دون الصفر خلال أشهر جانفي ، فيفري ، مارس أين تصل إلى (_ 5 م) ، وتبلغ أقصى حد لها خلال شهري جويلية وأوت (40 م) .

– الرياح: تهب على المنطقة رياح غربية وشمالية غربية قوية خاصة في فصل الشتاء ، أما الرياح التي تهب من الجهة الجنوبية والشرقية فهي رياح ضعيفة مقارنة بالرياح الغربية ، وتهب خلال 09 أيام في السنة.

– الصقيع: يظهر على شكل طبقة جليدية بيضاء تغطي سطح الأرض طيلة فصل الشتاء وإلى غاية شهر آفريل من فصل الربيع ، ويقدر متوسط عدد الأيام التي يسقط فيها الصقيع بالمنطقة ب34 يوما خلال السنة.

[1]-Rapport mission, Op Cit, p04-05-06-07.

– البرد: يسقط تقريبا بين شهري جانفي ومارس ، ويضر بالمحاصيل الزراعية خاصة إذا كان سقوطه خلال فصل الربيع.

– الضباب : وتتعرض له المنطقة خاصة خلال أشهر : ديسمبر ، جانفي ، مارس وهو يؤثر على الرؤية ويعيق حركة السائقين في الطريق[1].

4 – 6 – **بلدية أولاد سي أحمد:** مناخ بلدية أولاد سي أحمد ينتمي عموما إلى المناخ شبه الجاف في المناطق الأكثر انخفاضا ويزداد برودة كلما اتجهنا نحو المناطق الأكثر ارتفاعا وهي المناطق الجبلية ، وأهم ما يميز إقليم البلدية الظواهر المناخية التالية:

– الأمطار : الدراسة المناخية للمنطقة تشير إلى تساقط كمية أمطار متوسطها 417 ملم سنويا تتوزع على 58 يوما في أشهر الرطوبة ابتداءا من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ماي ، أما فترة الجفاف فهي محصورة بين شهري جوان وسبتمبر.

– الحرارة : على العموم يمكن تقسيم درجة الحرارة بالمنطقة إلى فصلين:

أ – الفصل البارد: يتميز ببرودة الطقس طيلة سبع أشهر ابتداءا من شهر أكتوبر إلى غاية شهر آفريل رغم تفاوت شدة البرودة بين أشهر هذه الفترة والشهر الأكثر برودة هو شهر جانفي بمتوسط درجة حرارة تقدر ب 02,8 م ، أما درجة الحرارة الدنيا فتقدر ب 02,3 م.

ب – الفصل الحار : ويمتد من منتصف شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر والشهر الأكثر حرارة هو شهر جويلية الذي يبلغ متوسط درجة الحرارة به 23,5 م أما درجة الحرارة القصوى للفصل الحار فتقدر ب 32,2م.

– الرياح : في فصل الشتاء تهب رياح ذات تواتر خفيف من الجهة الشمالية الشرقية أما رياح السيروكو فتهب في فصل الصيف من الجهة الشرقية ويقدر عدد الأيام التي تهب خلالها سنويا ب 34 يوما[2].

4 – 7– بلدية صالح باي:

ينتمي محيط بلدية صالح باي إلى المناخ المتوسطي شبه الجاف، وهذا المناخ يتميز بالبرودة الشديدة خلال فصل الشتاء، وتتميز البلدية بالتذبذب في التساقط والتغير من سنة لأخرى، ونميز بالمنطقة بين فصلين مختلفين:

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ain Oulmene, Op, Cit, p14-15-16.
2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Si Ahmed, Op, Cit, p10-11.

– الفصل الرطب: ويمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، ومعظم كمية الأمطار تتساقط بهذه الفترة والتي تقدر بمعدل 338 ملم في السنة.

– الحرارة: المعدل السنوي لدرجة الحرارة نوعا ما ثابت في بلدية صالح باي، حيث نجده في حدود 18° م، وتتراوح درجة الحرارة في فصل الصيف بين 30-39 °م، أما في فصل الشتاء فهي ما بين 3-8°م.

– الصقيع: يقدر عدد الأيام التي يكثر فيها الجليد بـ 34 يوما من منتصف فصل الشتاء إلى بداية فصل الربيع ويزداد خاصة في شهر مارس، هذا ما يشكل خطرا كبيرا على المزروعات.

– الثلوج: عدد أيامها قليل فهو لا يتعدى 8 أيام سنويا في غالب الأحيان ونجده أكثر في المناطق الجبلية.

– الرياح: إن الرياح السائدة ببلدية صالح باي هي الرياح الشمالية الغربية خلال فصل الشتاء وهي رياح قوية، أما في فصل الصيف قرب رياح السيروكو بصفة دائمة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة وزيادة شدة التبخر[1].

4 – 7– بلدية الرصفة:

تتميز البلدية بمناخ متوسطي بارد جدا خلال فصل الشتاء وحار صيفا، وعدم انتظام كمية الأمطار المتساقطة واختلافها من سنة لأخرى.

وعموما يمكن التمييز بين العناصر والظواهر المناخية التالية:

– الأمطار: تتراوح بين 320-395 سنويا، وتساقط أكثر خلال شهري جانفي وفيفري.

– درجة الحرارة: تسجل درجة الحرارة الدنيا خلال فصل الشتاء وغالبا ما تكون في شهر جانفي (1°م)، أما درجة الحرارة القصوى فتكون في شهر أوت (39-40°م).

– الجليد: يستمر وجوده من شهر ديسمبر إلى غاية بداية أفريل، ويؤثر أكثر على النبات خلال شهري جانفي وفيفري.

– الرياح: غالبا ما تهب رياح السيروكو خلال فصل الصيف خاصة أواخر جويلية وبداية أوت مما يزيد من حدة ارتفاع درجة الحرارة[2].

2-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, Op, Cit, p13-14.

[2]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة ، المرجع السابق، ص9- 10.

4– 9 – **بلدية أولاد تبان**: تقع بلدية أولاد تبان على بعد 100 كلم عن البحر المتوسط وبالتالي فهي تخضع لتأثير مناخ هذا الأخير، كما أن تضاريس وارتفاعات المنطقة أثرت على المناخ وجعلته أكثر اعتدالا.

وعموما يمكن القول أن المنطقة تتميز بمناخ شبه جاف رغم اختلافه بين المناطق الأكثر انخفاضا والأشد ارتفاعا من حيث الجفاف والرطوبة وتأثير المرتفعات الجبلية على مناخ المنطقة.

– التساقط: ما يلاحظ على كمية الأمطار المتساقطة بالمنطقة أنها تختلف من شهر لآخر ومن سنة لأخرى، وهذا راجع لفارق الضغط الجوي المؤثر على المنطقة، وهي تنحصر تقريبا بين كمية أمطار تتراوح ما بين 300 ملم إلى 600 ملم سنويا، كما تشهد المنطقة فترات جفاف قد تمتد لسنوات.

– الحرارة: درجات الحرارة المسجلة بالمنطقة تختلف من شهر لآخر ومن فصل لآخر، ومعدل درجة الحرارة الأكثر برودة يكون في شهر جانفي الذي تنخفض فيه درجة الحرارة إلى ما دون الصفر (_02,3م) وهي درجة تسمح بالتجمد، أما درجة الحرارة القصوى فتبلغ مداها في شهر جويلية (32,2م).

– الجليد: تتعرض المنطقة لتساقط الجليد في الفترة الممتدة من شهر نوفمبر إلى غاية بداية شهر ماي وهذا يضر كثيرا بمزروعات المنطقة ويحد من إنتاجيتها ، ويقدر متوسط عدد الأيام التي يسقط فيها الجليد بحوالي 40 يوما في السنة.

– الرياح: اتجاه الرياح التي تهب على المنطقة تمثل عامل مقلق في وجه التطور الزراعي وهذه الرياح هي رياح السيروكو التي تهب خلال فصل الصيف والتي تؤدي إلى زيادة شدة التبخر مما يؤثر سلبا على النشاط الزراعي والمياه المتواجدة بالمنطقة[1].

4 – 10 – **بلدية بوطالب**: ينتمي مناخ المنطقة إلى المناخ المتوسطي شبه الجاف ، لكن المرتفعات الجبلية تلعب دورها في التأثير على مناخ المنطقة ، كما أنها تتأثر بجبال الحضنة (بوابة الصحراء) التي تشرف عليها من جهة الجنوب الغربي.

عموما يمكن القول أن مناخ المنطقة يتميز بشتاء شديد البرودة وصيف حار وجاف.

– التساقط: ما يميز المنطقة أن كمية الأمطار ببلدية بوطالب تختلف من جهة إلى أخرى بسبب تأثير موقع المنطقة في حد ذاته (بوابة الصحراء) وتأثير السلاسل الجبلية المحيطة بها وموقعها بالنسبة لإقليم البلدية ، حيث نجد كمية الأمطار السنوية المتساقطة في جبال الحضنة لا تتجاوز 200 ملم سنويا ف

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Tebben, Op, Cit, p12-13-14.

حين تصل الكمية المتساقطة في جهات أخرى من إقليم البلدية إلى 600 ملم خاصة منها المرتفعات الشمالية الغربية.

وتجدر الإشارة أن المنطقة تعرف فترات جفاف قد تمتد لسنوات.

- الحرارة : تعرف المنطقة فصلين متباينين من حيث درجة الحرارة:

أ – فصل بارد : بداية من شهر أكتوبر إلى غاية شهر آفريل أين تشهد درجة الحرارة أدنى مستوى لها خلال شهر جانفي (_02,3 م).

ب – فصل حار :ابتداءا من شهر ماي إلى غاية شهر سبتمبر، وتبلغ درجة الحرارة أقصى حد لها خلال شهر جويلية (40 م).

- الرياح : تشهد المنطقة هبوب نوعين من الرياح:

أ – رياح غربية وشمالية غربية : تهب بقوة على المنطقة خلال فصل الشتاء.

ب – رياح السيروكو :تهب على المنطقة خلال فصل الصيف وتؤثر كثيرا على الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن سكان المنطقة يعتمدون كثيرا على النشاط الزراعي في كسب قوتهم.

الجليد: تعرفه المنطقة في الفترة الممتدة ما بين أكتوبر إلى بداية شهر ماي ويؤثر هو الآخر على المزروعات خلال فصل الربيع ويحد من إنتاجيتها[1].

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, Op, Cit, p9-10-11.

الخريطة رقم -7-

توزيع كميات الأمطار المتساقطة بإقليم الدراسة

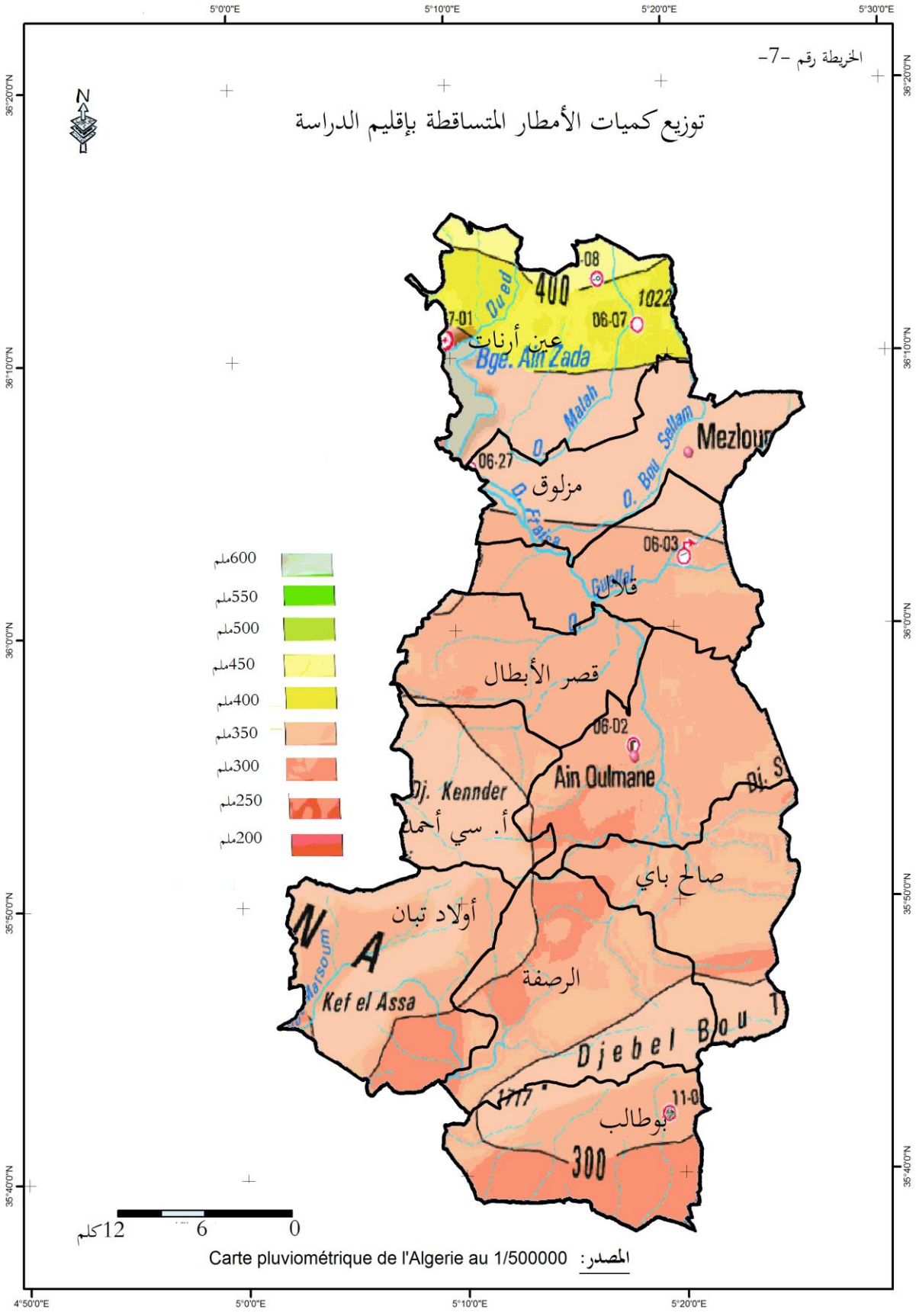

المصدر: Carte pluviométrique de l'Algerie au 1/500000

5– التربة:

تعد التربة بمختلف أنواعها ومكوناتها القاعدة الأساسية لأي زراعة ، ومعرفة أنواعها المختلفة تعد ذات أهمية كبرى ، حتى يمكننا اختيار أنسب السبل للحفاظ عليها باختيار النباتات الملائمة لها.

5 - 1 – **عين أرنات:**يمكن تقسيم أنواع التربة من خلال المعرفة التقنية إلى ثلاثة أقسام:

– تربة طينية ثقيلة: تغطي حوالي 60 % من الأراضي الفلاحية الإجمالية، تتمركز معظم هذه النسبة في الجهة الشمالية للبلدية ومدرجة ضمن منطقة تكثيف الحبوب (intensification)، بناؤها حبيبي وتمتاز بخصوبة عالية.

– تربة سلتية: وتشمل حوالي 30% من المساحة الفلاحية ويتركز معظمها في الجهة الجنوبية للبلدية ومدرجة ضمن المنطقة الوسطى لبرنامج تكثيف الحبوب (شعير، قمح بنوعيه صلب ولين).

– تربة كلسية حجرية: تشغل حوالي 10% من إجمالي المساحة الفلاحية، وتتوزع على كلتا المنطقتين الشمالية والجنوبية الشرقية، تستغل لزراعات محدودة (خرطال، شعير، بعض أنواع الخضر)[1].

5– 2 – بلدية مزلوق:كل منطقة تضاريسية بإقليم البلدية تتميز بنوع معين من التربة:

أ – المنطقة الجبلية : معظم إقليم النطاق الجبلي تسوده التربة الكلسية والتربة الغرينية.

ب – نطاق السهول العليا: وتتواجد به التربة الجيرية والكلسية التي تختلف نوعيتها من مكان لآخر تتخللها التربة الطينية والدبالية، هذا ما نجده سائدا ففي الجهة الشمالية، أما الجنوب فتتخلله التربة الحصوية، وعلى حواف الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية توجد التربة الملحية بسبب تأثير السبخة المتواجدة بمحاذاة إقليم البلدية من الجهة الجنوبية[2].

5 – 3 – **بلدية قلال:** يمكن تصنيف أنواع التربة المتواجدة بالمنطقة حسب درجة صلاحيتها للزراعة كما يلي:

أ – التربة الصالحة للزراعة: وتسود شمال إقليم البلدية بمساحة 2200 هكتار أي ما نسبته 13,75% من المساحة الإجمالية.

ب – التربة المتوسطة الصلاحية: وتوجد وسط إقليم البلدية بمساحة 9760 هكتار أي ما نسبته 61% من إجمالي المساحة.

[1]– الفرع الفلاحي لبلدية عين أرنات، المرجع السابق، ص10.

[2]- Rapport mission, Op, Cit, p9.

ج – التربة الضعيفة الصلاحية: تنتشر أكثر جنوب إقليم البلدية وتشمل مساحة 3090 هكتار بنسبة 19,31% من المساحة الإجمالية.

د – التربة ذات الاستغلال الغابي : تسود المناطق الجبلية خاصة في الجهة الغربية م إقليم البلدية وتغطي مساحة 950 هكتار بنسبة 05,94 % من إجمالي المساحة[1].

5 – 4 – **قصر الأبطال**: يمكن تصنيف التربة السائدة بالمنطقة حسب قيمتها الزراعية في الأنواع التالية:

أ- تربة ذات خصوبة جيدة: وتتوسط إقليم البلدية بمساحة 4550 هكتار، أي ما نسبته 44,61%.

ب- تربة متوسطة الخصوبة: وتتركز في الواجهة الشرقية من إقيم البلدية بمساحة 450 هكتار بنسبة 04,41%.

ج- تربة ضعيفة الخصوبة: تقع قرب السبخة المتواجدة بإقليم البلدية شمالا، وتقدر مساحتها بحوالي 1790 هكتار (17,55%).

د- التربة ذات الاستغلال الغابي: تسود المناطق المرتفعة (الجبلية) من إقليم البلدية بمساحة 3410 هكتار، أي ما نسبته 33,43% من المساحة الإجمالية لمحيط البلدية[2].

5 – 5 – **بلدية عين ولمان**: سمحت الدراسة التقنية لنوعية التربة حسب قيمتها الزراعية بتحديد الأصناف التالية :

أ – النوع الأول :وهي تربة غرينية (طمية) تتواجد على مستوى النطاق السهلي وتتميز بخصوبتها العالية .

ب – النوع الثاني : وهي تربة ذات قشرة كلسية متوسطة الصلاحية توجد خاصة في المناطق المحصورة بين السهول والسلاسل الجبلية .

ج – النوع الثالث : التربة الملحية التي تنتشر في عدة مناطق من إقليم البلدية خاصة في الجهة الشمالية.

د – النوع الرابع : وهي تربة ذات استغلال غابي تتواجد أكثر في الإقليم الشمالي الغربي .

هـ – النوع الخامس : تربة فقيرة غير صالحة للزراعة ولا حتى الاستغلال الغابي ، تسود بصورة خاصة في الجهة الغربية من إقليم البلدية[3].

[1]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Guellal, Op, Cit, p13-14.
[2]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ksar El Abtal, Op, Cit, p19.
1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ain Oulmène, Op, Cit, p13-14.

5 – 6 – **بلدية أولاد سي أحمد:** يمكن تلخيص أنواع التربة الموجودة بإقليم البلدية فيما يلي :

أ – التربة الغرينية (الطمية) : وهي التربة الأكثر صلاحية للزراعة بإقليم البلدية الذي تتوسطه .

ب – تربة مركبة من حطام الصخور : المارنية والكلسية الخشنة وهي تحيط بإقليم وسط البلدية من جميع الجوانب .

ج – تربة طينية : تنتشر فيها الحصى والكلس وهي موجودة أساسا في أقصى شمال وجنوب إقليم البلدية[1].

5 – 7– **بلدية صالح باي:** وتسودها ثلاث أنواع من التربة، وهي كالتالي:

– تربة ذات قشرة كلسية: وهي تربة قليلة العمق، صالحة لزراعة الحبوب وبعض الأعلاف ومتوسطة الصلاحية للخضر والزراعات الصناعية تشغل شمال وشمال شرق البلدية.

– تربة عميقة ذات تركيبة متوسطة: وتسود غرب إقليم البلدية، صالحة للزراعات الصناعية ومتوسطة الصلاحية لزراعة الخضر والأشجار المثمرة.

– تربة متوسطة العمق: قشرتها فيها الأملاح الذائبة، متوسطة الصلاحية لزراعة الحبوب والأعلاف، الخضر والزراعات الصناعية وعدم صلاحيتها للأشجار المثمرة، وتسود جنوب وجنوب شرق إقليم البلدية[2].

5 - 8 – **بلدية الرصفة:** وتوجد بها أصناف التربة التالية:

– تربة عميقة ذات تركيبة متوازنة: تعتبر الأفضل، صالحة لزراعة الخضر بمختلف أنواعها والأشجار المثمرة، تسود المناطق الوسطى من إقليم البلدية.

– تربة طمية (غرينية) ذات قدرات جيدة: تشمل بعض المناطق الشمالية والشرقية، صالة لزراعة الخضر بشتى أنواعها والحبوب والأعلاف وبصورة أقل الأشجار المثمرة.

– تربة كلسية متوسطة العمق ذات قدرات متوسطة: صالحة لزراعة الشعير والقمح اللين وبعض الأعلاف أقل صلاحية للخضر وعدم صلاحيتها للأشجار المثمرة، متفرقة على عدة جهات من إقليم البلدية.

2- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Si Ahmed, Op, Cit, p13-14.

3- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, Op, Cit, p12.

– تربة ذات تركيبة خشنة قليلة العمق: قشرتها حجرية مغلفة بالكلس، توجد بها الأملاح الذائبة، متوسطة الصلاحية للزراعات الشتوية وبعض أنواع الخضر[1].

5 – 9 – **بلدية أولاد تبان** (نفس أنواع التربة السائدة ببلدية الرصفة) .

5 – 10 – **بلدية بوطالب** : يسود إقليم البلدية عدة أنواع من التربة ، يمكن حصر نوعين منها :

أ – تربة كلسية حصوية : تغطي حوالي ثلث مساحة البلدية تتركز أكثر في الجهة الشرقية ، وهي تربة صالحة لزراعة الشعير والأشجار المثمرة.

ب – تربة طينية سلتية : تغطي مساحات شاسعة من إقليم البلدية ، تتواجد بقوة في الجهة الغربية والجنوبية الغربية ، وهي تربة صالحة لزراعة القمح (خاصة القمح الصلب)[2].

[1]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة ، المرجع السابق، ص11.

2- Carte d'Aptitude Culturale en Irrigué: Boutaleb, Etude Agro- Pédologique sur 120.000 ha à travers la Wilaya de Sétif, Institut Géographique National, Paris, 1980.

الخريطة رقم -8-

خريطة توضح أبرز أنواع التربة بإقليم الدراسة

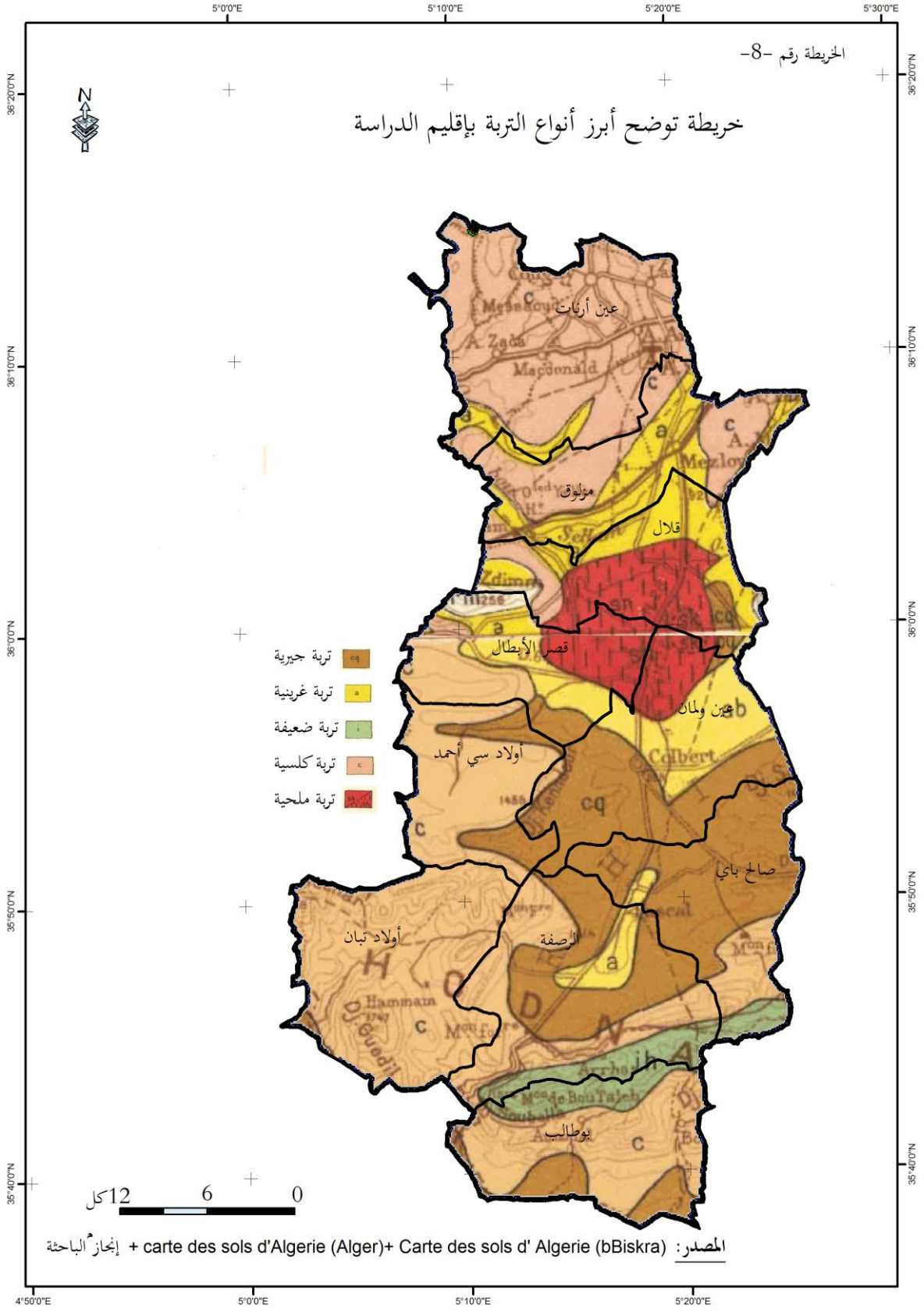

6– الدراسة الهيدروغرافية: للموارد المائية دورا بارزا في مجال التنمية والانتعاش الاقتصادي، وتعتبر الركيزة الأساسية للتهيئة الفلاحية والريفية، نظرا لما يلعبه هذا العنصر من أهمية لاستقرار السكان والنشاطات المختلفة بالمنطقة.

6 - 1– بلدية عين أرنات: ويتواجد بها:

– المياه السطحية: تتزود المياه السطحية ببلدية عين أرنات من مصادر مائية قوية ساعد على ذلك انتشار الأودية والروافد المائية الدائمة والمؤقتة منها، ومن الأودية الرئيسية المتواجدة بمجال البلدية واد بوسلام الآتي من شمال الولاية (بلدية بوسلام) ويخترق إقليم البلدية من الشمال إلى الجنوب، كما يوجد جزء كبير من سد عين زادة ضمن الإقليم البلدي الذي يمول بالمياه من هذا الواد (واد بوسلام) يستغل لسد حاجيات عدد كبير من سكان الولاية من المياه الصالحة للشرب، كما يستغل بطريقة غير قانونية من بعض فلاحي قرية عين زادة في ري محاصيل الخضروات الصيفية بمساحة تقدر بـ 24 هـ سنويا، ومن الأودية الأخرى واد خليل الذي يعد أحد روافد واد بوسلام من الجهة الشرقية وواد المالح الذي يمتد من جبل مقرس شمالا حتى أواسط إقليم البلدية[1].

– المياه الجوفية: ساعد وجود التربة الكلسية بمناطق عديدة من إقليم البلدية شمالا وجنوبا على وفرة المياه الجوفية خاصة في الجهة الشمالية، هذه المياه التي تستغل في سقي مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية خاصة وأن عملية الحفر سهلة نوعا ما مقاربة بالبلديات الأخرى بسبب الطبيعة السهلية للمنطقة.

6 - 2 – بلدية مزلوق:

يتوفر بإقليم البلدية شبكة كثيفة من المياه السطحية، حيث تحتوي على مجموعة من الأودية (09أودية) أبرزها واد الصومام المتواجد بمحيط حوض الصومام، واد بوسالم الذي يتميز بغزارة مياهه خاصة في فصل الشتاء، ويزود أودية أخرى بالمياه على غرار واد المالح، واد الفراح، واد فتيسا، هذه الأودية تسبب فيضانات كارثية إذا سقطت الأمطار بغزارة[2].

6 – 3 – بلدية قلال:

أ – المياه السطحية: يعبر إقليم البلدية مجموعة من الأودية تستمد مياهها من الأمطار والثلوج المتساقطة خاصة في فصل الشتاء والتي يكون مسار جريانها خاصة في الجهة الجنوبية الشرقية والشمالية

1- Carte Hydraulique en Algérie: Wilaya de Sétif, 2000.

2- Rapport mission : Op Cit, p08.

الشرقية، وأهم هذه الأودية: واد قلال، واد الشوك، واد بوسلام هذه الأودية التي تنبع من الجهة الشمالية الغربية وواد بن ذياب الذي يأخذ مساره من جهة الشرق نحو الغرب ، وتعاني هذه الأودية من حدة التلوث نتيجة تسرب قنوات الصرف الصحي إليها خاصة واد قلال.

ب – المياه الجوفية: ساعدت طبيعة التربة الكلسية في المناطق الجبلية على تغذية أسمطة المياه الجوفية بالمنطقة والتي يعتمد عليها كلية في الاستعمال المنزلي والفلاحي عن طريق حفر الآبار والأنقاب الموزعة على مختلف أقاليم البلدية خاصة إقليم الوسط والجهة الشرقية ، وهذه الأسمطة المائية خاصة منها الأفقية مهددة بالملوحة خاصة في الجهة الجنوبية أين تتواجد السبخة[1].

6 – 4 – بلدية قصر الأبطال :

أ – المياه السطحية: تتزود المياه السطحية ببلدية قصر الأبطال من مصادر مائية عديدة وساعد على ذلك انتشار الأودية في مختلف أقاليم البلدية التي تستمد مياهها من الأمطار والثلوج، ومعظمها تخترق مجال البلدية من الشمال نحو الجنوب، منها واد ثنية معروف، واد أولاد محلة، واد البوعرضين، واد المالح الذي يخترق مجال البلدية من الغرب نحو الشرق.

ب – المياه الجوفية: بالنسبة للمياه الجوفية فرغم وفرتها إلا أنها في حالة تناقص مستمر بدليل تعرض الكثير من الأنقاب والآبار للجفاف، وما زاد من حدة هذه الظاهرة الحفر العشوائي للأنقاب دون الحصول على ترخيص قانوني.

6 – 5 – بلدية عين ولمان:

أ – المياه السطحية : يقطع إقليم البلدية شبكة كثيفة من المياه السطحية، وهذا راجع لوجود عدة أودية تخترق مجالها الجغرافي ، أبرزها : واد الغرنوقة ، واد الشط، واد فراح، واد البحيرة، واد عورمي الذي يعتبر أبرز الأودية ويخترق وسط المدينة من الغرب إلى الشرق ومعظم هذه الأودية تنبع من سلسلة جبال ريغا من جهة الغرب، لكن مياه هذه الأودية غير مستغلة وكثيرا ما تتسبب في فيضانات تعيق الحركة خاصة التي تقطع الطريق الوطني رقم 28 .

ب– المياه الجوفية: تتغذى الأسمطة المائية بإقليم البلدية على كميات معتبرة من المياه تسببت فيها خاصة التربة النفوذة (الحصوية) والكلسية، والمياه المستغلة في الشرب أو السقي تعتمد كلية عليها، حيث أن الآبار المنجزة من طرف البلدية ذات الاستغلال المنزلي يفوق عددها 11 بئرا، ناهيك عن الآبار ذات الاستغلال الخاص ، وهذا أكيد أنه يهدد استنزاف قدرات هذه الثروة التي لا تقدر بثمن

[1]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Gellal, Op, Cit, p19.

خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن البلدية تحتل الرتبة الثالثة على مستوى الولاية من حيث التعداد السكاني وهي في تزايد سكاني مستمر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجة إلى هذا المورد الحيوي، وقد أشارت إلى هذا النقص الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية للمصادر المائية، وأكدت على ضرورة الحد من حفر مزيد من الأنقاب بالمنطقة ، ولتدارك الوضع ينبغي استغلال المياه السطحية المتوفرة بتجميعها في خزانات معينة أو بناء سدود لها[1].

6 – 6 – بلدية أولاد سي أحمد:

تتكون الشبكة الهيدروغرافية السطحية من عدة أودية وأهم هذه الأودية واد تاجامونت (Tadjamount) الذي يمتد من جنوب شرق إقليم البلدية نحو شمالها الغربي وكل الأودية المتواجدة بإقليم البلدية تمتد من الجنوب نحو الشمال الغربي.

6 – 7– بلدية صالح باي: تتوفر على:

أ – المياه السطحية: تحتوي بلدية صالح باي على مجموعة من الأودية تخترق مجالها من الجنوب نحو الشمال، أهمها: واد معدومة وسط إقليمها وواد مكمان شرقه، حيث يلتقيان في الحدود الشمالية ويصبان في واد الملاح خارج حدود البلدية، ما يميز هذه الأودية أنها مؤقتة تجري على طبوغرافية منبسطة تجف في الصيف وتفيض في الشتاء.

ب **–** المياه الجوفية: إن الكتل الكلسية الموجودة ببلدية صالح باي، ساعدت على تغذية الأسمطة المائية، ما يوضحه انتشار الأنقاب في كل ناحية من إقليم البلدية، بالخصوص المتواجدة في الجزء الشرقي للسهل أو على أقدام الجبال، بالإضافة إلى الينابيع المتواجدة في سفوح الجبال الشمالية لسلسلة بوطالب[2].

6 – 8– بلدية الرصفة: ويوجد بها:

أ – المياه السطحية: تعتبر المياه السطحية المتواجدة بإقليم بلدية الرصفة مؤقتة الجريان في معظم المناطق خاصة الجهة الشمالية أين حدثت عملية استنزاف مفرطة للمياه السطحية من طرف الخواص الذين يقومون بعملية الحفر بطريقة عشوائية غير مدروسة وغير قانونية ومن أهم الأودية المتواجدة بإقليم البلدية واد سوبلة بدايته من قرية رأس إسلي وسط إقليم البلدية ثم يخترق الجنوب لينتهي في شط الحضنة وهناك روافد تغذية منه نذكر على سبيل المثال واد الفارغ، واد تافساس، كما يوجد واد سيلال الممتد من قرية

1-Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ain Oulmène, Op, Cit, p40-43.
2- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, Op, Cit, p06.

أولاد بوسلامة شمال شرق إقليم البلدية إلى غاية جنوب شرقها، وهذه الأودية وأخرى بعدما كانت في السابق دائمة الجريان صيفا وشتاءا أصبح جريانها خلال فصلي الشتاء والربيع فقط بسبب استنزاف قدراتها عن طريق عملية الحفر على ضفافها بحثا عن المياه، وتستغل وقت تواجد المياه بها في عملية السقي.

ب – المياه الجوفية: تحتوي بلدية الرصفة على خزان كبير من المياه الجوفية خاصة في المناطق التي تتواجد بها الكتل الكلسية والموزعة على عدة جهات من إقليم البلدية وانتشار الأنقاب بها المستغلة في الشرب أو السقي يفسر هذه الوفرة حيث أنه حفر أكبر عدد من الأنقاب الخاصة بعملية الدعم بمحيط البلدية (36نقب) ناهيك على أن معظم الأنقاب الموجودة بإقليم البلدية غير مصرح بها لدى الجهات المعنية[1].

6 – 9 – بلدية أولاد تبان:

أ – المياه السطحية : تحتوي بلدية أولاد تبان على مجموعة من الأودية التي يتم استغلالها خاصة من قبل الفلاحين، وأبرز هذه الأودية:

– واد بونصرون: وهو من أهم الأودية بالمنطقة يمتد من الشمال إلى الجنوب الغربي على طول 11 كلم ويخترق إقليم وسط البلدية وهو من الأودية الهامة التي تزود سد في طور الإنجاز بقدرة متوسطة في جنوبها الغربي ويتواجد بمحيط ولاية المسيلة.

– واد الحمام: هو امتداد لواد سوبلة المتواجد بإقليم بلدية الرصفة ويخترق المنطقة الجنوبية الشرقية لمحيط البلدية ، ويمتد على طول 08 كلم من الشمال نحو الجنوب الشرقي.

– واد آيسي: ويمتد من الشرق إلى الغرب مخترقا محيط قلب البلدية بطول 01,8 كلم.

ب – المياه الجوفية: سمحت الدراسة الجيولوجية للمنطقة بتحديد خزانات المياه الجوفية الغزيرة المتواجدة بها وهذا راجع إلى طبيعة التكوينات الصخرية التي تتميز بنفاذيتها بسبب وجود الكتل الكلسية ذات الطبيعة الحصوية إضافة إلى وجود تكوينات رملية نفوذة[2].

6 – 10 – بلدية بوطالب:

أ – المياه السطحية: تسخر المنطقة بمصادر مياه سطحية معتبرة بدليل وجود عدة أودية تخترق مجال البلدية منها: واد الخلايف الذي يتواجد في القسم الغربي من إقليم البلدية ، ويمتد مسار جريانه من

[1]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الرصفة ، المرجع السابق، ص10-11.

2- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deOuled Tebbene, Op, Cit, p09-11.

الشمال إلى الجنوب بطول 02 كلم، واد أنوال الذي يخترق وسط إقليم البلدية من الشمال نحو الجنوب على امتداد 03,5 كلم إضافة إلى واد بوطالب الذي يخترق مجال التجمع الرئيسي بالبلدية من الشمال نحو الجنوب ويتجاوز الحدود الجنوبية للبلدية، لكن هذه الثروة المائية غير مستغلة خاصة بالنظر لموقع البلدية الملائم لبناء السدود والمجمعات المائية، حيث قدر عدد المواقع المؤهلة لبناء المجمعات المائية بأكثر من 10 مواقع يوجد منها اليوم اثنان فقط وتنعدم الصيانة بهما واستغلالهما عشوائي من طرف المواطنين.

ب – المياه الجوفية: سمحت نفاذية التربة السائدة (تربة حصوية وكلسية خشنة) بإقليم البلدية بوجود كميات معتبرة من المياه الجوفية التي يتم استغلالها عن طريق الأنقاب، غير أن سكان المناطق المبعثرة يعتمدون أكثر على منابع المياه السطحية[1].

نتيجة: الحفاظ على الثروة المائية ضرورة حتمية لأنه يساوي الحفاظ على الحياة لهذا من واجب الجميع والجهات المعنية بذل مجهودات كبيرة في سبيل حماية هذه الثروة من الهدر والتبذير والتلوث، كما يجب على الإدارات المسؤولة اتخاذ الصرامة اتجاه من يسيء بسلامة هذا المورد الهام الذي لا غنى عنه بالنسبة لحياة جميع الكائنات الحية، ووضع قوانين ردعية ضد من يتسبب في تلوثه.

[1]- Revision du PDAU (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, Op, Cit, p07

ثانيا: الدراسة السكانية:

إن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية وهم عالم قائم بذاته، حيث تختزل لأجلهم الأزمة وتحدد الأمكنة والإحاطة بعددهم وعدتهم، وهذا شرط أساسي في دراسة وكشف مكنوناتهم وتركيبتهم وتوجهاتهم الفكرية من لأجل تطوير أساليب التسيير والإصلاح مع تهذيب الطموحات الاجتماعية وتحديدها والتحكم في دواليب حياة أفراد المجموعة البشرية التي تشكل منها الأمة وذلك للحفاظ على مقوماتها المادية والروحية وضمان ديمومتها والتي يجب الاهتمام والعناية الكافية بها قصد النهوض بالتنمية المحلية، وعلى هذا الأساس وجبت الدراسة الموضوعية للوقائع والمتغيرات الميدانية للسكان مع اتباع الطرق العلمية وتطبيقها وتوفير كل الوسائل الضرورية لكل عملية يراد من خلالها الإطلاع على جوهر التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع على جميع الأصعدة للحياة البشرية.

لذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة النمو السكاني للبلديات العشر خلال ثلاث عشريات (1987 – 1998- 2008) بالإضافة إلى سنة 2014 وتوزيعهم حسب التجمعات المختلفة وتباين كثافتهم السكانية من بلدية إلى أخرى إضافة إلى توزيع اليد العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية .

1 – نمو السكان:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على تطور السكان خلال ثلاث مراحل التعداد السكاني الأخيرة، وذلك منذ 1987 إلى غاية 2008 إضافة إلى تحليل إحصائيات سنة 2014، والمعطيات الإحصائية الخاصة بهذا التطور السكاني تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم – 5 – **نمو السكان عبر البلديات العشر منذ 1987 إلى غاية 2014**

السنوات / البلديات	1987 (نسمة)	1998 (نسمة)	2008 (نسمة)	2014 (نسمة)
عين أرنات	17710	30129	42942	52433
مزلوق	9075	13373	16976	19263
قلال	13842	19886	21386	25861
قصر الأبطال	15850	20667	23833	26909
عين ولمان	38251	59855	73831	90389
أولاد سي أحمد	8190	11941	10239	11290
صالح باي	15089	21855	27037	30282
الرصفة	14266	14025	16041	17690
أولاد تبان	9192	9482	10385	11906
بوطالب	9286	8328	9455	9971
المجموع	150751	209541	252125	295994

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سطيف 2015

يتضح من الجدول أن عدد السكان في مختلف البلديات في تزايد مستمر خلال المراحل الأربع ، حيث قدر مجموع سكانها سنة 1987 ب 150751 نسمة بنسبة نمو 3,13 % وسجل أكبر عدد ببلدية عين ولمان والمقدر ب 38251 نسمة وبمعدل نمو 04,54 % وهذ راجع لطابعها الحضري والاستقطاب الذي تمارسه على المناطق المجاورة بفضل المرافق التي تتوفر عليها تليها بلدية عين أرنات التي تبعد عن مدينة سطيف ب 07 كلم فقط وهذا جعلها هي الأخرى تشهد حركة هجرة واسعة من المناطق الريفية والمناطق الأقل تحضرا وحتى من الجهات التي تشهد اكتظاظا سكانيا بمدينة سطيف حيث قدر عدد سكانها سنة 1987 ب 17710 نسمة ونسبة نمو بلغت 04,01 % ثم بلدية قصر الأبطال التي قدر عدد السكان بها ب 15850 نسمة بنسبة نمو 03,56 % متبوعة ببلدية صالح باي المقدر عدد السكان بها ب 15089 نسمة ونسبة النمو بها بلغت 03,24 % تليها بلدية الرصفة التي بلغ عدد السكان بها 14266 نسمة أما نسبة النمو فقدرت 02,78 %، ثم بلديات قلال، بوطالب، أولاد تبان، مزلوق، أولاد تبان، مزلوق، أولاد سي أحمد بأعداد على التوالي 13842 نسمة ، 9286 نسمة، 9192نسمة، 9075، 8190 نسمة وبنسب نمو تتراوح ما بين 03,93 % بالنسبة لبلدية قلال و0,96% بالنسبة لبلدية أولاد سي أحمد كآخر بلدية من حيث عدد السكان ونسبة النمو.

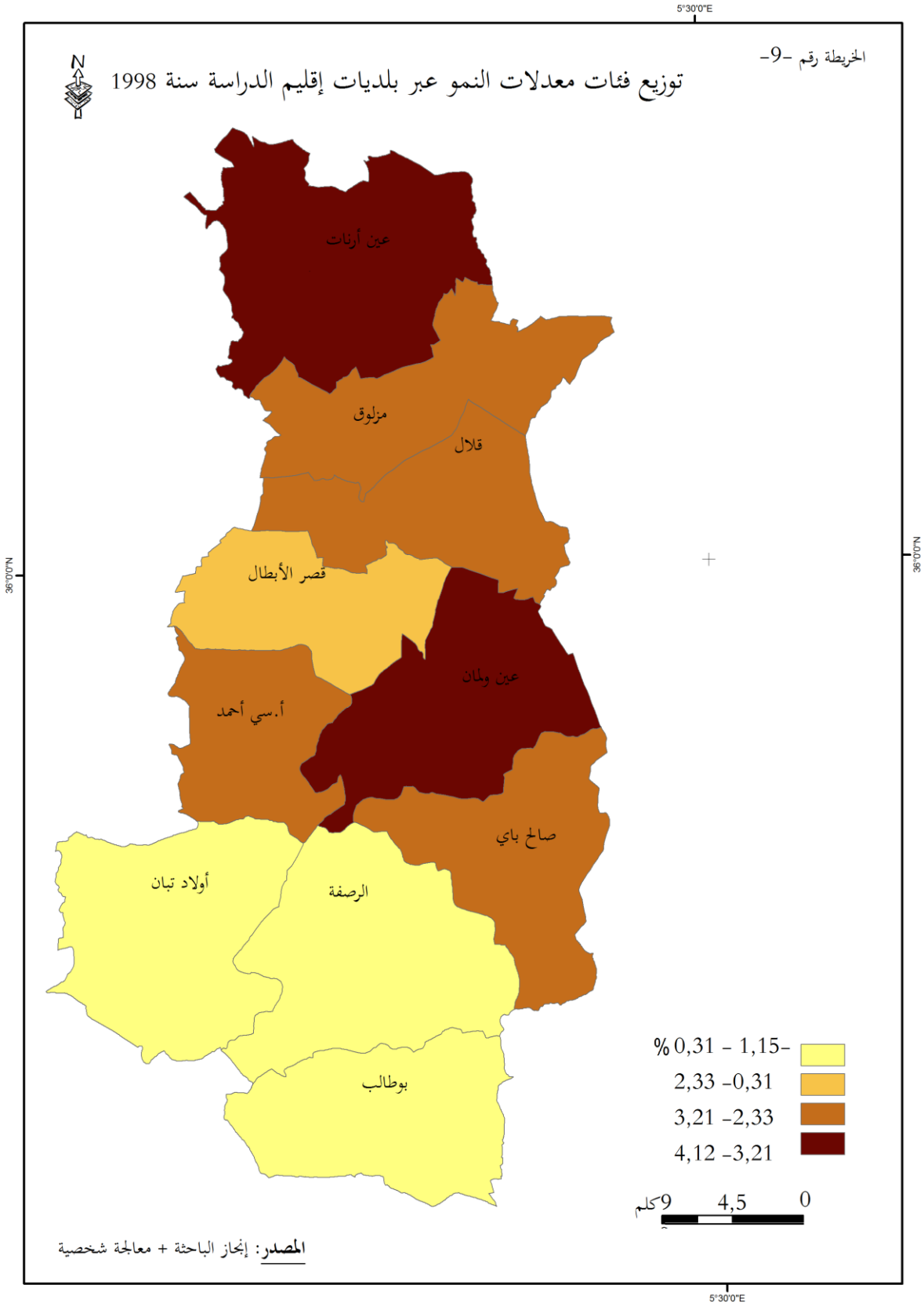
الخريطة رقم -9-
توزيع فئات معدلات النمو عبر بلديات إقليم الدراسة سنة 1998
N
5°30'0"E
36°0'0"N
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
عين ولمان
أ.سي أحمد
صالح باي
أولاد تبان
الرصفة
بوطالب
% 0,31 - 1,15-
2,33 -0,31
3,21 -2,33
4,12 -3,21
0 4,5 9كلم
المصدر: إنجاز الباحثة + معالجة شخصية

أما سنة 1998 فقد ارتفع عدد السكان إلى 209541 نسمة على مستوى البلديات العشر في حين انخفضت نسبة النمو من 03,13 % إلى 02,15 % ودائما تبقى بلدية عين ولمان تستحوذ على أكبر تعداد سكاني والمقدر ب 59855 نسمة وانخفضت نسبة النمو بها من 04,54 % إلى 03,61 % ، تليها بلدية عين أرنات بتعداد سكاني قدر ب 30129 نسمة في حين ارتفعت نسبة النمو بها ولو بنسبة قليلة من 04,01% إلى 04,12 ثم بلدية صالح باي ب 21855 وبنسبة نمو تقدر ب 03,10 % متبوعة ببلدية قصر الأبطال بعدد سكاني قدره 20667 نسمة ونسبة نمو انخفضت من 03,56 % إلى 02,33 تليها بلدية قلال ب 19886 نسمة ونسبة نمو قدرها 03,04 % ثم بلديات: الرصفة، مزلوق، أولاد سي أحمد، أولاد تبان، بوطالب بأعداد سكانية: 14025 نسمة، 13373 نسمة، 11941 نسمة، 9482 نسمة، 8328 نسمة على التوالي وتجدر الإشارة هنا أن بلديتا الرصفة وبوطالب انخفض عدد السكان بهما مما أدى إلى انخفاض نسبة النمو بهما بشكل كبير حيث انخفضت نسبة النمو في الأولى من 02,78 % إلى (_ 0,17%) والثانية من 03,54 % إلى (_ 01,15 %) وهذا راجع إلى العشرية السوداء وما عانته البلديات النائية والجبلية من حركة تهجير واسعة بسبب نقص الأمن بها.

الخريطة رقم -10-

حجم السكان خلال التعدادات الثلاث(87- 98- 08) عبر إقليم الدراسة

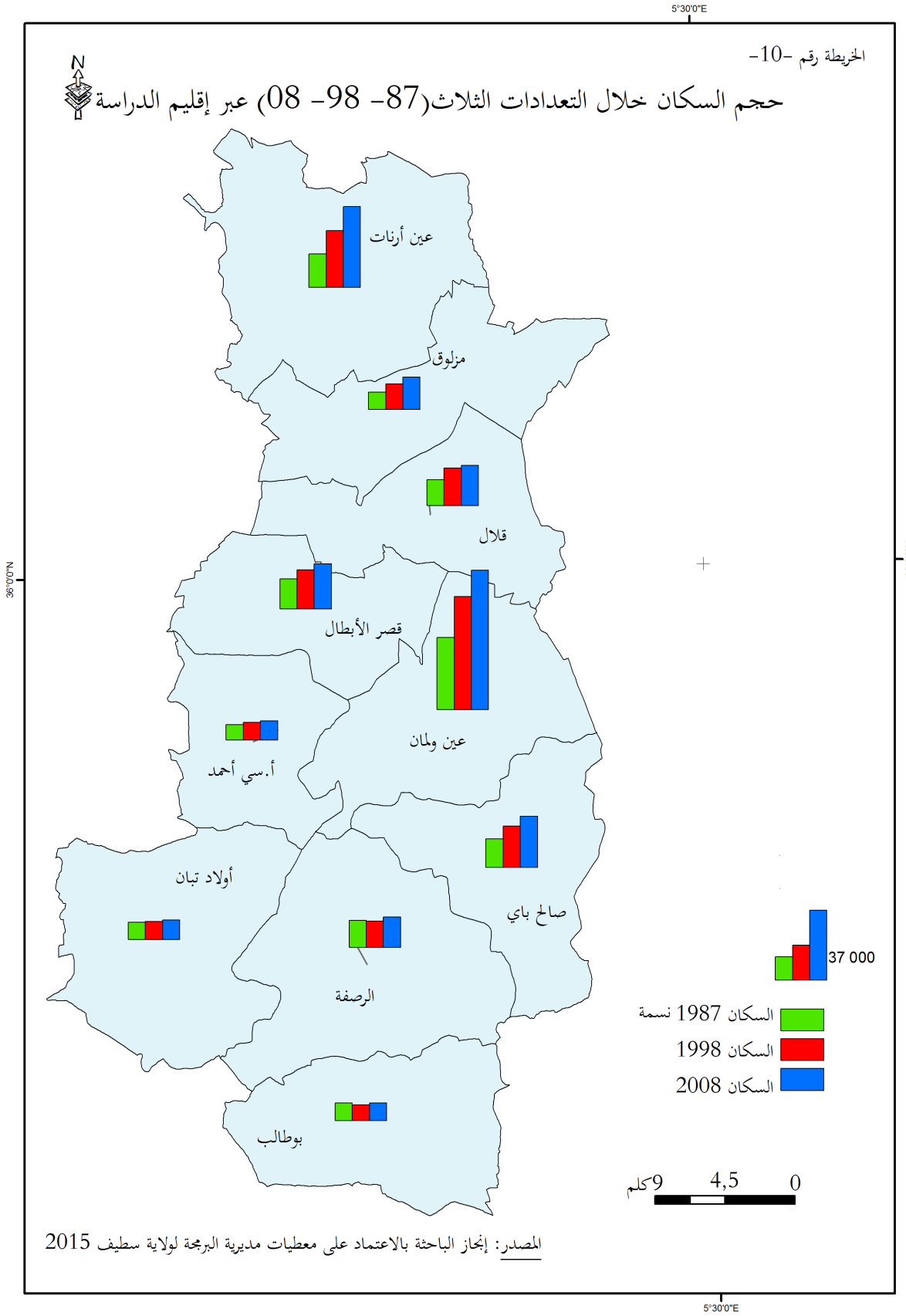

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سطيف 2015

وبالنسبة لتعداد 2008 فقد ارتفع عدد السكان بالبلديات قيد الدراسة إلى252125 نسمة مقابل انخفاض نسبة النمو من 02,15 % إلى 01,27 % ، وسجلت بلدية عين ولمان أكبر تعداد سكاني والمقدر ب 73831 نسمة وانخفضت نسبة النمو بها إلى 01,89 %، تليها بلدية عين أرنات التي بلغ عدد السكان بها 42942 نسمة ونسبة نمو انخفضت إلى 03,08 % ثم بلدية صالح باي بعدد سكاني قدره 27037 نسمة وبنسبة نمو 01,96 % لتأتي بعدها بلدية قصر الأبطال التي سجلت تعداد سكاني بلغ 23833 نسمة ومعدل نمو قدره 01,33 متبوعة ببلدية قلال ب 21386 نسمة وانخفاض نسبة النمو بها بصورة كبيرة من 03,04 إلى 0,70 % ثم بلديات مزلوق، الرصفة، أولاد تبان، أولاد سي أحمد وبوطالب بأعداد سكانية: 16976 نسمة، 16041 نسمة، 10385 نسمة ، 10239 نسمة، 9455 نسمة وسجلت بلدية أولاد سي أحمد على التوالي وسجلت بلدية أولاد سي أحمد انخفاض سكاني بين التعدادين تبعه معدل نمو سلبي والمقدر ب (_ 01,66 %) وتجدر الإشارة أن هذه البلدية تعاني من العزلة والتهميش وقلة المرافق.

الخريطة رقم -11-

توزيع فئات معدلات النمو على بلديات إقليم الدراسة سنة 2008

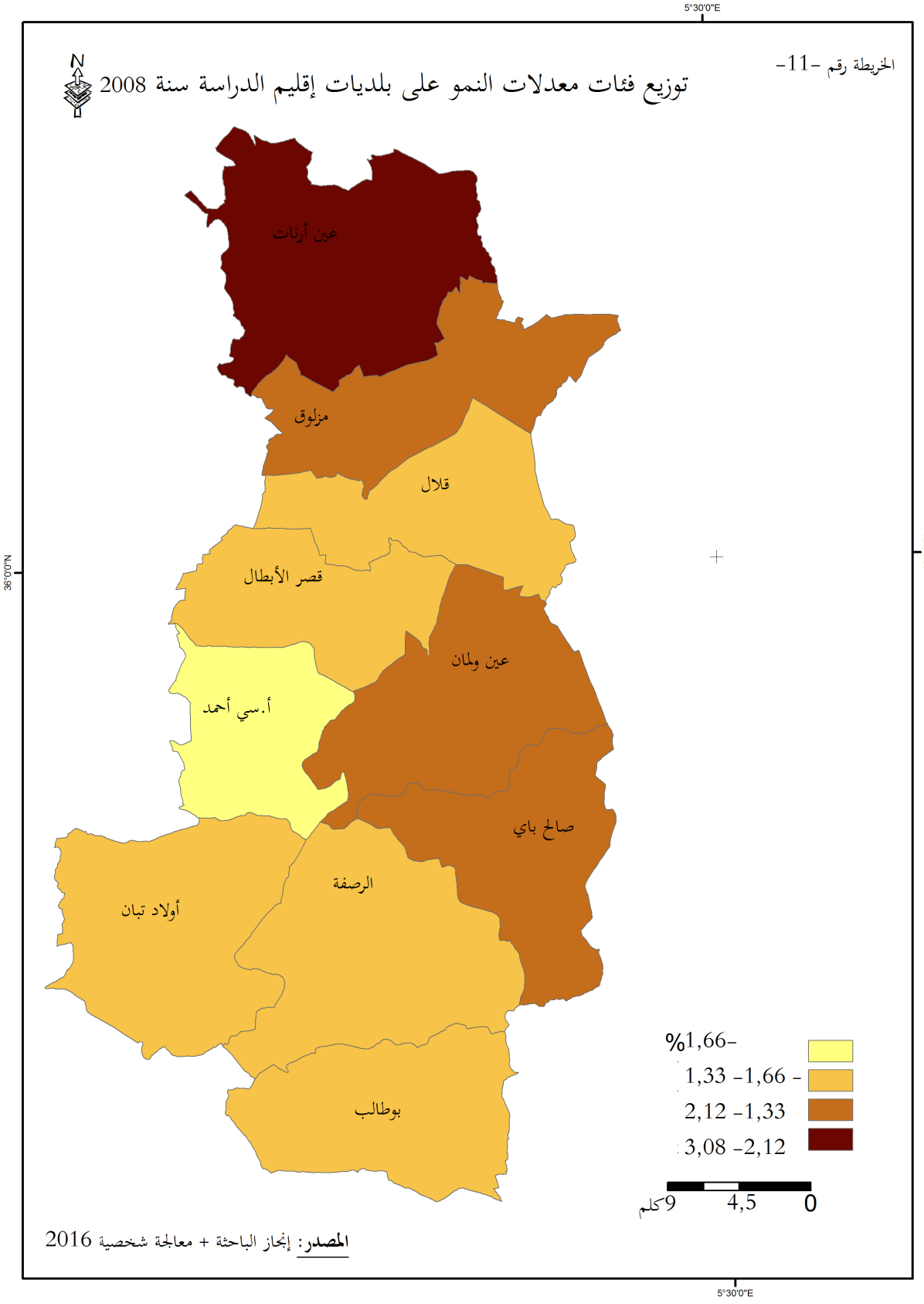

المصدر: إنجاز الباحثة + معالجة شخصية 2016

نتيجة :

من خلال المقارنة بين التعدادات السكانية الثلاث نلاحظ أن نسب نمو السكان في تناقص مستمر رغم تفاوت قيم هذا التناقص بين البلديات العشر وتبقى البلديات الحضرية والتي تتوفر على المرافق الضرورية تستحوذ على أكبر تعدادات سكانية .

أما سنة 2014 فقد ارتفع عدد سكان بلديات الدراسة إلى 295994 نسمة وهو ما يمثل 17,01% من مجموع سكان الولاية المقدر ب 1740021نسمة وهذا الارتفاع تبعه أيضا ارتفاع في معدل النمو من 01,68 % إلى 02,47 % خلافا لما تم تسجيله في المراحل السابقة أين كانت معدلات النمو تتناقص من تعداد لآخر ، لكن هذا الحجم السكاني لا يتوزع بصورة منتظمة داخل الإقليم بحيث يظهر تمايز كبير بين البلديات وتبقى بلدية عين ولمان تستحوذ على أكبر تعداد سكاني والمقدر ب 90389 نسمة وارتفعت بها أيضا نسبة النمو السكاني من 01,89 إلى 03,05% ويمكن إرجاع ذلك إلى عامل الهجرة أكثر من الزيادة الطبيعية كونها من أقدم البلديات التي نشأت بالمنطقة أين يعود تاريخ نشأتها إلى سنة 1868 كبلدية مختلطة مما جعلها قطب جهوي مهم في الجنوب الغربي للولاية نظرا للخدمات المتنوعة التي تتوفر عليها . وتجدر الإشارة أن معظم المهاجرين الذين تستقبلهم يأتون من المناطق المجاورة (بلدية أولاد سي أحمد ، بلدية قصر الأبطال ، بلدية أولاد تبان ...) ومن مناطق أخرى خارج إقليم الولاية (خاصة من ولايتي برج بوعريريج والمسيلة) ، تليها بلدية عين أرنات بعدد سكاني قدر ب 52433 نسمة ، أما نسبة النمو فبقيت مستقرة نوعا ما (03,01 %) مقارنة بالتعداد السابق ، لكن مرتفعة مقارنة بمعدلات نمو بلديات الدراسة وأقوى الأسباب في ذلك تعود إلى كونها تقع في المجال الخلفي لمدينة سطيف القريبة منها بحيث لا تزيد المسافة بينهما عن 07 كلم خاصة بعد التوسع العمراني في منطقة الباز بهياكلها الجامعية والصحية والسكنية ، متبوعة ببلدية صالح باي بعدد سكاني قدره 30282 نسمة وانخفضت بها نسبة النمو انخفاضا طفيفا إلى 01,78 % ، لتأتي بعدها بلدية قصر الأبطال ب 26909 نسمة وارتفعت بها قليلا نسبة النمو إلى 01,90 % تليها بلدية قلال ب 25861 نسمة وارتفاع معدل النمو السكاني بها إلى 02,88 %، ويحتل مجال هذه البلدية موقع استراتيجي حيث يقطعها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين شمال وجنوب الولاية إضافة إلى قربها من مدينة سطيف التي لا تبعد عنها إلا ب 20كلم كما أن حركة التجارة نشطت مؤخرا بمركز إقليم البلدية ثم بلدية مزلوق بعدد سكاني 19263 نسمة ونسبة نمو انخفضت قليلا إلى 01,97 % ، وأخيرا بلديات الرصفة ب 17690 نسمة، أولاد تبان 11906 نسمة ، أولاد سي أحمد 11290 نسمة ، بوطالب التي سجلت أضعف

تعداد سكاني 9971 نسمة وأضعف نسبة نمو 0,86 % وهي بلدية جبلية معزولة تقع على أطراف الولاية في الناحية الجنوبية الغربية .

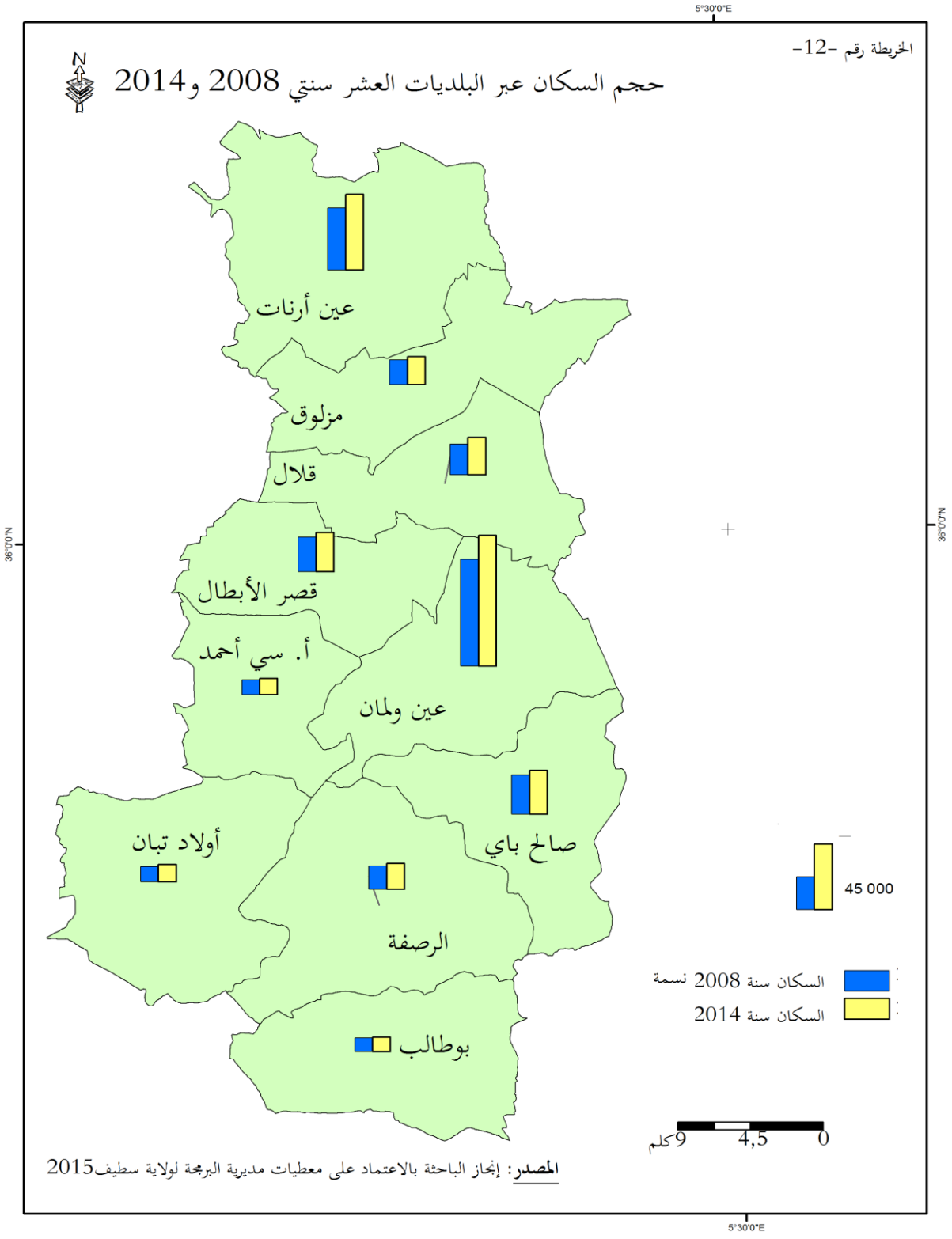

الخريطة رقم -13-

توزيع فئات معدلات النمو على بلديات إقليم الدراسة سنة 2014

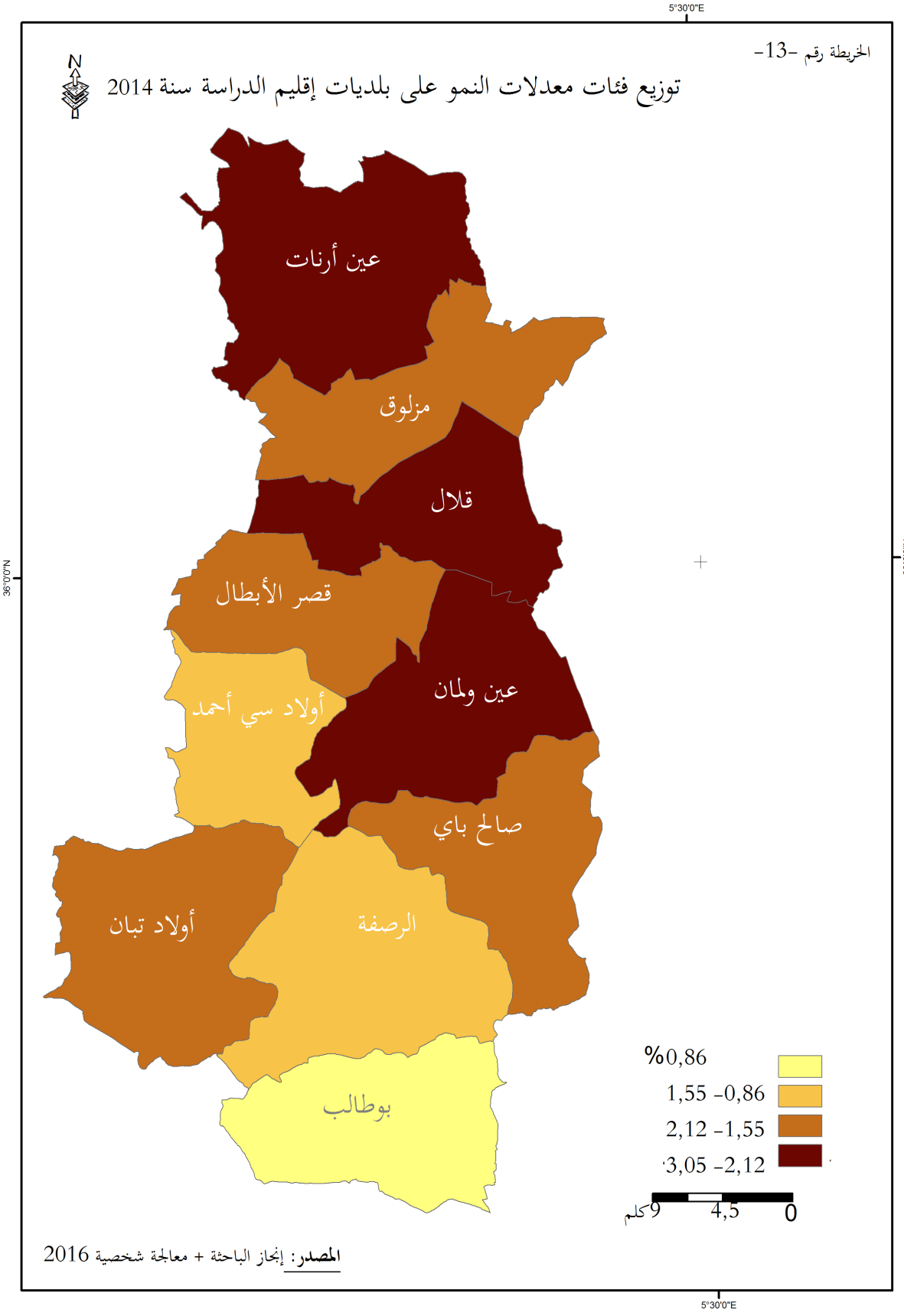

المصدر: إنجاز الباحثة + معالجة شخصية 2016

2- التوزيع المجالي للكثافة السكانية في منطقة الدراسة (2008 – 2014):

تمكن دراسة الكثافة السكانية من توضيح القدرات الكمية (الرقمية) والمادية لمدى توازن السكان مع المجال الجغرافي .

الجدول رقم – 6- **توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات الدراسة سنتي 2008 و2014**

البيان / البلدية	الكثافة السكانية سنة 2008 (ن/كلم2)	الكثافة السكانية سنة 2014 (ن/كلم2)
عين أرنات	202	246
مزلوق	125	242
قلال	170	206
قصر الأبطال	201	227
عين ولمان	432	528
أولاد سي أحمد	99	110
صالح باي	190	213
الرصفة	86	95
أولاد تبان	58	67
بوطالب	68	71
المجموع	166	195

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سطيف2015

من خلال المعاينة الرقمية للبيانات الواردة في الجدول رقم (06) للإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 يتبين أن متوسط الكثافة الخام لمنطقة الدراسة المقدر ب 166 ن/ كلم2 قد خرج عن طبيعة كثافة الإقليم العام الذي ينتمي إليه أي السهول العليا الشرقية أين قدر المتوسط لنفس السنة ب 94ن/كلم2 وهو ما يعني بداية التحول في الأقاليم المحلية أمام الأقاليم الجهوية الكبرى.

أما طبيعة توزيع السكان فيما بين البلديات فتظهر اختلافات كبيرة ، بحيث تتراوح بين 58 ن/كلم2 في بلدية أولاد تبان إلى 432 ن/كلم2 ببلدية عين ولمان ويمكن تصنيف أربعة أقاليم:

أ – نطاق الكثافة السكانية المرتفعة جدا :

تضم هذه المجموعة بلدية واحدة والتي بلغ متوسط الكثافة السكانية فيها 432 ن/كلم2 وهي بلدية عين ولمان التي تنفرد بأكبر متوسط كثافة سكانية لكون السكان توطنوا بها منذ القديم (بلدية مختلطة في

سنة 1868)، إضافة إلى كونها بوابة للإقليم الصحراوي باتجاه ولاية مسيلة وولاية بسكرة عبر الطريق الوطني رقم 28 ، ثم يليها متوسط الكثافة في بلدية عين أرنات 202 ن/كلم2 رغم الفارق الشاسع بينهما إلا أن هذه البلدية لا تقل أهمية م حيث قيمتها السكانية والاقتصادية حيث أصبحت مركز ارتكاز للتنمية لمدينة سطيف نظرا للقرب الجغرافي بين المدينتين ثم بلدية قصر الأبطال التي بلغ متوسط الكثافة فيها 201 ن/كلم2.

ب – نطاق الكثافة السكانية المرتفعة: يضم هذا النطاق أربع بلديات أين يتراح متوسط الكثافة السكانية فيها بين 202ن/كلم2 لبلدية عين أرنات التي لا تقل أهمية من حيث قيمتها السكانية والاقتصادية حيث أصبحت مركز ارتكاز للتنمية لمدينة سطيف نظرا للقرب الجغرافي بين المدينتين ثم بلديتي قصر الأبطال التي بلغ متوسط الكثافة فيها 201 ن/كلم2 وصالح باي 190 ن/كلم2 وهي بلدية بوزن دائرة وما يوازي ذلك من خدمات تساعد على جلب السكان والاستقرار متبوعة ببلدية قلال بكثافة 170ن/كلم2 وهذه البلدية يلاحظ أنها أصبحت تمارس استقطابها على الأقل من المناطق المجاورة بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به حيث لا تبعد كثيرا عن مدينة سطيف (14كلم) ويعبرها الطريق الوطني الهام رقم 28 .

ج – نطاق الكثافة السكانية المتوسطة:

يتشكل هذا النطاق من بلديتين اثنتين وهما بلدية مزلوق بمتوسط كثافة سكانية قدرها 125ن/كلم2 وهي بلدية حديثة النشأة إداريا ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 ، كما تعتبر بلدية ذات مؤهلات فلاحية بإقليم السهول العليا، والبلدية الأخرى هي بلدية أولاد سي أحمد بمتوسط كثافة تقدر ب99ن/كلم2.

د – نطاق الكثافة السكانية المنخفضة:

تتشكل هذه المجموعة من ثلاث بلديات ، يتراوح فيها متوسط الكثافة بين 86ن/كلم2 في بلدية الرصفة إلى 58ن/كلم2 في بلدية أولاد تبان بأضعف متوسط كثافة سكانية لمنطقة الدراسة ، وهي بلدية جبلية تعاني من العزلة وقلة المرافق، بالإضافة إلى بلدية بوطالب بمتوسط كثافة 68ن/كلم2، ما يفسر ضعف الكثافة بهذه البلديات كونها تقع على أطراف الولاية في الجزء الجنوبي الغربي ، ويغلب عليها الطابع الجبلي مما جعلها بلديات معزولة وهي عوامل طرد للسكان.

نتيجة:

إن عدم التجانس في توزيع الكثافات السكانية عبر بلديات منطقة الدراسة يعكس مدى تباين مستويات التنمية والتهيئة بينها .

الخريطة رقم -14-

الكثافة السكانية عبر بلديات إقليم الدراسة سنة 2008

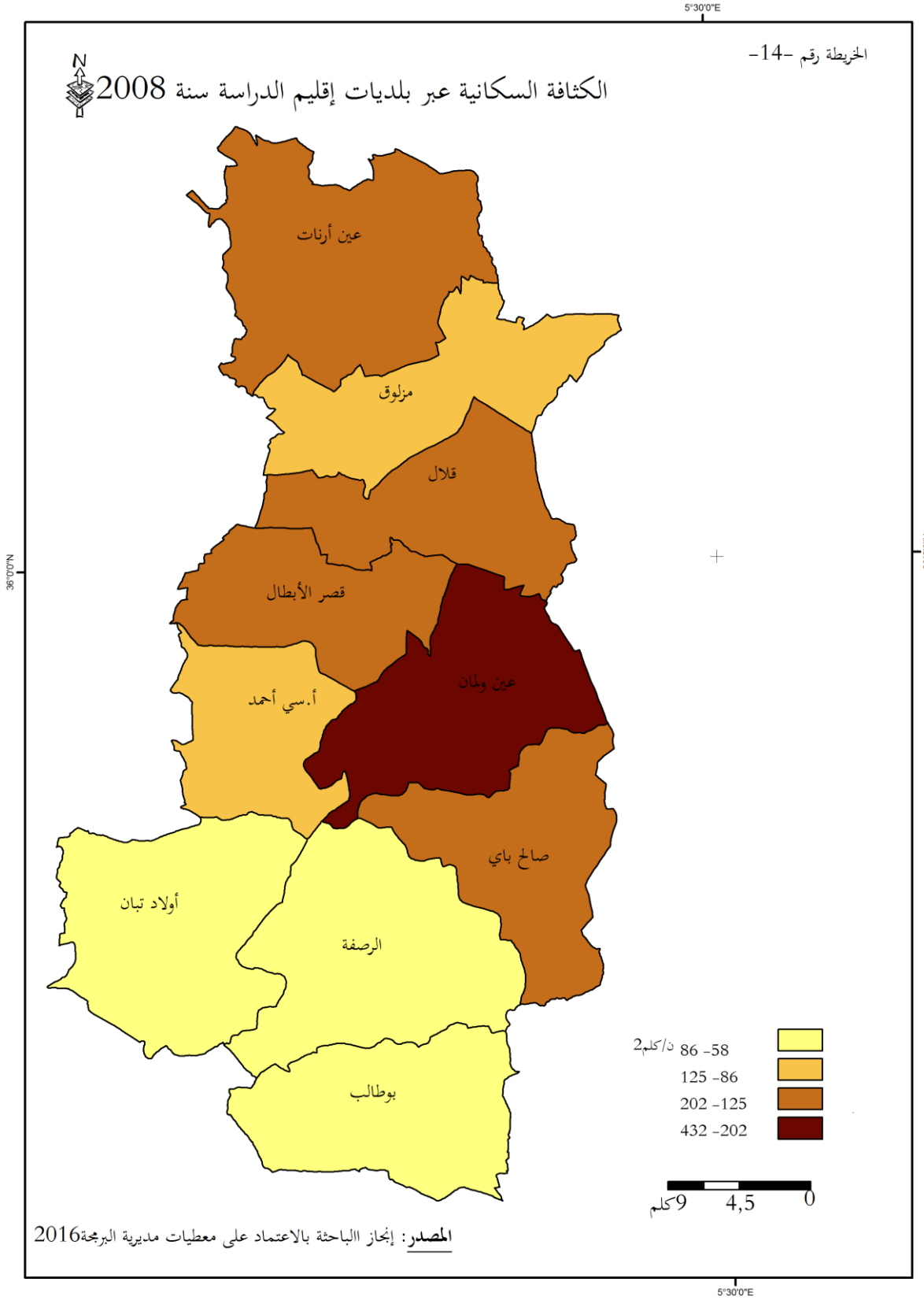

المصدر: إنجاز االباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة2016

أما سنة 2014 فقد قدر متوسط الكثافة بمنطقة الدراسة ب 196ن/كلم2 رغم التفاوت الكبير بين بلديات إقليم الدراسة، هذا ما يؤكده المتوسط الخام للكثافة السكانية ببلدية عين ولمان 528ن/كلم2 وبلدية أولاد تبان بمتوسط كثافة سكانية في حدود 67ن/كلم2.

ويمكن تصنيف الكثافة فيما بين البلديات إلى المستويات التالية:

أ – كثافة سكانية جد مرتفعة :

يضم هذا المستوى من الكثافة بلدية عين ولمان على رأس القائمة بمتوسط كثافة سكانية قدرها 528ن/كلم2، وهي بعيدة جدا بهذه الكثافة عن البلديات التي تليها مباشرة ومتجاوزة بذلك متوسط الكثافة السكانية لإقليم الدراسة والولاية اللذان سبق ذكرهما وهذا راجع لكونها بلدية قديمة النشأة إداريا ولها وزنها البشري والاقتصادي على مستوى إقليم الولاية إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الرابط بين شمال وجنوب الوطن.

ب- كثافة سكانية مرتفعة: وتضم خمس بلديات من إقليم الدراسة، أولها بلدية عين أرنات بمتوسط كثافة سكانية قدرها 246ن/كلم2 لبلدية عين أرنات التي تبعد عن مدينة سطيف ب 07كلم فقط وأصبحت تمارس دورها الريادي في تخفيف الضغط عن هذه الأخيرة، تليها بلدية مزلوق ب 242ن/كلم2 التي تقع في المجال الخلفي الجنوبي لمدينة سطيف ثم بلديات قصر الأبطال وصالح باي وقلال بمتوسط كثافة على التوالي 227ن/كلم2، 213ن/كلم2، 206ن/كلم2.

ج – كثافة سكانية متوسطة :

تبرز في هذا المستوى بلديتين اثنتين وهما بلدية أولاد سي أحمد التي بلغ متوسط الكثافة بها 110ن/كلم2 والرصفة ب95ن/كلم2.

د – كثافة سكانية ضعيفة :

تتكون فئة البلديات ذات الكثافة السكانية الضعيفة من بلديتين، وهي: بوطالب 71ن/كلم2، أولاد تبان 67ن/كلم2 وهما بلديتان حديثتا النشأة إداريا انبثقتا عن التقسيم الإداري لسنة 1984 كما أنهما بلديتان معزولتان تتميزان بطابعهما الجبلي في أقصى جنوب غرب الولاية .

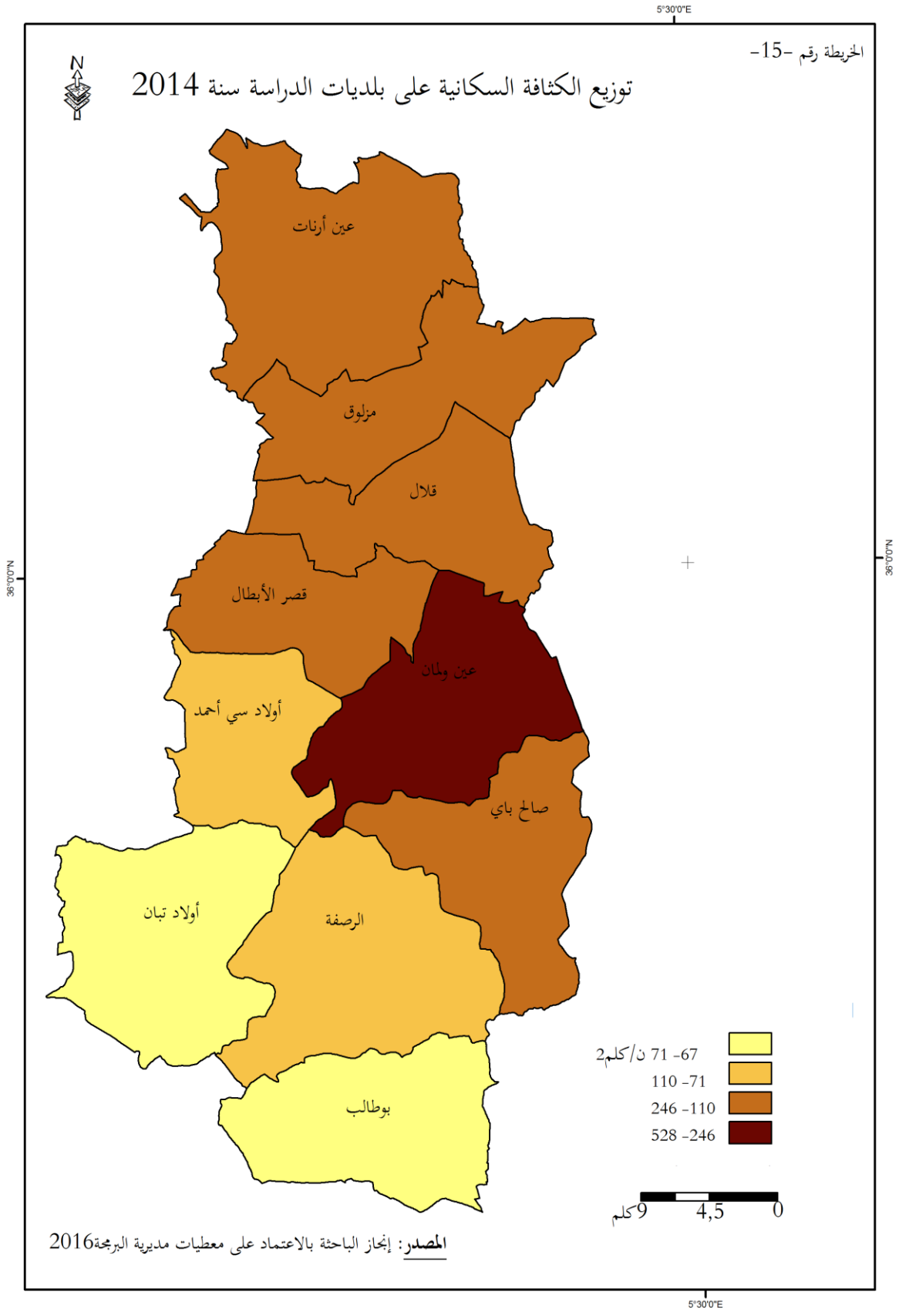
الخريطة رقم -15-
توزيع الكثافة السكانية على بلديات الدراسة سنة 2014
N
5°30'0"E
36°0'0"N
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
عين ولمان
أولاد سي أحمد
صالح باي
أولاد تبان
الرصفة
بوطالب
67- 71 ن/كلم2
71- 110
110- 246
246- 528
0 4,5 9 كلم
المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة2016

3- التوزيع المجالي للسكان حسب التجمعات:

يتم دراسة توزيع السكان حسب التجمعات من خلال ثلاث أشكال: تجمعات رئيسية، تجمعات ثانوية، مناطق مبعثرة، وتتلخص معطيات هذه الدراسة في الجدول التالي :

جدول رقم -7- **توزيع السكان حسب التجمعات على مستوى البلديات العشر(1987-2008)**

السنوات / البلديات	1987			1998			2008			2014		
	تجمع رئيسي	**تجمع ثانوي**	**مناطق مبعثرة**	**تجمع رئيسي**	**تجمع ثانوي**	**مناطق مبعثرة**	تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	مناطق مبعثرة	تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	مناطق مبعثرة
عين أرنات	3862	9063	4785	13694	13594	2841	24866	15734	2362	30880	18956	2597
مزلوق	2611	1970	4494	4811	2970	5592	6374	4990	5612	7504	5678	6081
قلال	1418	1217	11207	2769	5727	11390	2712	7285	11389	3408	8680	13773
قصرالأبطال	3962	1310	10578	6498	1484	12685	8966	2463	12404	10241	2868	13799
عين ولمان	21583	4334	12379	38908	9010	11937	51207	10537	12087	62932	12758	14698
أولاد سي أحمد	1139	2194	4857	4596	3659	3686	2563	3998	3678	2864	4459	3968
صالح باي	5515	6634	2940	14382	5782	1691	19373	6679	985	22096	7554	632
الرصفة	1005	1391	11870	1066	5146	7913	1316	6335	9390	1533	7043	9114
أولاد تبان	1498	0	7694	4052	0	5430	5322	0	5063	6193	0	5713
بوطالب	3289	0	5997	4596	1073	2659	5346	987	3122	5679	1035	3258
المجموع	45837	28113	76801	95372	48445	65724	128025	59008	65092	15333	69031	73633

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سطيف 2015

يتبين لنا من خلال الجدول رقم -3- أن توزيع السكان غير متجانس حسب التجمعات سواء بين البلديات أو من خلال المراحل الثلاث التي أجري فيها التعداد العام للسكن والسكان، حيث تعرف المناطق المبعثرة ضغطا كبيرا خلال سنة 1987 إذ بلغ عدد السكان فيها 76801 نسمة أي ما نسبته 50,94 % من إجمالي عدد سكان البلديات العشر وتوجد أكبر نسبة لسكان المناطق المبعثرة بالبلدية الجبلية في أقصى الجنوب الغربي بالولاية وهي بلدية أولاد تبان بنسبة 70,83 % تليها مباشرة بلدية الرصفة التي تقع هي الأخرى في منطقة أقدام جبال بوطالب بنسبة 83,20 % متبوعة ببلدية قلال بنسبة 80,96 % ثم بلديات قصر الأبطال، بوطالب، أولاد سي أحمد بنسب على التوالي: 66,73 %، 64,58%، 59,30%، في حين تسجل بلدية مزلوق توازن بين نسبة السكان المبعثرين 52,49% وسكان التجمعات (الرئيسية والثانوية) بنسبة 50,47%.

أما باقي البلديات فنسجل فيها تفوق نسبة سكان التجمعات الرئيسية والثانوية على سكان المنطقة المبعثرة ، وينطبق هذا الوضع على ثلاث بلديات وهي : بلدية صالح باي بنسبة 80,5%، بلدية عين

أرنات بنسبة 72,97%، بلدية عين ولمان بنسبة 67,63% يربط بين هذه البلديات عامل مشترك وهو الرتبة الإدارية كمراكز دوائر.

– أما سنة 1998 فنلاحظ أن هناك ارتفاع واضح لنسبة سكان التجمعات الرئيسية ب 45,51% من إجمالي سكان البلديات العشر رغم تفاوتها بين البلديات ، لتسجل بلدية صالح باي أكبر نسبة والمقدرة ب 65,80% تليها بلدية عين ولمان بنسبة 65% ثم بلدية بوطالب بنسبة 55,18% من إجمالي سكان البلدية رغم طابعها الجبلي متبوعة ببلدية عين أرنات بنسبة 45,45%، أما باقي البلديات فتسجل نسب أقل من المتوسط (45,51%) لتتراوح بين 42,73% لبلدية أولاد تبان و07,60% لبلدية الرصفة كأضعف نسبة لسكان التجمعات الرئيسية بالمنطقة.

– بالنسبة لسكان التجمعات الثانوية ارتفعت النسبة ارتفاعا طفيفا حيث قدرت ب 23,11% من إجمالي سكان البلديات قيد الدراسة لتعرف بلدية عين أرنات أكبر نسبة لسكان التجمعات الثانوية والمقدرة ب 45,11% من إجمالي سكان البلدية ، تليها بلدية الرصفة بنسبة 96,69% ثم بلدية أولاد سي أحمد بنسبة 30,64%، متبوعة ببلديات قلال وصالح باي ومزلوق بنسب (28,79%، 26,45%، 22,20%) على التوالي، في حين سجلت باقي البلديات (عين ولمان، بوطالب، قصر الأبطال) أضعف النسب أي أقل من 16% لنجد في الأخير بلدية أولاد تبان التي ينعدم فيها نمط سكان التجمعات الثانوية.

– أما بالنسبة لسكان المناطق المبعثرة فنلاحظ انخفاض نسبتهم إلى 31,36% من إجمالي سكان البلديات العشر ، رغم تفاوتها بين البلديات ، لتسجل بلدية قصر الأبطال أكبر نسبة والمقدرة ب 61,37% من إجمالي سكان البلدية ، تليها بلدية قلال بنسبة 57,27% ثم بلديتا أولاد تبان والرصفة بنسبتي 57,26% و55,70% على التوالي ، في حين سجلت بلدية صالح باي أضعف نسبة لسكان التجمعات الثانوية والمقدرة ب07,73%.

– بالنسبة لإحصاء 2008 فعند القراءة الأولية للمعطيات، يتبين أن توزيع السكان حسب نوع التجمع يبرز سيادة نسبة السكان المتجمعين (رئيسية وثانوية) حيث بلغت 74,17%، إلا أن هناك تفاوت عميق بين البلديات، بحيث تتجاوز في البعض منها 90% مثل بلدية صالح باي 96,35% وعين أرنات 94,49% في حين تسجل أضعف نسبة للسكان المتجمعين بكل من بلديات قلال 46,74% ، الرصفة 47,69% ، قصر الأبطال 48,01% ، وهي بلديات ذات طابع فلاحي ، كما

أنها بلديات حديثة النشأة ظهرت بعد التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 ويمكن التفصيل في توزيع السكان حسب نوع التجمع سنة 2008 بمنطقة الدراسة فيما يلي :

– يمثل سكان المراكز الرئيسية ما نسبته 50,77% من إجمالي سكان البلديات العشر ، ويتضح بذلك أنهم في ارتفاع مستمر، وبقيت بلدية صالح باي دائما تحتل الصدارة في هذا الجانب من التوزيع المجالي للسكان ، إذ ارتفعت بها نسبة سكان التجمعات الرئيسية إلى 71,65% من إجمالي سكان البلدية ، تليها بلدية عين ولمان بنسبة 69,35 % ، ثم بلدية عين أرنات ب 57,85% ، في حين سجلت بلدية الرصفة أضعف نسبة لسكان التجمعات الرئيسية والمقدرة ب 08,20% وهي بلدية تقع في أقصى الجنوب الغربي عند أقدام جبال الحامة .

– في حين نجد نسبة سكان التجمعات الثانوية تعرف توازنا عاما خلال عمليات الإحصاء السكاني الثلاث ، حيث بقيت هذه النسبة محصورة بين 18% إلى 23% إذ بقيت تقريبا النسبة ثابتة (23,40%) خلال إحصاء 2008 وهي لا تختلف عن نسبة الإحصاء السابق المقدرة ب 23,11%، وبافتراض وجود حركة للسكان داخل إقليم منطقة الدراسة فهي تتم من المناطق المبعثرة إلى التجمعات الرئيسية مباشرة لأن دوافع الحركة أساسا هي الخدمات والمرافق التي لا تتوفر في التجمعات الثانوية إلا نادرا .

أما بين البلديات ، فهناك أربع بلديات يتجاوز فيها عدد سكان التجمعات الثانوية الثلث (1/3) من مجموع سكان البلديات وهي بلدية الرصفة 39,49% ، أولاد سي أحمد 39,04 %، قلال 34,06%، أما باقي البلديات فسجلت نسب تتراوح ما بين 29% لبلدية مزلوق و10,33% لبلدية قصر الأبطال، بينما ينعدم هذا النمط من التجمع السكاني ببلدية أولاد تبان كالتعدادات السابقة وهذا لوجود نمط التجمع الرئيسي فقط بمركز البلدية في حين باقي السكان يتواجدون في مناطق عديدة مبعثرة.

– شهد سكان المناطق المبعثرة انخفاضا سنة 2008 عن التعدادات السابقة حيث بلغت النسبة 25,81%، في حين أن معظم بلديات منطقة الدراسة كانت في وقت مضى (تعداد 1987) ذات طبيعة ريفية ، فمن مجموع 10 بلديات هناك ثلاث بلديات فقط يفوق فيها سكان المناطق المبعثرة النصف (قلال 53,25% ، الرصفة 52,30% ، قصر الأبطال 52,04%) وأضعف نسبة تبعثر للسكان سجلت ببلدية صالح باي 03,64%.

أما بالنسبة لسنة 2014 فنلاحظ سيطرة نسبة سكان التجمعات الرئيسية ب51,80% من إجمالي سكان البلديات العشر، وهي نسبة بقيت تقريبا مستقرة مقارنة بنسبة التجمعات الرئيسية لسنة 2008

رغم التفاوت الكبير بين بلديات الدراسة فيما يتعلق بمعطيات هذا المؤشر مع بقاء نفس الترتيب السابق لنفس البلديات وبمعطيات إحصائية ثابتة تقريبا حيث نجد بلدية صالح باي دائما تسجل أعلى نسبة تخص التجمعات السكانية الرئيسية والمقدرة ب 72,96% من إجمالي سكان البلدية ، وسجلت بلدية الرصفة أضعف نسبة أيضا مثل تعداد 2008 والمقدرة ب08,66%.

نفس الشيء بالنسبة لسكان التجمعات الثانوية أين سجلت البلدية نفسها (الرصفة) أكبر نسبة والمقدرة 39,81% من إجمالي سكانها ، وينعدم هذ النمط من التجمع السكاني ببلدية أولاد تبان.

والأمر نفسه بالنسبة لسكان المناطق المبعثرة أين تم تسجيل نسبة 24,87% انخفضت انخفاضا طفيفا لا يكاد يذكر عن تعداد 2008 (25,81%) وبقيت محصورة بين53,25% لبلدية قلال و02,08% كأضعف نسبة لبلدية صالح باي .

نتيجة :

– من خلال ما سبق نلاحظ أن نسبة سكان المناطق المبعثرة في تناقص مستمر على مستوى بلديات منطقة الدراسة ، أما نسبة سكان التجمعات الثانوية فتشهد توازن نسبي خلال عمليات الإحصاء الثلاث ، على عكس نسبة سكان التجمعات الرئيسية التي هي في ارتفاع ملحوظ .

– لم يعد إقليم الغرب والجنوب الغربي لمنطقة سطيف إقليم الفراغ العمراني والسكاني ، كون أن الشبكة العمرانية هي نتاج لمراحل تاريخية ميزها التواجد الاستعماري من خلال المراكز الاستعمارية ومراكز أخرى حديثة تمثلت في البناء الريفي والقرى الاشتراكية مثل : قلال ، صالح باي ، الرصفة .

– ما يلاحظ على التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية الرئيسية والثانوية هو تركزها على امتداد المحاور الكبرى للطرق مثل محور الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين مدينة سطيف ومدينة بسكرة والمسيلة .حيث يمر على مراكز بلديات مزلوق ، قلال ، عين ولمان ، صالح باي ، ثم الرصفة في الجهة الجنوبية الغربية .

4 – الشريحة الكبرى لفئات الأعمار حسب البلديات لسنة 2008:

تشكل الخصائص الديموغرافية عنصرا مهما لرصد التمايزات بين المجموعات السكانية المختلفة ، وهي خصائص ترتبط إلى حد كبير بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية ولها دلالات بالغة على مدى التطور الذي بلغته مختلف دول العالم ، ويمثل العمر أحد أهم عناصر التركيبة الديموغرافية الجديرة بالتحليل ، فلكل مجموعة سكانية تركيبة عمرية مختلفة ، تترتب عنها انعكاسات ديموغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية جمة تمس شتى الميادين كالتكوين والعمل ، الصحة والخدمات الاجتماعية المختلفة .

الجدول رقم -8- **الشريحة الكبرى لفئات الأعمار حسب البلديات لسنة2008**

الفئات العمرية / البلديات	0 - 05	06 - 15	16 -59	أكثر من 60	المجموع
عين أرنات	5001	9510	25777	2654	42942
مزلوق	2218	3309	10342	1107	16976
قلال	3039	4284	12566	1497	21386
قصر الأبطال	3052	4680	14439	1662	23833
عين ولمان	10955	14817	43039	5020	73831
أولاد سي أحمد	1346	2043	6193	657	10239
صالح باي	3100	5900	16347	1690	27037
الرصفة	1600	3200	9841	1400	16041
أولاد تبان	1245	1943	6369	828	10385
بوطالب	1015	1789	6028	623	9455
المجموع	32571	51475	150941	17138	252125

المصدر : مديرية البرمجة لولاية سطيف لسنة 2015

يتضح لنا جليا من الجدول أن الشريحة العمرية لفئة (16 – 59 سنة) هي التي تمثل أكبر نسبة وهذا على مستوى جميع البلديات ، إذ تستحوذ على 59,86 % من العدد الإجمالي لسكان البلديات قيد الدراسة ، وذلك بنسب متقاربة بين البلديات العشر وأكبر نسبة سجلت ببلدية بوطالب والمقدرة ب 63,75% من إجمالي عدد سكان البلدية ، تليها بلدية الرصفة ب 61,32% وفي الأخير بلدية عين ولمان ب 58,29%.

تليها فئة (06 – 15 سنة) بنسبة 20,41% من إجمالي عدد سكان البلديات قيد الدراسة والمقدر ب 252125 نسمة ، وسجلت هذه الفئة نسب متقاربة بين البلديات تنحصر بين 22,14% بالنسبة لبلدية عين أرنات و18,70% بالنسبة لبلدية أولاد تبان.

ثم الشريحة العمرية لفئة (0 – 05 سنوات) التي تمثل نسبة 12,91% ، وسجلت بلدية عين ولمان أكبر نسبة بهذه الفئة والمقدرة ب 14,83%، وأقل نسبة كانت ببلدية الرصفة والتي تقدر ب 09,97% من إجمالي عدد سكان البلدية.

وأخيرا الشريحة العمرية لفئة أكثر من 60سنة وهي فئة الشيخوخة والتي قدرت نسبتها ب 06,79% كأضعف نسبة وهذا على مستوى جميع البلديات قيد الدراسة ، حيث سجلت أكبر نسبة لهذه الفئة ببلدية الرصفة والمقدرة ب08,72%.

نتيجة:

يتبين جليا من دراسة الشريحة الكبرى للفئات العمرية لسكان البلديات العشر سيطرة الفئة العمرية (16 – 59سنة) بنسبة 59,86% ، وهذا على مستوى جميع البلديات وهي نظريا القوة القادرة على العمل ، وهي التي تمثل الفئة النشيطة في المجتمع وهذه ميزة التركيبة العمرية السائدة في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي يطغى على هرم سكانها عنصر الشباب بقوة، كما أن الفئة العمرية (06 – 15 سنة) تعتبر هامة حيث تقدر نسبتها ب 20,41% من مجموع الفئات العمرية.

5 – العمالة الاقتصادية:

تعد اليد العاملة من أهم العوامل التي يبنى عليها اقتصاد الدول ، والمسؤولة عن الرأسمال الإنتاجي الذي تعتمد عليه العملية الإنتاجية ، ونسبتها تختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حسب الوظيفة ، وتوزيع اليد العاملة من خلال العمليتين الإحصائيتين الأخيرتين للتعداد العام للسكن والسكان (إحصاء 1998 وإحصاء 2008) إضافة إلى إحصائيات 2014 عبر البلديات العشر يمكن توضيحه كما يلي:

الجدول رقم –9– توزيع اليد العاملة عبر البلديات العشر من 1998 إلى 2014

	القطاعات / البلديات	الزراعة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
1998	عين أرنات	826	966	1612	2784	5988
	مزلوق	632	237	262	892	2023
	قلال	1172	292	464	885	2813
	قصر الأبطال	736	84	287	631	1738
	عين ولمان	1410	1300	2284	5479	10473
	أولاد سي أحمد	452	29	308	434	1223
	صالح باي	238	442	938	1900	3518
	الرصفة	890	46	554	558	2048
	أولاد تبان	130	25	445	408	1008
	بوطالب	148	20	425	398	991
	المجموع	6434	3441	7579	14369	31823
2008	عين أرنات	1703	1239	90	3557	6589
	مزلوق	1753	1413	168	1275	4609
	قلال	4533	220	69	1478	6300
	قصر الأبطال	3080	423	55	1635	5193
	عين ولمان	3761	2004	615	6658	13038
	أولاد سي أحمد	2098	90	12	797	2997
	صالح باي	1105	789	150	2409	4453
	الرصفة	1852	183	39	863	2937
	أولاد تبان	1189	162	36	1042	2429
	بوطالب	1264	153	28	789	2234
	المجموع	22338	6676	1262	20503	50779
2014	عين أرنات	1731	1931	289	4359	8310
	مزلوق	1821	1320	205	1639	4985
	قلال	5490	414	208	1557	7669
	قصر الأبطال	2020	292	500	2249	5061
	عين ولمان	2347	1499	2000	10019	15865
	أولاد سي أحمد	1155	35	203	1257	2650
	صالح باي	1311	564	250	2995	5120
	الرصفة	2280	108	190	1188	3766
	أولاد تبان	1240	69	150	974	2433
	بوطالب	1041	60	110	818	2029
	المجموع	20436	6292	4105	27055	57888

المصدر: مديرية البرمجة+مديرية المصالح الفلاحية+الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة بولاية سطيف2017

أ – **القطاع الفلاحي** :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات استيعابا لليد العاملة بسبب محدودية استعمال الآلة في هذا القطاع الحيوي ، وصعوبة مكننة بعض العمليات الفلاحية نظرا لطبيعتها أو لأماكن تواجدها وغيرها من العوامل .

ما يلاحظ على اليد العاملة بالقطاع الفلاحي على مستوى البلديات قيد الدراسة هو التفاوت الكبير في نسبة اليد العاملة بهذا القطاع سنة 1998 بين البلديات، إذ بلغ إجمالي المشتغلين 31823 عامل منهم 6434 مشتغل بالقطاع الفلاحي أي ما نسبته 20,21%، وهناك خمس بلديات فاقت نسبة اليد العاملة فيها النسبة المذكورة بهذا القطاع وهي: بلدية الرصفة 43,45% التي تعتبر بلدية فلاحية بالدرجة الأولى نظرا لطبيعة معظم أراضيها ذات الطابع الخاص ، بلدية قصر الأبطال 42,34%، قلال 41,66%، أولاد سي أحمد 36,95%، مزلوق 31,24%.

أما البلديات الخمس المتبقية فلم تتجاوز نسبة اليد العاملة فيها بالقطاع الفلاحي 15% وتراوحت بين 14,13% لبلدية بابور و 06,76% لبلدية صالح باي.

أما بالنسبة للمشتغلين بالقطاع الفلاحي سنة 2008 فقد عرفت اليد العاملة الزراعية تطورا عن التعداد السابق ، إذ بلغ عدد المشتغلين بهذا القطاع 22338 عامل أي ما نسبته 43,99 % من إجمالي المشتغلين البالغ عددهم 50779 عامل وهي أكبر نسبة لليد العاملة بالبلديات العشر مقارنة بباقي القطاعات ،وبهذا قدرت نسبة الزيادة ب 23,78% ،كما بلغت نسبة المشتغلين بهذا القطاع 20,01% إلى إجمالي المشتغلين بالفلاحة على مستوى الولاية المقدر ب 111596 عامل وهذا ما يبرز القيمة الفلاحية لإقليم الدراسة ضمن مجال الولاية.

وفيما بين البلديات نسب التطور لم تكن متجانسة حيث هناك خمس بلديات فاقت نسبة اليد العاملة فيها بالقطاع الفلاحي 50% وهي: قلال 71,95%، أولاد سي أحمد 70%، الرصفة 63,05%، قصر الأبطال 59,31%، بوطالب 56,58%، أما باقي البلديات فسجلت نسب تشغيل بالقطاع الفلاحي كانت كالتالي: أولاد تبان 48,95%، مزلوق 38,03%، عين ولمان 28,84%، عين أرنات 25,84%، صالح باي 24,81% وعموما يمكن تفسير الزيادة المعتبرة لليد العاملة بالقطاع الفلاحي بطبيعة إقليم الدراسة ذو الطابع الفلاحي إضافة إلى سياسة الدعم الفلاحي المنتهج من طرف الدولة ، جلب إلى القطاع يد عاملة كبيرة.

أما على مستوى الولاية فقد قدر عدد المشتغلين بالقطاع الفلاحي ب 111596 عامل من إجمالي المشتغلين المقدر ب 348629 عامل أي ما نسبته 32%.

أما سنة 2014 فقد انخفضت نسبة اليد العاملة على مستوى إقليم الدراسة بالقطاع الفلاحي إلى 35,30% بعد أن كانت 43,99%سنة 2008 أي أن نسبة الانخفاض قدرت ب 08,69%.

أما على مستوى البلديات فيلاحظ انخفاض لنسبة اليد العاملة بهذا القطاع بنسب متفاوتة ما بين البلديات ماعدا بلدييتي صالح باي وأولاد تبان اللتان سجلتا ارتفاعا طفيفا لنسبة التشغيل بالقطاع الفلاحي وهذا راجع لتوجه الكثيرين نحو الأنشطة الخدماتية بمختلف أنواعها خاصة التجارة أين وجد الكثير من الشباب ضالتهم حول الربح السريع دون بذل مجهود كبير مثل القطاع الفلاحي.

الخريطة رقم -16-

توزيع عدد المشتغلين بالقطاع الفلاحي على بلديات الدراسة (1998- 2014)

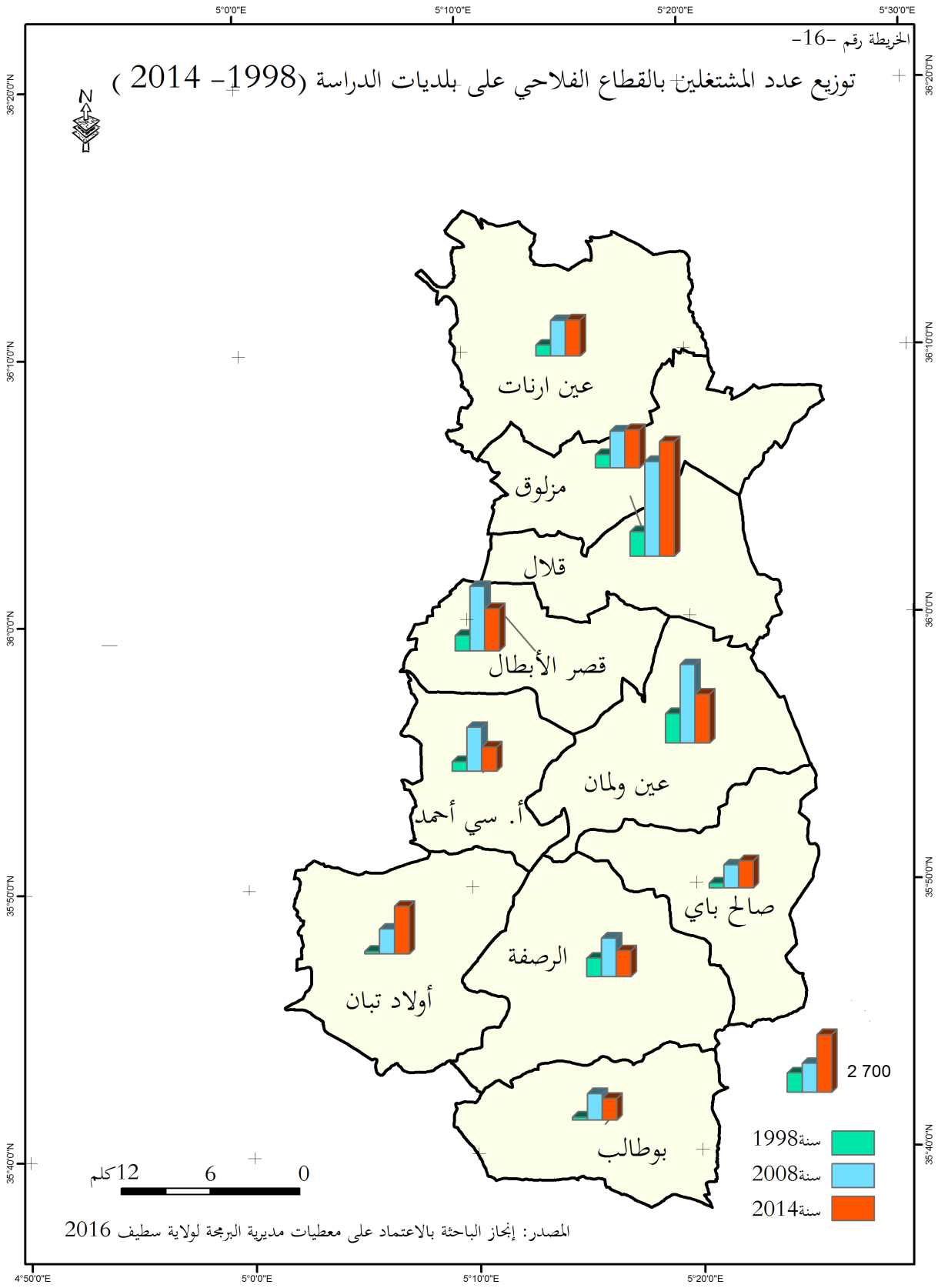

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سطيف 2016

ب – القطاعات الأخرى:

وهي القطاعات الثلاث المتبقية (الصناعة ، البناء والأشغال العمومية والخدمات) وما يلاحظ على توزيع اليد العاملة على هذه القطاعات هو تقارب النسب بين معظم بلديات منطقة الدراسة سنة 1998، حيث قدرت النسبة العامة على مستوى البلديات قيد الدراسة بالقطاع الصناعي ب 10,81% من إجمالي المشتغلين وهي أضعف نسبة للتشغيل مقارنة بباقي الأنشطة ، وانحصرت هذه النسبة بين 12,56% لبلدية صالح باي و02,01% لبلدية بوطالب ذات الطابع الجبلي الذي يفسر الضعف الكبير لليد العاملة الصناعية بها.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغ العدد الإجمالي للعاملين به 7579 عامل على مستوى بلديات الدراسة أي ما نسبته 23,81% من جملة المشتغلين ، في حين 06 بلديات فاقت نسبة التشغيل بها بهذا القطاع النسبة المذكورة وهي: أولاد تبان 44,14 %، بوطالب 42,88%،الرصفة 27,05%، عين أرنات 26,92 % ،صالح باي 26,66 % أولاد سي أحمد 25,18 %، بينما البلديات الأربع المتبقية فنسبة التشغيل بقطاع الأشغال العمومية تراوحت بين 21,80 % لبلدية عين ولمان و16,51 % لبلدية قصر الأبطال، 16,49 % لبلدية قلال و12,95% لبلدية مزلوق كآخر نسبة.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد استحوذ على أكبر نسبة تشغيل والمقدرة ب 45,15 % من إجمالي المشتغلين وهذا راجع لمرونته وقدرته على استيعاب اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة بسبب تعدد أنشطته إضافة إلى مزاولة الكثير من المشتغلين لنشاطهم ضمن هذا القطاع بصفة غير شرعية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الموازي أو ما يعرف بتجارة السوق السوداء، أما أكبر نسبة تشغيل بهذا القطاع فقد سجلت ببلديات صالح باي، عين ولمان، عين أرنات، مزلوق بنسب 54 %، 52,31 %، 46,49%، 44,09% على التوالي، لتسجل بلدية الرصفة أضعف نسبة تشغيل بهذا القطاع والمقدرة ب24,27% من جملة المشتغلين بها.

الخريطة رقم -17-

توزيع عدد المشتغلين بمختلف القطاعات على بلديات الدراسة سنة 1998

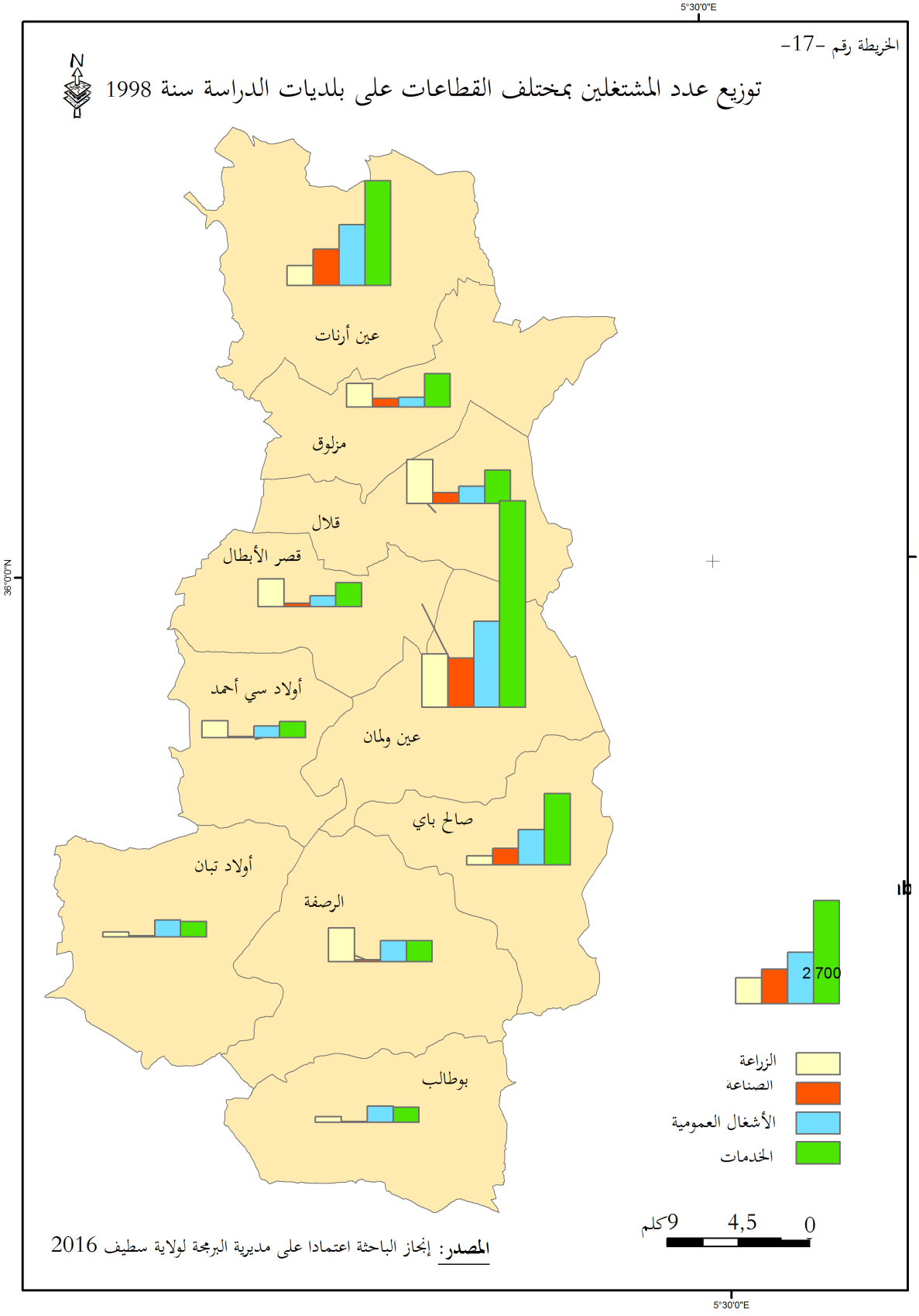

المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على مديرية البرمجة لولاية سطيف 2016

أما سنة 2008 فنسجل تقارب في النسب بين بلديات واختلاف بين أخرى في القطاعات الثلاث، حيث بلغ عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي 6676 عامل بنسبة 13,14% من إجمالي اليد العاملة على مستوى البلديات قيد الدراسة المقدرة ب50779 عامل ، أي بنسبة زيادة قليلة قدرت ب 02,33 % ، فما يلاحظ على تطور العمالة الصناعية خلال الفترة ما بين 1998 و2008 أنها عرفت نوعا من الاستقرار ولك بلغة الأرقام سجلت زيادة عددية بحوالي الضعف، كون معظم البلديات قريبة إلى قطب صناعي جهوي مثل مدينة سطيف التي عرفت استثمارات في مجال الصناعة من طرف القطاع الخاص والمنطقة الصناعية بالعلمة مع تواجد منطقة صناعية في بلدية عين ولمان، أما بين البلديات فتوجد أربع بلديات فاقت نسبة اليد العاملة الصناعية بها النسبة المتوسطة (13,14%) وهي: مزلوق 30,65 %، عين أرنات 18,80%، صالح باي 17,71% عين ولمان 15,37% فعامل القرب الجغرافي من قطب مدينة سطيف لعب دوره في جلب استثمارات رجال الأعمال في هذه البلديات خاصة بلديتا عين أرنات ومزلوق، كما أن البلديات المذكورة أغلبها مراكز دوائر (عين ولمان، صالح باي، عين أرنات) أخذت بعض الأنشطة الصناعية في الظهور بها ، أما باقي البلديات فسجلت نسب متقاربة تتراوح بين 08,14 % لبلدية قصر الأبطال و03% لبلدية أولاد سي أحمد التي تقع في أقدام الجبال الجنوبية على أطراف مجال ولاية سطيف.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فيتضح أن عدد المشتغلين بهذا القطاع قد تناقص بحوالي خمس مرات من 7579 عامل سنة 1998 إلى 1262عامل سنة 2008 أما النسبة فهي الأخرى سجلت تناقصا بهذا القطاع قدر ب(_21,33 %) وهذا التناقص شمل كل بلديات إقليم الدراسة حيث تراوحت نسب التشغيل به بين 04,71 % لبلدية عين ولمان و0,40 لبلدية أولاد سي أحمد، ويفسر ذلك بانتقال الكثير من المشتغلين في هذا القطاع إلى منطقة العاصمة نتيجة ارتفاع أسعار اليد العاملة بها ومن ناحية أخرى يفضل عمال القطاع الانتقال إلى أنشطة أخرى أكثر ربحا وأقل جهدا كلما توفرت فرصا جديدة للعمل، كما يمكن ترجيح سبب هذا التناقص إلى طبيعة المشتغلين في هذا القطاع الذين لا يحوزون على تكوين حقيقي ويمارسون هذا النشاط مؤقتا لملء الفراغ، ضف إلى ذلك النظرة الاجتماعية الثقافية المحدودة لدى الشباب في النفور من تصور المستقبل في قطاع الأشغال العمومية ، فالعديد من المقاولين لا يجدون يدا عاملة مؤهلة في هذا القطاع.

بقي قطاع الخدمات الذي يستحوذ على ثاني نسبة يد عاملة والمقدرة ب 40,37% من إجمالي المشتغلين أي 20503 عامل وبمقارنتها مع التعداد السابق (1998) يتضح انخفاضها بمقدار 04,78.

أما على مستوى بلديات الدراسة فبقيت بلديات صالح باي، عين أرنات، عين ولمان تستحوذ على أكبر نسبة عمالة بهذا القطاع حيث سجلت نسبا على التوالي: 54,09%، 53,98%، 51,06% وهي كلها مراكز دوائر استفادت من الخدمات والمرافق المختلفة التي وفرتها الجهات المسؤولة بها لتسجل بلدية عين أرنات أكبر نسبة زيادة للتشغيل بهذا القطاع ، حيث ارتفع عدد العاملين به من 2784 عامل سنة 1998 إلى 3557 عامل سنة 2008، أما التطور النسبي فقد بلغ 07,49 % مستفيدة بذلك من ميزة قربها الجغرافي من مدينة سطيف، خاصة بعد بروز القطب الجامعي لمنطقة الباز المحاذي لها، كما أن الولاية استغلت مجالها الجغرافي لتخفيف الضغط السكاني والخدماتي الواقع على مدينة سطيف، أما باقي البلديات فسجلت نسبا تنحصر بين 42,89% لبلدية أولاد تبان و23,46% لبلدية قلال كآخر نسبة.

الخريطة رقم -18-

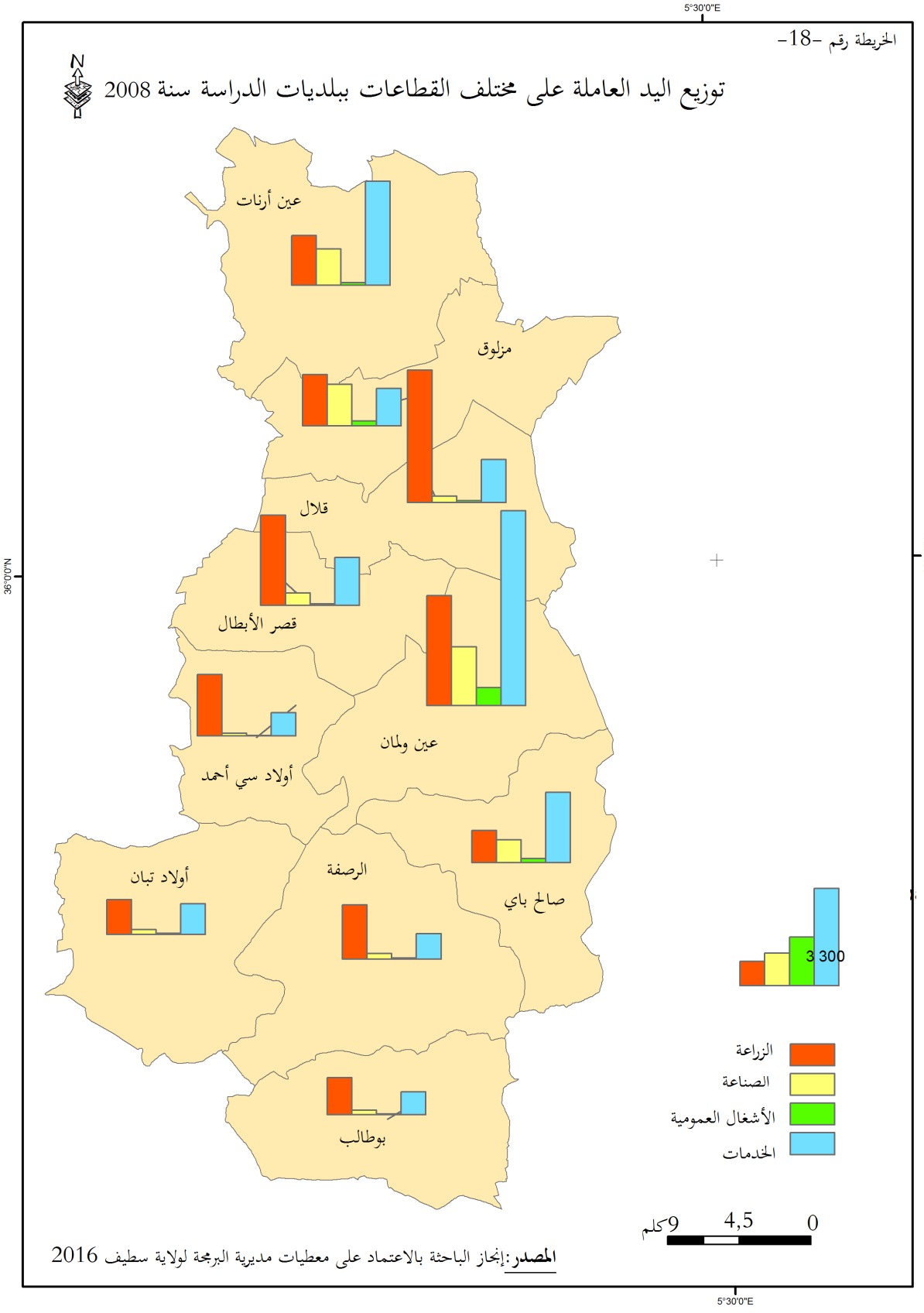

المصدر:إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سطيف 2016

في سنة 2014 انخفض عدد العاملين بالقطاع الصناعي ب 384 عامل تبع ذلك انخفاضا لنسبة اليد العاملة به ب 02,28 %، وهذا ما نلحظه أيضا على مستوى بلديات الدراسة التي سجلت انخفاضا لليد العاملة الصناعية ماعدا بلديتي عين أرنات وقلال اللتان عرفتا ارتفاع طفيف لنسبة التشغيل بهذا القطاع.

الخريطة رقم -19-

توزيع المشتغلين بالقطاع الصناعي على بلديات الدراسة 98- 2014

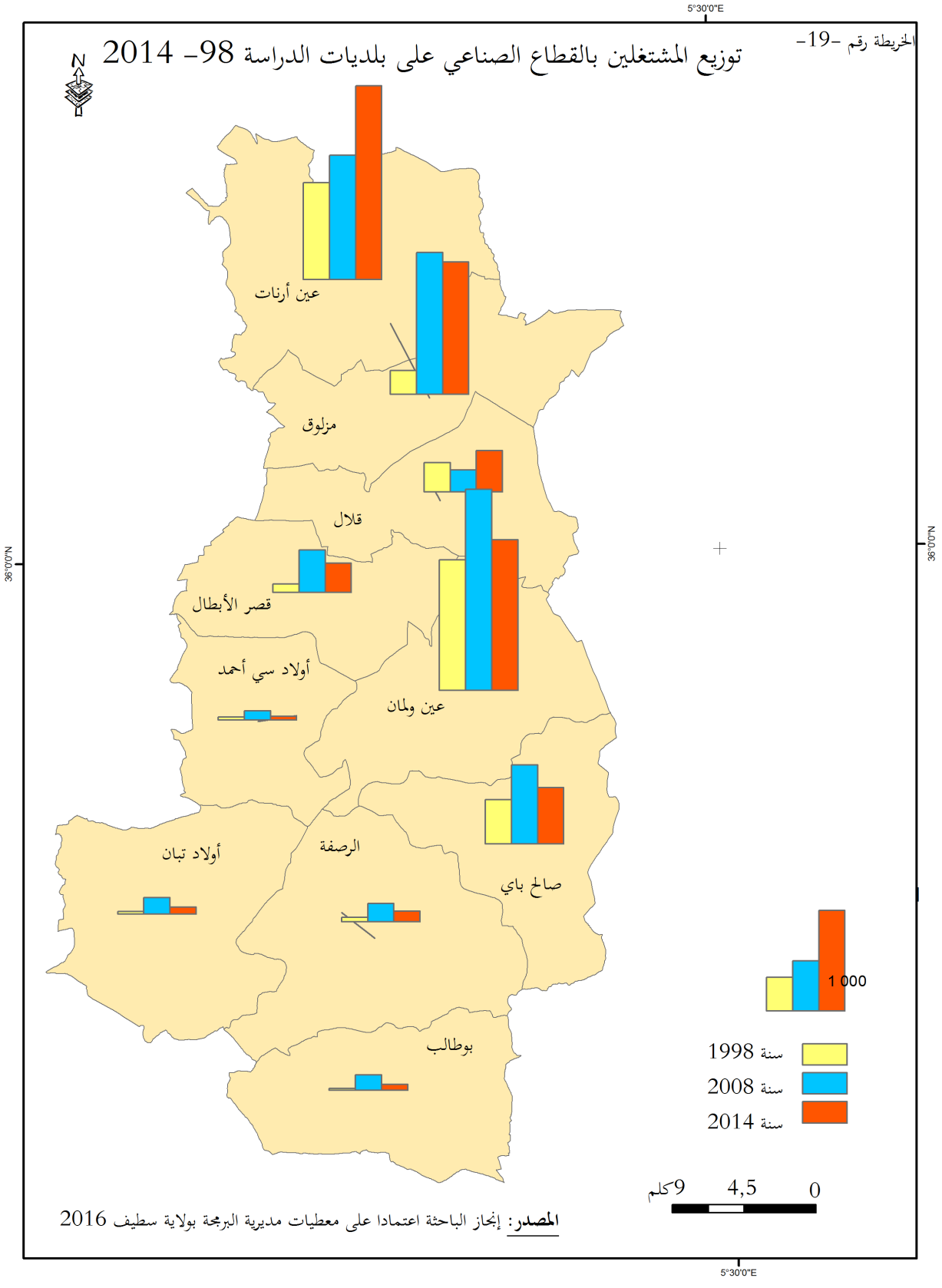

المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية البرمجة بولاية سطيف 2016

في حين سجل قطاع الأشغال العمومية ارتفاعا لنسبة المشتغلين به من 02,48% إلى 07,09%، أما بالنسبة للزيادة العددية فأضيف إلى هذا القطاع عدد من المشتغلين قدره 2843 عامل موزعين على مختلف بلديات الدراسة بأعداد متفاوتة أين سجلت كل البلديات ارتفاعا لأعداد ونسب المشتغلين بقطاع البناء والأشغال العمومية.

أما قطاع الخدمات فقد شهد أول نسبة تشغيل ضمن القطاعات المختلفة والمقدرة ب 46,73 % كما سجل ارتفاعا لعدد المشتغلين به عن سنة 2008 حيث قدرت الزيادة العددية ب 6552 عامل أما نسبة الارتفاع فقدرت ب 06,16.

وفيما بين بلديات الدراسة فقد اختلفت نسب الزيادة بين البلديات أين فاقت نسبة المشتغلين بهذا القطاع 50% في كل من بلديات عين ولمان 63,15%، صالح باي 58,49%، عين أرنات52,45 وهي بلديات تمثل مراكز دوائر وتتوفر على مختلف المرافق والأنشطة الخدماتية، في حين سجلت بلدية قلال أضعف نسبة تشغيل بهذا القطاع والمقدرة ب 20,30%.

وتجدر الإشارة هنا أن ارتفاع اليد العاملة بالقطاع الخدماتي يعود إلى مرونته وقدرته على استيعاب أكبر عدد من اليد العاملة في أوساط الشباب سواء في إطار قانوني أو غير قانوني ، لكن هذا الارتفاع في اليد العاملة لا يعكس تطور هذا القطاع.

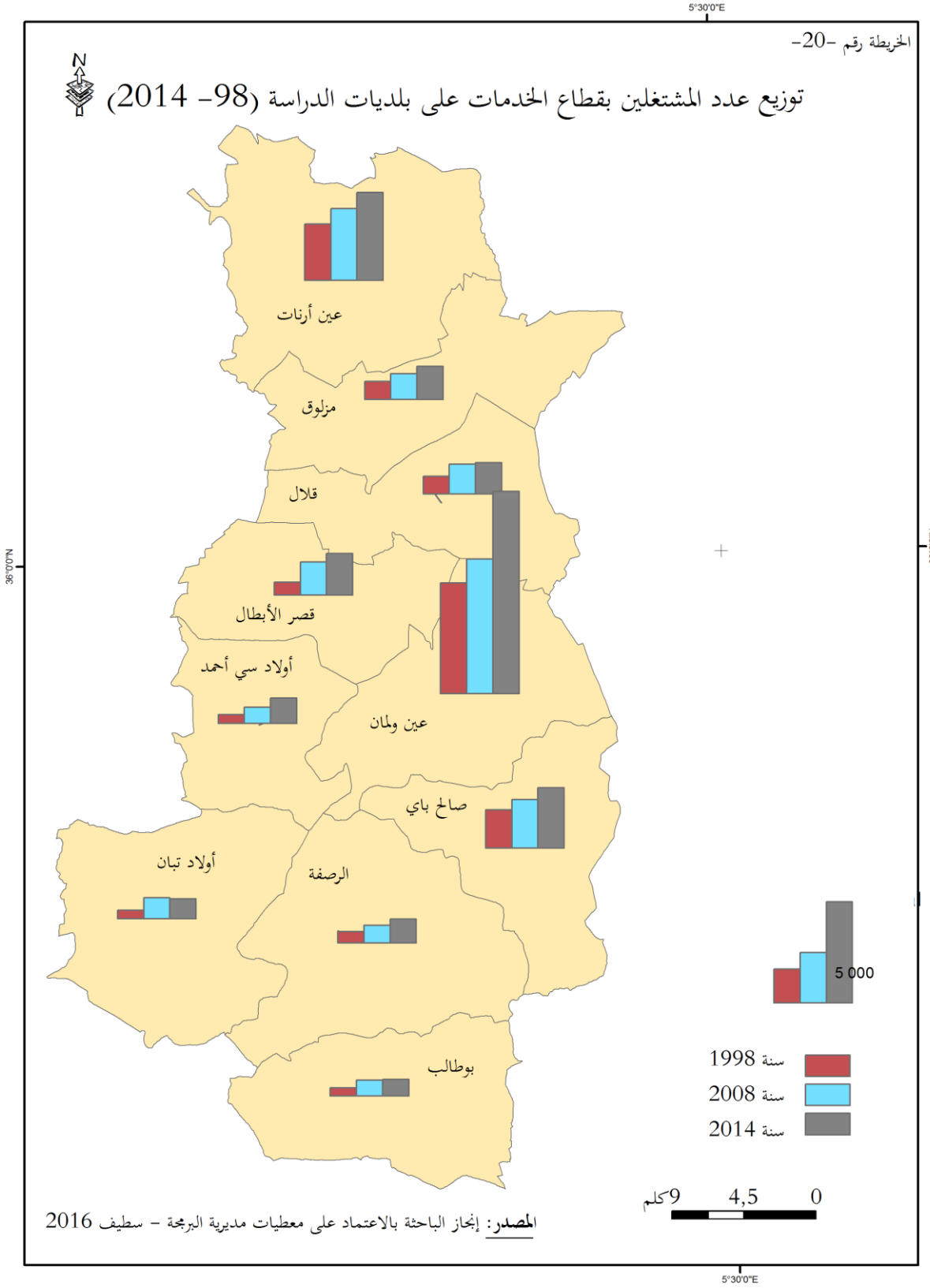
5°30'0"E
الخريطة رقم -20-
N
توزيع عدد المشتغلين بقطاع الخدمات على بلديات الدراسة (98- 2014)
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
أولاد سي أحمد
عين ولمان
صالح باي
الرصفة
أولاد تبان
بوطالب
36°0'0"N
5 000
سنة 1998
سنة 2008
سنة 2014
9كلم 4,5 0
المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة - سطيف 2016

ملاحظة:

لا تؤخذ نفس معايير تصنيف اليد العاملة على مختلف القطاعات خلال مراحل إجراء التعدادات السكانية والتي تتم فيما بين التعدادات لذلك فإن الإحصائيات التي تؤخذ خلال أجراء التعدادات هي التي تكون ذات مصداقية أكثر ويمكن المقارنة بينها لأنها ترتبط أكثر بالواقع بينما الإحصاءات الحيوية تكون ذات طابع إداري بحت وهذا يفرض عدم واقعيتها ونقص الدقة والوثوق بها ، هذا ويؤخذ في الحسبان أن الكثير من التجار والفلاحين والحرفيين يمارسون أنشطتهم ولا يدلون بها للجهات المعنية خاصة خلال فترة ما بين التعدادات السكانية.

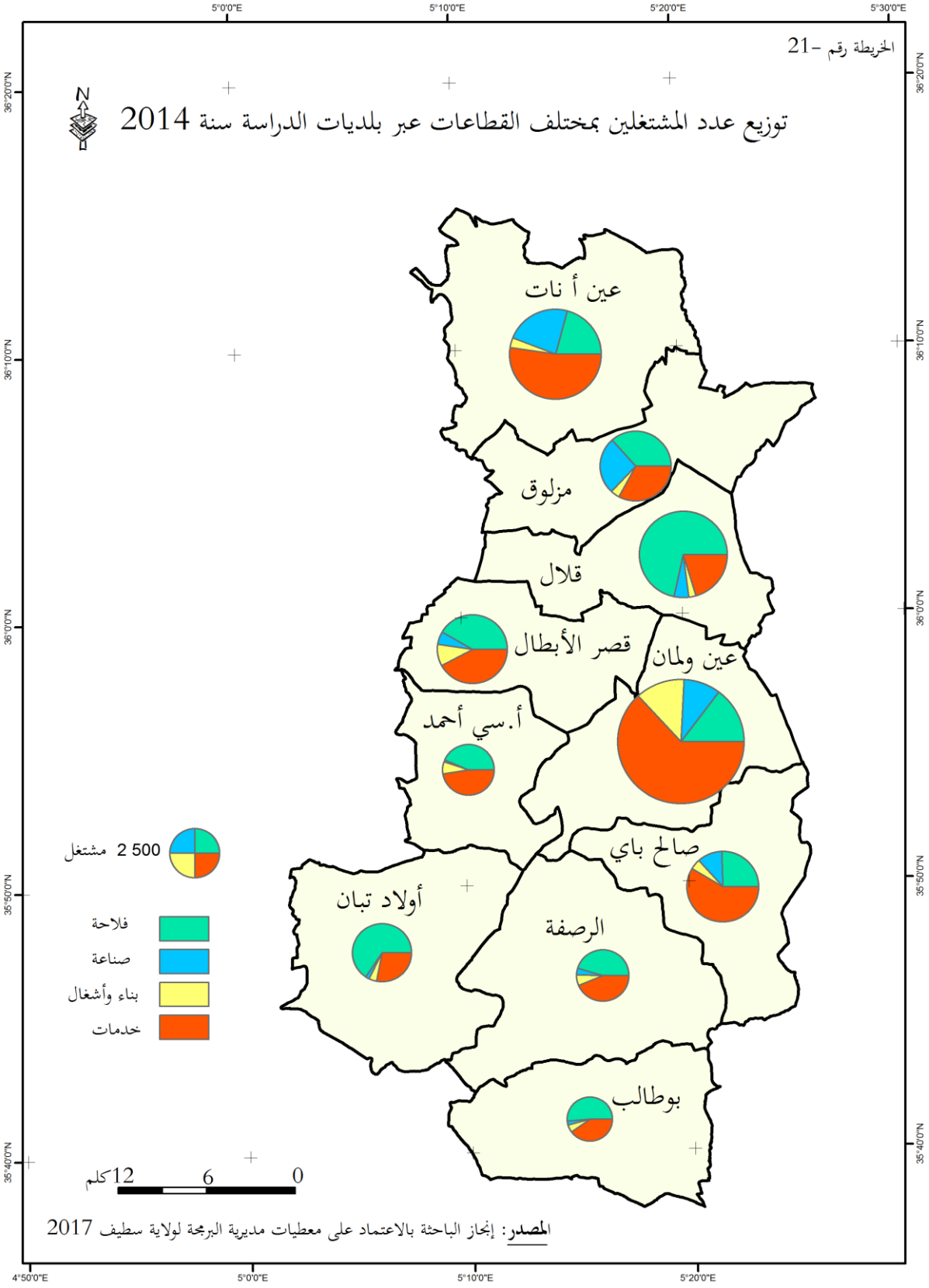

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سطيف 2017

نتيجة:

– من خلال دراسة العمالة الاقتصادية على مستوى البلديات قيد الدراسة يتضح ما يلي :

– تطور اليد العاملة بالقطاع الفلاحي خلال العمليتين الإحصائيتين الأخيرتين (1998 – 2008) من 20,21% إلى 43,99% هذا راجع إلى الطبيعة السهلية لمعظم بلديات إقليم الدراسة واعتمادها على النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة مقارنة بنسبة التشغيل بهذا القطاع على مستوى الولاية والمقدرة ب 32 % من إجمالي المشتغلين سنة 2008.

– تذبذب نسبة العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية راجع إلى عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع وميلهم إلى أنشطة أخرى أكثر ربحا وأقل جهدا.

– احتلت نسبة اليد العاملة في القطاع الخدماتي الصدارة في معظم فترات الدراسة (1998، 2014)، وهذا راجع لمرونة القطاع وقدرته على امتصاص اليد العاملة سواء كانت مؤهلة أو تفتقر إلى التأهيل خاصة قطاع التجارة والنقل اللذان شغلهما الكثير من الشباب في الآونة الأخيرة.

خلاصة المبحث الأول:

سمحت الدراسة الطبيعية والسكانية لمجال الدراسة بالتوصل إلى فكرة أن هناك تنوع في الموارد والامكانيات التي يسخر بها.

فمن الناحية الطبيعية يتميز إقليم الدراسة بتنوع مظاهره الطبوغرافية والتضاريسية من الشمال إلى الجنوب (جبال، سهول، هضاب، سفوح جبلية)، وهذا بدوره أدى إلى تنوع في المناخ والتربة والشبكة الهيدروغرافية والنبات، وما ساعد على وجود هذا الموزاييك من التنوع هو راجع إلى أن بلديات إقليم الدراسة أخذت على شكل مقطع طولي (من الشمال إلى الجنوب) وليس عرضي أين تكون الخصائص تقريبا متشابهة.

لكن شدة الانحدارات ببعض بلديات الدراسة خاصة البلديات التي يطغى عليها الطابع الجبلي أدى إلى بروز مشكل الانحدارات وبالتالي أدى هذا إلى مشكل انجراف التربة ونخفاض منسوب الأودية وأثر سلبا على ممارسة النشاط الزراعي.

أما الدراسة السكانية لإقليم الدراسة فتثبت أن هناك تطور في نمو السكان عبر مختلف التعدادات السكانية، وهذه الزيادة ترتفع أكثر بالبلديات الحضرية التي تشهد تطورا ملحوظا في مختلف مظاهر التنمية (عين ولمان، عين أرنات، صالح باي) بسبب ظاهرة الهجرة، هذا رغم أننا نلاحظ انخفاض في معدلات النمو، وبالنسبة لتوزيع السكان حسب التجمعات هناك ارتفاع في نسبة سكان التجمعات الرئيسية يقابله انخفاض في نسبة سكان المناطق المبعثرة، ويطغى على هرم سكان بلديات الدراسة فئة الشباب وهي الفئة النشيطة التي يبنى ويتغير بها اقتصاد الدول إذا كان هناك فعلا استثمارا مخططا له لهذه الطاقات الفتية.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية الفلاحية لمنطقة الدراسة (2007– 2009).

مقدمة: إن الوضعية الحالية لمنطقة البحث لم تنشأ من عدم بل نتيجة لمسارات تاريخية تمت بشكل تراكمي يمكن حصرها وتحديدها بدءا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2009 وهي السنة التي توافق السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية.

لذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة وضع القطاع الفلاحي بالبلديات العشر في الفترة السابقة الذكر، وهذا من خلال دراسة التوزيع العام للأراضي بالإضافة إلى البنية العقارية والاستغلال الفلاحي (الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني) ، وكذا التجهيزات والهياكل التي تخدم القطاع ، وعليه اعتمدنا على نتائج معالجة إحصائيا شملت ثلاث مواسم فلاحية (من 2007 – 2008 إلى 2009 – 2010) ، لذلك فإن الأرقام التي نحصل عليها في التحليل تمثل متوسطات لهذه المواسم من الاستغلال الفلاحي.

أولا: التوزيع العام للأراضي (تقسيم أراضي البلديات العشر):

تقدر المساحة الإجمالية للبلديات قيد الدراسة ب155205 هكتار منها 82865 هكتار تستغل في الفلاحة أي ما نسبته 53,39 % من مساحة البلديات العشر ، والأراضي الأخرى تقدر مساحتها ب 72340 هكتار أي 46,60% من المساحة الإجمالية للبلديات المختارة للدراسة.

الجدول رقم -10- **التوزيع العام لأراضي البلديات العشر (2006 – 2007 إلى2008 – 2009)**

المساحة / البلديات	الأراضي المستعملة في الفلاحة بالهكتار	النسبة إلى إجمالي مساحة البلدية%	الأراضي الأخرى بالهكتار	النسبة إلى إجمالي مساحة البلدية %	المساحة الإجمالية للبلديات بالهكتار
عين أرنات	19317	90,75	1968	09,24	21285
مزلوق	12748	89,93	1426	10,06	14174
قلال	11025	68,90	4975	31,09	16000
قصر الأبطال	7300	71,56	2900	28,43	10200
عين ولمان	8000	44,94	9800	55,05	17800
أولاد سي أحمد	4200	40,83	6085	59,16	10285
صالح باي	5830	41,05	8370	58,94	14200
الرصفة	5515	29,65	13085	70,34	18600
أولاد تبان	3000	16,87	14780	83,12	17780
بوطالب	5930	39,84	8951	60,15	14881
المجموع	82865	53,39	72340	46,60	155205

المصدر : الفروع الفلاحية للبلديات الخمس 2016

يتضح من الجدول رقم –10– أن هناك تفاوت كبير في تقسيم الأراضي المستعملة في الفلاحة بين البلديات العشر، حيث نجد أربع بلديات تفوق النسبة العامة (53,39 %) وهي بلديات عين أرنات التي بلغت نسبة الأراضي الفلاحية بها 90,75 % من جملة المساحة الإجمالية للبلدية أي 19317 هكتار، وهي نسبة جد معتبرة تبين أنها بلدية فلاحية بامتياز متبوعة ببلدية مزلوق المحاذية لها مباشرة من جهة الجنوب بنسبة 89,93 % تليها بلديتي قصر الأبطال التي قدرت نسبة الأراضي المستعملة في الفلاحة بها 71,56% وقلال بنسبة 68,90%، ثم بلديات عين ولمان بنسبة 44,94%، صالح باي 41,05%، أولاد سي أحمد 40,83%، بوطالب 39,84%، الرصفة 29,65%، وفي الأخير بلدية أولاد تبان بنسبة ضعيفة 16,87%.

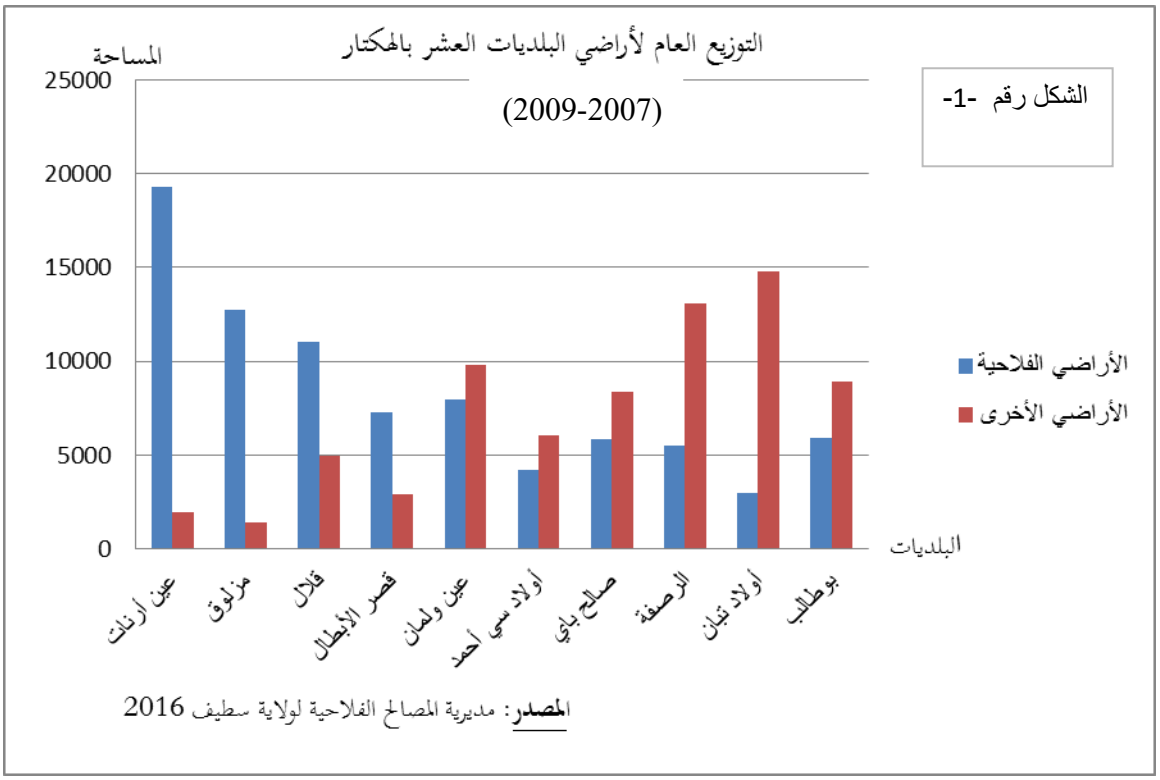

نتيجة :

توجد أضعف المساحات المستغلة في الفلاحة بالبلديات الجبلية وهذا راجع إلى طبيعتها التضاريسية (بوطالب، أولاد سي أحمد، أولاد تبان، الرصفة) حيث تتميز بصغر مساحة مستثمراتها الفلاحية وتقطعها بسبب وجود الحواجز الجبلية خاصة في بلديتي بوطالب وأولاد تبان، إضافة إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية (بلدية الرصفة).

1 – **الأراضي المستعملة في الفلاحة:** وتنقسم هذه الأراضي إلى قسمين وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11).

الجدول رقم -11- **التوزيع العام للأراضي المستعملة في الفلاحة (هكتار) على مستوى البلديات العشر (2006 – 2009)**

المساحة / البلديات	المراعي (هكتار)	النسبة %	الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار)			مجموعها	النسبة %	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة (هكتار)
			أراضي الحروث	الزراعات الدائمة	الأراضي في الراحة			
عين أرنات	511	02,64	10907	249	7650	18806	97,35	19317
مزلوق	1013	07,94	6000	274	5461	11735	92,05	12748
قلال	3345	30,34	5582	385	1713	7680	69,65	11025
قصر الأبطال	650	08,90	8890	62	676	6650	91,09	7300
عين ولمان	700	08,75	3900	151	3249	7300	91,25	8000
أولاد سي أحمد	400	09,52	2200	60	1540	3800	90,47	4200
صالح باي	170	02,91	4870	69	1521	5660	97,08	5830
الرصفة	800	14,50	3800	76	839	4715	85,49	5515
أولاد تبان	150	5	2300	90	460	2850	95	3000
بوطالب	770	12,98	3000	55	2105	5160	87,01	5930
المجموع	8509	10,26	47671	1471	25214	74356	89,73	82865

المصدر : الأقسام الفرعية الفلاحية للبلديات العشر 2016

1 – 1 – **المراعي** : يندرج ضمنها الأراضي التي لم تحرث لمدة تفوق خمس سنوات وتلك المساحات التي تحتوي على أعشاب ونباتات طبيعية وغالبا ما تتميز بقلتها، وهي موجهة أساسا للرعي لكنها ليست أراضي غابية، وتبلغ مساحتها على مستوى البلديات العشر 8509 هكتار أي ما نسبته 10,26% من جملة المساحة المستعملة في الفلاحة، وتوجد أكبر مساحة للرعي ببلدية قلال بنسبة 30,34% متبوعة ببلدية الرصفة بنسبة 14,50% تليها البلديتين الواقعتين في النطاق الجبلي: بوطالب 12,98% وأولاد سي أحمد 09,52% ثم بلديات قصر الأبطال 08,90 %، عين ولمان 08,75 %، مزلوق 07,94%، أولاد تبان05%، صالح باي 02,91 % وأخيرا بلدية عين أرنات بنسبة 02,64 % وهذه البلدية معروفة بطابعها السهلي المناسب لممارسة زراعة الحبوب خاصة أنها توجد بها المزرعة النموذجية بمساحة 1580 هكتار.

نتيجة:

ترتفع نسبة المراعي في البلديات الجبلية (أولاد سي أحمد ، أولاد تبان) وهذا ما يفسر اعتماد هاتين البلديتين على تربية الماشية بدرجة كبيرة، في حين توجد بلديات تقع في النطاق السهبي إلا أن نسبة

المراعي بها ضئيلة على غرار بلدية صالح باي التي تستغل جزء كبير من مراعيها في النشاط الزراعي يكون في الغالب مردوده ضعيف، ضف إلى ذلك التوسع العمراني على حسابها.

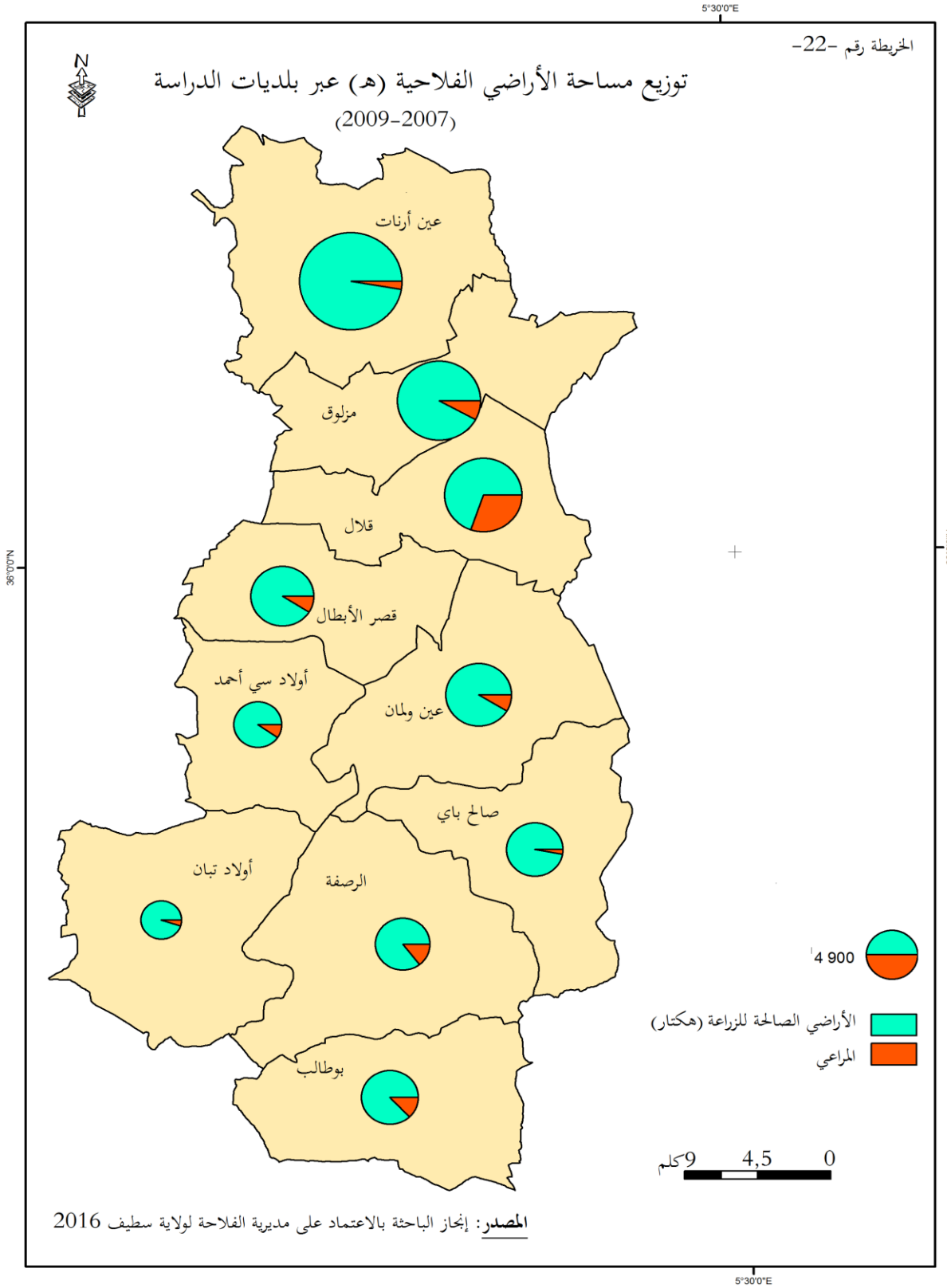

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2016

1 – 2 – **الأراضي الصالحة للزراعة:** تضم كل الأراضي المستغلة في أي نوع من الزراعة بالإضافة إلى المروج الطبيعية المفيدة، وتشغل مساحة قدرها 74356 هكتار أي ما نسبته 89,73 % من الأراضي المستغلة في الفلاحة، ويلاحظ ارتفاع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة عن المعدل العام في سبع بلديات وهي: عين أرنات 97,35% ، صالح باي 97,08%، أولاد تبان 95%، مزلوق 92,05%، عين ولمان 91,85%، قصر الأبطال 91,09%، أولاد سي أحمد 90,47%، أما البلديات الثلاث المتبقية فسجلت نسبا كالتالي: بوطالب 87,01% ، الرصفة 85,49% ، قلال 69,65%.

ملاحظة: ارتفاع المساحة الصالحة للزراعة في بعض بلديات الدراسة لا يعبر على الواقع مثل بلدية بوطالب، حيث أن جزء كبير من هذه المساحات تغطيه الأحراش، فحتى ولو استغلت زراعيا يكون مردودها ضعيف إضافة إلى تأثير العامل المناخي الذي يميل إلى الجفاف خاصة في بلديات الجنوب.

وتنقسم الأراضي الصالحة للزراعة بدورها إلى ثلاث أقسام، وهي:

أ – **أراضي الحروث:** وهي الأراضي التي يمارس عليها أي نوع من أنواع الزراعات بشكل دوري كالحبوب والبقول، وتقدر مساحتها على مستوى البلديات العشر ب 47671 هكتار أي ما نسبته 64,11 % من جملة الأراضي الصالحة للزراعة، وتوجد أعلى نسبة لأراضي الحروث ببلدية قصر الأبطال 88,90% ، متبوعة ببلدية أولاد تبان بنسبة 80,70% ثم بلديات الرصفة بنسبة 80,59% ، قلال 72,68% ، صالح باي 71,90% ، بوطالب 58,13% ، وبنسب أقل بالنسبة لباقي البلديات: عين أرنات 57,99% ، أولاد سي أحمد 57,89%، عين ولمان 53,42%، مزلوق 51,12% .

ب – **الزراعات الدائمة** : وتشمل زراعة الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية ، تبلغ مساحتها 1471 هكتار بنسبة ضعيفة تقدر ب 01,97% من المساحة الصالحة للزراعة بالبلديات العشر وبنسب متقاربة على مستوى هذه البلديات تتراوح ما بين 05,01% بالنسبة لبلدية قلال و0,93% لبلدية قصر الأبطال.

ويعود ضعف المساحة المخصصة للزراعات الدائمة إلى كون غرس الأشجار المثمرة لا يتطلب مساحة واسعة مثل الحبوب هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أن البلديات التي تسيطر على إقليم الدراسة من حيث شساعة المساحة الصالحة للزراعة (عين أرنات ، مزلوق) تشتهر أساسا بإنتاج الحبوب.

ج – **الأراضي في الراحة:** وهي كل الأراضي التي تركت للراحة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ، تبلغ مساحتها 25214 هكتار أي ما نسبته 33,90% من المساحة الصالحة للزراعة ، وتوجد أعلى نسبة للأراضي في الراحة ببلدية مزلوق 46,53% تليها بلدية عين ولمان بنسبة 44,50%،

بوطالب40,79%، عين أرنات 40,67%، أولاد سي أحمد 40,52%، أما باقي البلديات فسجلت نسب تتراوح ما بين 26,87% لبلدية صالح باي و16,14 % لبلدية أولاد تبان.

الشكل رقم -2-

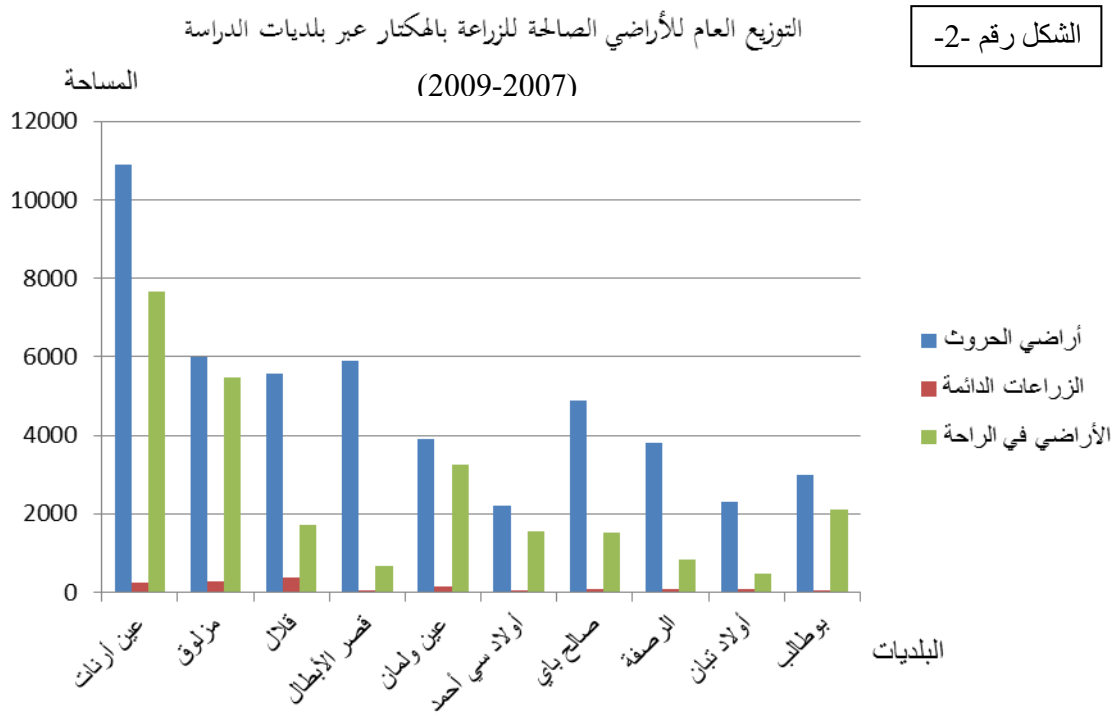

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية

2 – الأراضي الأخرى: وتنقسم إلى قسمين وهما: الأراضي الغابية والأراضي غير المنتجة بمساحة 72340 هكتار أي ما نسبته 46,60% من المساحة الإجمالي للبلديات قيد الدراسة ، وأكبر نسبة للأراضي الأخرى توجد ببلدية أولاد تبان 83,12% من جملة مساحتها الكلية المقدرة ب14780 هكتار.

الجدول رقم -12- **التوزيع العام لمساحة الأراضي الأخرى (هـ) (2006 – 2007 إلى 2008 – 2009)**

المساحة / البلديات	الأراضي الغابية (هكتار)	%	الأراضي غير المنتجة (هكتار)	%	المجموع
عين أرنات	700	35,56	1268	64,43	1968
مزلوق	650	45,50	776	54,41	1426
قلال	975	19,59	4000	80,40	4975
قصر الأبطال	1300	44,82	1600	55,17	2900
عين ولمان	4000	40,81	5800	59,18	9800
أولاد سي أحمد	4050	66,55	2035	33,44	6085
صالح باي	2400	28,67	5970	71,32	8370
الرصفة	8552	65,35	4533	34,64	13085
أولاد تبان	10500	71,04	4280	28,95	14780
بوطالب	7800	87,14	1151	12,85	8951
المجموع	40927	56,57	31413	43,42	72340

المصدر : الأقسام الفرعية الفلاحية للبلديات العشر 2016 + مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

2 – 1 – **الأراضي الغابية:** تشغل الأراضي الغابية مساحة 40927 هكتار على مستوى البلديات العشر وتمثل 56,57% من إجمالي الأراضي الأخرى ، والبلدية التي تشغل بها الغابات أكبر مساحة هي بلدية بوطالب ب 7800 هكتار بنسبة 87,14% من جملة أراضيها الأخرى ، بينما على مستوى مساحة البلديات العشر فتشغل بلدية أولاد تبان أكبر مساحة والمقدرة ب 10500 هكتار أي 25,65% من جملة مساحة الأراضي الغابية للبلديات العشر ، والبلديات الأخرى التي ترتفع بها نسبة الأراضي الغابية عن المتوسط هما بلديتي أولاد سي أحمد 66,55% من جملة مساحة أراضيها الأخرى وبلدية الرصفة بنسبة 65,35%، أما باقي البلديات فسجلت نسب أقل من 46%، تتراوح ما بين 45,50% لبلدية مزلوق و19,59% لبلدية قلال.

الشكل رقم -3-

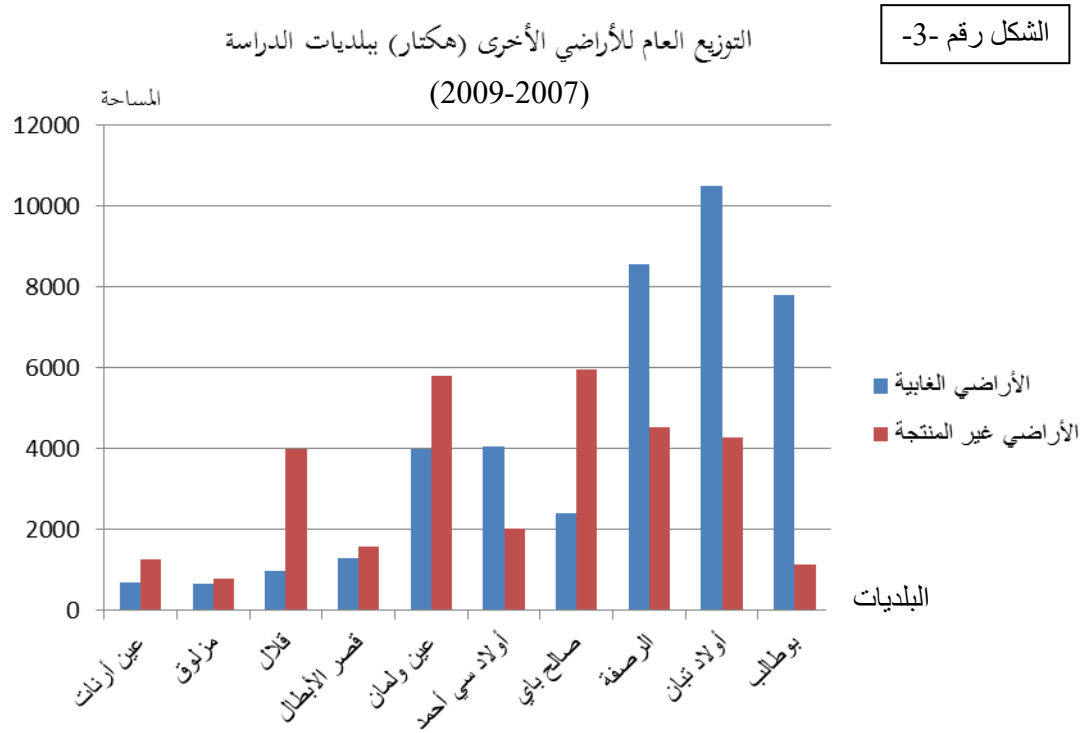

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

2 – 2 – **الأراضي غير المنتجة:** وتشمل الأراضي غير صالحة للفلاحة وغير المستغلة وتلك التي تحتلها المرافق العمومية والمراكز السكنية وغيرها، تقدر مساحة هذه الأراضي ب 31413 هكتار أي ما نسبته 43,42% من مجموع الأراضي الأخرى، واستحوذت بلدية صالح باي على أكبر مساحة من جملة هذه الأراضي حيث سجلت مساحة 5970 هكتار أي ما نسبته 19% من المساحة الإجمالية للأراضي الأخرى على مستوى البلديات العشر و71,32% من جملة مساحة أراضيها الأخرى، بينما أكبر مساحة للأراضي غير المنتجة بالنسبة لمساحة البلدية، فنجد بلدية قلال تسجل أكبر نسبة 80,40% من جملة أراضيها الأخرى أي مساحة 4000 هكتار ، وأضعف نسبة لهذا النوع من الأراضي سجلت ببلدية بوطالب 12,85%.

ثانيا: البنية العقارية (Les structures foncières):

1 – **المستثمرات الفلاحية:** هي وحدات اقتصادية للإنتاج الفلاحي خاضعة لتوجه وحيد (الإنتاج الفلاحي) ، وتشمل كل الحيوانات المتواجدة وكل الأراضي المستعملة كليا أو جزئيا للاستغلال الفلاحي، بالإضافة إلى امتلاك الأراضي، الهيكل العقاري، الحجم والموقع، يمكن أن تكون مسيرة من طرف فرد

واحد، اثنين أو مجموعة أشخاص أو شخص طبيعي إذا كانت مؤسسة جماعية (مزارع نموذجية، مستثمرات فلاحية جماعية ... الخ) وتابعة لقطاع الدولة[1].

بلغ متوسط العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف حسب الإحصاءات العامة التي قامت بها مديرية المصالح الفلاحية خلال ثلاث مواسم فلاحية (من 2007 – 2008 إلى 2009 – 2010) 42378 مستثمرة، وتتمثل في أربع أصناف (المستثمرات الفلاحية الفردية، المستثمرات الفلاحية الجماعية، والمزارع النموذجية والمستثمرات الخاصة).

في هذا العنصر نركز على المعطيات الإحصائية لهذه المواسم الثلاث لأنها مرحلة تتوافق مع دراسة القطاع الفلاحي قبل دراسة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي في ولاية سطيف، وهذا من حيث:

أ – من حيث العدد: يتواجد على مستوى البلديات قيد الدراسة 7847 مستثمرة وتتوزع حسب أصنافها كما يلي: 6673 مستثمرة خاصة بنسبة 85,40%، 1140 مستثمرة تابعة للقطاع العام بنسبة 14,59%، منها 140 مستثمرة جماعية، 998 مستثمرة فردية بنسبتي (01,79% ، 77,12%) على التوالي، ومزرعتين نموذجيتين، وهذا يبين سيادة القطاع الخاص.

جدول رقم -13- **توزيع عدد المستثمرات الفلاحية حسب الأصناف عبر البلديات العشر (06– 07إلى 08–2009)**

أصناف المستثمرة / البلديات	المزارع النموذجية	المستثمرات الفلاحية الجماعية	المستثمرات الفلاحية الفردية	المستثمرات الخاصة	المجموع
عين أرنات	01	27	16	393	437
مزلوق	01	46	47	450	544
قلال	-	34	64	1079	1177
قصر الأبطال	-	14	244	863	1121
عين ولمان	-	11	166	843	1020
أولاد سي أحمد	-	-	370	313	683
صالح باي	-	08	36	491	535
الرصفة	-	-	46	1161	1207
أولاد تبان	-	-	05	532	537
بوطالب	-	-	04	548	552
المجموع	02	140	998	6673	7813

المصدر: الفروع الفلاحية للبلديات العشر لسنة 2016 + مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

[1] - بوقبال وردة: المرجع السابق، ص71.

يتضح من الجدل أن هناك تباين في توزيع المستثمرات الفلاحية عبر البلديات حيث نجد:

– المستثمرات الخاصة: وعددها 6673 مستثمرة أي 85,40% من مجموع مستثمرات البلديات العشر المقدرة ب 7813 مستثمرة ، وتتواجد بأكبر عدد على مستوى بلدية الرصفة (1161 مستثمرة) تليها بلدية قلال (1079 مستثمرة) تجدر الإشارة أنه يوجد ضمن هذا العدد 18 مستثمرة فلاحية تم منحها في إطار حق الامتياز ، ثم تأتي بلدية قصر الأبطال ب 863 مستثمرة ، متبوعة ببلدية عين ولمان ب843 مستثمرة خاصة، ثم تأتي بلديات بوطالب 548 مستثمرة، أولاد تبان 532 مستثمرة، صالح باي491 مستثمرة، مزلوق ب 450 مستثمرة وبأعداد أقل بالنسبة لبلديتي عين أرنات ب 393 مستثمرة، أولاد سي أحمد ب 313 مستثمرة.

الشكل رقم - 4 - توزيع عدد المستثمرات الخاصة بين بلديات الدراسة (2009-2007)

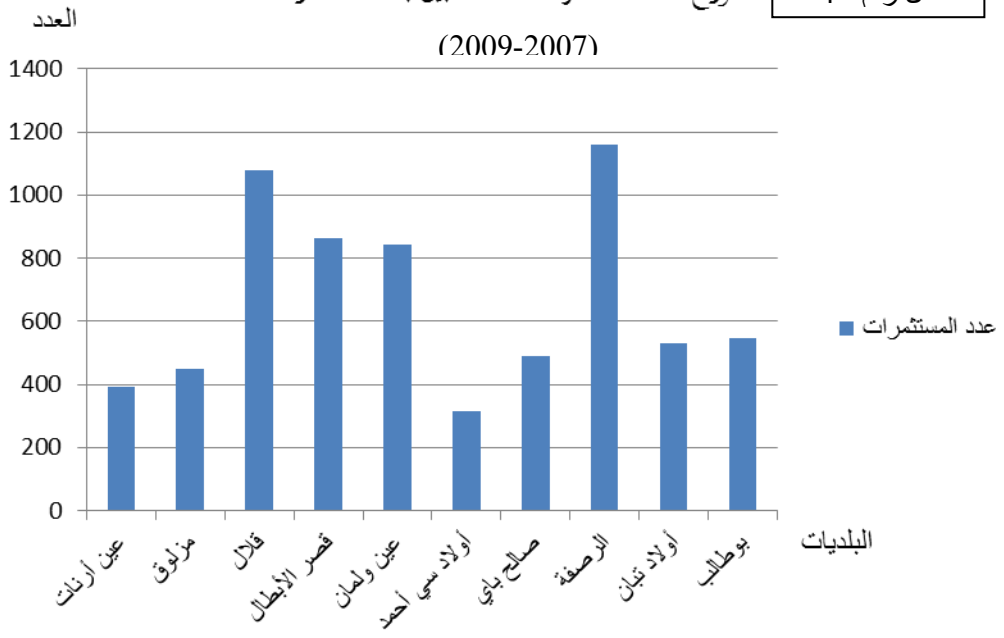

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

– المستثمرات الفلاحية الجماعية: وعددها 140 مستثمرة أي 01,79% من إجمالي مستثمرات البلديات العشر، وتستحوذ بلدية مزلوق على أكبر عدد من هذا الصنف من المستثمرات والمقدر ب46 مستثمرة متبوع ببلدية قلال ب34 مستثمرة ثم بلدية عين أرنات ب27 مستثمرة ، وبأعداد أقل بالنسبة لبلديات قصر الأبطال 14 مستثمرة، عين ولمان 11 مستثمرة، صالح باي 08 مستثمرات، أما بلديات أولاد سي أحمد، الرصفة، أولاد تبان، بوطالب فلا يوجد بها مستثمرات فلاحية جماعية وكلها بلديات جبلية.

ملاحظة: يوجد ضمن المستثمرات الفلاحية الجماعية ببلدية قلال مستثمرة ساقروداف (Sagrodev) لتطوير إنتاج البطاطا أساسا بمساحة 395 هكتار.

– المستثمرات الفلاحية الفردية: وعددها 998 مستثمرة أي 12,77% من إجمالي مستثمرات البلديات قيد الدراسة، وأكبر عدد لهذا الصنف يوجد ببلدية أولاد سي أحمد ب370 مستثمرة، تليها بلدية قصر الأبطال ب244 مستثمرة، فبلدية عين ولمان ب166 مستثمرة ثم بلديات قلال 64 مستثمرة، مزلوق 47 مستثمرة، الرصفة 46 مستثمرة ، صالح باي 36 مستثمرة، أما بلديات عين أرنات، أولاد تبان، بوطالب فتوجد بها أعداد قليلة لهذا الصنف من المستثمرات وهي على التوالي: 16 مستثمرة، 05 مستثمرات، 04 مستثمرات.

الشكل رقم – 5 -

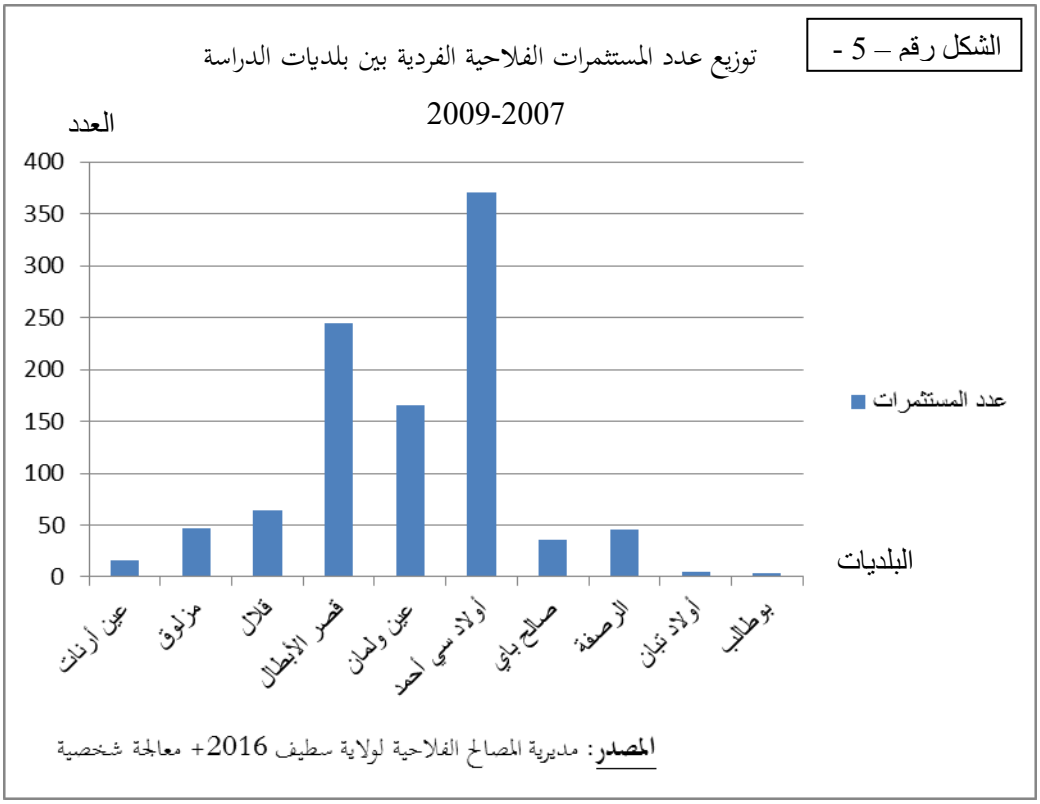

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

– أما المزارع النموذجية فعددها 07 مستثمرات على مستوى الولاية، منها مزرعتين توجدان على مستوى بلديات الدراسة (01 مزرعة بعين أرنات، 01 مزرعة ببلدية مزلوق).

نتيجة:

– معظم مستثمرات البلديات الجبلية تابعة للقطاع الخاص، وهذا ما نلاحظه في كل من بلديات الرصفة ، أولاد تبان ، بوطالب، حيث تضطر سلطات البلدية في بعض الأحيان إلى شراء الأراضي من ملاكها الخواص لبناء مرفق عام.

– يلاحظ انعدام صنف المستثمرات الفلاحية الجماعية بكل البلديات ذات الطابع الجبلي وهذ لأنها تتطلب مساحة كبيرة نوعا ما مقارنة بالمستثمرات الفلاحية الفردية وعامل كبر مساحة المستثمرة تفتقر إليه البلديات الجبلية.

– رغم وقوع بلدية أولاد سي أحمد في النطاق الجبلي إلا أنه يوجد بها أكبر عدد لصنف المستثمرات الفلاحية الفردية التابعة للقطاع العام عكس البلديات الجبلية الأخرى التي توجد بها أعداد قليلة لهذا النوع من المستثمرات.

– هناك تباين كبير في عدد المستثمرات بين البلديات الواقعة في نفس النطاق الجغرافي وهذ ما يفسر تفرد كل بلدية بطبيعتها التضاريسية التي تميزها عن غيرها.

ب – **من حيث المساحة:** تقدر مساحة الأراضي الزراعية على مستوى البلديات العشر ب 82865 هكتار ، منها 30030 هكتار تابعة للقطاع العام أي 36,23 % من مساحة الأراضي الزراعية قيد الدراسة و 52835 هكتار للقطاع الخاص أي ما يعادل 63,76 % من مساحة الأراضي الزراعية بالبلديات العشر، ويوضح الشكل رقم – 6– سيادة القطاع الخاص بكل بلديات الدراسة.

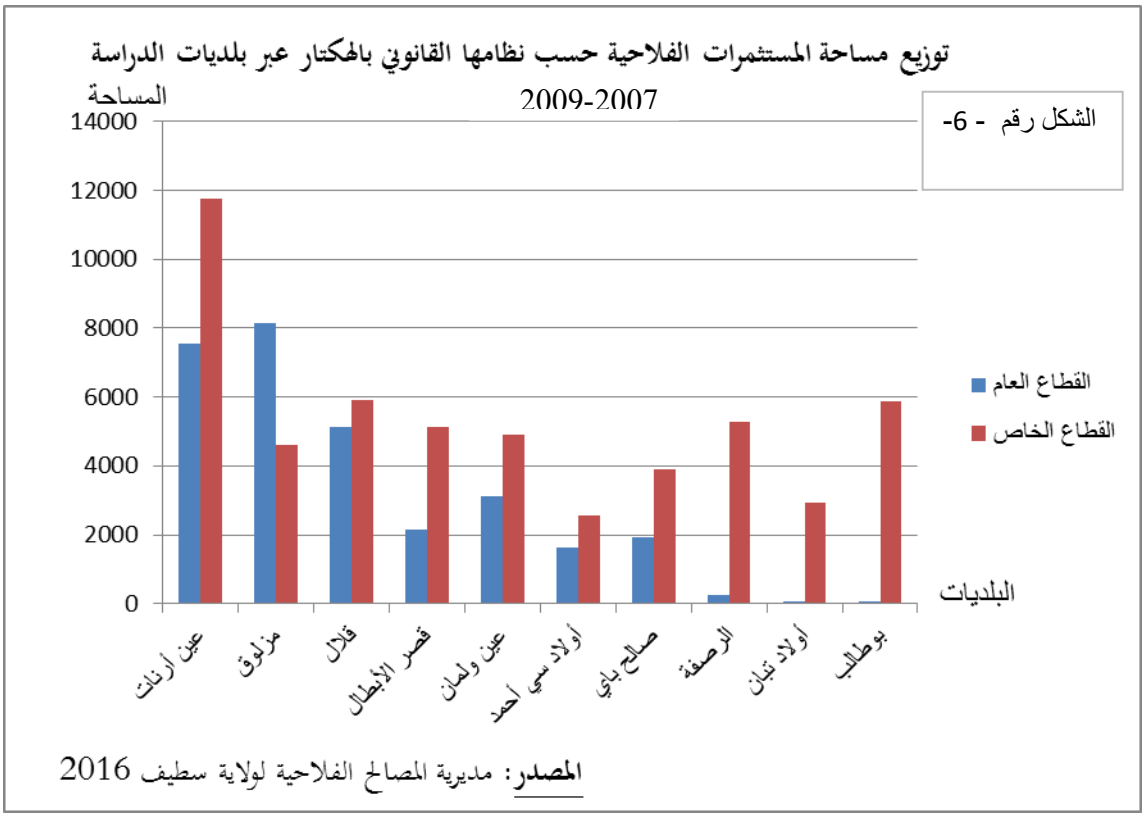

الشكل رقم - 6 -

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

ج – **توزيع مساحات المستثمرات حسب نظامها القانوني:** تتوزع مساحات المستثمرات الفلاحية حسب صيغتها القانونية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم -14- **توزيع مساحة المستثمرات الفلاحية حسب نظامها القانوني بالهكتار عبر البلديات العشر (07-2009)**

النظام القانوني / البلديات	المزارع النموذجية (هكتار)	المستثمرات الفلاحية الجماعية (هكتار)	المستثمرات الفلاحية الفردية (هكتار)	المستثمرات الخاصة (هكتار)	المجموع
عين أرنات	1580	5662	301	11774	19317
مزلوق	945	6506	704	4593	12748
قلال	-	4090	1021	5914	11025
قصر الأبطال	-	944	1221	5135	7300
عين ولمان	-	1973	1134	4893	8000
أولاد سي أحمد	-	-	1628	2572	4200
صالح باي	-	1799	139	3892	5830
الرصفة	-	-	246	5269	5515
أولاد تبان	-	-	71	2929	3000
بوطالب	-	-	66	5864	5930
المجموع	2525	20974	6531	52835	82865

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف

توجد أربعة أنظمة قانونية للمستثمرات الفلاحية هي:

– القطاع الخاص ويشارك ب63,76% ، ونجد أكبر نسبة لهذا الصنف ببلدية عين أرنات 22,28% من إجمالي مساحة المستثمرات الخاصة للبلديات العشر، تليها بلديتي قلال 11,19% وبوطالب 11.09%، وبنسب متقاربة لباقي البلديات تتراوح بين 09,97% لبلدية الرصفة و04,86% لبلدية أولاد سي أحمد.

– أما المستثمرات الفلاحية الجماعية فتمثل 25,31% من المساحة الزراعية الإجمالية على مستوى البلديات العشر، وتستحوذ بلدية مزلوق على أكبر مساحة لهذا الصنف من المستثمرات الفلاحية بنسبة 31,01% من إجمالي مساحة المستثمرات الفلاحية الجماعية للبلديات قيد الدراسة ، متبوعة ببلدية عين أرنات بنسبة 26,99 % تليها بلدية قلال ب19,50 % ثم بلديات عين ولمان، صالح باي، قصر الأبطال بنسب ضعيفة وهي على التوالي: 09,40%، 08,57%، 04,50%، أما البلديات الأربع المتبقية وكلها بلديات ذات طابع جبلي فلا يوجد بها هذا النوع من المستثمرات الفلاحية.

– المستثمرات الفلاحية الفردية تساهم ب 07,88% من إجمالي المساحة الزراعية ، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية الأصناف الأخرى ، وسيطرت بلدية أولاد سي أحمد الجبلية على أكبر نسبة لهذا الصنف من المستثمرات والمقدرة ب24,92%، متبوعة ببلدية قصر الأبطال 18,69%، تليها بلدية عين ولمان بنسبة 17,36% ثم بلدية قلال ب15,63% فبلدية مزلوق بنسبة 10,77%، والبلديات الخمس المتبقية (عين ولمان ، الرصفة ، صالح باي ، أولاد تبان ، بوطالب) سجلت بها نسب ضعيفة جدا لمساحة المستثمرات الفلاحية الفردية تراوحت بين 04,60% لبلدية عين أرنات و01,01% لبلدية بوطالب.

ويرجع ضعف المساحة بهذا الصنف على مستوى معظم بلديات الدراسة إلى صغر مساحتها مقارنة بالمستثمرات الجماعية، حيث تمنح المستثمرات الصغيرة المساحة من طرف الدولة لأفراد وعلى العكس بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجماعية ذات المساحة الكبيرة التي تمنح لجماعة من الأفراد.

– أما المزرعتين النموذجيتين فتمثلان نسبة 03,04% من جملة المساحة الزراعية على مستوى البلديات قيد الدراسة، ونجدهما بكل من بلديتي عين أرنات 62,57% ومزلوق 37,42% من جملة مساحة المزرعتين.

– يتضح من كل ما سبق أن توزيع المساحات حسب نظامها القانوني يبين سيادة القطاع الخاص (63,76%).

نتيجة:

ما يمكن استخلاصه أن هناك تباين كبير في توزيع أنواع المساحات حسب نظامها القانوني بين البلديات العشر، حيث نجد:

– الصيغة القانونية للمستثمرة واتساع أو ضيق مساحتها يرتبط ارتباطا وثيقا بالطبيعة التضاريسية للمنطقة ، حيث النظام القانوني الذي يتطلب مساحة زراعية واسعة (المزارع النموذجية ، المستثمرات الفلاحية الجماعية) تمثله البلديات السهلية (عين أرنات ، مزلوق ، قلال) التي تتميز باتساع مستثمراتها (أراضيها) وتأتي بعدها البلديات السهبية التي تعتبر أراضيها امتداد للسهول العليا الوسطى بالولاية (عين ولمان ، صالح باي).

– في حين يلاحظ انعدام هذين الصنفين (المزارع النموذجية ، المستثمرات الفلاحية الجماعية) بالبلديات ذات الطابع الجبلي التي تتميز بصغر مساحة مستثمراتها الفلاحية.

– يطغى صنف المستثمرات الخاصة على باقي الأصناف بالنسبة لكل البلديات الجبلية محل الدراسة، وهذا ما يفسر اعتماد سكانها على الصيغة الفردية في ممارسة النشاط الزراعي.

– يمثل القطاع الخاص النشاط الفلاحي في كل بلديات الدراسة وعموما مهما كانت الصيغة القانونية للمستثمرة فإنها تسير حسب أحجامها:

* المستثمرات الفلاحية الكبرى تستعمل للزراعات الواسعة أغلبيتها تتبع زراعة تكثيف الحبوب.

* المستثمرات المتوسطة المساحة تمارس الزراعات الواسعة (الحبوب) إضافة إلى توجهها إلى التكثيف المختص (الخضروات ، الأشجار المثمرة ، تربية الأبقار الحلوب) إضافة إلى زراعة التبغ التي أصبحت تمارس بكثرة خاصة في بلديات أقصى الجنوب (الرصفة).

* المستثمرات الفلاحية الصغيرة ذات الطابع الخاص في معظمها تستغل في الزراعات المعاشية (خضر وفواكه ، البقول ، زراعة الحبوب والأعلاف في مساحة محدودة ، تربية الأغنام والأبقار المحلية).

ثالثا: الاستغلال الفلاحي:

من الضروري دراسة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني بغية التمكن من تشخيص الوضعية الفلاحية بشكل أكثر دقة ، ومن خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على المحاصيل السائدة بالولاية ضف إلى ذلك أبرز الاختلافات الموجودة من حيث نوع الاستغلال وحجم الإنتاج .

1 – **الإنتاج النباتي:** نتطرق في هذا العنصر إلى تصنيف الأراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي ودراسة إنتاجه ومردوده.

1 – 1 – **تصنيف الأراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي:** يساعدنا هذا العنصر على معرفة نصيب كل بلدية من المساحة الزراعية التي تتوفر عليها وتصنيفها حسب مساحة كل منتوج فلاحي.

1 – 1 – 1 – **مساحة الحبوب:** وتستحوذ على أكبر نسبة من المساحة الصالحة للزراعة وهذا ب45070 هكتار أي 60,61% من المساحة الصالحة للزراعة المقدرة ب 74356 هكتار على مستوى البلديات العشر، والبلدية التي تشغل أكبر مساحة من الحبوب هي بلدية عين أرنات السهلية ب 9657 هكتار أي ما نسبته 21,42% من المساحة المخصصة للحبوب بالبلديات قيد الدراسة ، تليها بلدية عين ولمان لكن بفارق شاسع بينهما حيث قدرت مساحة الحبوب بهذه الأخيرة ب5598 هكتار بنسبة 12,42% لتأتي بعدها بلديات قصر الأبطال ب4961 هكتار، قلال 4743 هكتار، مزلوق 4297 هكتار، صالح باي 3762 هكتار ، الرصفة 3647 هكتار، بوطالب 3350 هكتار ، وفي الأخير نجد كل من بلديتي أولاد سي أحمد ب 2765 هكتار وأولاد تبان 2290 هكتار.

الشكل رقم – 7 - توزيع مساحة الحبوب بالهكتار بين بلديات إقليم الدراسة (2009-2007)

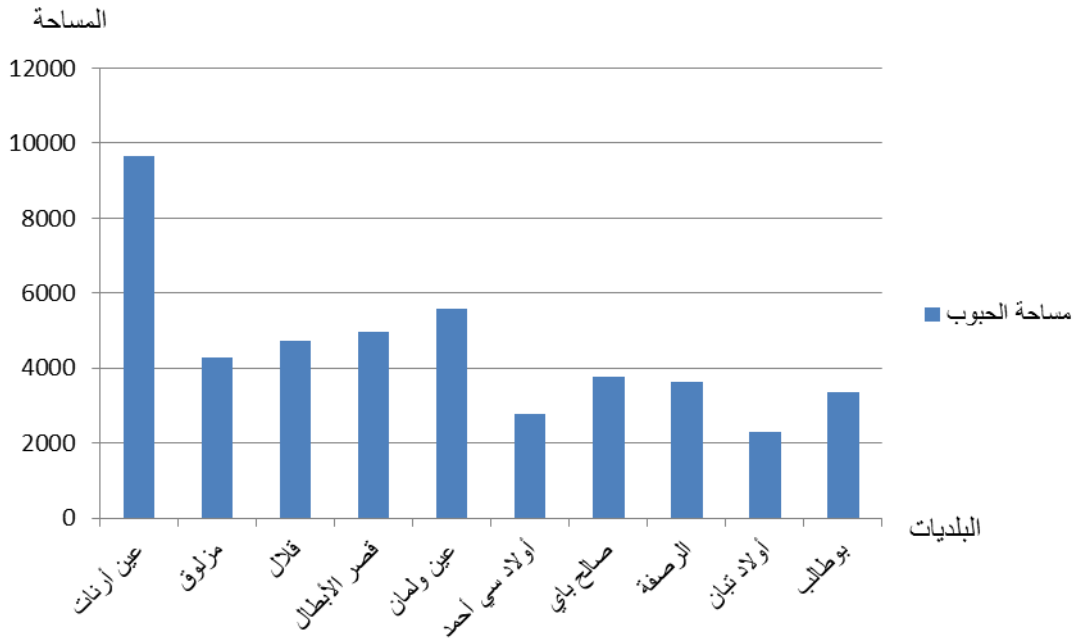

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

نتيجة:

يلاحظ أن مساحة الحبوب تنخفض أكثر في البلديات ذات الطابع الجبلي (الرصفة، بوطالب، أولاد سي أحمد ، أولاد تبان) ، وهذا راجع لطبيعتها التضاريسية المتمثلة في تقطع وصغر مساحة مستثمراتها الفلاحية ما من شأنه لا يتلاءم مع زراعة الحبوب التي تتطلب أراضي واسعة.

1 – 1 – 2 – **مساحة الأعلاف**: وتأتي في الرتبة الثانية بعد الحبوب رغم الفارق الكبير بينهما من حيث المساحة ب 6614 هكتار موزعة على عشر بلديات أي ما نسبته 08,89% من المساحة الصالحة للزراعة، ولا نلحظ تفاوت واضح بين البلديات من حيث المساحة المخصصة لهذا المحصول الزراعي ، حيث سجلت بلدية مزلوق فقط مساحة تفوق 1000 هكتار والمقدرة ب1202 هكتار، بينما البلديات التسع المتبقية فسجلت بها المساحات التالية: عين ولمان 955 هكتار، الرصفة 805 هكتار، قصر الأبطال 780 هكتار، صالح باي 725 هكتار، قلال 578 هكتار ، عين أرنات 484 هكتار، أولاد سي أحمد 450 هكتار، بوطالب 390 هكتار، أولاد تبان 245 هكتار.

الشكل رقم – 8 -

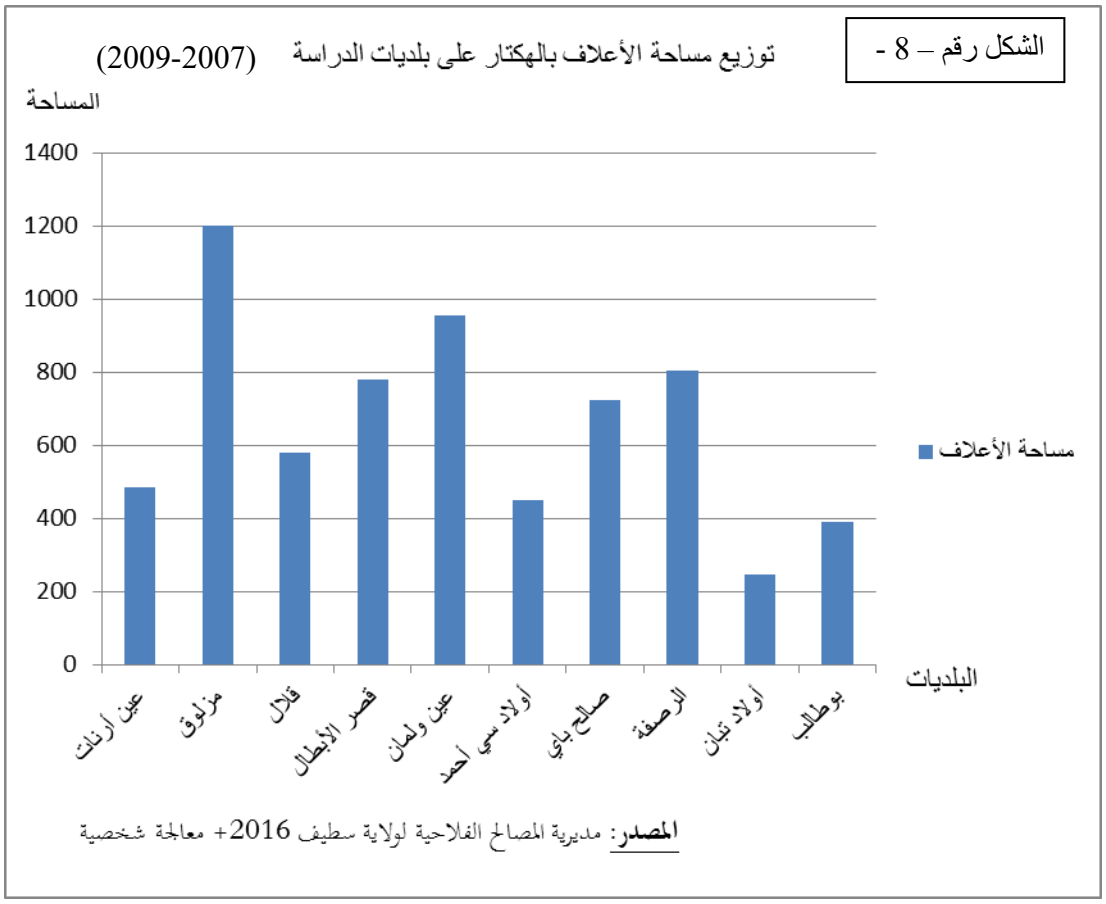

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

1 – 1 – 3 – **مساحة الخضروات**: وتحتل الرتبة الثالثة من حيث المساحة المخصصة لها ب2190 هكتار أي 02,94 % من المساحة الصالحة للزراعة بالبلديات العشر ، وتستحوذ بلدية قلال على أكبر مساحة لهذا النوع من الزراعة والمقدرة ب 636 هكتار، تليها بلدية قصر الأبطال ب370 هكتار، ثم بلديات عين ولمان ب357 هكتار، مزلوق 227 هكتار، عين أرنات 180 هكتار، أولاد تبان 118 هكتار ، الرصفة 114 هكتار وأخيرا البلديات الثلاث التالية : صالح باي 95 هكتار، أولاد سي أحمد 81هكتار ، بوطالب 12 هكتار.

1 -1 – 4 – **مساحة الأشجار المثمرة**: المساحة التي تشغلها زراعة الأشجار المثمرة هي مساحة ضئيلة والمقدرة ب 494 هكتار أي ما نسبته 0,66 % من المساحة الصالحة للزراعة، والبلدية التي تشغل أكبر مساحة لهذه الزراعة هي بلدية قلال ب136 هكتار، والبلديات التسع المتبقية سجلت كلها مساحات أقل من 100 هكتار وهي على التوالي: أولاد تبان 75 هكتار، عين ولمان 54 هكتار، الرصفة 49 هكتار ، أولاد سي أحمد 40 هكتار ، مزلوق 37 هكتار ، بوطالب 30 هكتار، صالح باي 28 هكتار ، عين أرنات 24 هكتار ، قصر الأبطال 21 هكتار.

الشكل رقم - 9-

توزيع مساحة الأشجار المثمرة بالهكتار على بلديات الدراسة (2007-2009)

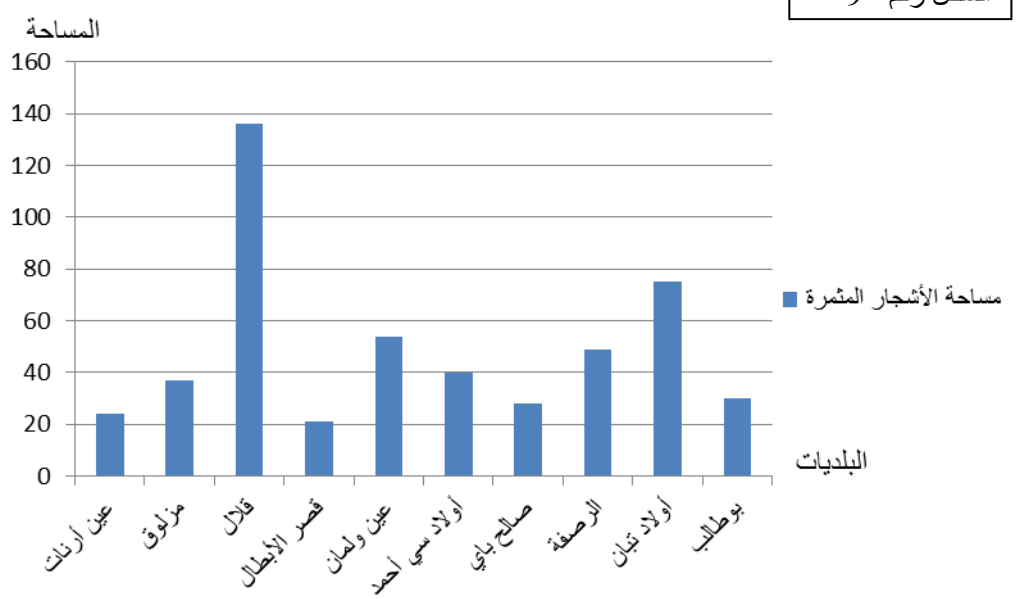

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

1 – 1 – 5 – **مساحة البقول الجافة:** تشغل البقول الجافة مساحة ضئيلة جدا (05 هكتار) أي ما نسبته 0,006 من المساحة الصالحة للزراعة على مستوى بلديات الدراسة ، وهذه الزراعة توجد ببلدية واحدة فقط من بين عشر بلديات وهي بلدية عين أرنات وبمساحة غير كافية حتى على مستوى هذه البلدية بالنظر إلى طابعها السهلي ومستثمراتها الواسعة.

إن الاستهلاك الواسع لمحاصيل البقول الجافة لا يتوافق مع المساحة الجد محدودة لهذا النوع من الزراعة التي تفسر عدم الاهتمام بها مما يتطلب بذل المزيد من المجهودات قصد النهوض بهذا النوع من الزراعة.

نتيجة:

– يلاحظ من خلال تصنيف الأراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي سيادة زراعة الحبوب التي تسيطر على 60,61% من المساحة الصالحة للزراعة على مستوى بلديات الدراسة، لكن يبقى التساؤل المطروح هل استطاعت الولاية أن تحقق اكتفاءها الغذائي من هذا المحصول الزراعي أم لا ؟

– تحتل أحد بلديات الوسط وهي البلديات ذات الطابع السهلي (عين أرنات، مزلوق، قلال) الصدارة من حيث المساحة في كل المحاصيل الزراعية رغم التباين الواضح بينها من حيث التخصص الفلاحي ، فبالنسبة لبلدية عين أرنات تسيطر على زراعة الحبوب ، مزلوق تبرز في زراعة الأعلاف ، أما قلال فتستحوذ على زراعة الخضروات والأشجار المثمرة.

1 – 2 – **دراسة إنتاج ومردود المنتجات الفلاحية:**

1 – 2 – 1 – **دراسة إنتاج ومردود الحبوب:** تستحوذ زراعة الحبوب على أكبر مساحة من بين المحاصيل الزراعية الأخرى ، وتحتل الرتبة الأولى أيضا من حيث الإنتاج ، حيث قدر متوسط إنتاج الحبوب خلال ثلاث مواسم (07 – 08 إلى 09 – 2010) ب564098 قنطار على مستوى البلديات العشر، وهذا على متوسط مساحة قدرت ب 45070 هكتار، وبمردود 12,5 قنطار/ هكتار، وسجل أعلى إنتاج ببلدية عين أرنات ب173204 قنطار وبمردود 18 قنطار/ هكتار، والتي وجدت بها أيضا أكبر مساحة لهذا النوع من الزراعة (45070 هكتار) ، متبوعة ببلدية مزلوق ب 66605 قنطار وبمردود 16 قنطار / هكتار رغم أنها تحتل الرتبة الخامسة من حيث المساحة ضمن بلديات الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع المردودية بها مقارنة بالبلديات التي سبقتها من حيث المساحة ، ثم تأتي بلدية عين ولمان في الرتبة الثالثة ب 51953 قنطار وبمردود 09 قنطار/ هكتار، تليها بلدية صالح باي ب 48570 قنطار وبمردود 13 ق/ هكتار وهي الأخرى تحتل الرتبة السادسة من حيث المساحة ، فبلدية قلال بإنتاج قريب جدا من سابقتها والمقدر ب 48170قنطار وبمردود 10 قنطار/ هكتار ، ثم تأتي بلديات الرصفة ب46900 قنطار وبمردود 13 قنطار/ هكتار، قصر الأبطال ب46320 قنطار وبمردود 09 قنطار/ هكتار، أولاد تبان29605 قنطار وبمردود 13 قنطار/ هكتار، أولاد سي أحمد 27271 قنطار وبمردود 10 قنطار/ هكتار وأخيرا بلدية بوطالب ب 25500 قنطار وبمردود 08 قنطار/ هكتار.

أهم الحبوب المزروعة توجد زراعة القمح الصلب واللين والشعير ويستحوذ القمح بنوعيه على أكبر نسبة للمساحة والإنتاج.

الشكل رقم – 10 - (متوسط إنتاج الحبوب بالقنطار عبربلديات الدراسة (2007-2009

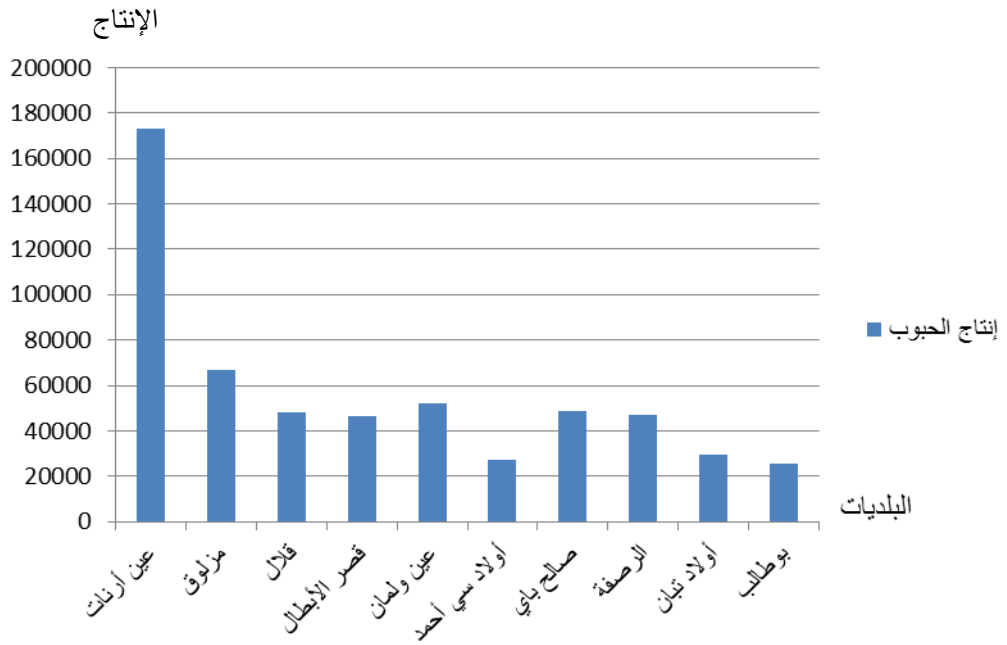

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف + معالجة شخصية

1 – 2 – 2 – **إنتاج ومردود الأعلاف**: تأتي الأعلاف في الرتبة الثانية من حيث المساحة والثالثة من حيث الإنتاج حيث يسبقها إنتاج الخضروات لكنها أقل منها مساحة.

بلغ متوسط إنتاج هذا المحصول الزراعي خلال ثلاث مواسم 139922 قنطار وبمردود 21 قنطار/ هكتار على متوسط مساحة قدرت ب 6614 هكتار ، وهناك تباين في الإنتاج والمردودية بين البلديات العشر ، لتحتل بلدية مزلوق الصدارة في الإنتاج والمردودية وحتى المساحة ، حيث قدر الإنتاج ب 27960 قنطار وبمردود 23 قنطار/ هكتار ، تليها بلدية عين ولمان ب21247 قنطار وبمردود 22 قنطار/ هكتار ، ثم بلديات قلال ب 17793 قنطار وبمردود 31 قنطار/ هكتار، عين أرنات 16917 قنطار وبمردود 35 قنطار/ هكتار، قصر الأبطال 15450 قنطار وبمردود 20 قنطار/ هكتار ، الرصفة 13375 قنطار وبمردود 17 قنطار/ هكتار ، أولاد سي أحمد 9875 قنطار وبمردود 22 قنطار/ هكتار صالح باي 9750 قنطار وبمردود 13 قنطار/ هكتار ، وأخيرا بلديتي أولاد تبان وبوطالب بإنتاج ضعيف على التوالي: 3850 قنطار وبمردود 16 قنطار/ هكتار، 3705 قنطار وبمردود ضعيف لهذه البلدية مقارنة بباقي البلديات قدر ب10قنطار/ هكتار.

الشكل رقم – 11 - (متوسط إنتاج الأعلاف بالقنطار عبر بلديات الدراسة (2007-2009

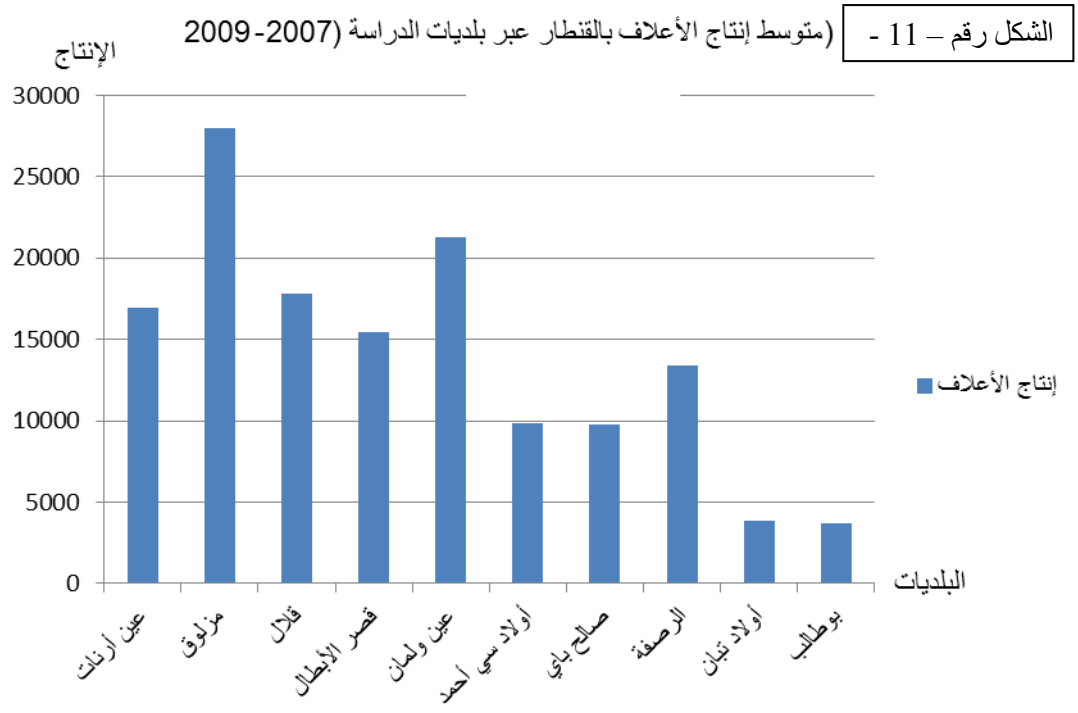

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية

1 – 2 – 3 – **إنتاج ومردود الخضروات**: قدر متوسط إنتاج الخضروات على مستوى البلديات العشر 271316 قنطار وبمردود 124 قنطار/ هكتار على متوسط مساحة 2190 هكتار، أما على مستوى البلديات فهناك تباين ، حيث احتلت بلدية قلال الصدارة من حيث المساحة والإنتاج المقدر ب 85441 قنطار وبمردود 134 قنطار/ هكتار، تليها مباشرة بلدية قصر الأبطال رغم التفاوت الشاسع بينهما من حيث الإنتاج الي قدر ب35560 قنطار ومردودها 96 قنطار/ هكتار، لتحتل بلدية عين أرنات الرتبة الثالثة من حيث الإنتاج الذي بلغ 35230 قنطار وبمردود هو الأعلى ضمن بلديات الدراسة والمقدر ب196 قنطار/ هكتار متبوعة ببلدية مزلوق ب 34943 قنطار وبمردود 154 قنطار/ هكتار ، ثم بلديات عين ولمان ب 32372 قنطار وبمردود 91 قنطار/ هكتار ، أولاد تبان 13581 قنطار وبمردود 115 قنطار/ هكتار ، الرصفة 13176 قنطار وبمردود 116 قنطار/ هكتار ، صالح باي 10458 قنطار وبمردود 110 قنطار/ هكتار، وأخيرا بلديتي أولاد سي أحمد ب 9190 قنطار وبمردود 113 قنطار/ هكتار ، بوطالب بإنتاج ضعيف يتوافق مع ضعف المساحة المستغلة في إنتاج هذا النوع من الزراعة (12 هكتار) ، حيث قدر الإنتاج ب 1365 قنطار والمردود 114 قنطار/ هكتار.

1 – 2 – 4 – **إنتاج ومردود الأشجار المثمرة**: بلغ متوسط إنتاج الأشجار المثمرة على مستوى بلديات الدراسة 6647 قنطار وبمردود 13 قنطار/ هكتار على متوسط مساحة 494 هكتار، وهناك تباين في الإنتاج بين بلديات الدراسة، إذ نجد أعلى قيمة إنتاج سجلت ببلدية قلال والمقدرة ب 1629

قنطار وبمردود 12 قنطار/ هكتار، تليها بلدية أولاد تبان ب1547قنطار وبمردود هو الأعلى والمقدر ب21 قنطار/ هكتار، هذان البلديتان تسجلان توافق بين المساحة والإنتاج من حيث الرتبة، لتأتي بلدية الرصفة في الرتبة الثالثة من حيث الإنتاج والمقدر ب 944 قنطار وبمردود 19 قنطار/ هكتار تليها بلدية عين ولمان ب 745 قنطار وبمردود 14 قنطار/ هكتار ثم بلديات صالح باي 521 قنطار وبمردود 19 قنطار/ هكتار ، أولاد سي أحمد 378 قنطار وبمردود 09 قنطار/ هكتار ، قصر الأبطال 346 قنطار وبمردود 16 قنطار/ هكتار، بوطالب 285 قنطار وبمردود 10 قنطار/ هكتار، عين أرنات 128 قنطار وبمردود ضعيف 05 قنطار/ هكتار، مزلوق 124 قنطار وبمردود ضعيف جدا 03 قنطار/ هكتار لا يتوافق مع موقع والطبيعة التضاريسية لهاتين البلديتين وحتى مكانتهما من الناحية الفلاحية على مستوى إقليم الولاية.

1 – 2 – 5 – **إنتاج ومردود البقول الجافة:** كما سبق وأن تطرقنا إلى دراسة مساحة البقول الجافة لنجد أن ممارسة زراعتها تتواجد فقط ببلدية عين أرنات من بين عشر بلديات وبمساحة ضعيفة جدا (05 هكتار) مما انعكس على ضعف الإنتاج المقدر ب 36 قنطار وبمردود 07 قنطار/ هكتار.

نتيجة:

– يلاحظ عدم توافق المساحة الفلاحية مع ارتفاع أو انخفاض الإنتاج في بلديات الدراسة وذلك بالنسبة لمعظم المحاصيل الزراعية (الحبوب، الأعلاف، الأشجار المثمرة) وهذا مرده إلى الاختلاف الكبير في المردودية بين هذه البلديات.

– هناك تباين واضح سواء من حيث المساحة أو الإنتاج بين البلديات التي تقع حتى في نفس الإطار الجغرافي وهذا ما يفسر عدم وجود سياسة أو تخطيط واضح في تطبيق سياسة التنمية الفلاحية.

الخريطة رقم -23-

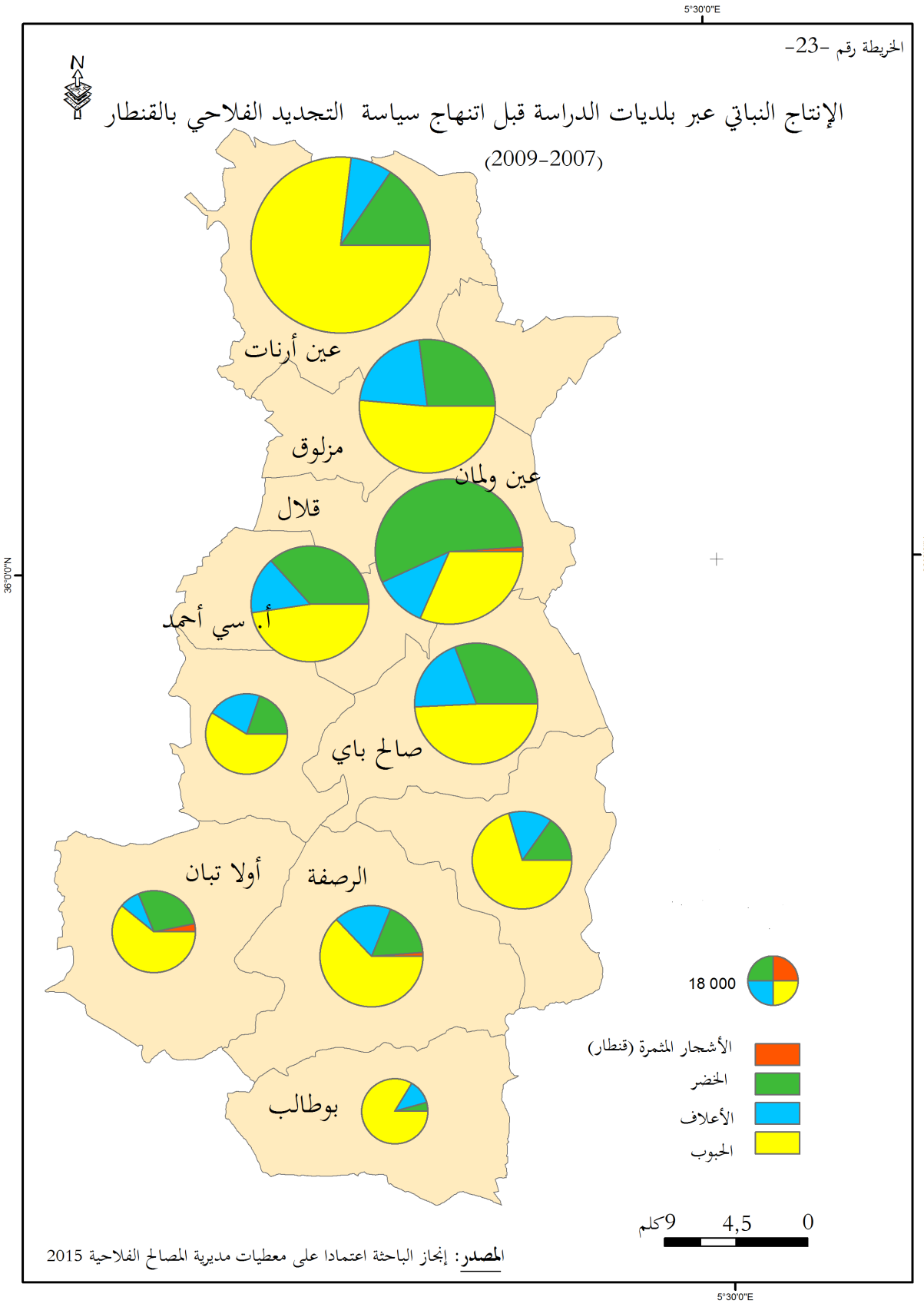

2- الإنتاج الحيواني:

تحتل تربية الماشية مكانة هامة في ولاية سطيف وتمارس بكل بلديات الدراسة ، وهناك تباين في توزيعها على مستوى البلديات العشر.

2 – 1 – **تربية الأبقار**: يمكن التمييز بين نوعين من تربية الأبقار :

2 – 1 – 1 – **الأبقار المحلية**: تعيش في المراعي وترعى في الجبال والمروج الخضراء، تمارس تربيتها بكل بلديات الدراسة ، ولكن يختلف توزيعها من بلدية لأخرى ، يبلغ عددها على مستوى البلديات العشر 18078 رأس ، وتحتل بلدية عين أرنات الصدارة في هذا النوع من التربية ب 3982 رأس، تليها بلدية قلال ب3340 رأس، متبوعة ببلديتا عين ولمان 2830 رأس وقصر الأبطال 2634 رأس ، ثم نجد بلديتي أولاد سي أحمد ب1884 رأس ، مزلوق 1089 رأس، وبأعداد قليلة بالنسبة لبلديات صالح باي 786 رأس، الرصفة 727 رأس، أولاد تبان 501 رأس، بوطالب 305 رأس.

2 – 1 – 2 – **الأبقار الحلوب المحسنة** (أبقار ذات نوعية جيدة من حيث إنتاج اللحوم والحليب): قدر عدد الأبقار المحسنة حوالي 3522 رأس، ونمط عيشها كالتالي:

– الأبقار التي تعيش في الاسطبلات من 20 – 30 رأس بالنسبة للقطاع العام (المستثمرات الفلاحية الجماعية والمزارع النموذجية).

– أما القطاع الخاص الذي شهد في الفترة الأخيرة استثمارات واسعة في هذا النوع من التربية ، فنجد من 01 إلى 05 رؤوس في المستثمرات الصغيرة وبين 15 إلى 30 رأس في المستثمرات الكبيرة، وتعيش الأبقار الحلوب في القطاع الخاص في المراعي مع الأبقار المحلية ، وتحتل بلدية مزلوق الريادة في هذا النوع من التربية ب1211 رأس متبوعة ببلدية عين أرنات ب598 رأس حيث نلاحظ وجود فارق شاسع بينهما ، لنجد بعدها بلديات قلال ب480 رأس ، صالح باي 299 رأس ، أولاد تبان 274 رأس، الرصفة 238 رأس ، وبأعداد ضئيلة بالنسبة لبلديات عين ولمان 170 رأس، قصر الأبطال 166 رأس، أولاد سي أحمد 86 رأس، أما بلدية بوطالب فتنعدم فيها تربية الأبقار الحلوب المحسنة.

إذن نلاحظ أن بلدية مزلوق التي تحتل الصدارة في تربية الأبقار الحلوب المحسنة ذات النوعية الجيدة هي فقط التي يفوق فيها عدد رؤوس هذا النوع من التربية عدد رؤوس الأبقار المحلية، وهذا ما يعكس الواقع حيث نجدها تغطي نسبة كبيرة من إنتاج الحليب بإقليم الولاية ، وهناك الكثير من المستثمرين الذين يمارسون تجارة هذه المادة (الحليب ومشتقاته) و يتولون توزيعها.

الشكل رقم – 12- متوسط عدد رؤوس الأبقار الحلوب ببلديات إقليم الدراسة (2007- 2009)

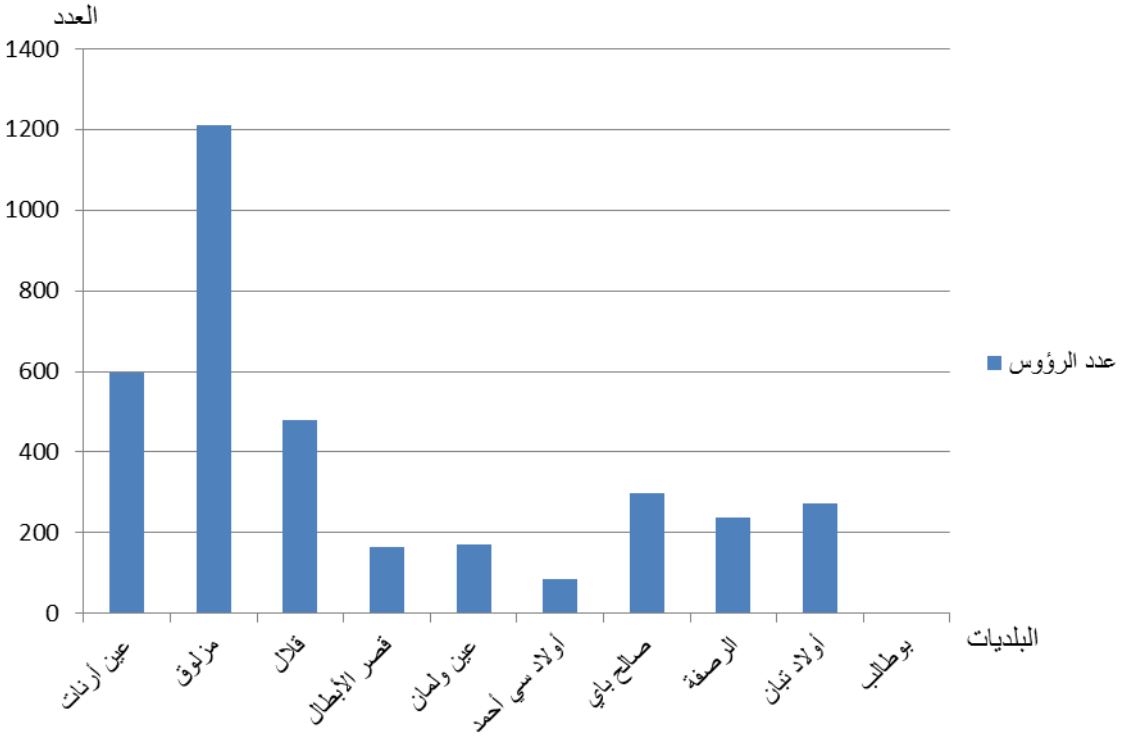

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة

2 – 2 – تربية الأغنام:

تحتل تربية الأغنام الصدارة ضمن أنواع التربية الأخرى على مستوى بلديات الدراسة وحتى على مستوى الولاية، حيث يوجد 73965 رأس بالبلديات العشر، وتتباين أعدادها من بلدية لأخرى، ومعظمها تابعة للقطاع الخاص، تعيش على بقايا الحصاد والعطيل والحشائش الرعوية، موجهة أساسا لإنتاج اللحوم والصوف وبنسبة قليلة لإنتاج الحليب، وأكثر البلديات ممارسة لهذا النوع من التربية هي بلدية مزلوق ب11000 رأس، تليها بلدية عين أرنات ب 9650 رأس، فبلدية قلال ب 9565 رأس، ثم بلديات أولاد تبان ب 7210 رأس، بوطالب 6800 رأس، صالح باي 6775 رأس، قصر الأبطال 6400 رأس، عين ولمان 6325 رأس، الرصفة 6140 رأس، وأخيرا بلدية أولاد سي أحمد ب 4100 رأس.

الشكل رقم – 13 -

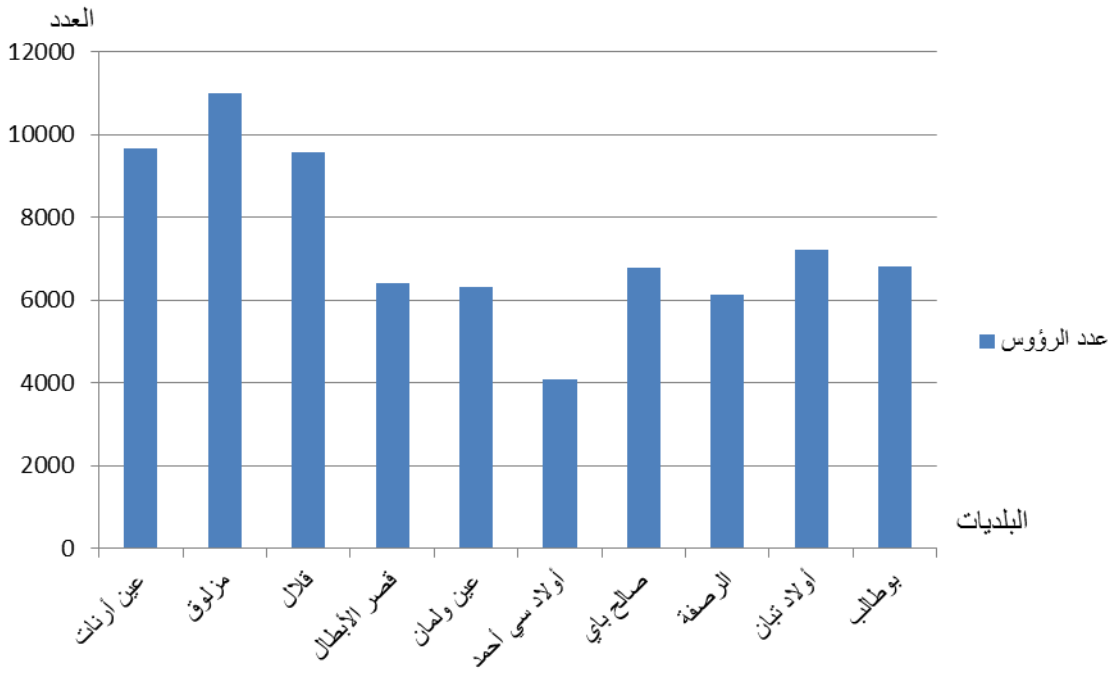

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية

– تبقى البلديات السهلية (بلديات الوسط: عين أرنات، مزلوق، قلال) تحتل الريادة في تربية الحيوانات (تربية الأبقار وتربية الأغنام) خاصة بعد الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي استفادت من برامجه أكثر هذه البلديات.

– رغم وجود عدد كبير من المربين في البلديات الجبلية الذين يمارسون تربية الماشية لكن بأعداد قليلة وتجارتها محدودة جدا مقارنة بالبلديات ذات الطابع السهلي.

2 – 3 – تربية الماعز:

قدر متوسط هذا النوع من التربية خلال الثلاث سنوات (2007 – 2009) 11377 رأس ، وترعى مع الأغنام ، نجدها أساسا بالقطاع الخاص و موجهة خاصة لإنتاج الحليب للاستهلاك العائلي ، وهناك من يمارس تجارة حليبها نظرا لارتفاع أسعارها وقيمتها الغذائية الكبيرة لكن في إطار محدود لأنه لايوجد عدد كبير من المربين يحبذون تربية هذا النوع من القطيع ، فهي متعبة في المراعي وتتطلب جهدا إضافيا أكثر من أنواع التربية الأخرى ، وتحتل البلديات الجبلية الصدارة في هذا النوع من التربية لأن الماعز تعتمد أيضا في غذائها على تسلق الأشجار الغابية ، حيث نجد أكبر عدد ببلدية أولاد تبان 2490 رأس ، تليها بلديات صالح باي ب2030 رأس ، الرصفة 1880 رأس ، بوطالب1805 رأس، قلال 1000

رأس، أولاد سي أحمد 725 رأس، قصر الأبطال 650 رأس، عين ولمان 550 رأس وأخيرا بلديتي مزلوق وعين أرنات بأعداد ضئيلة جدا على التوالي (127 رأس، 120 رأس).

2 – 4 – تربية الخيول:

هذا لنوع من التربية محدود ، حيث لا يتعدى 296 رأس على مستوى البلديات العشر ، كانت تستعمل في السابق كوسيلة للتنقل في المناطق الجبلية لكن حاليا أصبحت وسيلة للترفيه أكثر، وغالبا ما يتم استئجارها في المناسبات والأفراح ، وأولى البلديات التي تتصدر غيرها في هذا النوع من التربية هي بلدية قلال ب131 رأس وهي بهذا العدد تستحوذ على نسبة 44% من العدد الإجمالي لهذه الرؤوس على مستوى بلديات الدراسة، تأتي بعدها وبفارق شاسع بينهما بلدية الرصفة ب 28 رأس ثم بلديات أولاد تبان 27 رأس، صالح باي 26 رأس، مزلوق 25 رأس، عين ولمان 22 رأس، أولاد سي أحمد 16 رأس، وبأعداد قليلة بالنسبة لبلديات قصر الأبطال 08 رؤوس، عين أرنات 07رؤوس، بوطالب 06رؤوس.

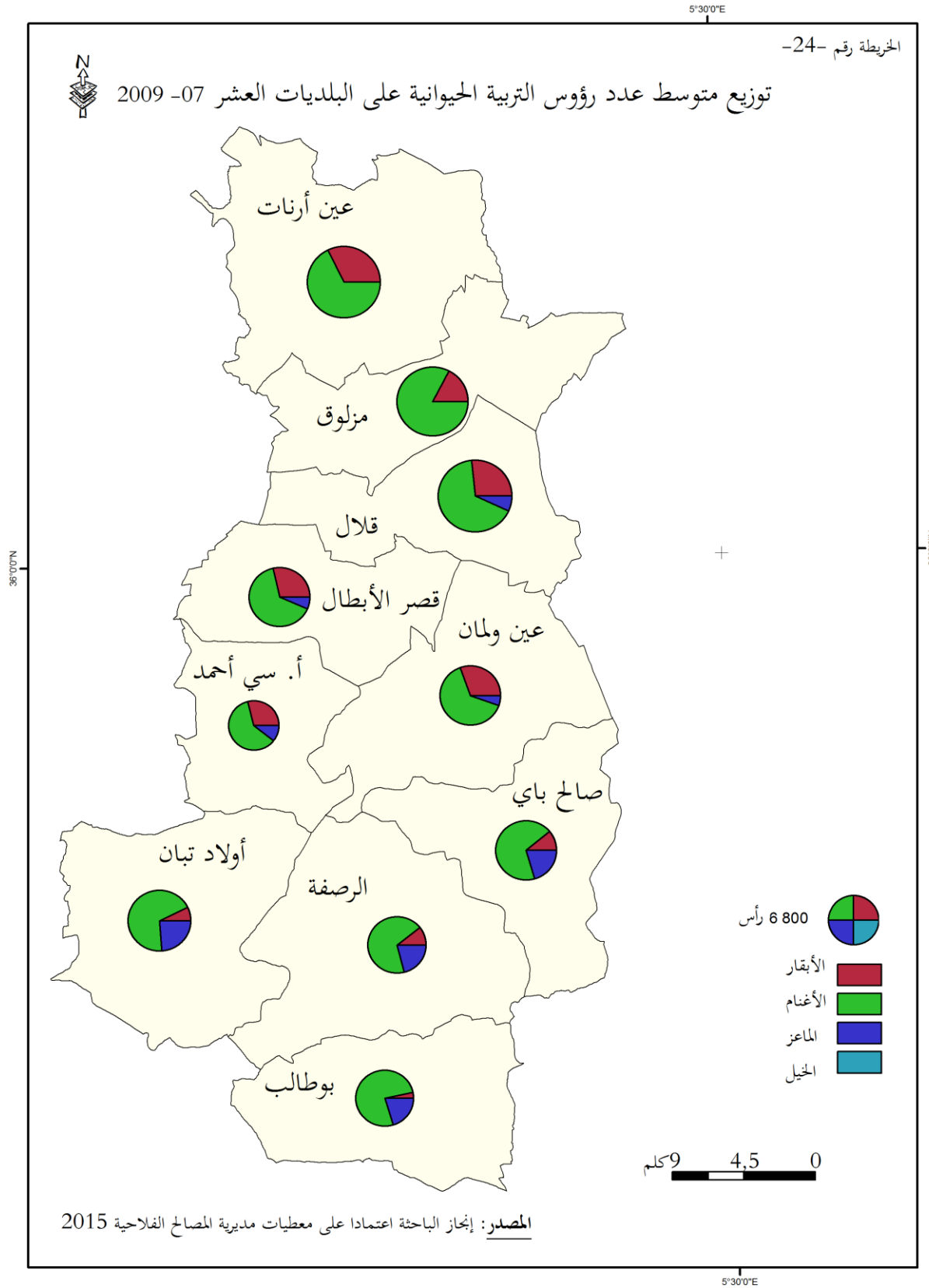
5°30'0"E
الخريطة رقم -24-
N
توزيع متوسط عدد رؤوس التربية الحيوانية على البلديات العشر 07- 2009
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
عين ولمان
أ. سي أحمد
صالح باي
أولاد تبان
الرصفة
بوطالب
36°0'0"N
6 800 رأس
الأبقار
الأغنام
الماعز
الخيل
0 4,5 9كلم
المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية 2015

2– 5 – **التربية الصغيرة:** ويندرج ضمنها نوعان من التربية هما تربية الدواجن وتربية النحل.

2 – 5 – 1 – **تربية الدواجن:** تشهد القدرات الإنتاجية لهذا النوع من التربية تطورا كبيرا، حيث وحدات التربية في تزايد مستمر، إذ بلغ عددها على مستوى بلديات الدراسة 350 وحدة لإنتاج اللحوم البيضاء لتستحوذ بلدية قلال على أكبر عدد والمقدر ب107 وحدة إنتاج متبوعة ببلدية أولاد تبان ب101 وحدة، تليها بلديات صالح باي ب35 وحدة ، أولاد سي أحمد 29 وحدة، عين أرنات 21 وحدة، عين ولمان 19 وحدة وبأعداد متقاربة بالنسبة لبلديات: الرصفة 11 وحدة، قصر الأبطال 10وحدات، مزلوق 09 وحدات، بوطالب 08 وحدات.

وبالنسبة لمتوسط إنتاج اللحوم البيضاء خلال الثلاث مواسم فبلغ 20764 قنطار على مستوى البلديات العشر، وتحتل بلدية عين ولمان الصدارة في هذا الإنتاج ب3268 قنطار، متبوعة ببلدية قلال ب 3218 قنطار ، ثم بلديات أولاد سي أحمد ب 2992 قنطار ، قصر الأبطال 2912 قنطار، عين أرنات 1978 قنطار ، أولاد تبان 1550 قنطار، صالح باي 1504 قنطار، الرصفة 1433 قنطار، مزلوق 1431 قنطار وأخيرا بلدية بوطالب بإنتاج قليل والمقدر ب 478 قنطار.

يلاحظ أنه ليست البلديات التي تحتل الصدارة في عدد وحدات التربية هي نفسها التي تحتل الريادة في إنتاج اللحوم وهذا راجع إلى تفاوت القدرات الإنتاجية وعدد الدواجن المرباة بين وحدات التربية.

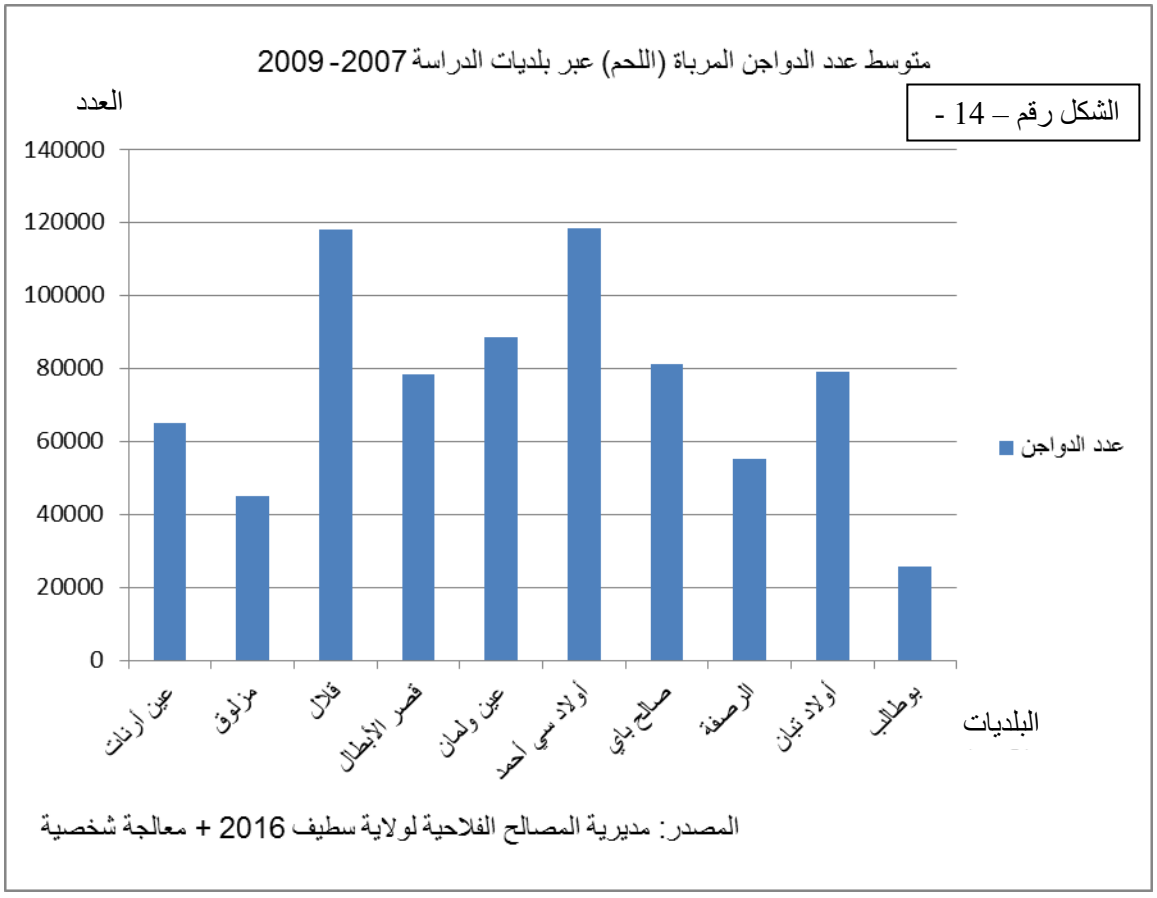

– أما بالنسبة لدجاج البيض فقدر عدد وحدات تربيته 205 وحدة ، واستحوذت بلدية مزلوق على أكبر عدد ب 51 وحدة ، تليها بلدية عين أرنات ب 39 وحدة ، ثم بلديات قصر الأبطال ب31 وحدة، قلال 25 وحدة، عين ولمان 22 وحدة، أما باقي البلديات فسجلت أعداد تتراوح ما بين 17 وحدة لبلدية الرصفة و02 وحدة لبلدية صالح باي.

قدر متوسط إنتاج البيض على مستوى البلديات العشر ب107501750 بيضة، وتحتل بلدية عين أرنات الصدارة في هذا الإنتاج ب 19667250 بيضة ، متبوعة ببلدية عين ولمان ب18211500 بيضة، تليها بلدية قلال ب16358500 بيضة.

كما توجد أيضا تربية الديك الرومي (12000 ديك رومي) لكن بثلاث بلديات فقط: (قلال 5000 ديك، عين ولمان 4000 ديك، قصر الأبطال 3000 ديك رومي) من بين عشر بلديات، ويوجه للتجارة من بين هذا العدد 11458 ديك رومي على مستوى البلديات الثلاث.

وتجدر الإشارة أن هناك مشاكل تعترض تربية الدواجن على مستوى الولاية وبلديات الدراسة، من بينها:

– ارتفاع أسعار تغذية الدواجن وعوامل الإنتاج.
– عدم التحكم في تقنيات الإنتاج لممارسة هذا النوع من التربية.
– التغطية الصحية غير كافية (ارتفاع أسعار الأدوية).

جدول رقم -15- **حصيلة إنتاج دجاج اللحم والبيض عبر بلديات الدراسة (2007 – 2009)**

البلديات	عدد وحدات التربية		القدرات الإنتاجية (العدد)		عدد الدواجن المرباة		الإنتاج	
	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم	دجاج البيض	دجاج اللحم (قنطار)	دجاج البيض (بيضة)
عين أرنات	21	39	91000	183200	65000	8953	1978	19667250
مزلوق	09	51	37500	390000	45000	47984	1431	11505500
قلال	107	25	240200	129700	118000	66406	3218	16358500
قصر الأبطال	10	31	40600	190300	78500	65050	2912	15956500
عين ولمان	19	22	68200	151800	88500	58150	3268	18211500
أولاد سي أحمد	29	11	79500	77600	118500	36687	2992	8935500
صالح باي	35	02	87780	14100	81000	12624	1504	3041000
الرصفة	11	17	27890	120800	55000	26658	1433	6361500
أولاد تبان	101	03	262200	14400	79000	7802	1550	1868500
بوطالب	08	04	11100	26500	25800	24729	478	5596000
المجموع	350	205	945970	1298400	754300	435543	20764	107501750

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية.

2- 5 – 2 – **تربية النحل:** يبقى هذا النوع من التربية يعاني من الضعف سواء على مستوى الولاية أو على مستوى بلديات الدراسة، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم التحكم في تقنيات هذا النوع من التربية إضافة إلى ضعف القدرات الغابية التي يتم استنزافها باستمرار سواء بسبب الظروف المناخية أو الاستغلال اللاعقلاني من طرف الإنسان لهذه الثروات، ضف إلى ذلك قلة المساحات المخصصة للأشجار المثمرة وصعوبة التغطية والمتابعة الصحية (نقص المواد البيطرية) ، ناهيك عن وجود عدد كبير من الخلايا غير المنتجة أو إنتاجها ضعيف جدا، بلغت قدرات الإنتاج لهذا النوع من التربية 3187 خلية بمردود ناقص 04,5 كلغ/ الخلية بدلا من (14- 20كلغ/ خلية) أما الكمية الإجمالية لإنتاج العسل على مستوى البلديات العشر فقدرت ب 14572 كلغ، وسجلت أكبر كمية إنتاج ببلدية قلال ب5786 كلغ وبمردود 06,48 كلغ/ الخلية ويوجد بها أيضا أكبر عدد للخلايا (892 خلية) تليها بلدية أولاد تبان ذات الطابع الجبلي ب2380 كلغ وبمردود أقل 04,61 كلغ/الخلية ثم بلدية عين أرنات ب1150 كلغ وبمردود ضعيف (02,80 كلغ/ الخلية).

الشكل رقم – 15 - حصيلة إنتاج العسل (كلغ)على مستوى بلديات إقليم الدراسة (2009-2007)

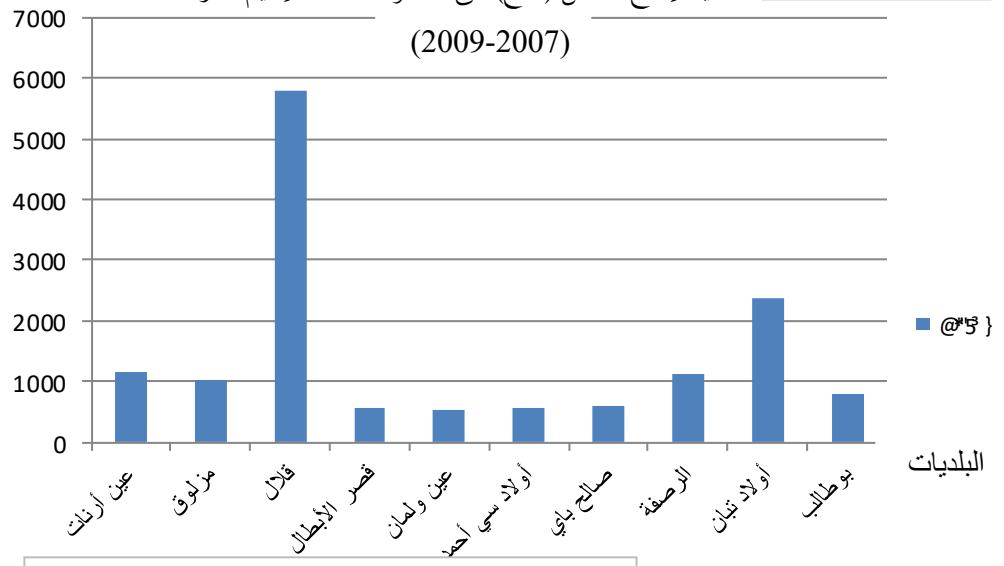

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

كان من المفروض أن تتحكم أكثر في تربية النحل البلديات ذات الطابع الجبلي نظرا لأن النحل يفضل الهدوء والعيش في الغابات والمناطق الجبلية وهو ما تتوفر عليه البلديات الجبلية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أنه استفاد الكثير من الفلاحين في هذا الفرع من فروع الدعم ناهيك عن فلاحي المناطق الجبلية إلا أن عدم تحكمهم في تقنيات هذا النوع من التربية من جهة والإهمال من جهة ثانية حالا دون تحقيق نجاح كبير أو نتائج معتبرة في فرع تربية النحل، مما يحتم بذل مجهودات كبيرة لرفع وإعادة إنعاش هذه التربية، وهذا يتطلب وقت واستثمارات طويلة المدى والتكوين الجيد والإرشاد الفعال للفلاحين قصد التحكم الأحسن في تقنيات هذا النوع من التربية.

الجدول رقم -16- **حصيلة إنتاج العسل على مستوى البلديات العشر (07-2009)**

البلديات	عدد الخلايا	إنتاج العسل (كلغ)
عين أرنات	405	1150
مزلوق	324	1020
قلال	892	5786
قصر الأبطال	125	564
عين ولمان	119	546
أولاد سي أحمد	124	577
صالح باي	132	612
الرصفة	242	1137
أولاد تبان	516	2380
بوطالب	308	800
المجموع	3187	14572

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

3 / – العتاد الفلاحي:

يمثل العتاد الفلاحي أحد الركائز المهمة التي يعتمد عليها النشاط الفلاحي، نظرا لدوره البارز في العملية الإنتاجية بدءا من الحرث وتهيئة الأرض إلى غاية جني وجمع المحاصيل الزراعية، فهو يوفر الوقت والجهد واستعمال آلاته يؤدي إلى رفع الإنتاج وتطويره من حيث الكمية والنوعية.

1 – **الآلات المستعملة:** وهي مختلف الوسائل والتجهيزات الفلاحية المستعملة في النشاط الفلاحي والضرورية لتوفير متطلبات واحتياجات الفلاحة العصرية ، وتقسم هذه الآلات إلى عدة أنواع حسب طبيعة استعمالها ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم -17- **توزيع عدد وحدات العتاد الفلاحي على مستوى البلديات العشر**

البلدية / نوع العتاد	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
آلات الحرث (الجرارات)	311	159	160	96	92	58	72	66	58	58	1130
آلات الجر	160	121	132	78	62	31	55	51	50	27	767
آلات الزرع والتسميد	53	29	55	13	16	05	06	06	01	0	184
آلات حش وجني الأعلاف	106	70	102	81	103	55	40	40	36	02	635
آلات الحصاد	28	12	26	12	14	08	07	05	05	02	119
وسائل النقل	252	165	108	166	160	115	48	44	42	57	1157
عتاد السقي	202	190	577	591	389	184	317	331	326	20	3127

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

يتضح من خلال توزيع العتاد الفلاحي بالبلديات العشر أن عتاد السقي هو الذي يمثل أكثر حصيلة من جملة العتاد الفلاحي ب3127 آلة ثم وسائل النقل ب 1157 مركبة فآلات الحرث ب1130جرار ، يليها آلات الجر ب 767 آلة ليأتي بعدها آلات حش وجني الأعلاف ب635 آلة وآلات الزرع والتسميد ب 184 آلة وأخيرا عتاد الحصاد ب 119 حاصدة.

وهناك تباين في توزيع العتاد الفلاحي ومختلف آلاته عبر بلديات الدراسة من جهة وحسب النوع من جهة ثانية، إذ تسجل بلدية قصر الأبطال أكبر عدد لعتاد السقي (591 آلة) تليها بلدية قلال ب 577 آلة ثم بلدية عين ولمان ب389 آلة.

أما بالنسبة لوسائل نقل المنتوجات الفلاحية وعتاد الحرث وآلات الجر وآلات حش وجني الأعلاف، فتحتل بلدية عين أرنات الصدارة من حيث العدد في هذه الأنواع الأربعة من العتاد الفلاحي، إذ تسجل 252 مركبة متبوعة ببلدية قصر الأبطال ب166 مركبة ثم بلديتي مزلوق 165 مركبة وعين ولمان 160 مركبة وباقي البلديات سجلت أعدادا أقل.

وتم تسجيل 311 جرار ببلدية عين أرنات و160 آلة جر تليها مباشرة بلدية قلال (160جرار، 132 آلة جر) ثم بلدية مزلوق (159 جرار، 121 آلة جر) ، لتسجل نفس البلدية – عين أرنات– أكبر عدد لآلات الحش وجني الأعلاف (106 آلة) وبعدد قريب منها بالنسبة لبلديتي عين ولمان 103 آلة وقلال 102 آلة.

أما فيما يخص آلات الزرع والتسميد فتستحوذ بلدية قلال على أكبر عدد ب55 آلة، تليها بلدية عين أرنات ب53 آلة.

وأخيرا نجد عتاد الحصاد الذي يسجل أكبر عدد ببلدية عين أرنات ب 28 حاصدة يليها بلدية قلال ب 26 حاصدة.

إذن تحتل البلديات السهلية (عين أرنات، قلال، مزلوق) الصدارة في معظم أنواع العتاد الفلاحي وخاصة بلدية عين أرنات التي سجل بها أكبر عدد في خمس أنواع (وسائل النقل، الجرارات، آلات الجر، آلات حش وجني الأعلاف، آلات الحصاد) وهذا يفسر اعتمادها على المكننة بنسبة كبيرة في ممارسة النشاط الفلاحي وساعدها على ذلك موقعها بالنسبة لإقليم الولاية واتساع مستثمراتها عكس البلديات الجبلية (أولاد تبان ، بوطالب) والتي تقع في أقدام الجبال (أولاد سي أحمد، الرصفة) التي نلاحظ ضعف اعتمادها على التجهيزات والمكننة الحديثة في ممارسة فلاحتها نظرا لصغر مستثمراتها وتضرسها وصعوبة استعمال الآلة فيها خاصة وأن عتادنا ليس بالمتطور الذي يتلاءم ووعورة السطح في المناطق الجبلية ، لكن رغم ذلك لا يمكن التعليق أكثر على هذا الضعف دون أن نقارنه بالمساحة الصالحة للزراعة.

تستعمل بلديات الدراسة عدة أنواع من العتاد الفلاحي في ممارسة نشاطها الزراعي، وسنركز أكثر على العتاد ذو الأهمية الكبرى في الإنتاج (الحبوب، الأعلاف) أي الجرارات والحصادات وآلات الحش وجني الأعلاف.

أ – **الجرارات:** تكتسي آلات الحرث (الجرارات) دورا بارزا في تهيئة الأرض وتفتيت التربة، ولقياس تغطية البلديات العشر لهذا النوع من العتاد أخذنا مؤشر عدد الهكتارات الخاصة بالأراضي الصالحة للزراعة على عدد الجرارات لكل بلدية ، وهو ما يوضحه الجدول.

جدول رقم -18- **توزيع عدد الهكتارات للأراضي الصالحة للزراعة على عدد الجرارات عبر البلديات العشر**

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة(هـ)	عدد الجرارات	عدد الهكتارات/عددالجرارات
عين أرنات	18806	311	60,46
مزلوق	11735	159	73,80
قلال	7680	160	48
قصر الأبطال	6650	96	69,27
عين ولمان	7300	92	79,34
أولاد سي أحمد	3800	58	65,51
صالح باي	5660	72	78,61
الرصفة	4715	66	71,43
أولاد تبان	2850	58	49,13
بوطالب	5160	58	88,96
المجموع	74356	1130	65,80

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية للباحثة

يحدد المعيار الوطني جرار لكل 300 هكتار في النظام الواسع و (50 – 80 هكتار) في مجال التكثيف، يسجل إجمالي البلديات توافقا مع المعيار الوطني في مجال التكثيف (65,80 هكتار/جرار) وهو ما نلحظه بكل بلديات الدراسة التي سجلت معايير تنحصر بين 48هكتار/جرار لبلدية قلال و79,34 هكتار/جرار لبلدية عين ولمان ، ماعدا بلدية بوطالب التي سجلت مؤشر يفوق المعيار الوطني لكن ليس بنسبة كبيرة والمقدر ب 88,96 هكتار/جرار.

ب – **الحصادات:** نقوم بحساب هذا المعيار بالاعتماد على مساحة الحبوب لأن هذا النوع فقط الذي يحصد.

جدول رقم -19- **توزيع مساحة الحبوب بالهكتار حسب الحصادات عبر البلديات العشر**

البلديات	مساحة الحبوب (هكتار)	عدد الحصادات	عدد الهكتارات/عدد الحصادات
عين أرنات	9657	28	344,89
مزلوق	4297	12	358,08
قلال	4743	26	182,42
قصر الأبطال	4961	12	413,41
عين ولمان	5598	14	399,85
أولاد سي أحمد	2765	08	345,62
صالح باي	3762	07	537,42
الرصفة	3647	05	729,40
أولاد تبان	2290	05	458
بوطالب	3350	02	1675
المجموع	45070	119	378,73

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف2016 وإنجاز الباحثة

بلغ مؤشر الاستخدام الخاص بالحبوب على مستوى بلديات الدراسة 378,73 هكتار/حاصدة وهو أقل من المعيار الوطني المحدد بحاصدة لكل 400 هكتار، رغم التباين المسجل بين البلديات العشر، حيث نجد أحسن معيار سجل ببلدية قلال ب 182,42هكتار/حاصدة، تليها بلدية عين أرنات ب 344,89 هكتار/ حاصدة ثم بلديات أولاد سي أحمد 345,62 هكتار/ حاصدة، مزلوق 358,08 هكتار/حاصدة ، عين ولمان 399,85 هكتار/حاصدة، أما البلديات الخمس المتبقية فسجلت معايير تفوق المؤشر الوطني تنحصر بين 413,41هكتار/حاصدة لبلدية قصر الأبطال و1675هكتار/حاصدة لبلدية بوطالب التي يتضح ضعف اعتمادها على المكننة في كل أنواع العتاد.

ج – **آلات حش وجني الأعلاف:** تساهم الأعلاف في تغذية الماشية لذلك سنقوم بحساب هذا المعيار بالاعتماد على المساحة المخصصة للأعلاف على مستوى البلديات العشر.

جدول رقم -20- **توزيع مساحة الأعلاف على عدد آلات الجني عبر البلديات العشر**

البلديات	مساحة الأعلاف بالهكتار	عدد آلات الجني	عدد الهكتارات/عدد آلات الجني
عين أرنات	484	106	04,56
مزلوق	1202	70	17,17
قلال	578	102	05,66
قصر الأبطال	780	81	09,62
عين ولمان	955	103	09,27
أولاد سي أحمد	450	55	08,18
صالح باي	725	40	18,12
الرصفة	805	40	20,12
أولاد تبان	245	36	06,80
بوطالب	390	02	195
المجموع	6614	635	10,41

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + تحقيق الباحثة

بلغ المؤشر العام الخاص بالأعلاف على مستوى بلديات الدراسة 10,41هكتار/آلة جني، وهو معيار يعبر عن اكتفاء بهذا النوع من العتاد، وهناك تفاوت طفيف مسجل بين البلديات تتراوح القيم فيها بين 04,56هكتار/آلة جني لبلدية عين أرنات و20,12هكتار/آلة جني بالنسبة لبلدية الرصفة، إلا بلدية بوطالب التي سجل بها معيار بعيد جدا عن البلديات الأخرى والمقدر ب 195 هكتار/آلة جني.

نتيجة:

- من خلال دراسة درجة الاعتماد على المكننة بالبلديات العشر تبين الأرقام والإحصائيات أن هناك اكتفاء في بعض أنواع العتاد الفلاحي رغم التفاوت الملاحظ بينها، لكن الواقع يبين عكس ذلك لأن أغلبية العتاد معطل لقلد الصيانة ونقص قطع الغيار بالسوق.

- رغم التفاوت المسجل بين البلديات العشر في درجة الاعتماد على المكننة إلا أنه تباين طفيف إلا بلدية بوطالب الجبلية الواقعة في أقصى جنوب غرب إقليم الولاية التي تسجل فارقا شاسعا بينها وبين البلديات الأخرى محل الدراسة، وهذا يعبر عن العجز ونقص الامكانيات في ممارسة النشاط الفلاحي بهذه البلدية النائية.

- تسجل بلديتا قلال وعين أرنات السهليتان أحسن المعايير في درجة اعتمادهما على المكننة والفلاحة العصرية.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال دراسة وضعية القطاع الفلاحي لبلديات إقليم الدراسة قبل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي أي في الفترة الممتدة من (2007- 2008 إلى 2009- 2010) توصلنا إلى النتائج التالية:

- بلغ حجم المساحة الفلاحية 82865 هكتار أي ما نسبته 53,39 % من المساحة الكلية للبلديات العشر مع وجود تفاوت بين هذه الأخيرة، لتسجل بلدية عين أرنات أكبر نسبة والمقدرة ب90,75 % من مساحتها الإجمالية.

- تمثل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته 89,73 % من مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة وتنقسم بدورها إلى أراضي الحروث بنسبة 64,11 %، الزراعات الدائمة بنسبة 01,97 %، الأراضي في الراحة 33,90 %، وهناك سعي من طرف الجهات المعنية للتخفيف من نسبة هذه الأخيرة.

- يستحوذ القطاع الخاص على أكبر نسبة سواء من حيث عدد المستثمرات الفلاحية (6673 مستثمرة) بنسبة 85,40%، أو من حيث المساحة التي تقدر ب52835 هكتار أي ما نسبته 63,76 % من مساحة الأراضي الفلاحية ببلديات الإقليم.

- اتساع أو صغر مساحة المستثمرة الفلاحية يرتبط بالصيغة القانونية للمستثمرة وطبيعة المنطقة التضاريسية التي تقع فيها.

- يسود بإقليم الدراسة زراعات متنوعة وتسيطر زراعة الحبوب على أكبر مساحة 45070 هكتار(60,61 %) وإنتاج المقدر ب564098 قنطار ويبقى مستوى هذين المؤشرين يتناقص كلما اتجهنا من شمال إقليم الدراسة نحو جنوبه.

- أما بالنسبة لفروع التربية الصغيرة فيلاحظ ضعف التحكم في تقنيات تربيتها (فرع تربية النحل).

- رغم أن الإحصائيات تبين اكتفاء في معظم أنواع العتاد الفلاحي إلا أن الواقع يبين عكس ذلك بسبب العطل ونقص الصيانة.

خلاصة الفصل الثاني:

تتبنى دول العالم المختلفة خططا تنموية وسياسات متنوعة للنهوض باقتصادها وهذا لا يتأتى دون النظر إلى ظروفها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية، وكما لاحظنا فإن مجال إقليم الدراسة يتميز بتنوع في موارده وطاقاته البشرية، فرغم وقوع البلديات العشر في نطاق جغرافي متجاور، إلا أن كل بلدية لها من الخصائص ما يجعلها بيئة منفردة بحد ذاتها ومتميزة عن باقي الأقاليم، وهذا يساعدها على اختيار الطرق المناسبة والأساليب التي تتلاءم مع معطيات وطبيعة وسطها في أي مجال من مجالات الحياة، إلا أن هذا الموقع تتحكم فيه جملة من الظروف قد تمثل أحيانا عائقا أمام النشاط البشري مثل صعوبة السطح التي تحد من شساعة المستثمرات الفلاحية وتقلل من فرص اعتمادها على المكننة وسبل ممارسة الزراعة الحديثة، خاصة مع افتقار الدول النامية للعتاد والتقنيات التي تساعدها على التأقلم مع مثل هذه الظروف في ظل نقص المياه المتزايد وضعف موارد تخزينه واستغلاله، هذا العنصر الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في ممارسة أي نشاط بشري خاصة النشاط الفلاحي إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بنقص الإنتاج وضعف التحكم في تقنيات التربية الحيوانية، ولهذا تبنت الدولة الجزائرية سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي (2009 م) بغية التخفيف من النقائص التي ظل القطاع الفلاحي يعاني منها طيلة فترة طويلة من الزمن والنهوض بالفلاحة الوطنية التي تقابل فكرة التخفيف من التبعية والسعي لتحقيق الأمن الغذائي الهدف المنشود لأي دولة في العالم، خاصة مع توفر الطاقات الشبانية التي يعتمد عليها في تحقيق الرقي والتطور وإحداث التغيير نحو الأحسن بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وضع استراتيجيات مدروسة وشاملة لتلك الموارد البشرية.

الفصل الثـــــالث

دراسة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى إقليم الدراسة.

المبحث الأول: تطبيق السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والإنجازات المحققة.

المبحث الثاني: العمليات الفردية والجماعية المنجزة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

المقدمة:

بينت الدراسات أن نتائج سياسات التنمية الفلاحية والريفية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال كانت متواضعة، وأهدافها كانت بعيدة المنال، سواء من حيث تحسين معيشة السكان وتحقيق الأمن الغذائي أو ربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، وهذا راجع لعدة عوامل أبرزها: ذهنية الإدارة الجزائرية من خلال ممارستها البيروقراطية ومركزية القرار، وفي المقابل ذهنية الفلاح الذي بقي متمسكا بفكرة الاعتماد على الحكومة، بحيث كل الخسائر التي يتكبدها الفلاح تقع على عاتق الدولة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على مصدر تمويل واحد وهو المداخيل البترولية، وبالتالي كل القطاعات الأخرى هي قطاعات غير منتجة.

ومن هذا المنطلق بات لزاما على الدولة الجزائرية بعد انتهاجها لسياسة اقتصاد السوق أن تحضر نفسها لمقتضيات ما يتطلبه هذا الاقتصاد العالمي بإحداث جملة من التغيرات والتعديلات الاقتصادية، وهذا في كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي الذي ظل يعاني من تدهور وضعه العام والعجز المسجل في الإنتاج نتيجة العامل البشري الذي لم يحسن تسيير الموارد والظروف المناخية الصعبة في الكثير من المناطق (نقص مياه السقي، تذبذب الأمطار، انجراف التربة، الحواجز الجبلية...).

هذه المشاكل وأخرى كان على الجزائر تحديها للنهوض بالقطاع الفلاحي وإعطائه المكانة اللائقة به في سيرورة التنمية والتخفيف من فاتورة الاستيراد الغذائي التي أثقلت ميزانية الدولة، خاصة بالنسبة للمحاصيل والمنتوجات الواسعة الاستهلاك، وفي هذا الإطار سنحاول معالجة السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية وتبيان إنجازاتها والتي أعلنتها الدولة كسياسة تكميلية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنتهج مع مطلع الألفية الثالثة مع تدارك النقائص الحاصلة فيه.

المبحث الأول: تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على مستوى إقليم الدراسة والإنجازات المحققة.

مقدمة: سنقوم في هذا المبحث بدراسة تطبيق البرامج التي سطرتها سياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلديات المأخوذة كنماذج للدراسة وذلك من خلال التعرف على الفروع التي عرفت إقبالا واسعا للمنخرطين في مختلف المشاريع التي أتت بها هذه الساسة إضافة إلى التعرف على الامكانيات المالية التي سخرتها الدولة لتنفيذ برامج سياسة الدعم الفلاحي ويمكن بذلك استخراج الفروق لنسبة المشاركة بين البلديات خاصة وأن هذه البلديات ليس لها نفس الوزن على مستوى إقليم الولاية كما أنها مأخوذة من مناطق غير متجانسة، حيث أن كل بلدية لها ميزاتها الطبيعية والفلاحية الخاصة بها.

أولا: تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على مستوى إقليم الدراسة والفروع المدعمة.

1- المستثمرات الفلاحية المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلديات العشر:

1- 1- توزيع المستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي حسب العدد:

خلال المرحلة الخماسية من انطلاق سياسة التجديد الفلاحي(2010- 2014) بلغ العدد الإجمالي للمستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي 427 مستثمرة على مستوى بلديات الدراسة، أما بالنسبة لعدد المستثمرات على مستوى كل بلدية، فسجل أكبر عدد ببلدية الرصفة والمقدر ب 106 مستثمرة، نظرا لطغيان الطابع الجبلي على معظم مستثمراتها مما أدى إلى تجزئها إضافة إلى أن معظمها يندرج ضمن القطاع الخاص الذي تتميز مستثمراته بالتجزء وصغر المساحة، تليها بلدية قلال ب60 مستثمرة والتي تتميز بطابعها الفلاحي السهلي، ثم بلديتي صالح باي 55 مستثمرة ومزلوق 51 مستثمرة، متبوعتان ببلديتي أولاد تبان ب47 مستثمرة وعين أرنات ب40 مستثمرة وفي الأخير بلديات قصر الأبطال وبوطالب ب22 مستثمرة لكل منهما، أولاد سي أحمد 15 مستثمرة، عين ولمان 09 مستثمرات.

1- 2- نسبة المستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي:

الغرض من دراسة هذا المؤشر هو تبيان نسبة المستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي إلى إجمالي مستثمرات كل بلدية من البلديات العشر خلال المرحلة الخماسية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014.

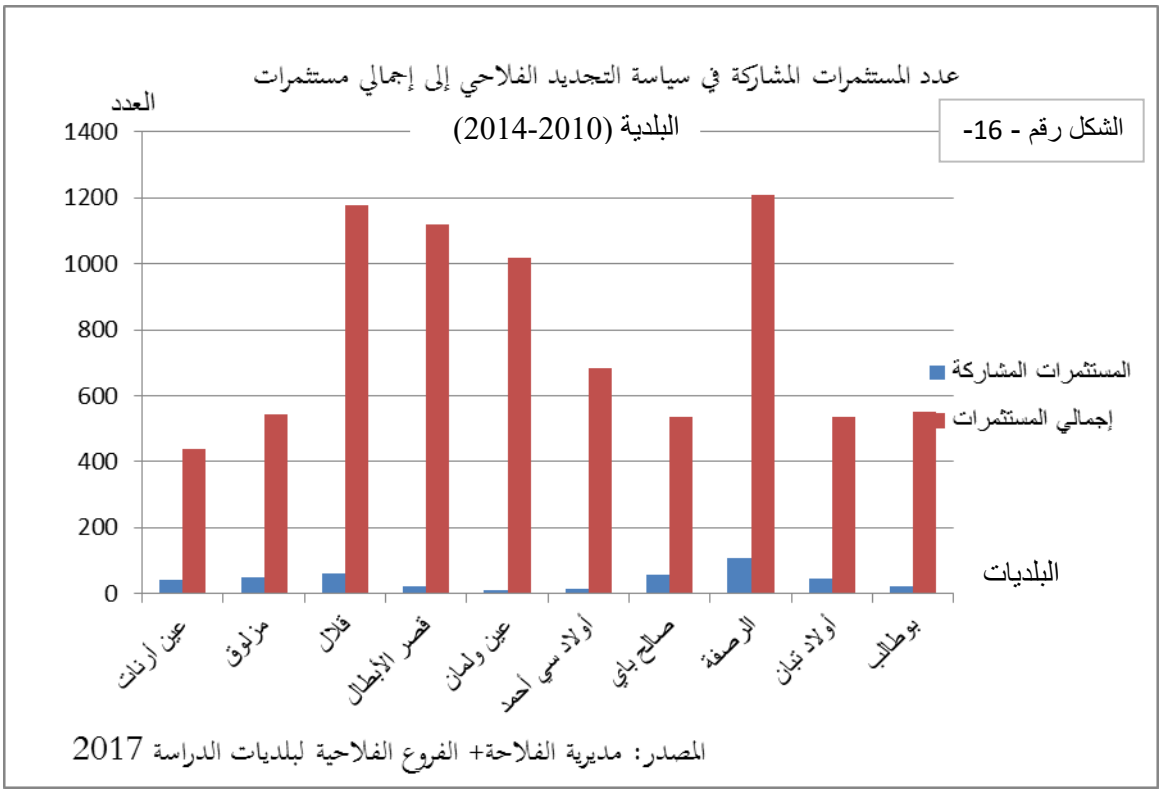

بلغت نسبة المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي على مستوى بلديات الدراسة 05,46% من العدد الإجمالي لمستثمرات هذه البلديات، وسجلت خمس بلديات من بين عشرة نسبا جد متقاربة وهي على التوالي: صالح باي 10,28%، مزلوق09,37%، عين أرنات 09,15 %، الرصفة 08,78%، أولاد تبان 08,75%، أما البلديات المتبقية فتراوحت نسب المشاركة بها بين 05,09% لبلدية قلال و0,88% لبلدية عين ولمان إضافة إلى بلديات بوطالب 03,98 %، قصر الأبطال 01،96%.

وتتضح أسباب هذا الضعف في المشاركة فيما يلي:

- عدم توافق أهداف وبرامج سياسة التجديد الفلاحي في إطارها التطبيقي مع تطلعات الفلاحين الذين كان لهم دراية بها.
- تماطل الجهات المعنية في منح مختلف أنواع الدعم ونقص روح المسؤولية في النهوض بهذا القطاع الحساس.
- ضعف نسبة الدعم التي لم تتجاوز 30 % من حجم الاستثمار الكلي لإنجاز المشروع.
- رفض طلبات الكثير من الفلاحين الطالبين للدعم لأسباب تعود إما لصغر المساحة أو أسباب مالية تفرضها البنوك الممولة لبرامج الدعم وقد تكون أسبابا تعسفية أحيانا.
- التخوف من المتابعات المالية.

- ارتفاع حجم الاستثمار في معظم برامج الدعم التي لا يستطيع الفلاح البسيط إنجاز المشاريع المتعلقة بها.

الجدول رقم -21- **نسبة المستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي ببلديات الدراسة إلى إجمالي مستثمرات كل بلدية (2010-2014).**

البلدية	عدد المستثمرات المشاركة ببرامج سياسة التجديد الفلاحي	العدد الإجمالي للمستثمرات بالبلديات العشر	نسبة المشاركة إلى إجمالي مستثمرات كل بلدية %
عين أرنات	40	437	09,15
مزلوق	51	544	09,37
قلال	60	1177	05,09
قصر الأبطال	22	1121	01,96
عين ولمان	09	1020	0,88
أولاد سي أحمد	15	683	02,19
صالح باي	55	535	10,28
الرصفة	106	1207	08,78
أولاد تبان	47	537	08,75
بوطالب	22	552	03,98
المجموع	427	7813	05,46

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف+ الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة سنة 2017

1- 3- توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة ببرامج سياسة التجديد الفلاحي حسب الصنف:

يتم من خلال دراسة هذا العنصر معرفة الهيكل العام للمستثمرات المشاركة في سياسة التجديد الفلاحي حسب نظامها القانوني قصد تحديد الصنف الأكثر مشاركة في برامج هذه السياسة.

تبين معطيات الجدول رقم- 21 - أن مشاركة صنف المستثمرات الخاصة ببرامج السياسة الفلاحية هو السائد بنسبة 77,98 % من إجمالي المستثمرات المشاركة في هذه السياسة بالبلديات العشر، وهذا أمر طبيعي لأن العدد الإجمالي للمستثمرات الخاصة المشاركة وغير المشاركة بسياسة التجديد الفلاحي هو السائد، يليها صنف المستثمرات الفلاحية الفردية بنسبة 14,75 %، ثم صنف المستثمرات الفلاحية الجماعية 06,55 %، في حين نسبة مشاركة المزارع النموذجية بلغت 0,46 %، لأن العدد الإجمالي للمزارع النموذجية بالولاية هو 07 مزارع منها مزرعتين توجدان على مستوى البلديات العشر (01 عين أرنات، 01 مزلوق).

الجدول رقم-22- **توزيع عدد المستثمرات المشاركة ببرامج السياسة الفلاحية حسب الصنف على مستوى بلديات الدراسة (2010-2014).**

صنف المستثمرة / البلدية	المزارع النمزذجية	المستثمرات الفلاحية الجماعية	المستثمرات الفلاحية الفردية	المستثمرات الخاصة	المجموع
عين أرنات	01	04	10	25	40
مزلوق	01	05	08	37	51
قلال	-	09	09	42	60
قصر الأبطال	-	04	05	13	22
عين ولمان	-	-	02	07	09
أولاد سي أحمد	-	-	-	15	15
صالح باي	-	07	12	36	55
الرصفة	-	-	11	95	106
أولاد تبان	-	-	04	43	47
بوطالب	-	-	02	20	22
المجموع	02	29	63	333	427

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف+ الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017.

أما بالنسبة للتصنيف على مستوى البلديات قيد الدراسة فقد سجلت أيضا أعلى نسبة للمشاركة ببرامج السياسة الفلاحية بصنف المستثمرات الخاصة في البلديات العشر، وكانت أعلى نسبة ببلدية أولاد سي أحمد 100% بالنسبة للعدد الإجمالي للمستثمرات المشاركة بسياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلدية، تليها بلديات: أولاد تبان 91,48 % وبوطالب 90,90 %، الرصفة 89,62 % وتتميز معظم مستثمرات هذه البلديات بالتقطع وصغر المساحة نظرا لطغيان الطابع الجبلي، ثم بلديات عين ولمان 77,77 %، مزلوق 72,54%، قلال 70 %، صالح باي 65,45 %، وفي الأخير كل من بلديتي عين أرنات 62,5 % وقصر الأبطال 59,09 %.

والمستثمرات الفلاحية الفردية سجلت أعلى نسبة ببلدية عين أرنات 25%، ثم بلديات قصر الأبطال 22,72 %، عين ولمان 22,22 %، صالح باي 21,81 %، ليأتي بعدها بلديتي مزلوق 15,68%، قلال 15%، وفي الأخير البلديات الثلاث التي يطغى على مجالها التضاريسي الطابع الجبلي: الرصفة 10,37%، بوطالب 09,09%، أولاد تبان 08,51%.

أما بالنسبة لصنف المستثمرات الفلاحية الجماعية فكانت نسبة المشاركة ضعيفة حيث بلغت أعلى نسبة للمشاركة 18,18 % ببلدية قصر الأبطال، ثم بلديات قلال وصالح باي وعين أرنات ومزلوق بنسب (13,33 %، 12,72 %، 10 %، 09,80) على التوالي.

2- توزيع المساحات المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي:

2- 1- توزيع المساحات المستفيدة حسب نظامها القانوني (القطاع العام والقطاع الخاص):

ندرس هذا المؤشر قصد التعرف على مساحة المستثمرات المشاركة في سياسة التجديد الفلاحي حسب نظامها القانوني لأنه أكثر دلالة من عدد المستثمرات، أي يستعمل هذا المؤشر لمعرفة وزن المستثمرات المستفيدة حسب النظام القانوني الذي تندرج ضمنه، في بلديات الدراسة نجد سيادة القطاع العام القائم على أراضي الدولة بنسبة 73,72% بسبب اتساع المستثمرات التابعة للقطاع العام فمعظمها تتجاوز مساحتها 20 هكتار، أما القطاع الخاص فقد مثل نسبة 26,27 % رغم أن مؤشر عدد المستثمرات الخاصة هو السائد على الأصناف الأخرى، وهذا يعود إلى صغر مساحة هذا الصنف من المستثمرات حيث أن أكثر من نصف عددها تقل مساحتها عن 10 هكتار.

أما على مستوى البلديات العشر فهناك تباين في توزيع المساحات المستفيدة حسب نظامها القانوني، ففي حين نجد سيادة القطاع العام بكل من بلديات صالح باي 85,03 %، قلال 84,19 %، قصر الأبطال 82,53 %، مزلوق 82,44 %، عين أرنات 77,69 % وهذا لوجود المزارع النموذجية بكل من بلديتي عين أرنات ومزلوق التي تفوق مساحتها 900 هكتار وكذلك المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وطبيعة سطحها السهلية، أما البلديات الخمس المتبقية فنجد سيادة القطاع الخاص بنسبة 100% لبلدية أولاد سي أحمد، الرصفة 88,13 %، بوطالب 86,63 %، أولاد تبان 80,82 %، عين ولمان 75,47 % بسبب صغر وتقطع المساحات الزراعية التي تسود المناطق الجبلية وتبعية معظمها للقطاع الخاص، أما بلدية عين ولمان فشهدت مشاركة جد ضعيفة ببرامج سياسة التجديد الفلاحي التي لم تتجاوز 0,88% من جملة مستثمراتها خاصة القطاع العام الذي شهد مشاركة مستثمرتين فقط من بين 1020 مستثمرة.

2- 2- نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي:

بلغت نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي 12,67 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة على مستوى البلديات العشر، ويتضح من الشكل رقم 05 أن أعلى نسبة سجلت ببلدية صالح باي والمقدرة ب32,67% تليها مباشرة بلديات عين أرنات، مزلوق، قلال

بنسب (17,36%، 16،84%، 13,19%) على التوالي، أما باقي البلديات فسجلت نسب معالجة ضعيفة تراوحت بين 09,73% لبلدية أولاد تبان و0,66% لبلدية عين ولمان.

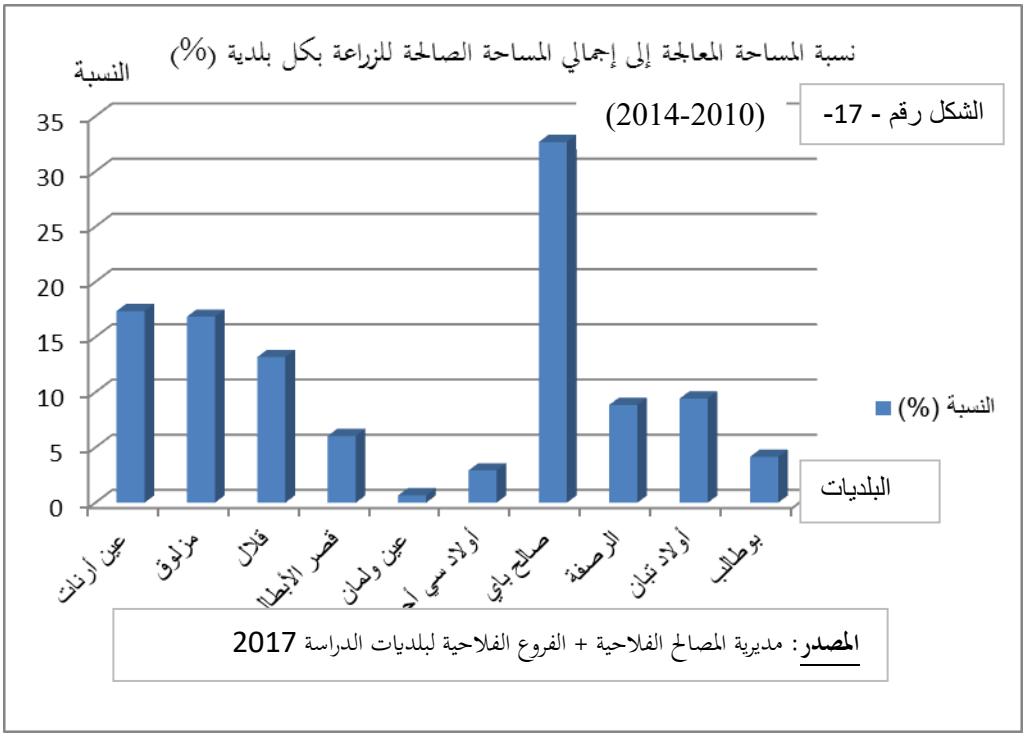

3 – توزيع المنخرطين في سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات إقليم الدراسة :

ندرس هذا المؤشر قصد التعرف على البلدية التي شهدت أكبر عدد للمنخرطين في سياسة التجديد الفلاحي بالبلديات قيد الدراسة.

تم تدعيم 12 فرعا فلاحيا على مستوى إقليم الدراسة مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

– **القسم الأول**: يشمل فروع الإنتاج النباتي ويتمثل في تكثيف زراعة الحبوب ، زراعة الأعلاف والأشجار المثمرة (زراعة الزيتون) .

– **القسم الثاني**: يضم فروع الإنتاج الحيواني (تربية النحل ، تربية الأبقار ، الدواجن).

– **القسم الثالث**: بالنسبة لهذا القسم فهو خاص بالتجهيزات (تنمية أنظمة الري ، العتاد الفلاحي...).

بلغ عدد المنخرطين على مستوى إقليم الدراسة 773 منخرطا، وهناك تفاوت كبير في عدد المنخرطين بين البلديات ، حيث سجلت بلدية الرصفة أكبر عدد للمنخرطين وقدر ب131 منخرطا أي ما نسبته 16,94% من العدد الإجمالي للمنخرطين على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وهذا راجع إلى العدد الكبير لملاك الأراضي (المستثمرات) الخاصة وتقطع مستثمراتها الفلاحية وصغر مساحتها، تليها بلدية

مزلوق ب109 منخرط بنسبة 14,10% وبلدية عين أرنات ب108 منخرط ونسبة 13,97%، وهذان البلديتان معروفتان بطابعهما السهلي والعدد الكبير للمستثمرات بهما، ثم تأتي بلدية قلال المعروفة أيضا بطابعها الفلاحي ب92 منخرط أي ما نسبته 11,90% من جملة المنخرطين بإقليم الدراسة متبوعة ببلديات صالح باي 84 منخرط، عين ولمان 77 منخرط، أولاد تبان 74 منخرط، وأخيرا بلديات قصر الأبطال 50 منخرط والتي تتميز بملوحة تربتها في قسمها الشمالي وبلدية أولاد سي أحمد 26 منخرط، بوطالب ب22 منخرط هذان البلديتان اللتان تتميزان بطابعهما الجبلي وتشهدان نقصا كبيرا في هياكل التنمية وحتى في القطاع الفلاحي.

3 – 1 – توزيع عدد المنخرطين في المخطط حسب الفروع:

ما يلاحظ على عدد المشاركين حسب الفروع هو التباين من بلدية إلى أخرى ومن فرع إلى آخر خلال 05 مواسم من تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي، حيث نجد بلديات ساهمت بكل الفروع أو معظمها كبلديات عين أرنات، مزلوق، قلال، وهناك بلديات اقتصرت مشاركتها على فروع دون أخرى وبأعداد محدودة كبلديات قصر الأبطال، أولاد سي أحمد، بوطالب.

ومنه يمكن القول أن توزيع المنخرطين في برامج ومشاريع سياسة التجديد الفلاحي يرتبط ارتباطا وثيقا بالصيغة القانونية والمساحة والطابع التضاريسي للمنطقة ، ويتوزع عددهم حسب الفروع كما يلي:

3 – 1 – 1 – فرع تكثيف الحبوب:

عرف فرع تكثيف الحبوب مشاركة 18 منخرطا بثلاث بلديات ذات الطابع السهلي والمعروفة باتساع مستثمراتها الفلاحية وهو الأمر الذي يتناسب مع زراعة الحبوب، وهذه البلديات هي : بلدية مزلوق 08 منخرطين ، عين أرنات 07 منخرطين ، قلال 03 منخرطين.

3 – 1– 2 – زراعة الأعلاف: هذا الفرع هو الآخر شهد مشاركة على مستوى ثلاث بلديات وبأعداد ضعيفة لكل منها، حيث قدر العدد الإجمالي للمشاركين بهذا الفرع الفلاحي ب08 مشاركين موزعين كالتالي: بلدية مزلوق 04 منخرطين، بلديتي عين أرنات وقلال بهما منخرطين اثنين لكل واحدة منهما.

3 – 1 – 3 – فرع زراعة الخضر (البطاطا): هذا الفرع من فروع التدعيم عرف مشاركة ضعيفة على مستوى بلديات الإقليم، حيث شاركت به بلديتي قلال ب 06 منخرطين وهي البلدية الرائدة في إنتاج البطاطا على مستوى الولاية، وبلدية مزلوق بمنخرط واحد.

وتجدر الإشارة أن التدعيم بهذا الفرع الفلاحي شمل عمليات التخزين وإنتاج البذور وهذا ما نجده سائدا ببلدية واحدة فقط على مستوى الولاية وهي بلدية قلال بمزرعة صاقروداف ذات الطابع العمومي.

3 – 1 – 4 – زراعة الزيتون: هذا النوع من الزراعة عرف تسهيلات من طرف الجهات المعنية التي شجعت على زراعته بعدما كان مقتصرا على بلديات الشمال فقط حيث نجد مشاركة كل بلديات الدراسة ب145 منخرط ليأتي هذا الفرع في الرتبة الثالثة من حيث نسبة المشاركة والمقدرة ب 18,75% من إجمالي المنخرطين بكل الفروع رغم تباين عدد المشاركين بين البلديات، لتستحوذ بلدية الرصفة على أكبر عدد للمشاركين بهذا الفرع الفلاحي والمقدر عددهم ب34 مشارك، رغم حداثة هذا النوع من الزراعة بإقليم البلدية إلا أنه عرق إقبالا واسعا من طرف الفلاحين، متبوعة ببلديتي صالح باي وأولاد تبان المجاورتان لها الأولى من ناحية الشمال والثانية من ناحية الغرب ب 29 مشارك لكل منهما، تليهما بلدية بوطالب ب14 منخرط، ثم بلديتا قصر الأبطال وعين ولمان الواقعتان ضمن النطاق السهبي ب12 مشارك، ليأتي بعدهما بلديتا قلال ب09 منخرطين وعين أرنات ب04 منخرطين وأخيرا بلديتا مزلوق وأولاد سي أحمد بمنخرط واحد لكل منهما.

نستنتج أن زراعة الزيتون شهدت إقبالا واسعا من طرف فلاحي بلديات أقصى إقليم جنوب ولاية سطيف (الرصفة ، أولاد تبان ، صالح باي ، بوطالب).

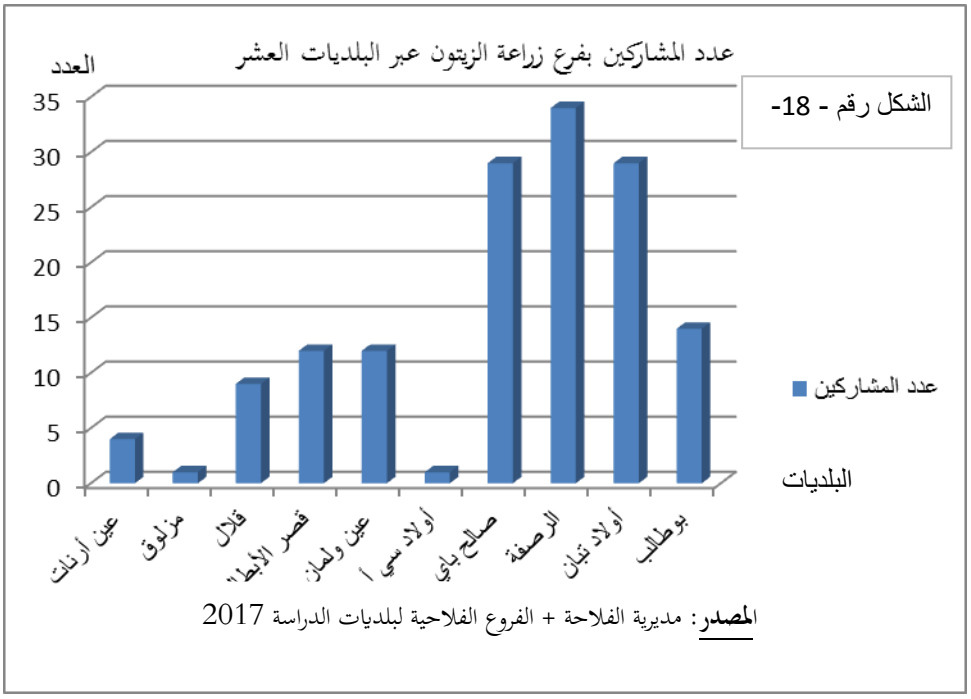

الشكل رقم - 18-

المصدر: مديرية الفلاحة + الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

3 – 1 – 5 – فرع تربية النحل:

عرف هذا النوع من التربية مشاركة كل بلديات إقليم الدراسة وبأعداد متفاوتة ، لكن الجهات المسؤولة لم تخصص تقنيين ومهندسين يساهمون في تقديم الإرشادات التقنية الخاصة بهذا النوع من التربية على اعتبار أنها تتطلب عناية خاصة لبلوغ الأهداف المرجوة (حسب ما أدلى به مهندسي مكاتب الدراسات).

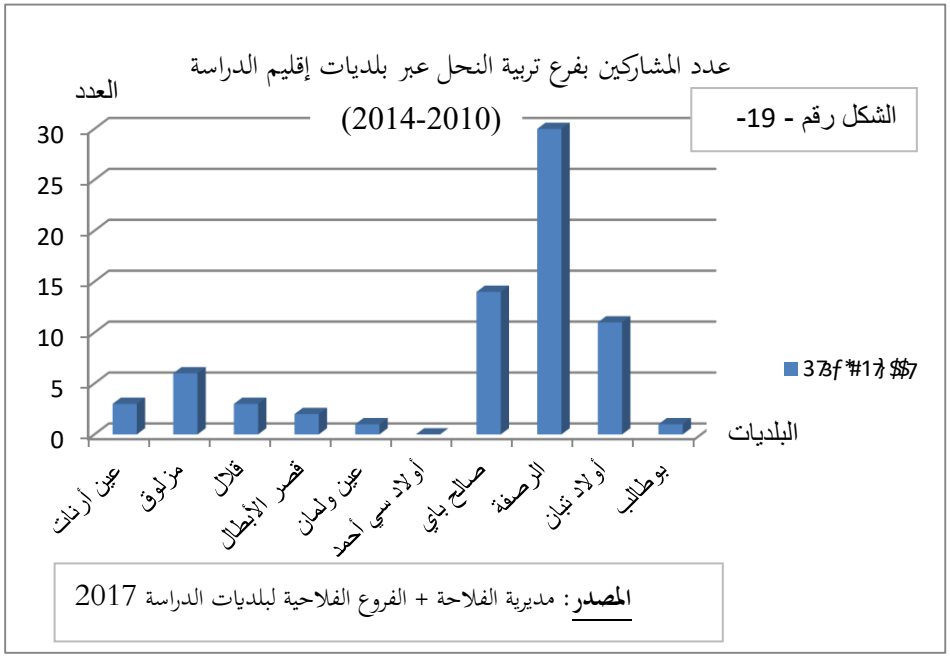

بلغ عدد المشاركين بفرع تربية النحل 71 مشاركا، لتحتل بلدية الرصفة ذات الطابع الجبلي الصدارة ضمن بلديات إقليم الدراسة ب30 منخرطا متبوعة ببلدية صالح باي ب14 منخرطا رغم الفارق بينهما في عدد المشاركين، ثم بلدية أولاد تبان ب11 مشاركا، تليها بلديات مزلوق، قلال، عين أرنات، قصر الأبطال بأعداد متقاربة (06 مشاركين، 03 مشاركين، 02 مشارك) على التوالي وأخيرا بلديتي عين ولمان وبوطالب بمشاركة منخرط واحد لكل منهما، أما بلدية أولاد سي أحمد فلم تعرف أية مشاركة بهذا الفرع الفلاحي رغم طابعها الجبلي الذي يتلاءم أكثر مع هذا النوع من التربية.

3 – 1 – 6 – تربية الدواجن: هذا النوع من التربية لم يشهد إقبالا من طرف فلاحي بلديات إقليم الدراسة نظرا لارتفاع تكاليف تجهيزاته والمساهمة الذاتية العالية من طرف المستفيدين، لهذا لجأ الكثير من المربين إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف الحصول على قروض واستغنوا عن الإعانة المالية المحدودة التي تقدمها سياسة التدعيم الفلاحي في هذا الإطار، حيث شارك بهذا الفرع من فروع التدعيم شخص واحد فقط ببلدية بوطالب.

3 – 1 – 7 – فرع تربية الأبقار:

احتل هذا الفرع من فروع التربية الرتبة الخامسة من بين فروع الدعم من حيث عدد المشاركين والمقدر ب59 مشاركا موزعين على ثمان بلديات بأعداد متفاوتة من بين عشر بلديات، لتسجل بلدية عين ولمان أكبر عدد للمنخرطين بهذا الفرع الفلاحي والمقدر ب23 مشاركا متبوعة مباشرة ببلدية قلال رغم الفارق بينهما ب09 مشاركين ثم بلدية الرصفة ب07 مشاركين وبلديتا مزلوق وصالح باي ب06 مشاركين لكل منهما، تليهما بلدية عين أرنات ب04 مشاركين وأخيرا بلديات قصر الأبطال وأولاد سي أحمد بمشاركين اثنين لكل منهما.

3 – 1 – 8 – تنمية أنظمة الري:

شهد هذا الفرع ثاني نسبة مشاركة على مستوى إقليم الدراسة حيث قدر عدد المنخرطين به ب197 مشاركا موزعين على البلديات العشر بأعداد متفاوتة لتتصدر بلدية مزلوق مجموع البلديات المشاركة ب35 منخرطا نظرا لطابعها الفلاحي وأراضيها السهلية والواسعة الداعمة لممارسة مختلف المحاصيل الزراعية، تليها بلدية الرصفة ب32 مشاركا وهي بلدية يعتمد سكانها بالدرجة الأولى على النشاط الفلاحي كما أنها تقع في النطاق الجنوبي لولاية سطيف والذي يعرف بتذبذب مناخه ونقص الأمطار المتساقطة به، كما أن الدراسات التي أجريت من طرف الجهات المختصة في هذا المجال (ANRH)[1] أثبتت أن المياه بهذا الإقليم في تناقص مستمر مما يستلزم اللجوء إلى وسائل أخرى أكثر اقتصادا للثروة المائية (الري عن طريق المرش، السقي بالتقطير) ثم بلديات قلال، عين أرنات، صالح باي، أولاد تبان بأعداد متقاربة (27 مشارك ، 23 مشارك، 22 مشارك، 21 مشارك) لتأتي بعدها بلدية قصر الأبطال ب16 مشارك، عين ولمان ب12 منخرط وأخيرا البلديتين النائيتين الواقعتين في النطاق الجبلي: أولاد سي أحمد ب08 منخرطين وبلدية بوطالب بمنخرط واحد فقط ، وهذه البلدية تشهد مشاركة ضعيفة جدا في كل فروع الدعم وهذا ما يفسر تهميشها وعزلتها ضمن إقليم الولاية.

[1]- Agence Nationale des Ressources Hydrauliques.

الشكل رقم - 20 -

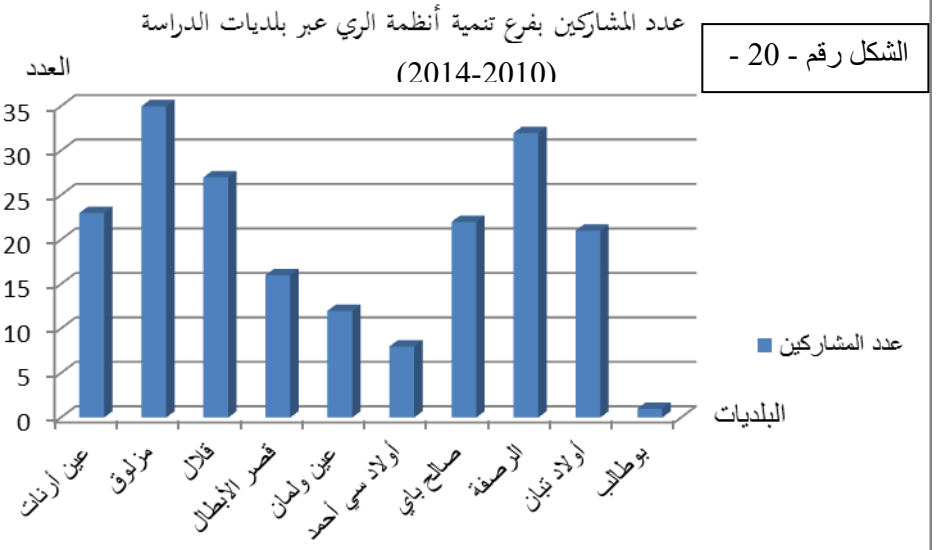

المصدر: مديرية الفلاحة + الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

3 – 1 – 9 – فرع العتاد الفلاحي:

احتل فرع تدعيم العتاد الفلاحي الرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين في سياسة التجديد الفلاحي منذ انطلاقها مع مطلع سنة 2010 إلى غاية 30 ديسمبر 2014 وذلك ب224 مشارك رغم تباين عدد المنخرطين بهذا الفرع الفلاحي بين بلديات الدراسة لتسجل بلدية عين أرنات أكبر عدد ب58 منخرط أي ما نسبته 25,89% من إجمالي المشاركين بهذا الفرع الفلاحي بإقليم الدراسة، متبوعة ببلدية مزلوق ب39 منخرط ثم بلديات الرصفة ب26 منخرط، عين ولمان 25 منخرط، قلال 20 منخرط ، قصر الأبطال 16 منخرط، صالح باي 13 منخرط ، وأخيرا بلديات أولاد سي أحمد، أولاد تبان ب11 منخرط لكل منهما وبلدية بوطالب ب05 منخرطين.

وتجدر الإشارة هنا أن اتساع المساحة الصالحة للزراعة بإقليم الدراسة (74356هكتار) يتطلب الحاجة أكثر للعتاد الفلاحي خاصة في موسمي الخريف والصيف.

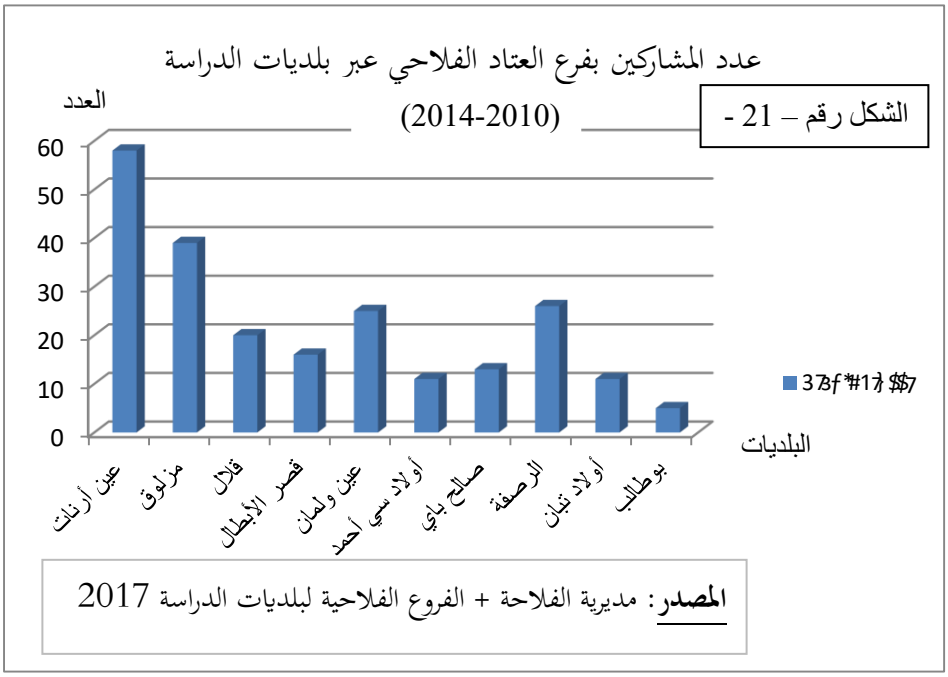

3 – 1 – 10 – الفروع الأخرى: (الحليب ، المواد الطاقوية ، البيوت البلاستيكية):

بالنسبة لفرع تنمية الحليب شهد مشاركة ضعيفة على مستوى البلديات قيد الدراسة ب12 منخرطا موزعين على ثمان بلديات ما بين منخرطين اثنين إلى منخرط واحد لكل بلدية، أما بلديتا أولاد تبان وبوطالب فلم تعرفا مشاركة بهذا الفرع الفلاحي.

أما فرع المواد الطاقوية فعرف مشاركة ثلاث بلديات من بين عشر بلديات التابعة لإقليم الدراسة وهي البلديات ذات الطابع السهلي: مزلوق ب 07 مشاركين، عين أرنات ب 06 مشاركين، قلال بمشاركين اثنين.

وبالنسبة لفرع تنمية البيوت البلاستيكية فشهد مشاركة أربع بلديات فقط نظرا لارتفاع أسعار تجهيزاته والمساهمة الذاتية الكبيرة التي فرضت على المنخرطين وقدر العدد الإجمالي للمشاركين به ب 15 منخرطا معظمهم ببلدية قلال 09 مشاركين، عين ولمان 03 مشاركين، أولاد سي أحمد منخرطين اثنين، مزلوق مشارك واحد.

4 – المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي حسب الفروع:

نركز في هذا العنصر على أهم المحاصيل الزراعية المدعمة في إطار سياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلديات قيد الدراسة لنبرز المساحة المخصصة لكل محصول زراعي وهي أربع محاصيل:

أ – المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب:

احتل برنامج تكثيف الحبوب أكبر مساحة مخصصة للدعم خلال المرحلة الخماسية لتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010 – 2014) ، حيث قدرت المساحة ب 4182 هـ.

أما على مستوى بلديات الدراسة فقد شمل برنامج تدعيم تكثيف الحبوب ثلاث بلديات فقط من بين العشر بلديات، وهي مزلوق 1859 هـ وهذا راجع إلى الطابع الفلاحي للبلدية والخاصية الأساسية لها التي تتمثل في زراعة الحبوب بحكم طابعها السهلي والمزرعة النموذجية المتواجدة بها ذات المساحة الشاسعة (945 هكتار) وبلدية عين أرنات بمساحة 1806 هـ وهي الأخرى مستثمراتها تتميز باتساع المساحة هذ ما تتطلبه زراعة الحبوب وبها أيضا مزرعة نموذجية تفوق مساحتها 1500 هكتار إضافة إلى اعتماد عدد كبير من سكانها على النشاط الفلاحي أساسا ثم بلدية قلال ب517 هـ ، وهذه البلديات الثلاث تقع تقريبا في نطاق جغرافي واحد (النطاق السهلي).

ب – المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف:

تأتي في الرتبة الثانية من حيث المساحة ب 477 هـ، وهذه الزراعة تتطلب هي الأخرى اتساع المساحة والتربة السهلية الخصبة، لذلك نجدها تسود في نفس البلديات الخاصة بزراعة الحبوب لكن بمساحة أقل: قلال 223 هـ، عين أرنات 130 هـ ، مزلوق 124 هـ.

ج – المساحة المخصصة لزراعة الخضر:

المحصول الزراعي الأساسي الذي شهد تدعيما فلاحيا على مستوى الولاية هو مادة البطاطا التي تنحصر زراعتها ببعض البلديات على مستوى إقليم الولاية، أما على مستوى البلديات العشر فقدرت المساحة المخصصة للتدعيم ب 111 هـ ببلديتي قلال المعروفة بإنتاج هذ المحصول الزراعي (100 هـ) وبلدية مزلوق ب11 هـ .

د – المساحة المخصصة لزراعة الزيتون:

يأتي فرع زراعة أشجار الزيتون في الرتبة الثالثة من حيث المساحة المخصصة أي 200,5 موزعة على جميع بلديات الدراسة نظرا للاهتمام الكبير والتسهيلات التي منحتها سياسة الدعم الفلاحي لهذا النوع من الزراعة بحكم فوائدها الاقتصادية الكبيرة، حيث كانت هذه الزراعة مقتصرة على مناطق الشمال فقط قبل تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومع مجيء المخطط سنة 2000 وسع هذا النوع من الزراعة على جميع تراب الولاية لأنه يتأقلم نسبيا مع جميع الظروف المناخية السائدة بالولاية خاصة وأنه يمتلك ميزة تحمل العطش على اعتبار أن الولاية تمر بفترات جفاف على مدار السنة خاصة في فصل الصيف، واختلفت المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعة بين بلديات الدراسة، لتستحوذ بلدية قصر

الأبطال على أكبر مساحة 35 هـ متبوعة ببلدية الرصفة ب32 هـ ثم بلديات أولاد تبان ب31 هـ و صالح باي 28 هـ ، عين ولمان 26 هـ، أما البلديات الخمس المتبقية فسجلت مساحات أقل: بوطالب 15,5 هـ، عين أرنات 11,5 هـ ، مزلوق 10 هـ قلال 09,5 هـ وأخيرا بلدية أولاد سي أحمد بمساحة جد ضعيفة 02 هـ.

نتيجة:

من خلال دراسة المساحة المخصصة للمعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي حسب الفروع على مستوى إقليم الدراسة نلاحظ أن البلديات ذات الطابع السهلي (عين أرنات ، مزلوق ، قلال) والتي تتميز بشساعة مساحة مستثمراتها قد شاركت بكل فروع التدعيم وهذا راجع إلى بعدها الفلاحي، كما سجلت بلديات الجنوب (الرصفة ، أولاد تبان ...) أكبر مساحة لزراعة الزيتون وهذا ما يفسر توجه الإقليم الجنوبي نحو هذا النوع من الزراعة الذي كان مقتصرا على الإقليم الشمالي فقط للولاية.

5 – الحجم المالي:

5 –1 – تعريف الدعم الفلاحي:

الدعم الفلاحي عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة دعما أو قرضا من خلال عدة صناديق على رأسها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) وهذا قصد النهوض بالقطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة حسب الأنشطة والمشاريع المراد القيام بها من طرف الفلاح، والتركيبة المالية للمشروع تمثلها المعادلة التالية:

الاستثمار الكلي = المساهمة الذاتية +القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

بلغت قيمة حجم الاستثمار على مستوى إقليم الدراسة 969857031دج منها 326823874 دج قيمة الدعم المخصص أي 33,69 % من حجم الاستثمار الكلي ببلديات الدراسة، والباقي يمول ذاتيا أو عن طريق القرض ، ونلاحظ تفاوت في توزيع حجم الاستثمار الكلي بين بلديات إقليم الدراسة ، حيث نجد أكبر حجم للاستثمار ببلدية مزلوق بقيمة 209771725 دج أي ما نسبته 21,62% من إجمالي حجم الاستثمار المالي لبلديات الدراسة، تليها بلدية عين أرنات ب192651432 دج بنسبة 19,86% وبلدية قلال 166498137 دج بنسبة 17,16% ثم بلديات الرصفة 85427322 دج، قصر الأبطال 81993729 دج، عين ولمان 80859934 دج بنسب جد متقاربة على التوالي (08,80 % ، 08,45 % ، 08,33 %) لنجد بعدها بلديات صالح باي ب62752187دج وبنسبة

06,47%، أولاد تبان 47770903 دج بنسبة 04,92%، وأقل حجم للاستثمار سجل ببلديتي أولاد سي أحمد 30333937 دج وبوطالب بقيمة 11797725 دج بنسبتي (03,12 % ، 01,21 %) على التوالي.

نتيجة:

إذن استفادت بلديات الدراسة من دعم فلاحي قدره 33,69% وهو منخفض مقارنة بمرحلة الانطلاقة الأولى لسياسة الدعم الفلاحي مع بداية تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، رغم أن نسبة الدعم تختلف من بلدية إلى أخرى ومن نشاط لآخر.

نركز في دراستنا هذه على المساهمة المالية التي تقدمها الدولة عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي في مختلف فروع الدعم.

5 – 2 – الحجم المالي للدعم وأهم الأنشطة المدعمة:

منذ الشروع في تنفيذ برامج سياسة التجديد الفلاحي (سياسة تكميلية لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) خلال المرحلة الخماسية (2010 – 2014) في ولاية سطيف خصص غلاف مالي للدعم ببلديات إقليم الدراسة بقيمة 326823874 دج وهي موزعة حسب الأنشطة الموضحة في الجدول رقم23.

الجدول رقم -23- **توزيع الدعم المالي المخصص حسب الأنشطة عبر البلديات العشر (2010–2014)**

حجم الدعم / فروع الدعم	الدعم المخصص (دج)	النسبة %
زراعة تكثيف الحبوب	1102160	0,33
زراعة الأعلاف	95400	0,02
زراعة الخضر	2306200	0,70
زراعة الزيتون	12090000	03.69
تربية النحل	6847831	02,09
تربية الدواجن	539339	0,16
تربية الأبقار	15959800	04,88
الحليب	2046895	0,62
تنمية أنظمة الري	29569583	09,04
المواد الطاقوية	895984	0,27
العتاد الفلاحي	242120495	74,08
البيوت البلاستيكية	13250187	04,05
المجموع	326823874	100

المصدر: الأقسام الفرعية الفلاحية للبلديات العشر2016 + معالجة شخصية

يتضح من الجدول أن الدعم عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي قد شمل 12 برنامجا في مقدمتها فرع العتاد الفلاحي بنسبة جد معتبرة فاقت النصف والمقدرة ب 08,74% من إجمالي الدعم المعتمد على مستوى إقليم الدراسة يليه وبفارق كبير فرع تنمية أنظمة الري بنسبة 09,04% ثم فرع تربية الأبقار 04,88% والبيوت البلاستيكية 04,05 %، أما بقية الفروع فسجلت نسب تدعيم متقاربة محصورة بين 03,69% لزراعة الزيتون إلى 0,02 % لزراعة الأعلاف كأضعف نسبة.

نتيجة:

من خلال الدعم المخصص لمختلف الفروع الفلاحية نلاحظ أن فرع العتاد الفلاحي استحوذ على أكبر نسبة دعم (74,08 %) بمختلف أنواعه (عتاد تحضير التربة، الحرث، الحصاد ، الجمع) وتجهيزاته، وهذا يفسر اهتمام سياسة التجديد الفلاحي بهذا الفرع من فروع الدعم نظرا لأهميته وخدمته الكبرى للنشاط الزراعي من بداية تحضير التربة إلى غاية جني المحصول الزراعي إضافة إلى ارتفاع أسعار المكننة الفلاحية وشكوى الفلاحين من ذلك، كل هذا يحتم على الجهات المسؤولة مراعاة هذا الجانب، أما نسبة الدعم المخصصة للإنتاج النباتي فهي04,74 % النسبة الأكبر منها لزراعة الزيتون وهي الزراعة التي عرفت انتشارا واسعا بإقليم الولاية، في حين خصص للإنتاج الحيواني ما نسبته 07,75 % لتستحوذ تربية الأبقار على 04,88 % منها.

الشكل رقم 22

توزيع الدعم المالي المخصص (دج) على البلديات العشر (2014-2010)

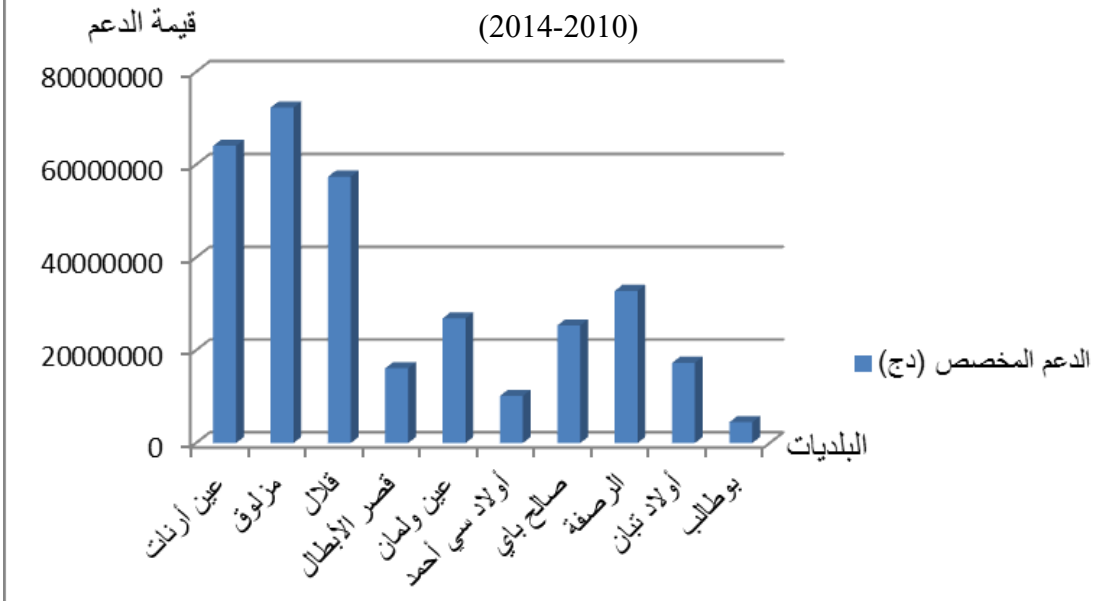

المصدر: مديرية الفلاحة + الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

يوضح الشكل رقم (22) توزيع الدعم المعتمد عبر البلديات العشر، حيث يتبين أن هناك تفاوت في التوزيع أين نجد بلدية مزلوق تحتل الرتبة الأولى من حجم الدعم المخصص للبلديات قيد الدراسة ب 72293193 دج أي ما نسبته 22,11 % من إجمالي الدعم المخصص لبلديات إقليم الدراسة، تليها بلدية عين أرنات ب64067691 دج بنسبة 19,60% وفي الرتبة الثالثة نجد بلدية قلال بقيمة 57414782 دج بنسبة 17,56% ثم بلدية الرصفة ب32783117 دج أي ما نسبته 10,03 % لتأتي بعدها بلديات عين ولمان بقيمة 26865838 دج بنسبة 08,22% ، صالح باي 25345041 دج بنسبة07,75%، أولاد تبان17286415دج بنسبة 05,28%، قصر الأبطال 16119773دج بنسبة 04,93، وفي الأخير نجد كل من البلديتين الجبليتين أولاد سي أحمد 10170214 دج، بوطالب 4477820دج بنسبتي (03,11 % ، 01,37 %) على التوالي، ويمكن إرجاع أسباب هذا التفاوت إلى:

– مكانة البلدية داخل إقليمها الولائي والوزن الذي تمارسه بحكم المجال التضاريسي الذي تنتمي إليه (قرب بلديتي مزلوق 10 كلم وعين أرنات 07 كلم من مركز الولاية وطابعهما السهلي.

– العزلة والتهميش اللذان تشهداهما بعض البلديات (بوطالب، أولاد سي أحمد).

– الامكانيات الفلاحية للبلدية (عامل السطح ، التربة ، مساحة المستثمرات الفلاحية الكبيرة ووجود المزارع النموذجية بها (عين أرنات ، مزلوق).

– قبول ملفات طالبي الدعم الفلاحي مرتبط أساسا بمساحة المستثمرة الفلاحية .

– الأهمية الاقتصادية للأنشطة المدعمة (العتاد الفلاحي ، الري ، الأشجار المثمرة ...).

5 – 3 – توزيع الدعم المخصص حسب الفروع:

يبرز الجدول رقم (23) توزيع الدعم المخصص للفروع المدعمة عبر بلديات الدراسة منذ سنة 2010 إلى غاية 2014 من خلال سياسة التجديد الفلاحي، ومنه نستخرج توزيع الدعم المخصص لأهم الفروع وتحديد البلديات التي تحتل الصدارة في كل فرع.

5 – 3 – 1 – توزيع الدعم في فرع العتاد الفلاحي:

احتل هذا الفرع الرتبة الأولى من حيث حجم الدعم المالي المخصص خلال 05 مواسم ب 74,08% من إجمالي حجم الدعم المعتمد لبلديات إقليم الدراسة ، أي ما قيمته 242120495 دج رغم تفاوته بين البلديات، إذ تستحوذ بلدية مزلوق على أكبر نسبة دعم بهذا الفرع الفلاحي والمقدرة ب 24,49% من إجمالي الدعم المخصص لبرنامج العتاد الفلاحي بالبلديات العشر بقيمة 59310595

دج تليها بلدية عين أرنات بنسبة 23,87% متبوعة ببلدية قلال ب14,59%، ثم بلديتي عين ولمان والرصفة بنفس النسبة 07,93% وبلدية صالح باي 07,41% لتأتي بعدها كل من بلديتي قصر الأبطال 04,76% وأولاد تبان04,71%، وفي الأخير نجد بلديتي أولاد سي أحمد 03,11%، بوطالب 01,16% كأضعف نسبة وهما بلديتان تقعان في النطاق الجبلي وتعرفان عزلة ونقص هياكل التنمية بهما.

5 – 3 – 2 – توزيع الدعم بفرع تنمية أنظمة الري:

يأتي فرع تنمية الري في الرتبة الثانية بعد العتاد الفلاحي بنسبة 09,04% من إجمالي الدعم المخصص بكل الفروع على مستوى البلديات العشر بقيمة 29569583 دج رغم تفاوت هذا الحجم المالي بين بلديات الدراسة، فيما استحوذت بلدية قلال على أكبر نسبة دعم بهذا الفرع والمقدرة ب20,68% بقيمة 6117349دج ثم بلدية مزلوق ب18,57% متبوعة ببلديتي عين أرنات 14,06% وعين ولمان 13,95% وبنسب أقل لبلديات الرصفة 09,69%، أولاد تبان 08,13%، صالح باي 41,07 %، وفي الأخير نجد البلديات الثلاث المتبقية بنسب ضعيفة: قصر الأبطال 04,92%، أولاد سي أحمد 02,35 %، بوطالب0,58%.

وارتفاع الدعم المخصص لفرع تنمية أنظمة الري يرجع إلى أهميته الاقتصادية بالنسبة لأي نشاط فلاحي، مما يدل على التوجه الجديد الذي اعتمدته الدولة بتطوير عتاد السقي (السقي عن طريق المرش، التقطير، المجمعات المائية، حفر الآبار) للنهوض بالقطاع الفلاحي والحفاظ على الثروة المائية بإدخال أساليب جديدة أكثر اقتصادا لهذه الثروة الحيوية.

5 –3 – 3 – توزيع الدعم بفرع تربية الأبقار:

احتل هذا الفرع الرتبة الثالثة من الدعم المخصص لبلديات إقليم الدراسة بنسبة 88,04% أي ما قيمته 15959800دج، وقد شمل هذا الفرع ثمان بلديات، فيما استحوذت بلدية مزلوق على أكبر نسبة 33,71 % بقيمة 5380400دج، تليها بلدية الرصفة بنسبة 30,59% ثم بلدية صالح باي ب16,60%، وبنسب أقل بالنسبة لبلديات أولاد سي أحمد 07,37%، عين ولمان 67,04 % قلال 04,09%، عين أرنات 01,69 %، قصر الأبطال 01,24 %.

شمل فرع تربية الأبقار عمليات التلقيح الاصطناعي خاصة وتقديم مساعدة مالية لمالكي الأبقار الولودة إلى غاية بلوغ العجل سن 24 شهرا.

وتجدر الإشارة أن تربية الأبقار في ولاية سطيف تكون أساسا لإنتاج الحليب وليس إنتاج اللحوم لذلك يقدم الدعم أكثر لمالكي الأبقار الإناث.

5 – 3 – 4 – توزيع الدعم بفرع البيوت البلاستيكية:

قدرت نسبة الدعم المخصص لهذا الفرع على مستوى بلديات إقليم الدراسة ب04,05% أي 13250187دج وشمل أربع بلديات فقط من بين عشرة، وأكبر نسبة دعم وجهت لبلدية قلال 88,56% المعروفة بالانتشار الواسع لهذا النوع من الزراعة تليها وبفارق كبير بينهما بلدية عين ولمان06,71%، ثم بلديتي أولاد سي أحمد 03,02 %، مزلوق 0,16%.

ويمكن إرجاع انعدام المشاركة بهذا الفرع الفلاحي بمعظم بلديات الدراسة إلى ارتفاع تكاليف تجهيزات هذا النوع من الزراعة ، حيث تفوق قيمة إنجاز بيت بلاستيكي واحد 200000 دج ونسبة الدعم كانت محدودة لا تتعدى 30%.

5 – 3 – 5 – توزيع الدعم بفرع زراعة الزيتون:

بلغت نسبة الدعم المخصص لفرع زراعة الزيتون 03,69 % من إجمالي الدعم المخصص لبلديات إقليم الدراسة أي 12090000 دج، وهناك تباين في توزيع حجم الدعم بين بلديات الدراسة بهذا الفرع، حيث احتلت بلدية قصر الأبطال الصدارة بهذا الفرع 18,11 % بقيمة 2190000 دج تليها بلديتي الرصفة 15,88 %، أولاد تبان 15,38%، ثم تأتي صالح باي وعين ولمان بنسبتي (13,89%، 12,65%) على التوالي وبنسب أقل لبلديات بوطالب 07,69 %، عين أرنات 05,70 %، مزلوق 04,96% ، قلال 04,71 %، وأضعف نسبة سجلت ببلدية أولاد سي أحمد 0,99 %.

5 – 3 – 6 – توزيع الدعم بفرع تربية النحل:

قدرت قيمة الدعم المخصص لهذا الفرع ب6847831 دج أي ما نسبته 02,09% من حجم الدعم المعتمد بالبلديات العشر، ويختلف هذا الحجم المالي في توزيعه بين البلديات لتستحوذ بلدية الرصفة على أكبر نسبة والمقدرة ب54,60% أي ما قيمته 3739282 دج وهذه البلدية معروفة بطابعها الجبلي الذي يساعد على إقامة وتشجيع هذا النوع من التربية، تليها بلديتي صالح باي 14,62% وأولاد تبان 14,01% ثم بلديات مزلوق 04,49% ، قصر الأبطال 04,13 % ، عين أرنات 02,96%، عين ولمان 02,21 %، قلال 02,19%، وأخيرا بلدية بوطالب بنسبة 0,74% كأضعف نسبة.

5 – 3 – 7 – توزيع الدعم ببقية الفروع:

وتمثل بقيمة الفروع المتبقية مجتمعة نسبة 02,1 % من مجموع الدعم المخصص للبلديات العشر أي ما قيمته 6985978دج، ونسب الدعم المخصصة لكل فرع لم تصل حتى إلى 01 %، تأتي في مقدمتها زراعة الخضر 0,70 % (قلال 99,90 %، مزلوق 0,09 %)، الحليب 0,62 %، الحبوب 0,33 %،

المواد الطاقوية 0,27%، تربية الدواجن 0,16 %، زراعة الأعلاف 0,02 %، والملاحظ أن هذه الفروع اقتصرت مشاركتها على بلديات (عين أرنات، مزلوق، قلال) دون أخرى وشارك بها عدد محدود جدا من الأفراد لذلك نلاحظ انخفاض القيم المالية المخصصة لها.

نتيجة:

سمحت دراسة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على بلديات إقليم الدراسة في هذا المبحث بالخروج بالنتائج التالية:

– هناك ضعف في المشاركة على مستوى بلديات الإقليم بمعظم فروع الدعم، وهذا راجع في غالب الأحيان إلى عدم وجود تسهيلات من طرف الجهات المعنية في منح وسائل الدعم أو القروض الفلاحية.

– يوجد تفاوت بين بلديات الدراسة في نسبة المشاركة والحصول على الدعم، حيث هناك بلديات شاركت بكل الفروع الفلاحية كبلدية عين أرنات وقلال وبلديات أخرى كانت مشاركتها في برامج الدعم محدودة ومحتشمة على غرار بلديتي أولاد سي أحمد وبوطالب.

– منح فرص التدعيم والاستفادة تخضع للصيغة القانونية للمستثمرة ومساحتها ومكانة البلدية في إطارها الاقليمي.

– سجلت فروع: العتاد الفلاحي وتنمية أنظمة الري وزراعة الزيتون أكبر نسبة مشاركة على مستوى باقي الفروع بأعداد على التوالي (224 مشارك، 197 مشارك، 145مشارك) ليشهد فرع تربية الدواجن أضعف نسبة مشاركة والتي لا تتعدى منخرطين اثنين.

– هناك فروع دعم شهدت مشاركة كل بلديات الدراسة أو معظمها على غرار فرع زراعة الزيتون، تربية النحل، تنمية أنظمة الري.

ثانيا: الإنجازات والنتائج المحققة لسياسة التجديد الفلاحي على مستوى بلديات الدراسة:

نحاول من خلال هذا العنصر تقديم إنجازات سياسة التجديد الفلاحي في بلديات إقليم الدراسة بعد أن تم التعرف على عدد المشاركين والمساحة المخصصة للمعالجة والدعم المالي المخصص لكل فرع فلاحي وهذا خلال المرحلة الخماسية (2010 – 2014) وفي هذا الإطار ندرس:

1 – الإنجازات الفيزيائية: وهو مصطلح يستخدم من طرف الجهات المعنية (مديرية المصالح الفلاحية والفروع التابعة لها).

2 – الإنجازات المالية.

1 – الإنجازات الفيزيائية: ويقصد بها عدد المستفيدين والمساحة المحققة أو المنجزة في إطار برامج سياسة التجديد الفلاحي ، وسوف نعتمد في هذا التحليل على الإنجازات المحققة على مستوى بلديات إقليم الدراسة خلال 05 مواسم فلاحية (من 2010 – 2014).

1 – 1 – عدد المستفيدين حسب الفروع:

قدرت نسبة المستفيدين في مختلف الفروع الفلاحية ب52,05% من جملة عدد المنخرطين أي استفاد 380 شخص من بين 773 منخرط رغم تفاوت هذه النسبة بين البلديات والأنشطة المدعمة.

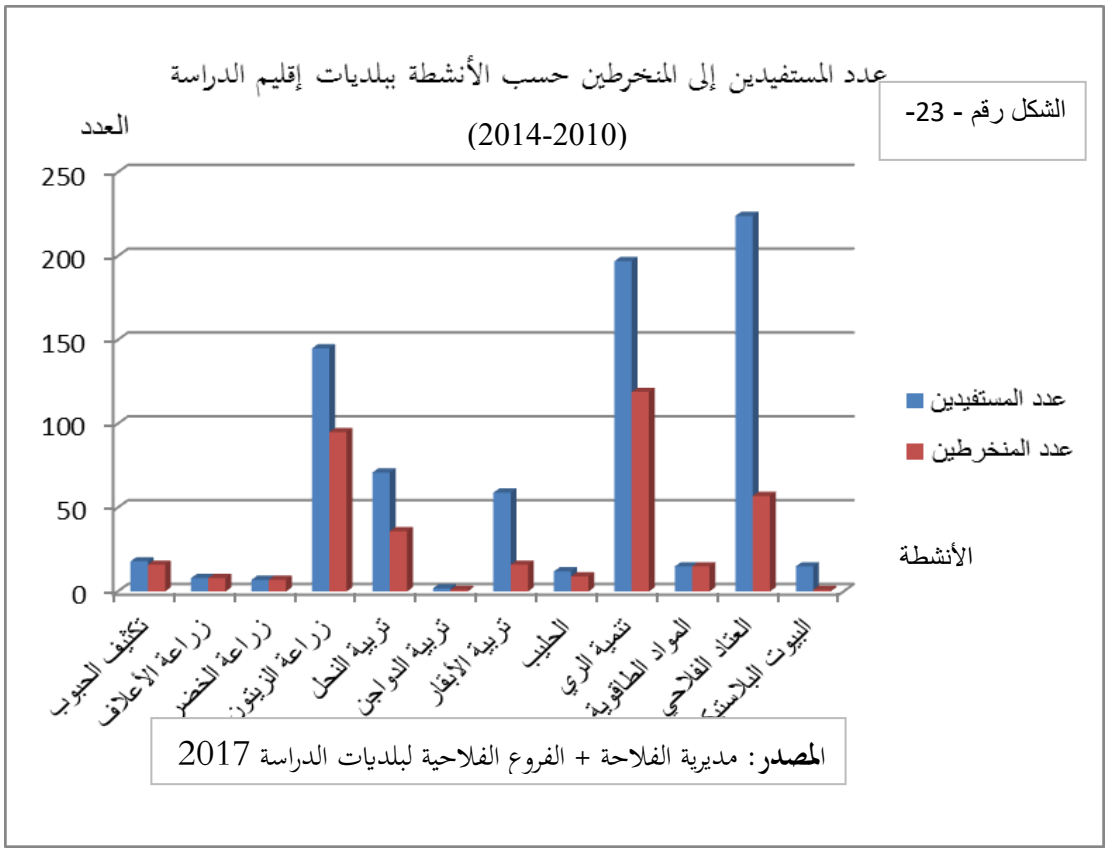

الشكل رقم - 23-

المصدر: مديرية الفلاحة + الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

1 – 1 – 1 – عدد المستفيدين في فرع تكثيف الحبوب:

بلغ عدد المستفيدين في برنامج تكثيف الحبوب 16 مستفيدا موزعين على ثلاث بلديات من بين عشرة الخاصة بإقليم الدراسة من إجمالي عدد المنخرطين البالغ 18 منخرطا أي ما نسبته 88,88%(عين أرنات 07 مستفيدين، مزلوق 08 مستفيدين، قلال 01 مستفيد).

نستنتج أن عدد المشاركين والمنخرطين بفرع تكثيف الحبوب كان ضعيفا ولا يعبر على مكانة الولاية في هذا النشاط الفلاحي خاصة النطاق السهلي الذي يشتهر بإنتاج الحبوب.

1 – 1 – 2 – زراعة الأعلاف:

بلغ عدد المستفيدين في فرع زراعة الأعلاف 08 مستفيدين من بين 08 مشاركين بهذا الفرع الفلاحي، أي استفاد كل المنخرطين موزعين على نفس البلديات التي شاركت بفرع تكثيف الحبوب (عين أرنات 02 مستفيدين، مزلوق 04 مستفيدين، قلال 02 مستفيدين) .

1 – 1 – 3 – زراعة الخضر:

استفاد بهذا الفرع الفلاحي 07 مستفيدين أي كل المشاركين وكان ذلك ببلديتين فقط من بين بلديات إقليم الدراسة (06 مستفيدين ببلدية قلال، 01 مستفيد ببلدية مزلوق).

1 – 1 – 4 – زراعة الزيتون:

احتلت زراعة الزيتون الرتبة الثانية من حيث عدد المستفيدين (95 مستفيدا) وهذا بعد فرع تنمية أنظمة الري (119 مستفيد) أما نسبة الاستفادة من إجمالي عدد المشاركين بهذا الفرع الفلاحي (145 مشارك) فقدرت ب65,51%، رغم تباين عدد المستفيدين بين البلديات، حيث احتلت بلدية الرصفة الصدارة (24 مستفيد من بين 34 مشارك) ، تليها بلدية أولاد تبان ب22 مستفيد من بين 29 منخرط ثم بلديات صالح باي ب16 مستفيد، بوطالب 14 مستفيد، عين ولمان 08 مستفيدين، قصر الأبطال06 مستفيدين، و03 مستفيدين ببلدية عين أرنات من بين 04 مشاركين بها بهذا الفرع الفلاحي، وأضعف عدد سجل ببلديتي مزلوق وقلال بمستفيد واحد لكل منهما، في حين لم تشهد بلدية أولاد سي أحمد أية استفادة بفرع زراعة الزيتون.

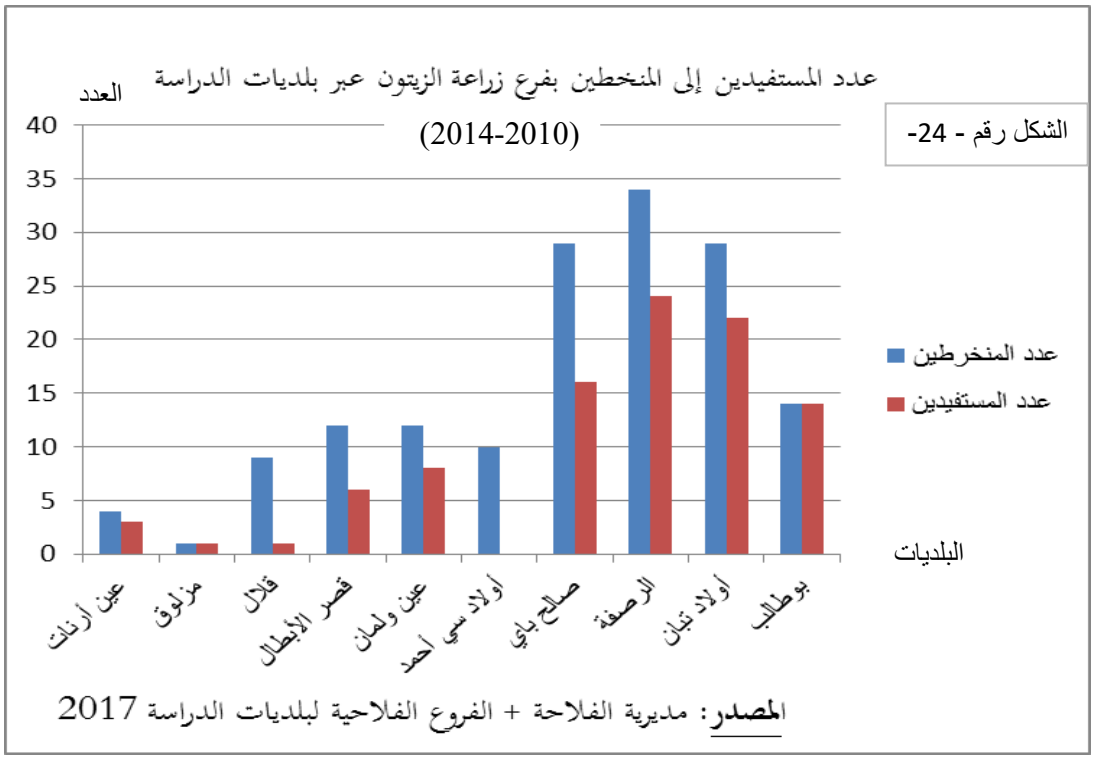

الشكل رقم - 24-

نلاحظ أن أكبر نسبة استفادة بفرع زراعة الزيتون سجلت ببلديات أقصى الجنوب (الرصفة، أولاد تبان، صالح باي، بوطالب) التي أعطت جانبا كبيرا من الاهتمام لهذا الفرع الفلاحي حيث قدرت نسبة الاستفادة بها 80% من إجمالي عدد المستفيدين بهذا الفرع على مستوى بلديات إقليم الراسة، وبالنظر إلى فوائده وقيمته الاقتصادية ينبغي تشجيع أكثر هذا النوع من الزراعة التي تعتبر جديدة بالنسبة للإقليم الجنوبي بالولاية.

نتيجة:

من خلال دراسة توزيع المستفيدين بمختلف فروع الإنتاج النباتي على مستوى البلديات العشر نلاحظ ضعف المشاركة والاستفادة بكل فروع الدعم (تكثيف الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة الخضر) ماعدا فرع زراعة الزيتون، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى نقص التحفيزات والامكانيات التي تشجع على المشاركة بهذه الفروع الفلاحية ووضع قيود من طرف الجهات المسؤولة ترتبط بموقع المستثمرة ومساحتها إضافة إلى نقص الإعلام بهذا الجانب.

الخريطة رقم -25-

توزيع عدد المستفيدين من بين المنخرطين بكل الفروع الفلاحية على بلديات الدراسة (2014-2010)

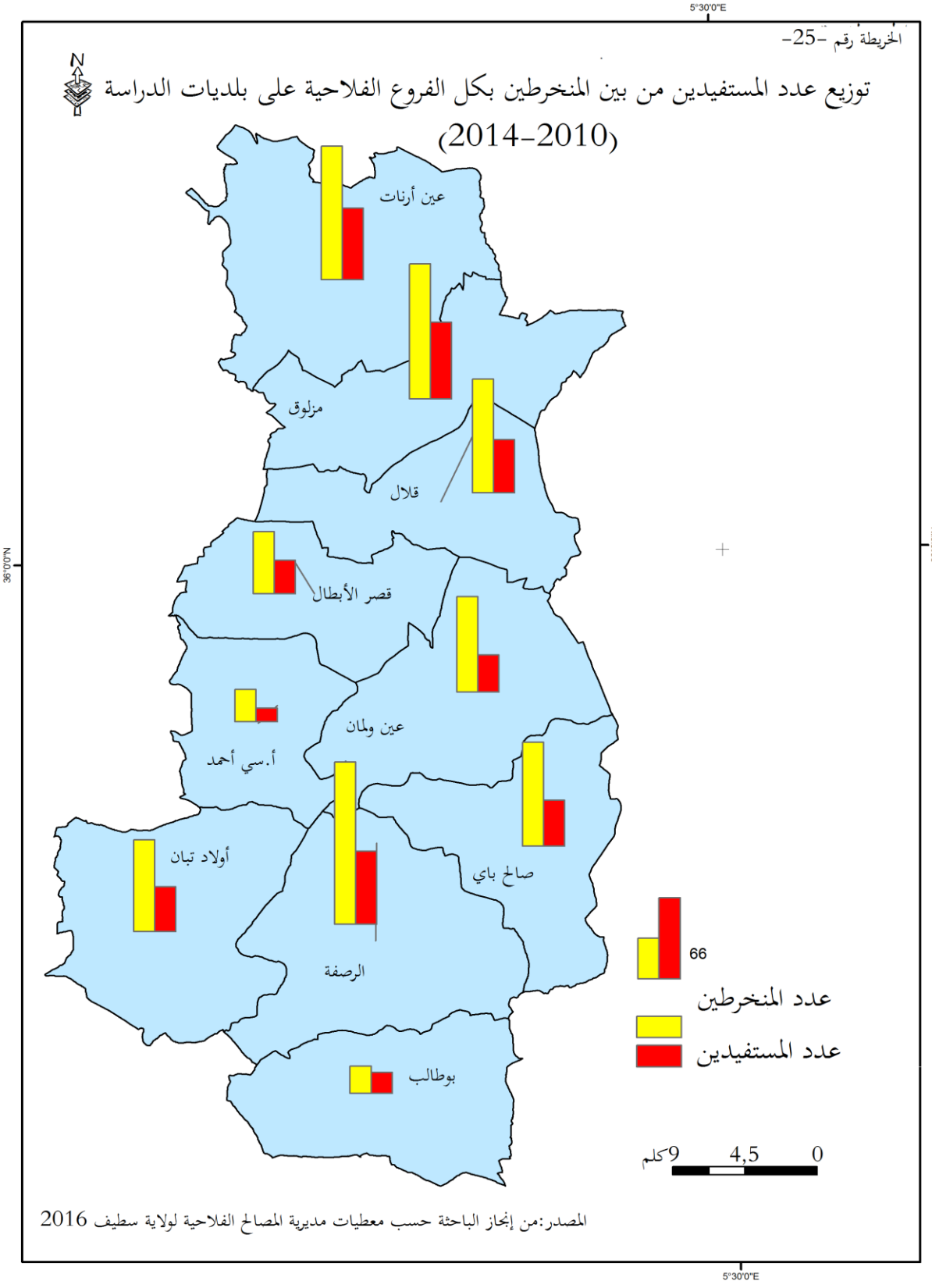

المصدر:من إنجاز الباحثة حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

1– 1 – 5 – المستفيدون في فرع تربية النحل:

بلغ عدد المستفيدين بهذا الفرع الفلاحي 36 مستفيدا أي ما نسبته 50,70% من إجمالي المنخرطين بهذا الفرع المقدر ب 71 مشارك، وهناك تباين في عدد المستفيدين بين البلديات، وأكبر عدد سجل ببلدية الرصفة (11 مستفيدا) رغم أن نسبة الاستفادة كانت ضعيفة والمقدرة ب36,66 % من إجمالي عدد المنخرطين بها بهذا الفرع، متبوعة ببلدية صالح باي ب07 مستفيدين، يليها بلديتي أولاد تبان ومزلوق ب05 مستفيدين لكل منهما وبأعداد ضعيفة لكل من بلديات عين أرنات، قلال، قصر الأبطال التي استفاد بها شخصين لكل بلدية بهذا الفرع، أما بلديتي عين ولمان وبوطالب فاستفاد بهما شخص واحد فقط.

الشكل رقم 25

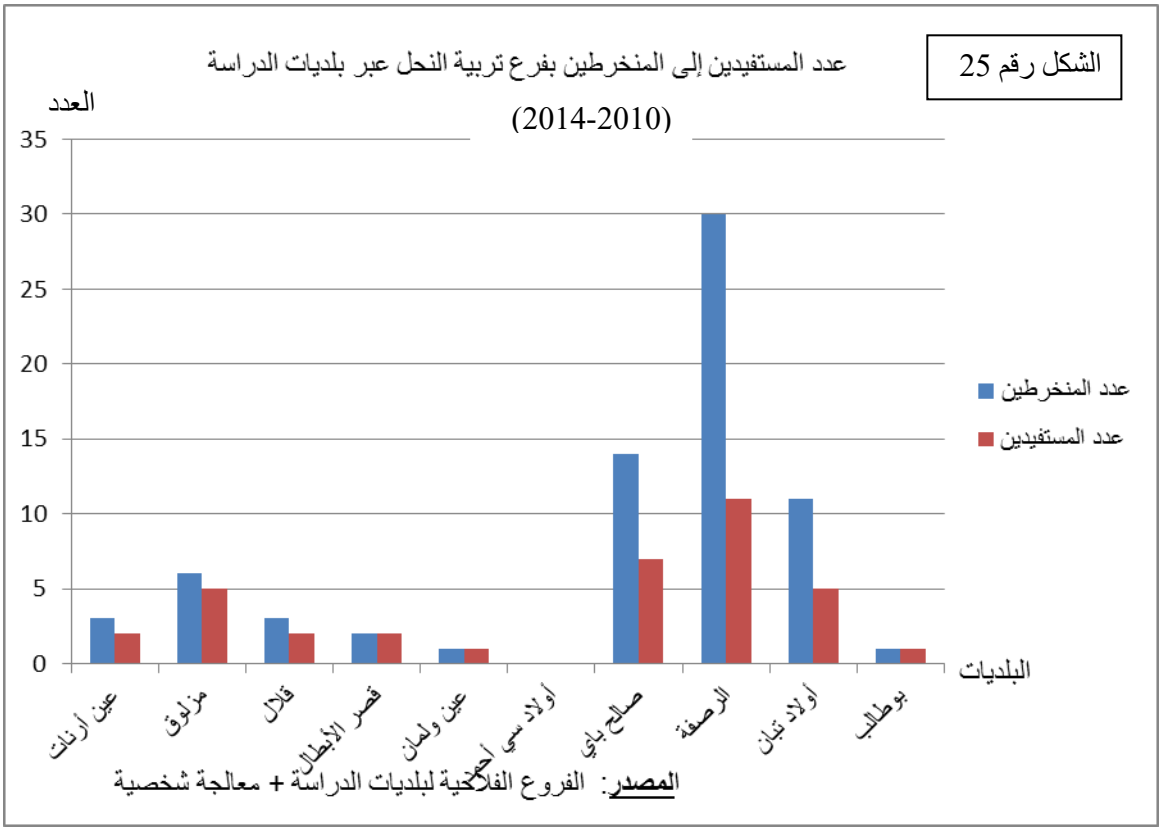

المصدر: الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة + معالجة شخصية

1 – 1 – 6 – المستفيدون في فرع تربية الأبقار:

بلغ عدد المستفيدين بهذا الفرع الفلاحي على مستوى بلديات الدراسة 16 مستفيدا أي ما نسبته 27,11% من إجمالي عدد المنخرطين به وحققت البلديات المستفيدة بهذا الفرع أعداد متقاربة، حيث قدر عددهم ببلدية عين ولمان ب04 مستفيدين من بين 23 مشاركا متبوعة ببلديات مزلوق، قلال، صالح باي ب 03 مستفيدين لكل منها، وأخيرا بلديتي عين أرنات بمستفيدين اثنين والرصفة بمستفيد واحد فقط من بين 07 مشاركين.

الشكل رقم – 26 - عدد المستفيدين إلى المنخرطين بفرع تربية الأبقار عبر بلديات الدراسة (2014-2010)

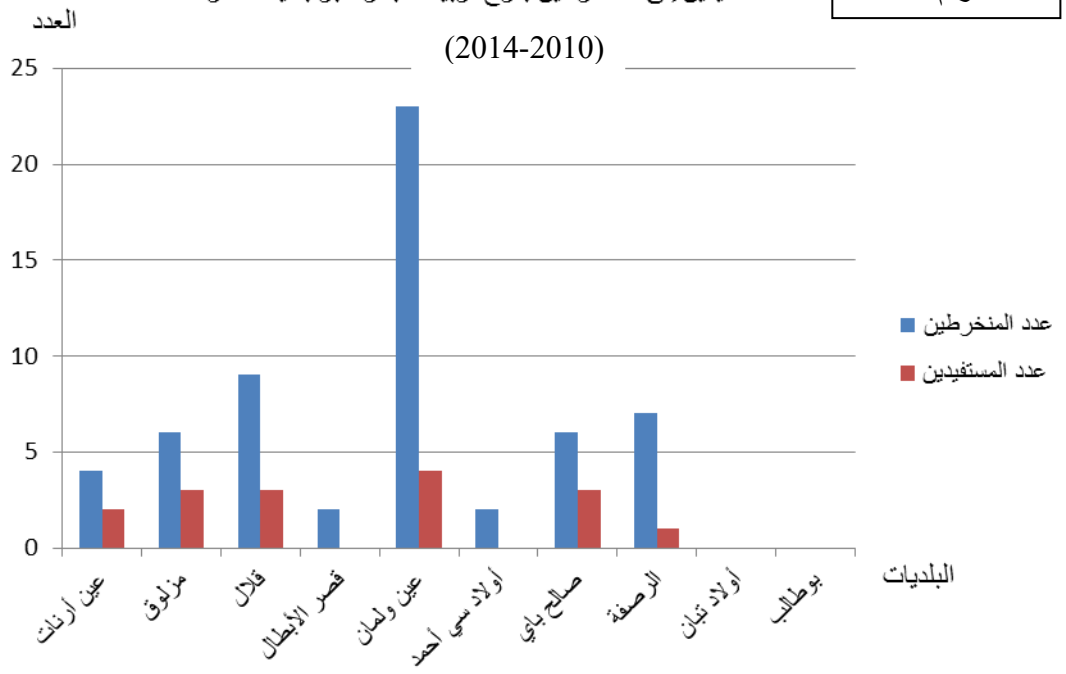

المصدر: الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2016+ معالجة شخصية

بالنظر إلى القيمة والأهمية الاقتصادية لهذا الفرع الفلاحي يلاحظ ضعف الاستفادة به على مستوى بلديات إقليم الدراسة (27,11%) وحسب ما صرح به بعض الفلاحين هذا راجع إلى تماطل الجهات المسؤولة في تسهيل الاستفادة بهذا الفرع الفلاحي.

1 – 1 – 7 – المستفيدون في فرع تنمية أنظمة الري:

حقق هذا الفرع الفلاحي أكبر نسبة استفادة من بين فروع الدعم حيث بلغ عدد المستفيدين به 119 مستفيدا أي 31,31% من إجمالي عدد المستفيدين بكل الفروع الفلاحية المدعمة والمقدر ب380 مستفيد على مستوى البلديات العشر، أما نسبة المستفيدين إلى مجموع المشاركين بهذا الفرع فقدرت ب60,40%، وهناك تباين في عددهم من بلدية إلى أخرى، حيث سجلت بلدية مزلوق أكبر عدد للمستفيدين والبالغ 26 مستفيدا، متبوعة ببلدية قلال ب22 مستفيدا، يليها بلديتي عين أرنات وقصر الأبطال ب15 مستفيد لكل منهما، ليأتي بعدهما بلدية الرصفة ب13 مستفيدا، ثم بلديتي عين ولمان ب08 مستفيدين، صالح باي 07 مستفيدين و06 مستفيدين لكل من بلديتي أولاد سي أحمد، أولاد تبان، وأخيرا بلدية بوطالب بمستفيد واحد.

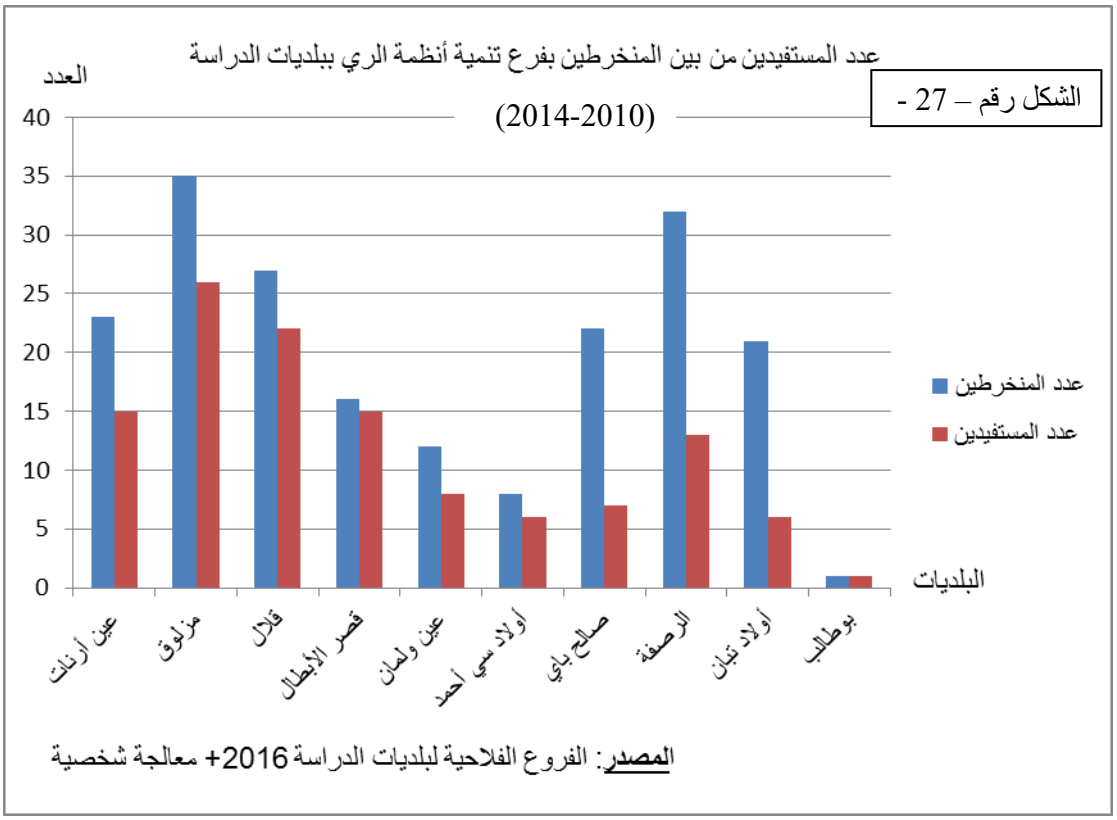

الشكل رقم – 27 -

المصدر: الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2016+ معالجة شخصية

شملت عملية تنمية أنظمة الري تقديم مساعدات مالية تخص السقي عن طريق المرش والسقي بالتقطير إضافة إلى حفر أنقاب ببلديات مزلوق، قلال، عين ولمان وطرق السقي المذكورة فيها اقتصاد كبير للمياه وهذا أمر ضروري في ظل مواسم الجفاف التي تشهدها الولاية في بعض الفترات.

1 – 1 – 8 – المستفيدون في فرع المواد الطاقوية:

بلغ عدد المستفيدين بهذا الفرع الفلاحي 15 مستفيدا وهو ما نسبته 100% من إجمالي المنخرطين بهذا الفرع موزعين على ثلاث بلديات (مزلوق 07 مستفيدين، عين أرنات 06 مستفيدين، قلال بمستفيدين اثنين).

واقتصر الدعم في هذا الفرع الفلاحي على البلديات السهلية ذات المستثمرات الشاسعة المساحة وهذا بتقديم مساعدات مالية تخص الأسمدة والمخصبات ابتداءا من من تحضير التربة إلى غاية عملية الحرث في مجالي تكثيف الحبوب وزراعة الأعلاف.

1 – 1 – 9– المستفيدون في فرع العتاد الفلاحي:

استفاد بهذا الفرع الفلاحي 57 مستفيدا من بين 224 منخرطا على مستوى البلديات العشر أي ما نسبته 25,44%، وهي نسبة ضعيفة يمكن تفسير أسبابها في عناصر لاحقة، واحتلت بلدية عين أرنات الصدارة من حيث عدد المستفيدين ب20 مستفيدا ، يليها بلدية الرصفة ب10مستفيدين ثم بلديات عين ولمان ب07 مستفيدين ، مزلوق 06 مستفيدين ، صالح باي 04 مستفيدين، قلال و أولاد سي

أحمد ب 03 مستفيدين لكل منهما، وأخيرا بلديتي قصر الأبطال وأولاد تبان بمستفيدين اثنين لكل بلدية، وبلدية بوطالب لم تحقق أية استفادة بهذا الفرع الفلاحي.

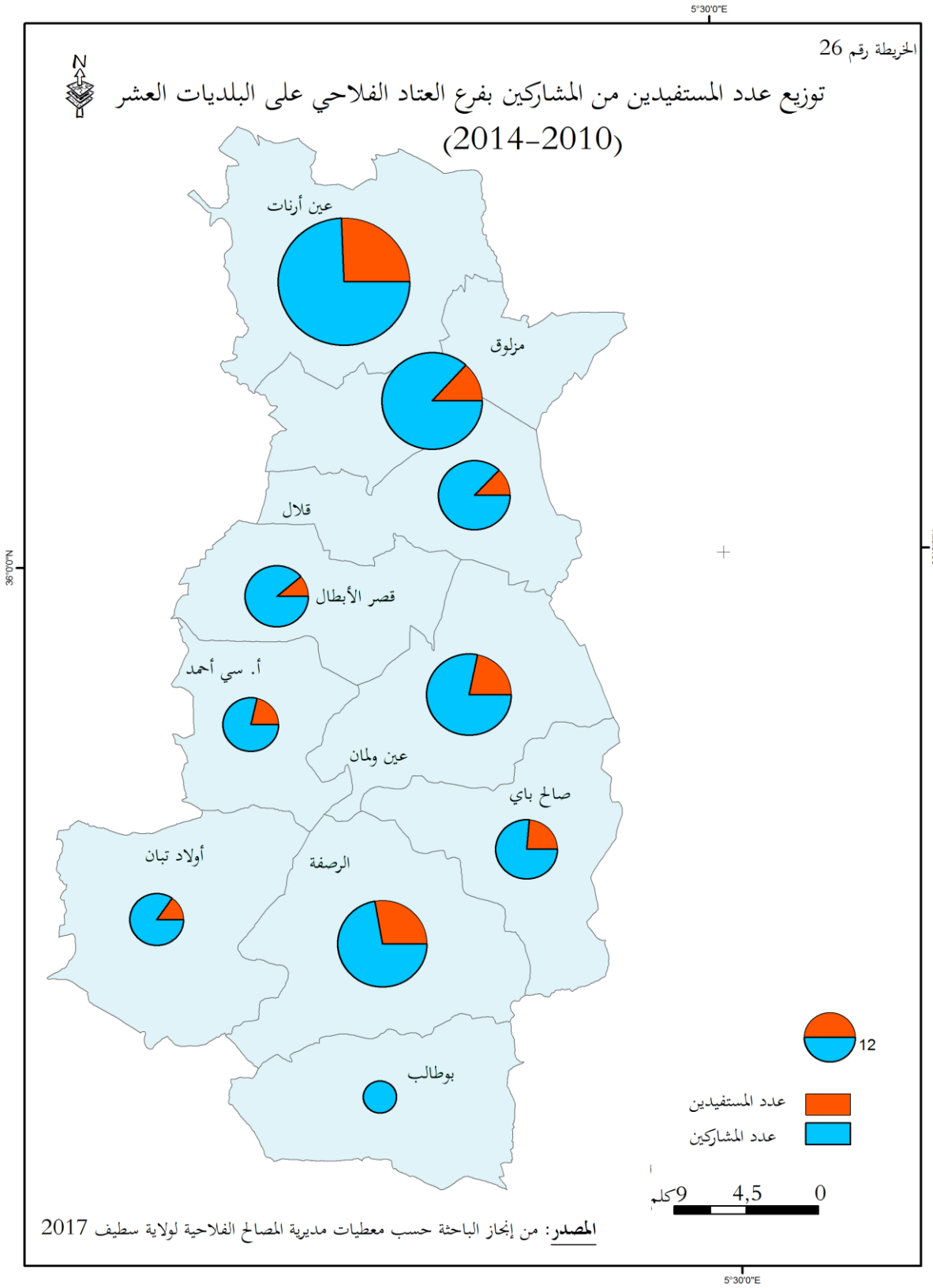

الخريطة رقم 26

توزيع عدد المستفيدين من المشاركين بفرع العتاد الفلاحي على البلديات العشر (2010-2014)

المصدر: من إنجاز الباحثة حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2017

– أما بقية الفروع فحققت نسب استفادة ضعيفة (تربية الدواجن ، الحليب ، البيوت البلاستيكية).

– فرع تربية الدواجن استفادت منه بلدية واحدة وهي بلدية بوطالب وبمستفيد واحد فقط.

– فرع الحليب استفاد منه 09 أشخاص من بين 12 مشارك موزعين بمستفيد واحد إلى مستفيدين على مستوى بلديات الدراسة : قصر الأبطال ، أولاد سي أحمد مستفيدين اثنين لكل منهما ومستفيد واحد لكل من بلديات: عين أرنات، مزلوق ، قلال، عين ولمان، أولاد تبان، في حين لم يستفد أي شخص بهذا الفرع بالبلديات الثلاث المتبقية (صالح باي، الرصفة، بوطالب).

– أما بالنسبة لفرع البيوت البلاستيكية فلم يحقق أي نجاح على مستوى كل البلديات حتى البلديات الأربع التي شاركت به ماعدا مستفيد واحد ببلدية عين ولمان الذي استفاد من إنجاز 05 بيوت بلاستيكية ويمكن إرجاع فشل برنامج الدعم بهذا الفرع الفلاحي إلى ارتفاع تجهيزاته ونسبة الدعم المحدودة به (30 %) خاصة وأن الفلاحين وبعض المتتبعين لوضعية القطاع أكدوا أن تجهيزات البيوت البلاستيكية ارتفعت أسعارها بدرجة كبيرة بعد أن أدرجت الجهات المعنية هذا الفرع الفلاحي ضمن برامج الدعم وأوكلت هذه المهمة لبعض الممولين.

نتيجة:

– من خلال دراسة توزيع المستفيدين بمختلف الفروع الفلاحية نلاحظ ضعف الاستفادة ببعض فروع الدعم وهذا راجع لكون الجهات المسؤولة لم تمنح التسهيلات اللازمة لتحقيق النجاح بهذه الفروع المحدودة الاستفادة إضافة إلى محدودية نسبة التدعيم بمختلف الفروع الفلاحية (30% من قيمة إنجاز المشروع) رغم تحقيق بعض النجاح ببعض الفروع (تنمية أنظمة الري، زراعة الزيتون).

– تضعف الاستفادة أكثر بالبلديات النائية ذات الطابع الجبلي (أولاد سي أحمد، بوطالب) وهاتين البلديتين تعانيان من نقص هياكل التنمية بهما في كل المجالات بما فيها القطاع الفلاحي، الذي لا زال يمارس بوسائل تقليدية.

– تجدر الإشارة أن بعض فروع الدعم السابق ذكرها قد تم تدعيمها في برامج أخرى (فرع تربية النحل ، تربية الأبقار، زراعة الزيتون) وهذا ما سنتطرق إليه في عناصر لاحقة.

1 – 2 – المساحة المنجزة حسب الفروع:

بلغ متوسط المساحة المنجزة في إطار سياسة التجديد الفلاحي بالمحاصيل الزراعية المدعمة على مستوى البلديات العشر خلال 05 مواسم (2010 – 2014) 4307 هكتار من بين 4970 هكتار

المساحة المخصصة للمعالجة أي ما نسبته 86,65% رغم التباين في هذه المساحة بين الأنشطة والبلديات.

1 – 2 – 1 – المساحة المنجزة في فرع تكثيف الحبوب:

بلغت نسبة المساحة المحققة في فرع تكثيف الحبوب 88,11 % من إجمالي المساحة المخصصة بهذا الفرع أي أنجز 3685 هـ من بين 4182 هـ موزعة على ثلاث بلديات: مزلوق 1859 هـ، عين أرنات 1806 هـ وحققتا نسبة إنجاز 100 % من إجمالي المساحة المخصصة للمعالجة لهما بهذا الفرع الفلاحي، ثم بلدية قلال ب200 هـ ونسبة استفادة قدرها 38,68%.

1 – 2 – 2 – المساحة المنجزة في فرع زراعة الأعلاف:

بلغت نسبة المساحة المنجزة في هذا الفرع 80,50 % من إجمالي المساحة المخصصة على مستوى ثلاث بلديات شاركت بهذا الفرع الفلاحي أي معالجة 384 هـ من بين 477 هـ، وحققت بلديتا عين أرنات ومزلوق نسبة إنجاز 100 % من المساحة المخصصة لهما بهذا الفرع الفلاحي (130 هـ لبلدية عين أرنات، 124 هـ لبلدية مزلوق) في حين حققت بلدية قلال نسبة إنجاز قدرها 58,29 %، لكن المساحة المحققة لا تعكس كثيرا نجاح عملية الدعم بهذا الفرع بحكم اختصاص البلديات ذات الطابع السهلي والمستثمرات الشاسعة بفرعي تكثيف الحبوب وزراعة الأعلاف.

1 – 2 – 3 – المساحة المنجزة في فرع الخضر (البطاطا):

قدرت المساحة المنجزة بهذا الفرع ب111 هـ أي إنجاز كل المساحة المخصصة (100 %) على مستوى بلديتين فقط من بين 10بلديات وهما: بلدية قلال 100 هـ المختصة أساسا في هذا النوع من الزراعة (زراعة البطاطا) وبلدية مزلوق 11 هـ.

1 – 2 – 4 – المساحة المنجزة في فرع زراعة الزيتون:

بلغت نسبة الإنجاز بهذا الفرع الفلاحي 63,34 % أي معالجة 127 هـ من بين 200,5 هـ، واستفادت بهذا الفرع كل بلديات الدراسة بنسب متفاوتة ماعدا بلدية أولاد سي أحمد، في حين أنجزتا بلديتا مزلوق وبوطالب كل المساحة المخصصة لهما بهذا الفرع (10 هـ، 15,5 هـ) على التوالي، لتحقق بلدية عين أرنات ما نسبته 90,9 % أي إنجاز مساحة 10,5 هـ من بين 11,5 هـ، ثم بلدية عين ولمان التي أنجزت مساحة 23 هـ أي ما نسبته 80,76 %، متبوعة ببلدية أولاد تبان بنسبة 74,19 % ومساحة 23 هـ، ليأتي بعدها بلدية الرصفة بنسبة 68,75% (22 هـ) ، أما بلدية صالح باي فأنجزت

ما نسبته 50% أي مساحة 14 هـ وفي الأخير نجد كل من بلديتي قصر الأبطال وقلال بنسبتي إنجاز (28,57% ، 10,52%) على التوالي.

وعموما يمكن القول أن هذا الفرع الفلاحي قد حقق نسبة إنجاز معتبرة بمعظم بلديات الدراسة رغم أنها زراعة جديدة بالنسبة للإقليم الجنوبي ، أما النتائج المرجوة والمتعلقة بالإنتاج فنتطرق إليها لاحقا.

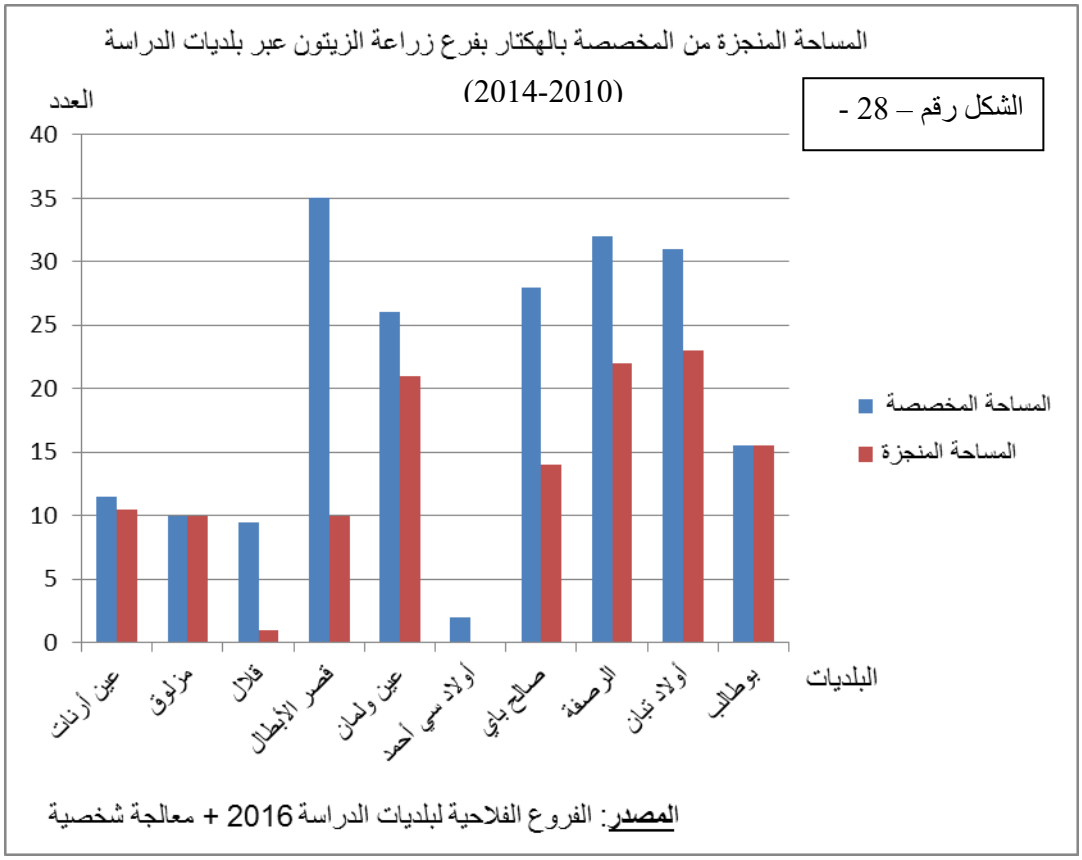

2 – الإنجازات المالية:

خلال المرحلة الخماسية من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي (2010 – 2014) على مستوى بلديات إقليم الدراسة خصص لها غلاف مالي من طرف الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي قدره 326823874دج استهلك منه 89287435دج أي ما نسبته 27.31% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهمية القطاع، ويمكن التعرف على أسباب هذا الضعف لاحقا، وهذه القيمة المالية المستهلكة موزعة على الأنشطة الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم-24- **توزيع الدعم المحقق من المخصص على مستوى البلديات العشر حسب الأنشطة المدعمة (2010 / 2014)**

الأنشطة	الدعم المخصص (دج)	الدعم المحقق (دج)	نسبة الدعم المحقق من المخصص %
زراعة تكثيف الحبوب	1102160	1017760	92,34
زراعة الأعلاف	95400	76800	80,50
زراعة الخضر	2306200	2306200	100
زراعة الزيتون	12090000	7690000	63,60
تربية النحل	6847831	2543741	37,14
تربية الدواجن	539339	511259	94,79
تربية الأبقار	15959800	4837400	30,30
الحليب	2046895	1506025	73,57
تنمية أنظمة الري	29569583	17835221	60,31
المواد الطاقوية	895984	895984	100
العتاد الفلاحي	242120495	49842045	20,58
البيوت البلاستيكية	13250187	225000	01,69
المجموع	326823874	89287435	27,31

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2016 + معالجة شخصية.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباين في نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص بين مختلف بين الأنشطة الفلاحية المدعمة، حيث نجد 10 أنشطة تفوق نسبة الدعم المحقق بها المعدل الإجمالي لمجموع الأنشطة المسجل بالبلديات العشر، و أكبر نسبة دعم محقق سجلت بفرعي الخضر والمواد الطاقوية أين تم إستهلاك كل المبلغ المخصص لهما 100%، يليه فرع تربية الدواجن بنسبة 94.79% رغم أن هذا الفرع لم يشهد مشاركة معظم البلديات ماعدا بلدية بوطالب بمشارك واحد أين حقق الإستفادة من الدعم المالي وأنجز المشروع ومشارك آخر ببلدية الرصفة ولم يستفد، ثم برنامج تكثيف الحبوب بنسبة 92.34% متبوع بفرع زراعة الأعلاف الذي أنجزه 80.50% من الدعم المخصص له ، أما فرع الحليب فحقق نسبة 73.57% ليأتي بعده فرعي زراعة الزيتون وتنمية أنظمة الري بنسبة 63.60% ، 60.31% على التوالي، أما بقية الفروع فنسب الدعم المحقق بها ضعيفة، بداية بفرع تربية النحل الذي حقق نسبة إنجاز مالي قدرها 37.14% من الدعم المخصص له وتربية الأبقار 30.30% و أخيرا برنامج العتاد الفلاحي 20.58% أين خصص له اكبر مبلغ مالي 242120495%دج من بين فروع الدعم لم يتحقق

منه سوى49842045 دج، وهذا ما انعكس كثيرا على ضعف النسبة العامة للإنجاز بكل الفروع على مستوى بلديات الدراسة (27,31 %).

ملاحظة: الفروع التي تسجل أكبر نسبة استفادة مالية لا يعني أنها هي التي أستهلكت أكبر مبلغ مالي من بين الفروع الأخرى، وإنما هذه النسبة تحسب فقط من إجمالي الدعم المخصص لها بنفس الفرع الفلاحي.

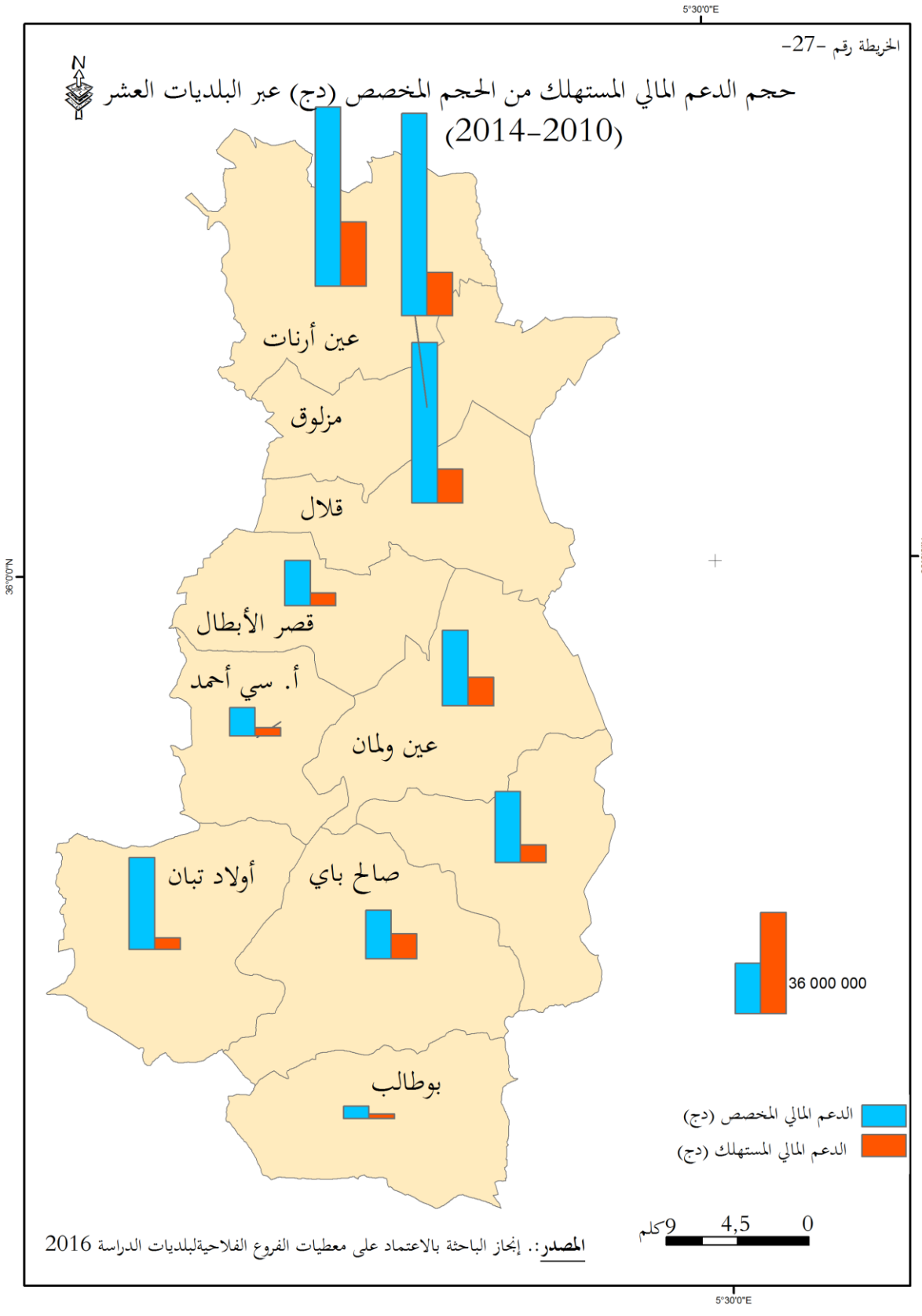
الخريطة رقم -27-
حجم الدعم المالي المستهلك من الحجم المخصص (دج) عبر البلديات العشر (2014-2010)
N
5°30'0"E
36°0'0"N
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
أ. سي أحمد
عين ولمان
أولاد تبان
صالح باي
بوطالب
36 000 000
الدعم المالي المخصص (دج)
الدعم المالي المستهلك (دج)
0 4,5 9 كلم
المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات الفروع الفلاحيةلبلديات الدراسة 2016

يتضح من الخريطة رقم (27) أن نسبة الدعم المحقق من الدعم المخصص عبر البلديات العشر لم تتجاوز 30% إلا في ثلاث بلديات: عين ولمان 37,64 %، بوطالب 37,22%، عين أرنات 35,92%، أما باقي البلديات فسجلت نسب إنجاز متقاربة وكانت كالتالي: أولاد سي أحمد 28,99%، قصر الأبطال 28,31 %، الرصفة 27,06%، صالح باي 25,03%، أولاد تبان 23,80%، مزلوق 21,37 % ، قلال 21,22%.

نستنتج أن الدعم المالي المحقق على مستوى بلديات إقليم الدراسة لم ينجز ولو نصف المبلغ المخصص لكل بلدية وهذا ما يفسر بتماطل الجهات المسؤولة في تسهيل عمليات الدعم المالي والقيود التي تفرضها على الفلاحين في كثير من برامج الدعم ناهيك عن كثرة الوثائق المتعبة حتى ولو كان برنامج الدعم جد بسيط، كل هذا وذاك أثار شكوى الفلاحين وامتعاضهم من هذه العراقيل خاصة فيما يتعلق ببرنامج العتاد الفلاحي الذي اشتكى الفلاحون من غلاء تجهيزاته ومحدودية الدعم بهذا الفرع (35 %) ، ليس هذا فقط وإنما طول مدة الانتظار بعد وضع ملف المشاركة بهذا الفرع أين انتظر بعض الفلاحين مدة تزيد عن خمس سنوات والكثير منهم لم يستفيدوا نظرا لمحدودية الإنتاج من طرف الشركة الممولة لبرامج الدعم الفلاحي فيما يتعلق بالعتاد الفلاحي.

2-1- توزيع الإنجازات المالية حسب الفروع:

بعد دراسة توزيع الدعم المخصص لمختلف الفروع عبر البلديات العشر، سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة توزيع الإنجازات المالية عبر بلديات الدراسة وكذا حسب الفروع كما هو موضح في الملحق رقم -12

2-1-1- الإنجازات المالية في فرع تكثيف الحبوب:

بلغت نسبة إنجاز سياسة التجديد الفلاحي على مستوى الثلاث بلديات بهذا الفرع 96% لتحقق بلديتي عين أرنات ومزلوق نسبة إنجاز 100 %، أما بلدية قلال فحققت نسبة إنجاز قدرها 32,15%.

وجهت عملية الدعم بهذا الفرع الفلاحي للمستثمرات الشاسعة المساحة على غرار البلديات ذات الطابع السهلي والتي تتناسب طبيعتها أكثر مع هذا النوع من الزراعة، غير أن منحة الإنتاج غير مدرجة ضمن قيمة الدعم على اعتبار أنها ليست منحة جديدة بالقطاع الفلاحي.

2 – 1 – 2 – الإنجازات بفرع زراعة الأعلاف:

بلغ معدل الإنجاز بهذا الفرع الفلاحي 80,50 %، كما سلف وأن أشرنا إلى أنه نفس البلديات التي شاركت بفرع تكثيف الحبوب شاركت بزراعة الأعلاف، وهي كل من بلديات عين أرنات ومزلوق اللتان

حققتا كل المبلغ المالي المخصص لهما بهذا الفرع (100 %) ، أما بلدية قلال فبلغت نسبة الإنجاز بها 58,29%.

التدعيم الخاص بفرعي تكثيف الحبوب وزراعة الأعلاف يخص مادة الوقود المستغلة في تشغيل مكننة القطاع الفلاحي بهذين الفرعين، حيث خصص مبلغ مالي بقيمة 200 دج لكل 01 هـ.

2 -1 – 3 – الإنجازات المالية بفرع الخضر (البطاطا):

بلغ معدل الإنجاز بهذا الفرع الفلاحي 100 % على مستوى البلديتين المشاركتين بهذا الفرع أي استهلكتا كل المبلغ المخصص لهما، وهما بلديتا مزلوق وقلال.

ومنحة الدعم الخاصة بهذا الفرع موجهة أساسا لعملية التخزين وإنتاج البذور هذا ما نجده ببلدية قلال فقط – محيط ساقروداف – على مستوى ولاية سطيف.

2 – 1 – 4 – الإنجازات في فرع زراعة الزيتون:

التشجيع على توسيع زراعة هذا المحصول الزراعي يعتبر عامل ايجابي بالنسبة للولاية بعدما كانت زراعته تسود في المناطق الشمالية فقط، حيث شاركت كل بلديات الدراسة بتنوع مواقعها بهذا الفرع ، وقدرت نسبة الإنجاز على مستوى البلديات العشر ب 63,60 % ، لتحقق بلديتي مزلوق وبوطالب نسبة إنجاز كاملة 100 % ، أي استهلاك كل المبلغ المخصص لهما بهذا الفرع ، تليهما بلدية عين أرنات ب 91,30 % ، ثم بلديات عين ولمان 80,39 % ، أولاد تبان 74,19 % ، الرصفة 68,75 %، أما بلديات صالح باي، قلال، قصر الأبطال فحققت نسبة إنجاز أقل من النسبة العامة وهي: 50 % ، 28,07 %، 27,39% على التوالي.

تحفيز زراعة الزيتون بالإقليم الجنوبي يعتبر خطوة ايجابية نحو رفع الإنتاج وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

2 – 1 – 5 – الإنجازات المالية في فرع تربية النحل:

بلغت نسبة الإنجاز المالي بفرع تربية النحل 37,14 % فقط، رغم أن نسبة الدعم المالي بهذا الفرع الفلاحي تجاوزت 50 % من قيمة المشروع ، وهناك تباين في نسبة الإنجاز من بلدية إلى أخرى ، لتحقق بلديات عين ولمان ، قصر الأبطال ، بوطالب نسبة إنجاز كاملة 100 %، أي استهلكت كل المبلغ المخصص لها بهذا الفرع، أما بلدية عين أرنات فبلغت نسبة الإنجاز بها 66,74 %، متبوعة ببلديتي مزلوق 66,74 % وقلال 66,66%، ثم بلدية صالح باي 48,18 % ، لتشهد بلديتي أولاد تبان والرصفة أضعف نسبة إنجاز (34,86 % ، 20,93 %) على التوالي.

ويبقى هذا الفرع الفلاحي يعاني من نقص التأطير والتكوين وعدم توفير الجهات المسؤولة لمختصين يهتمون بتقديم الإرشادات اللازمة الخاصة بهذا النوع من التربية.

2 –1 – 6 – الإنجازات المالية في فرع تدعيم الحليب:

بلغت نسبة الإنجاز بهذا الفرع الفلاحي 73,57% على مستوى ثمان بلديات خصص لها غلاف مالي بقيمة 2046895دج، أنجز منه مبلغ 1506025 دج ، وفي هذا الإطار استهلكت 05 بلديات كل المبلغ المخصص لها بهذا الفرع أي حققت نسبة إنجاز 100 % وهي بلديات: عين أرنات، مزلوق، قصر الأبطال، عين ولمان ، أولاد سي أحمد ، أما بلديتي قلال وأولاد تبان فبلغت نسبة الإنجاز بهما على التوالي (74,34 % ، 50 %) أما بلدية الرصفة فلم تحقق أي إنجاز بهذا الفرع رغم مشاركتها به.

2 – 1 – 7 – الإنجازات المالية في فرع تنمية أنظمة الري:

قدرت نسبة الإنجاز بفرع تنمية أنظمة الري على مستوى بلديات الدراسة ب60,31 % من قيمة الدعم المخصص لها بهذا الفرع ، وأكبر نسبة إنجاز سجلت ببلدية بوطالب التي استهلكت كل المبلغ المخصص لها (100%) ، متبوعة ببلديتي قصر الأبطال 89,70 % ، أولاد سي أحمد 75 %، ثم بلديات قلال 69,79 % ، عين ولمان 69,15 %، عين أرنات 68,56 %، مزلوق 59,20 %، أما بلديات الرصفة، صالح باي، أولاد تبان فحققت نسب إنجاز أقل من النسبة العامة المسجلة على مستوى البلديات العشر (60,31 %) وهي على التوالي (42,97 % ، 30,94 % ، 30,37 %).

2 – 1 – 8 – الإنجازات المالية في فرع المواد الطاقوية:

حقق فرع المواد الطاقوية نسبة إنجاز قدرها 100 % على مستوى الثلاث بلديات التي شاركت به أي استهلكت كل المبلغ المخصص لها بهذا الفرع والمقدر ب 895984 دج والموزع على البلديات الثلاث (مزلوق 406000 دج ، عين أرنات 400000 دج ، قلال 89984 دج).

والدعم الخاص بهذا الفرع يشمل أسمدة ومخصبات ابتداء ا من تحضير التربة إلى غاية الحرث في مجالي زراعة الحبوب والأعلاف.

– أما برنامج تربية الأبقار فحقق نسبة إنجاز قدرها 30,30 %، رغم تفاوتها بين الثمان بلديات التي شاركت به لتحقق بلدية مزلوق أكبر نسبة إنجاز 64,26 %، متبوعة ببلدية عين أرنات 61,94% ثم بلديتي قلال 45,85 %، صالح باي 28,30 %، أما بلديتي عين ولمان والرصفة فكانت نسبة الإنجاز بهما بهذا الفرع جد ضعيفة (08,25 % ، 02,04 %) على التوالي، أما بلديتي قصر الأبطال وأولاد

سي أحمد فرغم أنهما شاركتا بهذا الفرع وخصص لهما مبلغ مالي قدره 1375800 دج إلا أنهما لم تحققا أي إنجاز.

ويرجع ضعف الإنجاز ببلديات الجنوب بفرع تربية الأبقار إلى نقص مالكي العجول التي تتم بها عملية التلقيح الاصطناعي حيث يوجد شخص واحد فقط يقوم بهذه العملية بالإقليم الجنوبي متواجد ببلدية عين ولمان، وتجدر الإشارة أن معظم الفلاحين المشاركين بهذا الفرع الفلاحي كان ذلك من أجل عملية التلقيح الاصطناعي.

– وبالنسبة للإنجازات المالية ببرنامج العتاد الفلاحي فلم تتجاوز 20,58 % من الدعم المالي المخصص للبلديات العشر بهذا الفرع بنسب متقاربة بينها، أين حققت بلدية عين أرنات أكبر نسبة إنجاز والمقدرة ب31,61 %، أولاد سي أحمد 29,08 %، الرصفة 28,32 % عين ولمان 27,98%، صالح باي 20,23 %، قصر الأبطال 16,70 %، قلال 13,26 %، أولاد تبان 11,79 %، مزلوق 11,74 %، أما بلدية بوطالب فلم تحقق أي إنجاز بهذا الفرع الفلاحي.

وقد تم التطرق إلى أسباب ضعف الإنجاز بهذا الفرع سابقا والمتعلقة أساسا بالقيود والعراقيل التي فرضتها الجهات المسؤولة إضافة إلى نقص الإنتاج.

وأضعف نسبة إنجاز كانت بفرع البيوت البلاستيكية التي لا تكاد تذكر والمقدرة ب 01,69 %، حيث استهلك مبلغ 225000 دج من بين 13250187 دج المخصصة للدعم بهذا الفرع على مستوى أربع بلديات شاركت به (مزلوق، قلال، عين ولمان، أولاد سي أحمد) ب15 منخرط، استفاد منهم شخص واحد ببلدية عين ولمان أين أنجز 05 بيوت بلاستيكية واشتكى الفلاحون من غلاء تجهيزات هذا الفرع الفلاحي التي كانت تشترى بثمن أقل بكثير قبل إدراجها ضمن برامج الدعم الفلاحي سنة 2009.

ثالثا: البرنامج الولائي لدعم تشغيل الشباب:

تم استحداث هذا البرنامج خلال الموسم الفلاحي2011- 2012 واستمر إلى غاية 2014-2015 والجهة المخول لها بالإشراف على تمويل مشاريع هذا البرنامج هي الولاية، أما مديرية المصالح الفلاحية فكلفت بمهمة المتابعة والتنفيذ وتوزيع قيمة الدعم على الفلاحين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة والتي تتعلق أساسا بامتلاك مستثمرة فلاحية ذات مساحة معينة.

شمل هذا البرنامج نشاطين أساسيين وهما: زراعة الأشجار (الأشجار المثمرة، زراعة الزيتون) وتربية النحل وهنا قيمة الدعم المالي لإنجاز المشروع كانت بنسبة 100 %.

1 – 1 – توزيع المساحة المنجزة في فرع زراعة الأشجار عبر بلديات الدراسة:

كما سبقت الإشارة فإن هذا الفرع شمل تقديم الدعم فيما يخص زراعة الزيتون والأشجار المثمرة.

بالنسبة لفرع **زراعة الزيتون** فقد تم غرس مساحة معتبرة تقدر ب 329 هكتار من الأراضي موزعة على بلديات الدراسة، لتستحوذ بلدية بوطالب ذات الطابع الجبلي على أكبر مساحة ب 99,5 هكتار، تليها مباشرة وبتفاوت كبير بينهما بلديتي عين ولمان بمساحة 47,5 هكتار، الرصفة 47هكتار ثم بلدية صالح باي ب44,5 هكتار، متبوعة ببلديات أولاد تبان 37,5 هكتار، قصر الأبطال 24,5هكتار، أولاد سي أحمد 15,5 هكتار، وأخيرا بلدية قلال 13 هكتار ولم تشارك بلديتي عين أرنات ومزلوق بهذا الفرع الفلاحي والسبب يرجع لتلاؤم مستثمراتها الشاسعة مع الزراعات الواسعة أكثر.

الجدول رقم -25- **توزيع المساحة المنجزة وعدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع زراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة (10-2014)**

البلديات	المساحة المنجزة (هـ)	عدد المستفيدين	المبلغ المستهلك (دج)
عين أرنات	-	-	-
مزلوق	-	-	-
قلال	13	11	195000
قصر الأبطال	24,5	23	367500
عين ولمان	47,5	44	712500
أولاد سي أحمد	15,5	22	285000
صالح باي	44,5	41	667500
الرصفة	47	43	705000
أولاد تبان	37,5	35	562500
بوطالب	99.5	80	1492500
المجموع	329	299	4987500

المصدر : الأقسام الفرعية الفلاحية لبلديات الدراسة بولاية سطيف 2016 وتحقيق الباحثة

أمابالنسبة **للأشجار المثمرة** الأخرى فإنه تم غرس 94,5هكتار على مستوى بلديات الدراسة بمساحات متفاوتة وهو ما يبرزه الجدول رقم 26، وتم إنجاز أكبر مساحة ببلدية الرصفة ب 22,5 هكتار تليها بلدية أولاد تبان ب 20,5 هـ ثم بلديتي صالح باي 17 هـ، بوطالب 15 هـ، يليهما بلديتي قصر الأبطال 08,5 هـ ، عين ولمان 07 هـ ، وأخيرا بلديتي قلال 03 هـ، أولاد سي أحمد 01 هـ كأضعف مساحة منجزة، أما بلديتي مزلوق وعين أرنات فلم تشهدا استفادة بهذا الفرع الفلاحي.

الجدول رقم -26- **توزيع المساحة المنجزة وعدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع الأشجار المثمرة عبر بلديات الدراسة (10-2014)**.

البلديات	المساحة المنجزة (هـ)	عدد المستفيدين	المبلغ المستهلك (دج)
عين أرنات	-	-	-
مزلوق	-	-	-
قلال	03	03	62100
قصر الأبطال	08,5	06	175950
عين ولمان	07	08	144900
أولاد سي أحمد	01	02	20700
صالح باي	17	14	351900
الرصفة	22,5	19	465750
أولاد تبان	20,5	19	424350
بوطالب	15	16	310500
المجموع	94,5	87	1956150

المصدر : الأقسام الفرعية الفلاحية لبلديات الدراسة بولاية سطيف وإنجاز الباحثة.

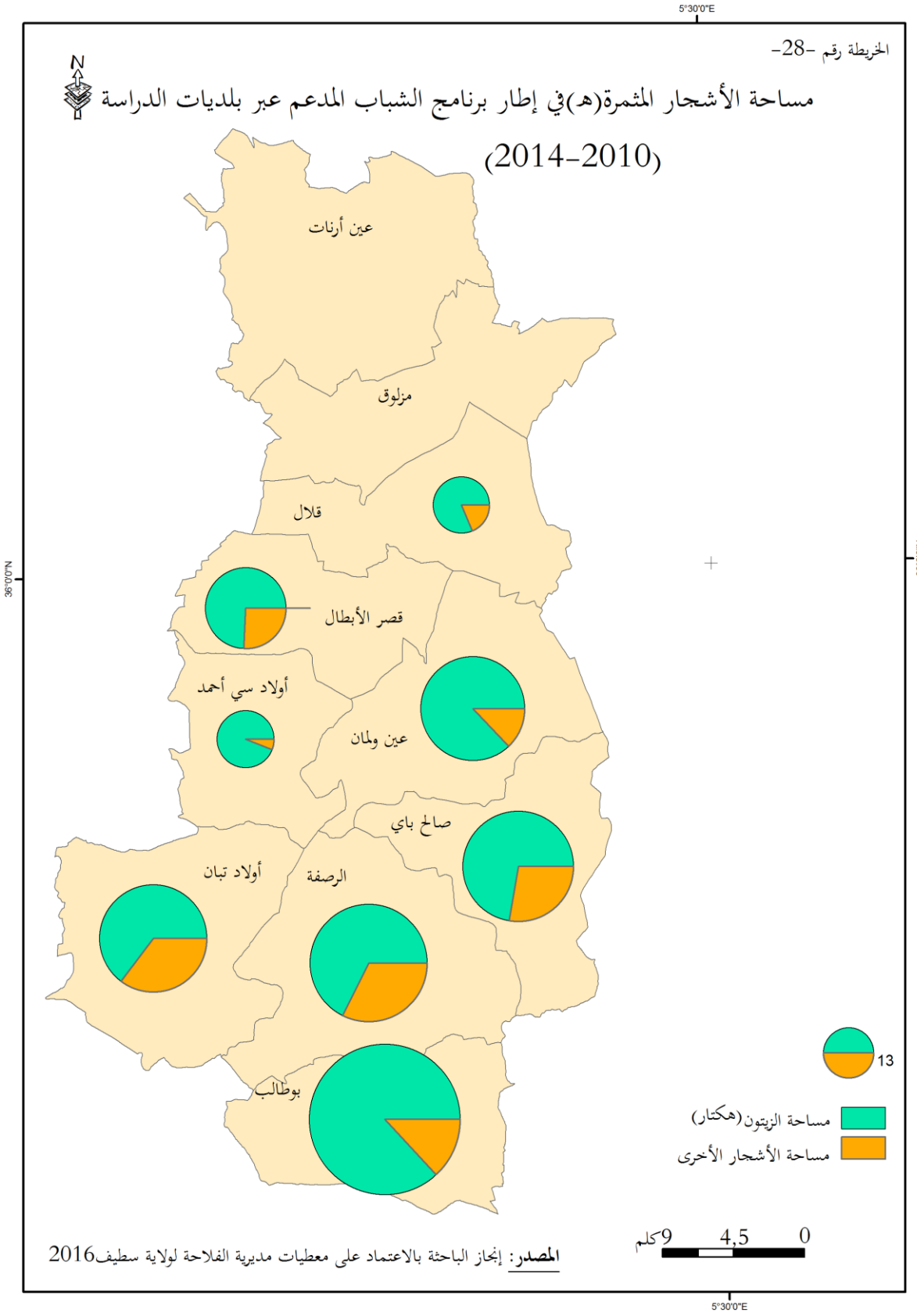

الخريطة رقم -28-

مساحة الأشجار المثمرة(هـ)في إطار برنامج الشباب المدعم عبر بلديات الدراسة (2010-2014)

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف2016

نتيجة:

يرجع ارتفاع المساحة المنجزة بفرع الأشجار المثمرة بكل من بلديتي الرصفة وأولاد تبان إلى طابعهما الجبلي وصغر مساحة وتقطع أراضيهما، هذه الميزات التي تتلاءم مع زراعة الأشجار المثمرة لا تتطلب مساحة كبيرة وهذا ما نجده سائدا بمجال البلديتين.

أما انعدام مشاركة كل من بلديتي عين أرنات ومزلوق بهذا الفرع الفلاحي فهذا راجع لطابعهما السهلي الذي يتلاءم أكثر مع الزراعات الواسعة (زراعة الحبوب والأعلاف) .

1 – 2 – توزيع عدد المستفيدين عبر بلديات الدراسة بفرع زراعة الأشجار:

بالنسبة لفرع زراعة الزيتون فقد قدر إجمالي المستفيدين ب299 مستفيد على مستوى بلديات الدراسة، وسجل أكبر عدد ببلدية بوطالب ب80 مستفيد، تليها بلديات عي ولمان ب44 مستفيد، الرصفة 43 مستفيد، صالح باي 41 مستفيد، ثم بلديات أولاد تبان ب35 مستفيد، قصر الأبطال 23 مستفيد، أولاد سي أحمد 22 مستفيد، قلال 11 مستفيد.

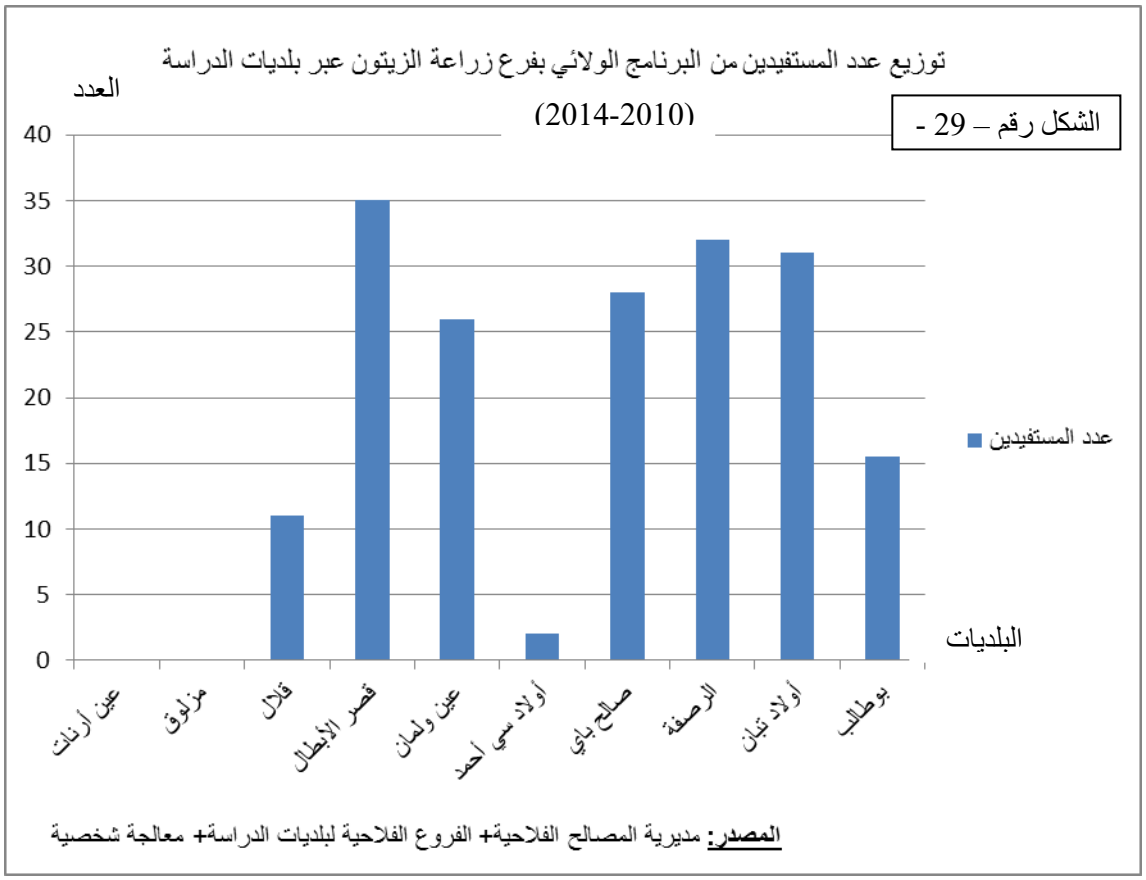

أما بالنسبة لفرع الأشجار المثمرة الأخرى قدر عدد المستفيدين على مستوى بلديات الدراسة ب87 مستفيد بأعداد متفاوتة كما يبين الجدول رقم – 26– ذلك، لتستحوذ بلديتي الرصفة وأولاد تبان على أكبر عدد والمقدر ب19 مستفيد لكل منهما، ثم بلدية بوطالب ب16 مستفيد، تليها بلديات

صالح باي ب14 مستفيد، عين ولمان ب08 مستفيدين، قصر الأبطال ب06 مستفيدين، وأخيرا كل من بلديتي قلال ب03 مستفيدين و أولاد سي أحمد بمستفيدين اثنين.

وتجدر الإشارة أن معدل استفادة كل شخص بهذا الفرع الفلاحي يتراوح ما بين 5,0 هـ إلى 01,5 هـ وكل 01 هـ تغرس فيه 100 شجيرة.

2 – توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية النحل:

شهد هذا الفرع الفلاحي استفادة 96 شخصا على مستوى بلديات الدراسة موزعين بأعداد متفاوتة، لتسجل بلدية أولاد تبان أكبر عدد للمستفيدين والمقدر ب 39 مستفيد ، تليها بلدية بوطالب ب33 مستفيد، ثم بلدية الرصفة ب25 مستفيد، أولاد سي أحمد ب14 مستفيد، قصر الأبطال 08 مستفيدين، وأخيرا بلديات عين أرنات ، مزلوق ، صالح باي ب 05 مستفيدين لكل بلدية، في حين لم تسجل أية استفادة بهذا الفرع الفلاحي بكل من بلديتي قلال وعين ولمان.

الجدول رقم -27-**توزيع عدد المستفيدين من البرنامج الولائي لتربية النحل عبر بلديات الدراسة(10-2014)**

البلدية	عدد المستفيدين	المبلغ المستهلك (دج)
عين أرنات	05	955300
مزلوق	05	955300
قلال	-	-
قصر الأبطال	08	1528480
عين ولمان	-	-
أولاد سي أحمد	14	2674840
صالح باي	05	955300
الرصفة	25	4776500
أولاد تبان	39	4012260
بوطالب	33	6304980
المجموع	96	22162960

المصدر : الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة بولاية سطيف + معالجة شخصية.

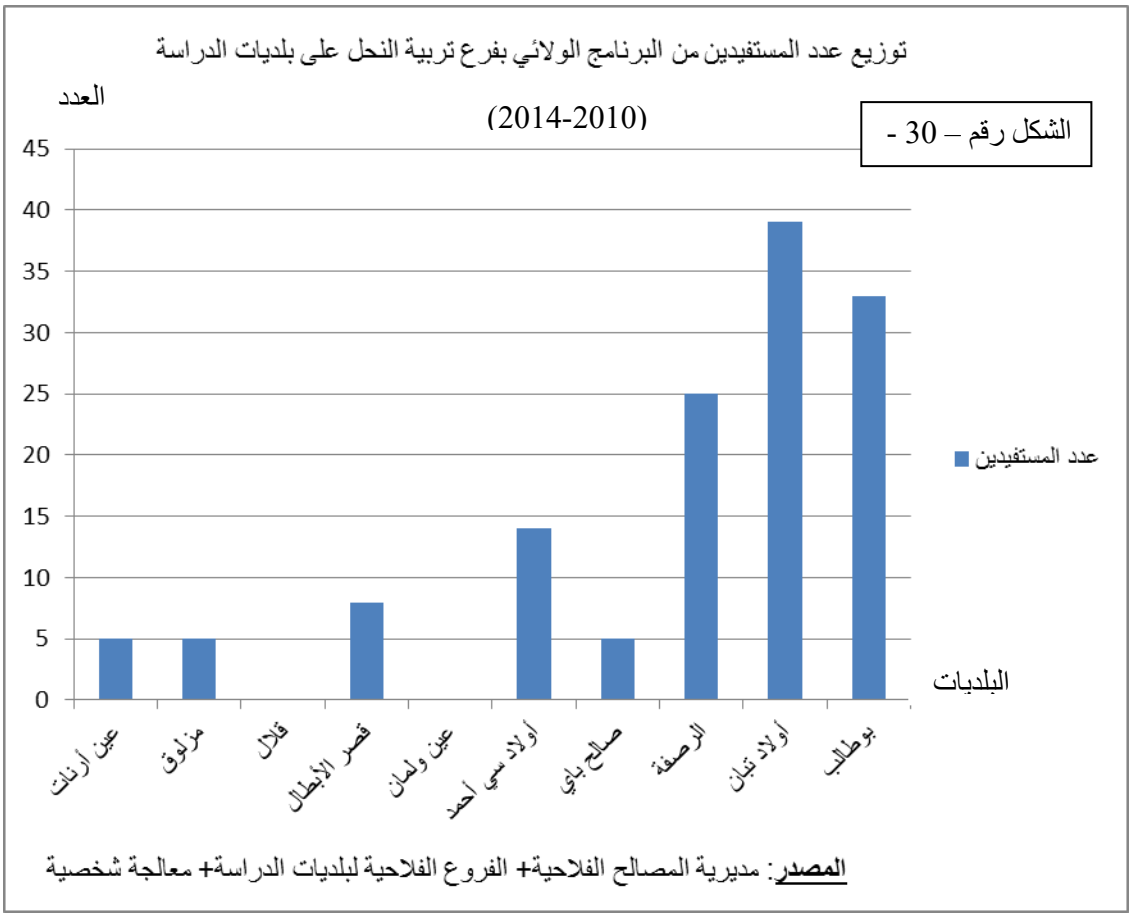

نلاحظ أن أكبر عدد للمستفيدين بفرع تربية النحل سجل بالبلديات ذات الطابع الجبلي (أولاد تبان، بوطالب، الرصفة) نظرا لتناسب هذا النوع من التربية في المناطق الجبلية أين يتوفر غذاء النحل، في حين أن المنطقة كلما كان مجالها الجغرافي بعيدا عن الطابع الجبلي كلما قلت نسبة مشاركتها بفرع تربية النحل مثل بلدية قلال التي انعدمت مشاركتها بهذا الفرع الفلاحي وبلديتي عين أرنات ومزلوق اللتان سجلتا نسبة استفادة ضعيفة نظرا لطابعهما السهلي.

تجدر الإشارة هنا أن كل مستفيد بهذا الفرع الفلاحي يأخذ 20 خلية نحل مملوءة و10 خلايا نحل فارغة وعتاد التربية (بذلة، فرشاة، قفازات، بخاخة).

خلاصة المبحث الأول:

من خلال دراسة إنجازات تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلديات العشر تم الخروج بالنتائج التالية:

– سجل أكبر عدد للمستفيدين ببلدية مزلوق والمقدر ب62 مستفيدا معظمهم بفرع تنمية أنظمة الري (26 مستفيد) متبوعة ببلدية الرصفة ب59 مستفيد جلهم سجلوا بفرع زراعة الزيتون التي تعتبر زراعة جديدة بإقليم هذه البلدية.

– عرف فرع تنمية أنظمة الري أكبر عدد للمستفيدين والمقدر ب119 مستفيد رغم أن عدد المشاركين بفرع العتاد الفلاحي هو السائد (224 مشارك) استفاد منهم 57 شخص، في حين سجلت أضعف نسبة استفادة بفرعي البيوت البلاستيكية وفرع تربية الدواجن أين استفاد بهما شخص واحد لكل منهما.

– هناك فرع فلاحي حظي بنسبة إنجاز معتبرة وهو فرع زراعة الزيتون، حيث تم غرس 456 هكتار من هذا المحصول الزراعي شملت برنامجي التجديد الفلاحي (127هكتار) والبرنامج الولائي لدعم تشغيل الشباب (329هكتار)، وتوسعت زراعته نحو الجنوب بعدما كانت مقتصرة على إقليم شمال الولاية فقط.

– الفروع الفلاحية التي ترتفع تكاليف إنجازها هي التي سجلت أضعف نسب استفادة على مستوى البلديات العشر نظرا لانخفاض نسبة الدعم بها التي لم تتجاوز 30 % من قيمة إنجاز المشروع إضافة إلى تماطل الجهات المعنية وطول مدة الانتظار من طرف الفلاح وعدم تسهيل إجراءات الاستفادة بهذه الفروع الفلاحية.

– أما بالنسبة للإنجازات المالية فقد بلغت نسبتها 27,31 % من قيمة الدعم المخصص لكل الفروع الفلاحية ببلديات إقليم الدراسة، وهذه النسبة لا تعبر على الأهداف الجوهرية التي حملتها سياسة التجديد الفلاحي بين طياتها والتي من بينها تمهيد الطريق أمام الفلاحين في الحصول على الدعم الفلاحي مع تكثيف سبل المرافقة والتشاور والمتابعة في نفس الوقت، لكن هذا مالم يتجسد على أرض الواقع.

المبحث الثاني: العمليات الجماعية والفردية المنجزة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

مقدمة: أثبت التشخيص العام للأقاليم الريفية الجزائرية عن وجود العديد من التناقضات والاختلالات، ومن أجل هذا جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ضمن مسار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بهدف تحقيق التكامل والتوازن بين المناطق الريفية والعمل على تقليص الفوارق الإقليمية والاجتماعية القائمة بينها، وتتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحقا بالمدينة كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تحديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية، رافعة شعار: " لا توجد أقاليم بلا مستقبل... توجد فقط أقاليم بلا مشاريع. "

أولا: توزيع السكان والأسر عبر المواقع التي مستها برامج التجديد الريفي ببلديات الدراسة (الفردية والجماعية): قدر إجمالي عدد الأسر الذين مستهم برامج ومشاريع سياسة التجديد الريفي(المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة) على مستوى البلديات العشر ب 8416 أسرة موزعين على 79 موقعا تقع كلها في المجال الريفي بإجمالي سكاني قدره 50436 نسمة ويتباين عدد الأسر من موقع إلى آخر ومن بلدية إلى أخرى ، لتستحوذ بلدية أولاد تبان على أكبر عدد من الأسر شملتها برامج سياسة التجديد الريفي والمقدر ب1588 أسرة أي ما نسبته 18,86 % من إجمالي عدد الأسر التي مستها سياسة التجديد الريفي على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وتضم 9528 فرد موزعين على 13 موقعا كما يوضح الملحق رقم -5- ذلك، وتعرف هذه البلدية بنمط تبعثر سكانها وكثرة الدواوير والمداشر بها وأهم هذه الدواوير: أولاد ثابت، بوزلافن، ثم نجد بلدية عين ولمان ب 1532 أسرة أي ما نسبته 18,20% المعروفة بطابعها الحضري لكن هذا حاصل في مركز المدينة فقط، أما على حواف البلدية فتوجد الكثير من التجمعات السكانية التي تحتاج إلى برامج التهيئة والمرافق التي تساعد على تثبيت السكان هناك، وهذه البرامج موزعة على 12 موقعا، أبرزها: لفريقات، لغرنوقة، لتأتي بعدها بلدية بوطالب ب 1363 أسرة تضم 8163 فردا، أي ما نسبته 16,19 من إجمالي الأسر ببلديات الدراسة موزعة على 10 مواقع، وهذه البلدية تشهد عزلة كبيرة ونقص هياكل التنمية بها في مختلف المجالات حتى مركز البلدية، وأبرز مواقعها: الدار البيضاء، بوجليخ، متبوعة ببلدية قلال التي بلغ عدد الأسر التي مستها برامج سياسة التجديد الريفي بها 1197 أسرة (7182 نسمة) ، رغم أن المشاريع (العمليات الفردية

والجماعية) التي أنجزت بمجال هذه البلدية كانت جد محدودة وشملت 04 مواقع فقط، لكن استحوذ موقع ملول لوحده على عدد كبير من الأسر (987 أسرة) مما أدى إلى رفع النسبة بهذه البلدية، ويمكن القول أن معظم التجمعات السكانية المتواجدة بمحيط البلدية تتوفر على المرافق الضرورية، تليها بلدية صالح باي ب890 أسرة (5280 فردا) ، أي ما نسبته 10,57% من إجمالي الأسر، موزعة على 07 مواقع، وتشهد هذه البلدية نموا حضريا واسعا في الآونة الأخيرة، بينما أطرافها الشرقية فيها العديد من التجمعات السكانية الصغيرة والمداشر التي تحتاج إلى برامج ومرافق التهيئة المختلفة قصد تشجيع السكان على المكوث هناك والحد من ظاهرة النزوح الريفي، أما بلدية أولاد سي أحمد فقد بلغ عدد الأسر التي شملتها مشاريع التجديد الريفي بها 750 أسرة (4500 فرد) أي ما نسبته 08,91 موزعة على 08 مواقع وهذه البلدية بحكم موقعها الجبلي المعزول في أقصى جنوب غرب الولاية تعرف نقصا كبيرا في مختلف أنواع الخدمات والمرافق خاصة في المجال الصحي والهياكل القاعدية (الطرق) ، ثم نجد بلدية الرصفة ب462 أسرة (2772 فردا) وبنسبة 05,48% من إجمالي الأسر، ورغم ارتفاع عدد المواقع التي مستها برامج التجديد الريفي (12 موقعا) إلا أن عدد الأسر كان قليلا مقارنة بالبلديات التي سبقتها وهذا راجع إلى التشتت والتبعثر السكاني اللذان تشهدهما في كل مجالها الجغرافي، خاصة وأن معظم أراضيها تابعة للقطاع الخاص وبالتالي فهي لا تزال بحاجة إلى مختلف برامج التنمية قصد تثبيت السكان هناك خاصة وأنها تحتل موقع استراتيجي مهم حيث يعبرها الطريق الوطني رقم 28، وفي الأخير نجد كل من بلديتي عين أرنات ذات الطابع الحضري والتي لا تبعد عن مدينة سطيف إلا ب 07 كلم وقد بلغ عدد الأسر التي شملتها مشاريع التجديد الريفي بها 246 أسرة (1476 فرد) أي ما نسبته 02,92% ، موزعة على أربع مواقع ، وبلدية مزلوق ب 86 أسرة (516 فرد) بنسبة 01,02%، وهذه البلدية هي الأخرى تحتل موقع استراتيجي مهم بحكم قربها من مدينة سطيف (10 كلم) ويعبرها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين الشمال والجنوب، وتشهد نموا حضريا كبيرا، وبالتالي تقل مظاهر الحياة الريفية بمجالها.

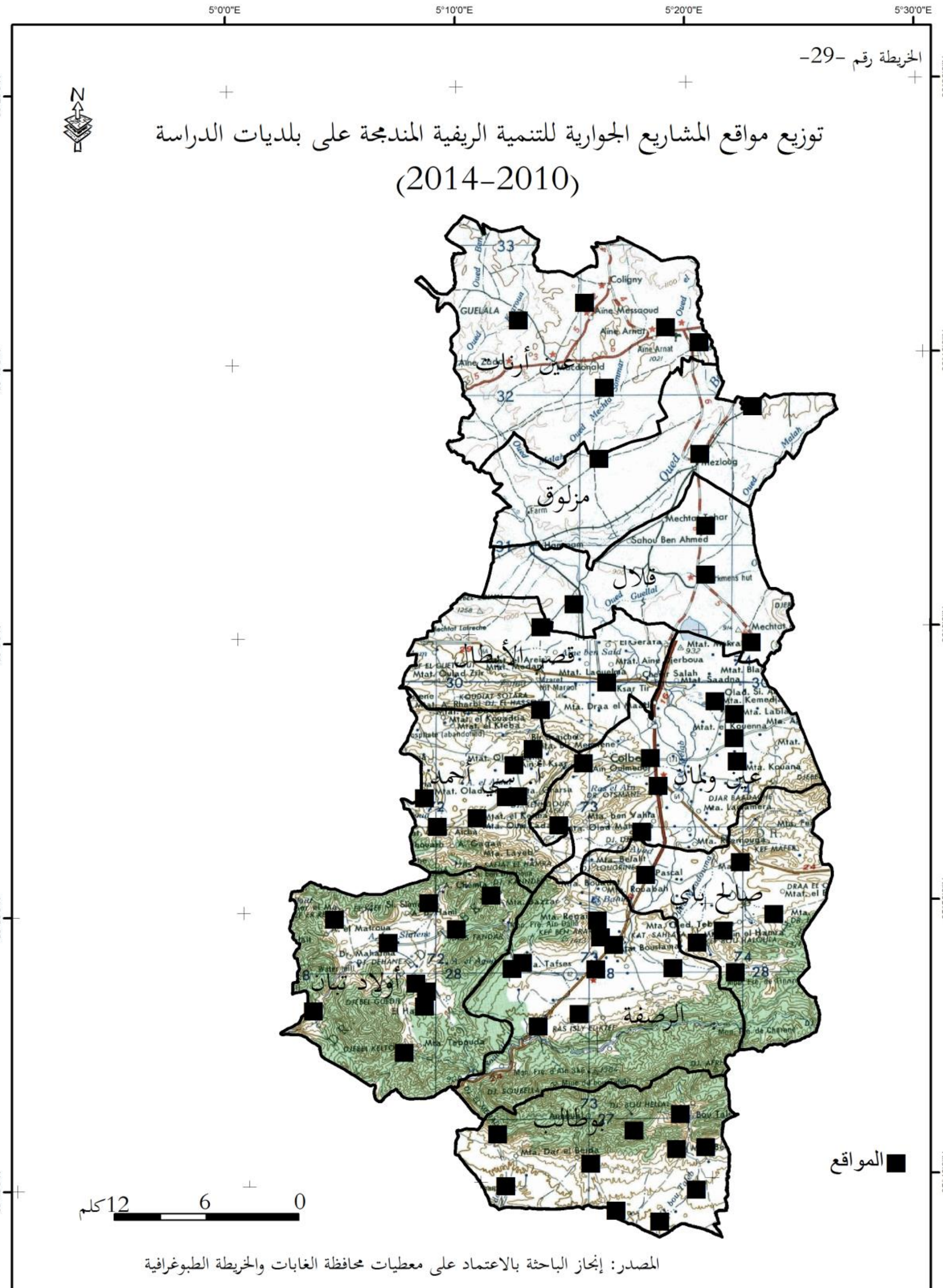
الخريطة رقم -29-
توزيع مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على بلديات الدراسة
(2014-2010)
عين أرنات
مزلوق
قلال
قصر الأبطال
أولاد سي أحمد
عين ولمان
صالح باي
أولاد تبان
الرصفة
بوطالب
المواقع
12كلم 6 0
المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات والخريطة الطبوغرافية

ثانيا: العمليات الجماعية الخاصة بسياسة التجديد الريفي:

تتلخص العمليات الجماعية في: تصحيح مجاري المياه، فتح وتهيئة المسالك، حفر وتجهيز الأنقاب إلتقاط منابع المياه، غرس الأشجار الرعوية، إقامة حملات تشجيرية، تثبيت الجروف، بناء مرافق عمومية (قاعات علاج، إنجاز فضاءات للعب) ، إعادة إعمار بعض المناطق، والغرض من هذه العمليات يتمحور أساسا حول:

- تحسين المستوى الاقتصادي ومعيشة سكان الأرياف.
- حماية التربة من الإنجراف والوسط من الفيضانات.
- رفع مستوى الشغل في العالم الريفي.

وبهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد يشترك فيها بصفة تضامنية كل أفراد العالم الريفي، تستند سياسة التجديد الريفي على إشكالية الحكم المحلي، التنمية المستديمة، الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الاجتماعي، تتجسد هذه السياسة من خلال أربع مواضيع جامعة وهي:

أ- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف(تطوير القرى والقصور).

ب- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (تحسين المداخيل).

ج- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.

د – حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

لذلك فإن العمليات التي سيتم دراستها على مستوى بلديات الدراسة تندرج ضمن أحد المواضيع المذكورة وهذا التصنيف وضع من طرف الجهات المعنية ويقوم بإنجاز العمليات الجماعية مقاولون يتم اختيارهم على أسس قانونية وفق ما نص عليه قانون الصفقات العمومية، ويمنح له أمر بداية الأشغال واستكمالها في وقت محدد، غالبا ما يكون 12شهرا، وما دامت العمليات (المشاريع) لها فائدة جماعية وليست خاصة بفرد معين، فإن الدولة تقوم بتمويلها بنسبة 100%.

1- سياسة التجديد الريفي والعمليات الجماعية المنجزة على مستوى البلديات العشر:

شملت العمليات الجماعية المنجزة في إطار سياسة التجديد الريفي 61 موقعا على مستوى بلديات إقليم الدراسة وذلك لإنجاز العمليات والمشاريع المختلفة والمقدر عددها ب133 عملية.

الجدول رقم – 28– **توزيع الأنشطة الجماعية المنجزة في إطار سياسة التجديد الريفي على بلديات الدراسة (10–2014)**

البلديات	ملخص الأنشطة الجماعية المنجزة	عدد الأنشطة المنجزة
أولاد تبان	فتح وتهيئة المسالك49,5كم، تثبيت الجروف 40 هكتار، تصحيح المجاري المائية 3900م3، حفر أنقاب والتقاط منابع مائية 04 ، أنشطة غابية ورعوية متنوعة 562 هكتار .	28
الرصفة	فتح وتهيئة المسالك 50كم، تثبيت الجروف 10هـ، تصحيح المجاري5470م3، التقاط المنابع03، حملات تشجيرية ورعوية706هـ.	23
عين ولمان	فتح وتهيئة المسالك25كم، تثبيت الجروف25هـ ، تصحيح المجاري2000م3، حفر أنقاب وتجهيز منابع02، أنشطة غابية323 هكتار ، إنجاز مرافق خدماتية وأبراج مراقبة (الغابات) 04 .	19
صالح باي	فتح وتهيئة المسالك49كم ، تثبيت الجروف70هـ، تصحيح المجاري المائية5500م3 ، إنجاز أنقاب والتقاط منابع03، أنشطة غابية 50هكتار ، بناء مرافق خدماتية 01 .	15
بوطالب	تهيئة المسالك 28كم ، تثبيت الجروف40 هكتار ، تجهيز أنقاب وأحواض والتقاط منابع مائية04، غرس أشجار رعوية20هـ، مرافق خدماتية01 .	13
أولاد سي أحمد	فتح وتهيئة المسالك22كم ، تثبيت الجروف 35 هكتار ، حملات تشجيرية 50هكتار، بناء مرافق خدماتية 04 .	10
مزلوق	تهيئة المسالك01كم ، تجهيز أنقاب وبناء أحواض مائية 03 ، بناء مرافق خدماتية 05 .	09
عين أرنات	فتح وتهيئة المسالك57,1كم، تصحيح المجاري المائية 2000 م3 ، أنشطة غابية وحملات تشجيرية 110 هكتار .	08
قلال	فتح وتهيئة المسالك 23 كم ، تصحيح المجاري المائية .	05
قصر الأبطال	تهيئة المسالك 17,5 كم ، تصحيح المجاري المائية 100م3 .	03

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2017

يختلف توزيع العمليات الجماعية المنجزة في إطار سياسة التجديد الريفي من بلدية إلى أخرى ومن خلال دراسة معطيات الجدول رقم 28 يتضح أن بلدية أولاد تبان هي التي استحوذت على أكبر عدد للعمليات المنجزة والمقدر ب28 عملية، وهذا يثبت التوجه الأساسي لسياسة التجديد الريفي التي استهدفت أكثر المناطق الريفية والمناطق الجبلية المعزولة قصد تثبيت السكان هناك والتقليل من ظاهرة النزوح الريفي، وهذه البلدية معروفة بعزلتها وطابعها الجبلي والعدد الكبير للدواوير والدشرات المتواجدة بمجالها الجغرافي ليتم توزيع هذه العمليات على 12 موقعا وأكبر عدد سجل بموقع لفحاحمة رغم العدد القليل للأسر المتواجدة به (07 أسر) ، تليها بلدية الرصفة ب23 عملية وهي الأخرى تقع في نفس

النطاق الجغرافي لبلدية أولاد تبان (النطاق الجبلي) لكنها أقل تضرسا منها، وأكبر عدد للعمليات المنجزة سجل بموقع لمهاريع الذي يقع جنوب شرق مجال البلدية ويحتوي على مجموعة من السكنات المبعثرة (30 مسكن) ثم نجد بلدية عين ولمان ب19 عملية المعروفة بطابعها الحضري غير أن العمليات الموزعة على مجالها الجغرافي توجد في المناطق النائية والأكثر بعدا عن المركز، وهذه العمليات موزعة على عشر مواقع بعمليتين إلى ثلاث لكل موقع وشملت أنشطة متنوعة (المياه، الصحة، تثبيت الجروف، أنشطة غابية...) ، ويأتي بعدها بلدية صالح باي ب15 عملية وهي الأخرى تعرف تحسنا حضريا ملحوظا في المركز لكن في مجالها الشرقي يوجد عدد معتبر من السكان الذين يقطنون دواوير ومناطق مبعثرة، ومعظم العمليات أنجزت بموقع عين زطوط (07 عمليات) ووجهت أساسا لفتح وتهيئة المسالك وتسيير الثروة المائية والقيام بعمليات تشجير، متبوعة ببلدية بوطالب ب13 عملية التي عرفت نزوحا كبيرا لسكانها واستنزافا لطاقاتها الشبانية أثناء العشرية السوداء وكانت وجهتهم أكثر نحو الجزائر العاصمة خاصة المتواجدين في مناطق أكثر عزلة لدرجة أن البعض من هذه المناطق أصبحت خالية تماما من السكان وأكبر عدد للعمليات أنجز بمنطقة الدار البيضاء (05 عمليات)خاصة ببعض المرافق (قاعة علاج) وتوفير المياه (نقب مائي) والأشجار الرعوية . أما بلدية مزلوق فقدر عدد العمليات المنجزة بها ب09 عمليات كلها بمنطقة أولاد ثابت خصت مجالات مختلفة (تهيئة المسالك، تسيير المياه، الصحة ، الإطعام المدرسي، الإنارة العمومية، الرياضة) وبلدية مزلوق معروفة بموقعها الاستراتيجي وقربها من مدينة سطيف (10 كلم) لذلك يقل فيها عدد المناطق التي تحتاج إلى تجهيز خاصة وأن برامج سياسة التجديد الريفي شملت إنجاز المشاريع الضرورية التي تساعد على تثبيت السكان، وكذلك بلدية عين أرنات ب08 عمليات شملت أربع مواقع وهي الأخرى تشهد حركة حضرية كبيرة بحكم عامل قربها من مدينة سطيف (07 كلم) وامتصاصها للثقل السكاني الذي تعرفه هذه الأخيرة. وفي الأخير نجد كل من بلديتي قلال (05 عمليات) وقصر الأبطال (03 عمليات) ، فرغم العدد الكبير للمناطق الريفية التي تحتاج إلى تهيئة خاصة على مستوى بلدية قصر الأبطال إلا أنها لم تشهد عدد كبير من العمليات الجماعية والتي شملت ثلاث مواقع بعملية واحدة لكل موقع وفسر المسؤولين هذا الأمر بحجة أن المواقع الأخرى استفادت في وقت سابق من برامج التنمية الريفية.

2– توزيع الدعم المالي المستهلك عبر بلديات الدراسة لإنجاز مختلف العمليات الجماعية:

قدر المبلغ المالي على مستوى بلديات إقليم الدراسة لإنجاز مختلف العمليات الجماعية ب753171238 دج، وهذا خلال المرحلة الخماسية الممتدة من بداية سنة 2010 إلى غاية نهاية سنة

2014، وهذا الغلاف المالي موزع على مختلف العمليات ذات الطابع الجماعي (الاستغلال الجماعي) ، وهذه العمليات موزعة على 61 موقعا عبر بلديات إقليم الدراسة بإجمالي 133 عملية، ويتفاوت المبلغ المستهلك من بلدية إلى أخرى حسب طبيعة البرامج المنجزة على مستوى كل بلدية، كما يوضح الجدول رقم – 29– ذلك.

الجدول رقم -29- **توزيع المبلغ المستهلك عبر بلديات الدراسة لإنجاز العمليات الجماعية (10–2014)**

البلدية	المبلغ المستهلك (دج)	النسبة
عين أرنات	70151881	09,31
مزلوق	31700000	04,20
قلال	21300027	02,82
قصر الأبطال	16150014	02,14
عين ولمان	93472594	12,41
أولاد سي أحمد	41649995	05,52
صالح باي	105509996	14
الرصفة	155582877	20,65
أولاد تبان	162346861	21,55
بوطالب	55306993	07,34
المجموع	753171238	100

المصدر : محافظة الغابات لولاية سطيف 2016

استحوذت بلدية أولاد تبان ذات الطابع الجبلي على أكبر مبلغ مستهلك والمقدر ب162346861 دج أي ما نسبته 21,55%، وينبغي التأكيد على أن مشاريع سياسة التجديد الريفي كانت موجهة أساسا للبلديات التي يغلب عليها الطابع الريفي والجبلي، وأكبر عدد للعمليات الجماعية أنجز بهذه البلدية (28 عملية) وهي عمليات خاصة أساسا بتسيير الثروة المائية (تصحيح مجاري المياه، حفر وتجهيز نقب مائي) والمجال الغابي (حملات تشجيرية، غرس أشجار رعوية...) متبوعة ببلدية الرصفة التي استهلكت مبلغ مالي قدره 155582877 دج لإنجاز مختلف مشاريعها أي ما نسبته 20,65%، وهذه البلدية هي الأخرى عرفت إنجاز عدد كبير من المشاريع (23 عملية) موزعة على عشر مواقع، ليوجه أكبر مبلغ من هذه القيمة لبرامج التهيئة والتشجير (إعادة التشجير، فتح وتهيئة المسالك) ، ثم بلدية صالح باي باستهلاك مبلغ 105509996 دج بنسبة 14% من إجمالي المبلغ

المستهلك على مستوى البلديات قيد الدراسة موجهة أساسا لتسيير الثروة المائية (تصحيح المجاري المائية، إنجاز وتهيئة نقب مائي) وتهيئة المحيط (فتح وتهيئة المسالك 46 كلم) وتعاني بلديات جنوب الولاية كثيرا من نقص المياه والهياكل القاعدية ، تليها بلدية عين ولمان باستهلاك مبلغ 93472594 دج أي ما نسبته 12,21%، التي يتواجد في قسمها الجنوبي والشرقي الكثير من المناطق التي تعاني نقصا في مختلف هياكل التنمية، لتأتي بعدها بلدية عين أرنات التي أنجزت مشاريعها باستهلاك مبلغ 70151881 دج موزعة على أربع مواقع، أي ما نسبته 09,31 %، واستهلكت المشاريع الخاصة بتهيئة المسالك أكبر قيمة من هذا المبلغ والمقدرة ب 43990001 دج أي ما نسبته 62,70% من إجمالي الدعم المستهلك بها لإنجاز مختلف الأنشطة، رغم أنه يلاحظ محدودية طبيعة البرامج التي انجزت بها، ثم نجد بلدية بوطالب التي استهلكت مبلغ 55306993 دج أي ما نسبته 07,34 مست أنشطة متنوعة خاصة فرع تهيئة المسالك الذي استهلك ما نسبته 49,18% من المبلغ الإجمالي المستهلك على مستوى البلدية وهذا النشاط موزع على 05 مواقع بإقليم البلدية، إضافة إلى البرامج الخاصة بتسيير الثروة المائية (إنجاز حوض مائي ، حفر وتجهيز نقب مائي، التقاط منابع المياه) ومعروف أن هذه البلدية يشتكي الكثير من ساكنيها في المنطق المعزولة والمبعثرة من عدم وصول المياه إلى حنفيات منازلهم ولازالوا يشتكون من صعوبة الحصول على هذا المورد الحيوي والضروري، أما بلدية أولاد سي أحمد فاستهلكت مبلغ 41649995دج وبنسبة غير بعيدة عن سابقتها والمقدرة ب 05,52% ، وما ميز هذه البلدية إضافة إلى برامج التهيئة وعمليات التشجير إنجاز فضاءات للعب (03 فضاءات) في مركز البلدية والمناطق الأكثر عزلة بها (عين القصر ، أولاد سي السعيد) ، ثم نجد بلدية مزلوق التي استهلكت ما قيمته 31700000 دج أي بنسبة 04,20 ويشهد إقليم هذه البلدية نموا حضريا واسعا بحكم موقعها الاستراتيجي وقربها من مدينة سطيف (10 كلم) ومعروف أن برامج سياسة التجديد الريفي كانت موجهة أكثر للبلديات النائية والتي يغلب عليها الطابع الريفي، وفي الأخير نجد كل من بلديتي قلال ب21300027 دج وقصر الأبطال 16150014 دج بنسبتي 02,95% و02,23% على التوالي، وهاتين البلديتين كانت الأنشطة المنجزة بهما جد محدودة شملت عمليتين اثنتين فقط (تهيئة المسالك ، تصحيح مجاري المياه).

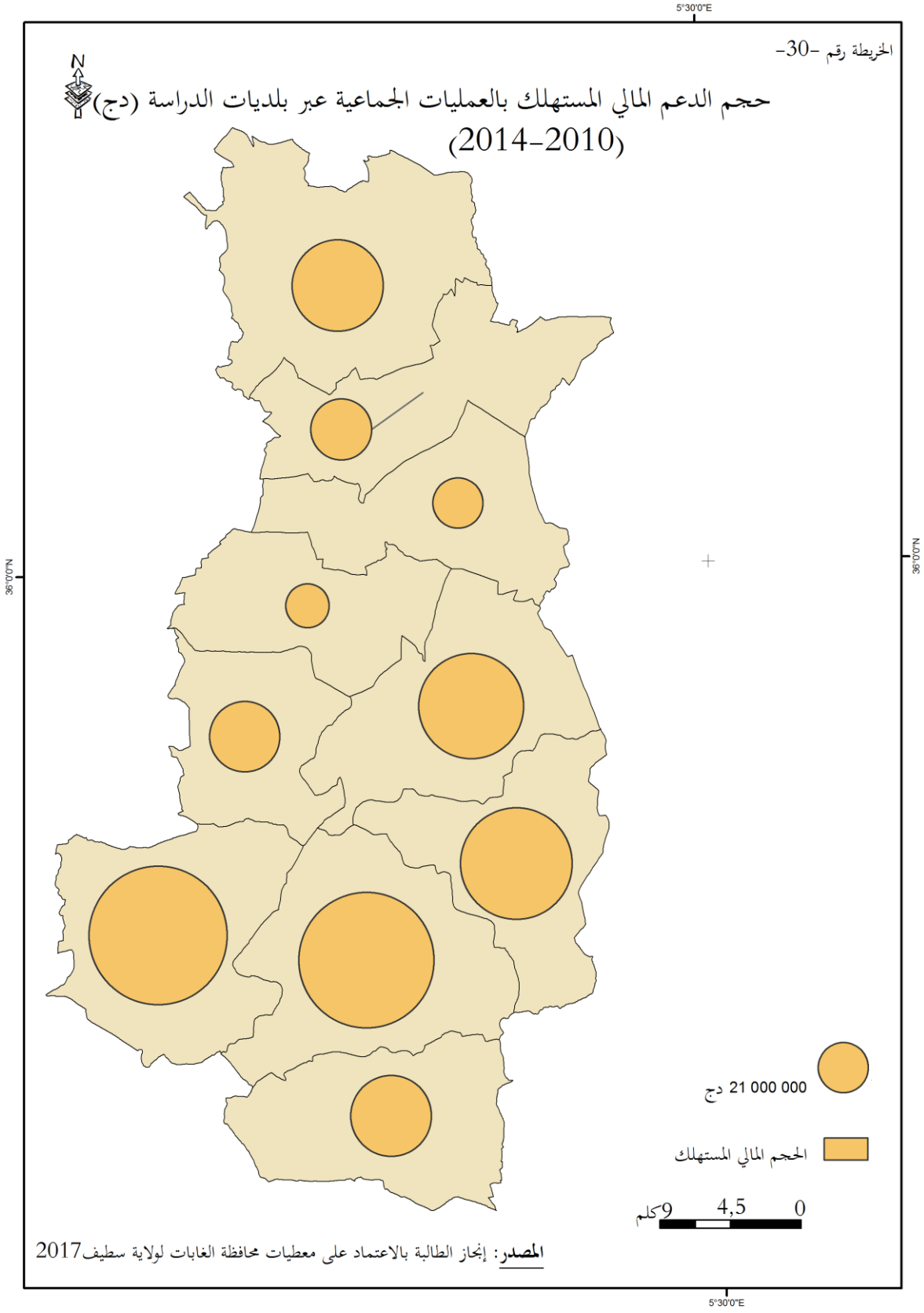
5°30'0"E
الخريطة رقم -30-
N
حجم الدعم المالي المستهلك بالعمليات الجماعية عبر بلديات الدراسة (دج)
(2014-2010)
36°0'0"N
21 000 000 دج
الحجم المالي المستهلك
0 4,5 9كلم
المصدر: إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات لولاية سطيف2017

3- توزيع الدعم المستهلك حسب طبيعة النشاط عبر بلديات الدراسة:

من خلال ملاحظة العمليات الجماعية التي تم إنجازها عبر مجال بلديات الدراسة يتبين لنا أن هناك تنوع في الأنشطة، لذلك قمنا بتصنيفها حسب طبيعتها كما يلي:

أ /- **الأنشطة الخاصة بعمليات التهيئة:** وتضم الأنشطة التي من شأنها تسهيل حركة المواطنين مثل: فتح المسالك ، تهيئة المسالك، تثبيت الجروف.

ب/ - **الأنشطة الغابية (البيئية):** وهي الأنشطة ذات الطابع البيئي الرعوي، وتشمل: القيام بعمليات تشجير، غرس أشجار رعوية ، توسيع غرس أشجار الأرز، غرس أشجار الصبار، تجزئة المناطق الجبلية لتجنب انتشار النار، تنقية المناطق الجبلية من المواد التي تساعد على نشوب النيران في المناطق الأكثر عرضة لها.

ج/ - **الأنشطة الخاصة بتسيير الثروة المائية:** مادامت المياه عنصر ضروري لحياة كل الكائنات الحية بات من الضروري السعي قدر الإمكان إلى توفير هذا المورد الحيوي لأي تجمع سكاني، والأنشطة التي تم إنجازها من خلال سياسة الجديد الريفي في هذا الإطار شملت: حفر وتجهيز الأنقاب، تصحيح المجاري المائية ، إنجاز وتهيئة منابع مائية (مجمع مائي) ، التقاط منابع المياه.

د/ - **الأنشطة الخدماتية:** وهي الأنشطة ذات الطابع الخدماتي الاجتماعي في أي مجال من مجالات الحياة سواء تعلق الأمر بالصحة أو الترفيه أو غيرهما من الأنشطة، مثل: إنجاز قاعات العلاج، إنشاء فضاءات للعب.

3-1- توزيع الدعم بالأنشطة الخاصة بعمليات التهيئة عبر بلديات إقليم الدراسة:

بالنسبة لتوزيع الدعم المستهلك حسب طبيعة النشاط عبر بلديات إقليم الدراسة نلاحظ أن أكبر قيمة دعم مالي تم تحقيقها كانت بالأنشطة الخاصة بعمليات التهيئة (فتح وتهيئة المسالك، تثبيت الجروف) والمقدرة ب334889990 دج أي ما نسبته 44,46 % من إجمالي الدعم المستهلك بكل الأنشطة الجماعية عبر البلديات العشر (753171238 دج) ، حيث تم التعاقد مع الشركة الجهوية للهندسة الريفية (ERGR)[1] لإنجاز هذه المشاريع، وطبيعة الأنشطة في حد ذاتها تتطلب أموال ضخمة لأنها تمر بعدة مراحل، أما على مستوى بلديات الدراسة، فقد استحوذت بلديات عين أرنات، أولاد تبان، صالح باي على أكبر مبلغ مستهلك يخص هذه الأنشطة بنسب على التوالي (16,71%، 16,70 ، 16,09) من إجمالي الدعم المالي المستهلك على مستوى الأنشطة الخاصة بعمليات التهيئة

[1]- Entreprise Régional de Génie Rural.

وتم في هذا الإطار فتح وتهيئة 57,1 كلم من المسالك ببلدية عين أرنات و49,5كلم هيئت ببلدية أولاد تبان ذات الطابع الجبلي كما تم تثبيت 40 هـ من الجروف بمجال البلدية، أما بلدية صالح باي فتم فتح وتهيئة 46 كلم من المسالك وتثبيت 70 هـ من الجروف بها، لنجد بعدها بلديات الرصفة بنسبة 13,43%، وبلدية بوطالب 09,91 %، عين ولمان 08,58 %، وأضعف مبلغ استهلك بهذه الأنشطة سجل ببلديات: أولاد سي أحمد 06,82%، قلال 06,18 %، قصر الأبطال 04,74 %، مزلوق 0,95 %.

الخريطة رقم -31-

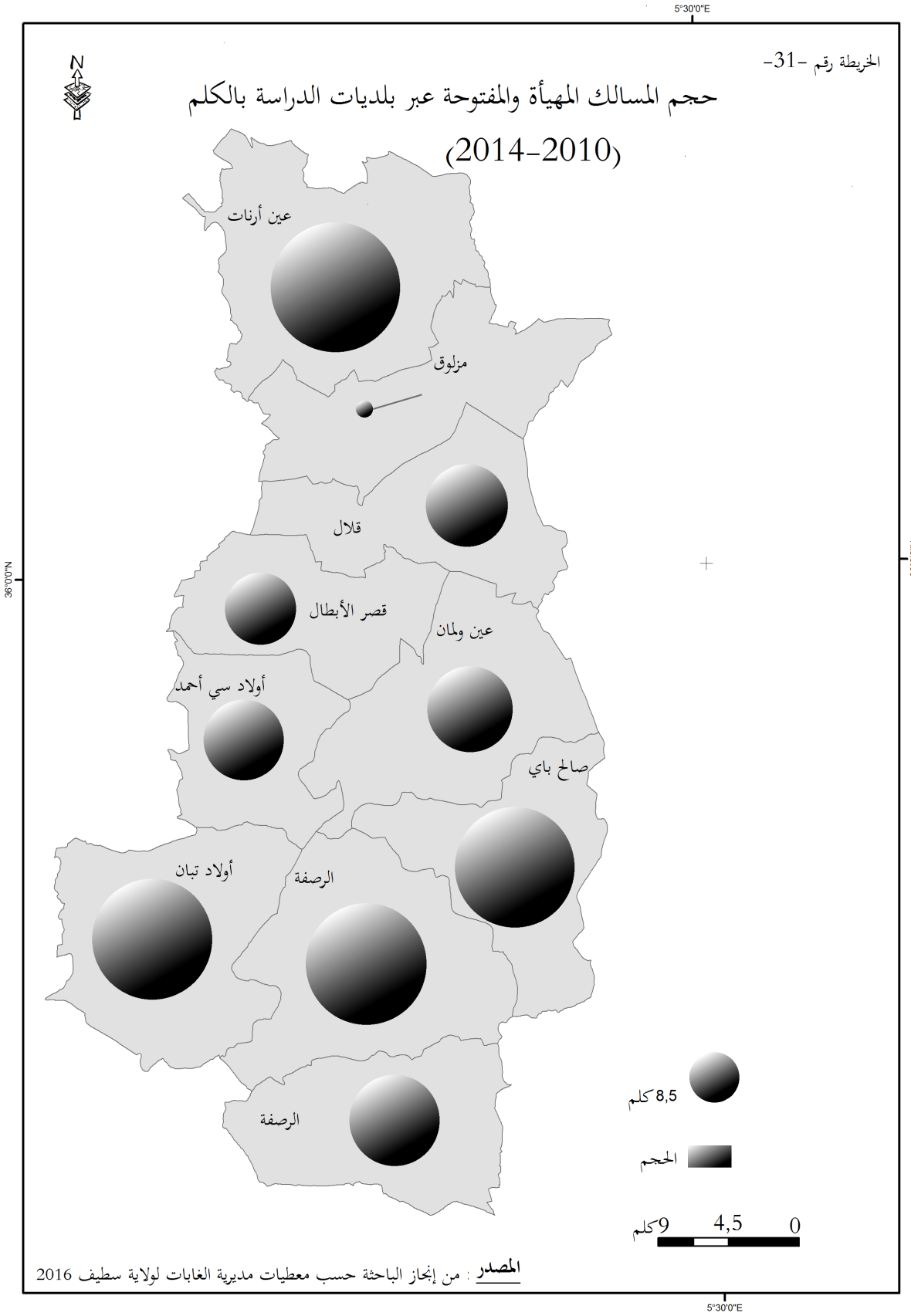

المصدر : من إنجاز الباحثة حسب معطيات مديرية الغابات لولاية سطيف 2016

3-2 – توزيع الدعم المالي المستهلك بالأنشطة الغابية والرعوية عبر بلديات الدراسة:

احتلت الأنشطة ذات الطابع البيئي والرعوي الرتبة الثانية من حيث قيمة المبلغ المستهلك لإنجاز مختلف المشاريع، حيث استهلكت مبلغ مالي قدره 216596900 دج أي ما نسبته 28,75% من إجمالي المبلغ المستهلك بمختلف الأنشطة عبر البلديات العشر، ووجه أكبر مبلغ لهذه الأنشطة (الغابية) لبلدية الرصفة التي استهلكت قيمة 86450000دج، أي ما نسبته 39,91% من إجمالي المبلغ المستهلك بالأنشطة ذات الطابع البيئي، وتجدر الإشارة أن هذه البلدية تضرر كثيرا مجالها الجبلي (الغابي) خلال العشرية السوداء وحرقت مئات الهكتارات من الأشجار الغابية، لذلك حاولت الجهات المسؤولة (محافظة الغابات) إعادة بعث هذا الغطاء النباتي الذي لا تقدر قيمته بثمن، متبوعة ببلدية أولادتبان ذات لطابع الجبلي والموقع المعزول في أقصى جنوب غرب ولاية سطيف ، وهي الأخرى شهدت خسارة غطاء نباتي كثيف خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث استهلكت مبلغ 64575023 دج أي ما نسبته 29,81% ، لتأتي بعدها بلدية عين ولمان بنسبة 17,95 % التي شهدت بناء مراكز ذات طابع غابي (إنجاز برج مراقبة خاص بالغابات، بناء مركز فرعي لفرقة الغابات الذي استهلك مبلغ ضخم قدره 25000000 دج) وتشمل هذه المرافق في خدمتها مجال عدة بلديات (بلديات الجنوب) ثم نجد بلدية صالح باي التي استهلكت ما نسبته 05,82 % كانت موجهة أكثر لعمليات التشجير (50هكتار) وفي الأخير نجد كل من بلديات عين أرنات 02,84 %، بوطالب 01,80 %، أولاد سي أحمد 0,18%.

ملاحظة: رغم وقوع بلديات الرصفة، أولاد تبان، بوطالب، أولاد سي أحمد في نفس النطاق الجغرافي (الجبلي) إلا أننا نلاحظ تفاوت كبير بينها في قيمة المبالغ المالية المستهلكة الخاصة بالأنشطة الغابية، وهذا يمكن تفسيره بالتهميش الذي تعانيه بعض البلديات في كل القطاعات (بوطالب، أولاد سي أحمد).

3-3 – توزيع المبلغ المالي المستهلك الخاص بتسيير المياه عبر البلديات:

استهلكت الأنشطة الخاصة بتسيير الثروة المائية ما قيمته 138184348 دج أي ما نسبته 18,34% من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة على مستوى البلديات العشر، واستحوذت بلدية أولاد تبان على أكبر نسبة من هذا المبلغ والمقدرة ب 24,47 % أي 33821842 دج شملت تصحيح 3900م3 من المجاري المائية، حفر وتجهيز نقب مائي، التقاط وتهيئة 03 منابع مائية، وهذه البلدية معروفة بنمطية تبعثر سكانها ونقص وصول المياه إلى حنفيات منازل الكثير من سكان هذه المناطق المبعثرة مما يستوجب إعطاء أهمية لهذا الجانب وتوفير المياه للسكان نظرا لضرورته، كما أنه عامل مهم في تثبيت السكان

والتخفيف من حدة النزوح الريفي، تليها بلدية صالح باي بنسبة 22,43 % والتي شهدت إنجاز مختلف المشاريع الخاصة بالمياه (تصحيح المجاري المائية، إنجاز نقب مائي، التقاط 02 من المنابع المائية) على مستوى موقع واحد وهو موقع عين زطوط شرق محيط البلدية ، ثم نجد بلدية الرصفة بنسبة 17,46 % ، وتم تصحيح 5470م3 من المجاري المائية بها والتقاط 03 منابع مائية هذه الأخيرة توجه للاستهلاك المنزلي في حالة نقص المياه بحنفيات المنازل كما توجه لشرب الماشية وهذه البلدية معروفة بتربية الماشية (الأبقار، الأغنام) ، لتأتي بعدها بلدية عين ولمان بنسبة 11,45% (إنجاز وتهيئة نقب مائي، تصحيح 2000م3 من المجاري المائية) ثم بلدية مزلوق بنسبة 10,13% أين تم إنجاز ثلاث عمليات خاصة بتسيير المياه (إنجاز نقب مائي، تحقيق شبكة مائية بطول 5000 م للمياه الصالحة للشرب، بناء حوض مائي).

3-4 – توزيع المبلغ المستهلك بالأنشطة الخدماتية عبر بلديات الدراسة:

أضعف مبلغ استهلك ماليا سجل بالمشاريع ذات الطابع الخدماتي والمقدر ب 63500000 دج أي ما نسبته 08,43 % من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة على مستوى بلديات الدراسة والمقدر ب753171238 دج، ونلاحظ توزيع المبلغ المستهلك بالأنشطة الخدماتية على مستوى 06 بلديات فقط من بين 10 بلديات، ووجه أكبر مبلغ لبلدية أولاد سي أحمد 15000000 دج أي ما نسبته 23,62 % من إجمالي المبلغ المستهلك بهذه الأنشطة (الخدماتية) ، حيث تم إنجاز قاعة علاج وإنشاء 03 فضاءات للعب بها، تليها بلدية مزلوق بنسبة 22,83 % والتي أنجز بها مطعم مدرسي، مركب رياضي، توصيل الإنارة العمومية لمرافق ذات طابع فلاحي ثم بلدية عين ولمان بنسبة 15, 14% وأنجز بها قاعة علاج ومسكن وظيفي بموقع بئر قصيعة، أما بلديات صالح باي، أولاد تبان، بوطالب فاستهلكت نفس النسبة (12,59%) وتخص إنجاز قاعة علاج على مستوى كل بلدية من البلديات الثلاث.

الخريطة رقم -32-

توزيع الدعم المالي(دج) على العمليات الجماعية النجزة عبر بلديات الدراسة (2010-2014)

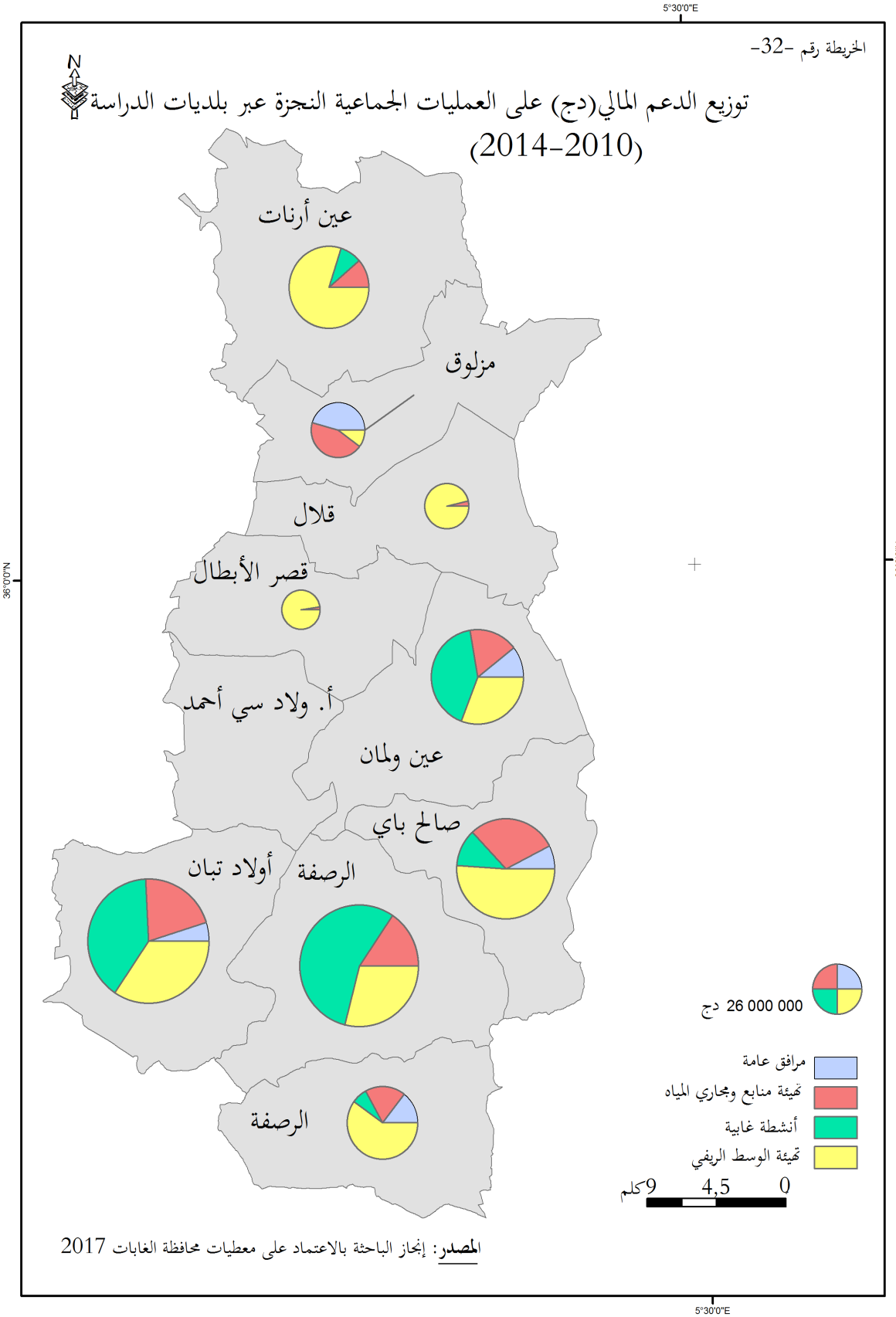

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

ثالثا: العمليات الفردية الخاصة بسياسة التجديد الريفي:

تخص العمليات الفردية المنجزة على مستوى بلديات الدراسة في إطار سياسة التجديد الريفي بعض فروع الإنتاج النباتي والحيواني إضافة إلى استصلاح وحماية الأراضي والسكن الريفي، واختلفت نسبة الدعم بين مختلف الأنشطة، لكن ما يمكن التأكيد عليه أن هذه النسبة (نسبة الدعم) كانت معتبرة حيث فاقت في كل العمليات نسبة 50% من إجمالي التكلفة الكلية لإنجاز المشروع، أما الأنشطة المدعمة فكانت كالتالي:

أ – الإنتاج النباتي: وتشمل فرعين اثنين من فروع الإنتاج النباتي وهما: أشجار الزيتون والأشجار المثمرة.

ب– الإنتاج الحيواني: أهم فروع الإنتاج الحيواني التي تم تدعيمها في إطار سياسة التجديد الريفي هي: تربية الأغنام وتربية النحل كأحد فروع التربية الصغيرة، إضافة إلى تربية الأبقار والماعز اللتان لم تمسا البلديات المعنية بالدراسة وكان توزيعهما جد محدود في بعض بلديات الشمال.

ج – استصلاح وحماية الأراضي: تم في هذا الإطار استصلاح مساحات معتبرة من الأراضي الريفية (أراضي خاصة و أراضي العروش) والتي كانت في وقت سابق غير مستغلة وذلك عن طريق تسخير آلات ضخمة (الشركة الجهوية للهندسة الفلاحية) تقوم بتنقية الأراضي من الحجارة وتقليب التربة، إضافة إلى حماية النباتات والتربة من الرياح العاتية والانجراف عن طريق غرس أشجار مصدات الرياح.

د – السكن الريفي: يعتبر تقديم الدعم الخاص بالسكن الريفي من أهم العوامل التي تساعد على تثبيت سكان الأرياف والحد من ظاهرة النزوح الريفي، وبالتالي زيادة المساحة المستغلة في القطاع الفلاحي وخلق نوع من التوازن في توزيع السكان بين مختلف الأقاليم وهو العمل الذي تسعى الدولة لتجسيده على أرض الواقع منذ عدة عقود.

1 – توزيع العمليات الفردية عبر بلديات الدراسة حسب طبيعة النشاط: كما سبقت الإشارة إلى أن عدد العمليات الفردية التي مستها برامج الدعم الريفي على مستوى بلديات الدراسة كانت سبع فروع (فرع الزيتون ، الأشجار المثمرة ، تربية الأغنام ، تربية النحل ، السكن الريفي، استصلاح الأراضي، حماية التربة) ، وهي موزعة بأعداد وأحجام متفاوتة بين بلديات الدراسة.

1-1–الإنتاج النباتي:

شملت العمليات الخاصة بالإنتاج النباتي نشاطين اثنين، وهما: زراعة الزيتون وزراعة الأشجار المثمرة. بالنسبة لزراعة الزيتون شهد هذا النوع من الزراعة تطورا كبيرا في مجال التدعيم على مستوى الولاية عامة

والبلديات المعنية بالدراسة خاصة، حيث كانت زراعة قبل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي مقتصرة على المناطق الشمالية للولاية فقط، لكن مع مجيء المخطط الوطني للتمية الفلاحية سنة 2000 وسع مجال هذه الدراسة على جميع تراب الولاية من الشمال إلى الجنوب لأنه يتأقلم مع جميع الظروف المناخية السائدة بالولاية خاصة وأنه يمتلك ميزة تحمل العطش على اعتبار أن الولاية تمر بفترات جفاف خلال السنة خاصة في فصل الصيف، وقد بلغت المساحة المغروسة بهذا النوع من الزراعة في إطار سياسة التجديد الريفي على مستوى بلديات الدراسة 430 هـ (بمعدل 01 هـ لكل فرد أي 430 مستفيد ويغرس حوالي 120 شجرة لكل 01 هـ) موزعة بمساحات متباينة بين البلديات، لتستحوذ بلدية أولاد تبان على أكبر مساحة والمقدرة ب93 هـ شملت 08 مواقع بإقليم البلدية وأكبر مساحة كانت بموقع بوزلافن (25 هـ) ، ثم نجد بلدية صالح باي بمساحة 60 هـ موزعة على 03 مواقع (معفر، معدومة، بوشباب) بمساحة 20 هـ لكل موقع، تليها بلدية بوطالب التي غرس بها 57 هـ من أشجار الزيتون شملت 04 مواقع (أكبر مساحة كانت بموقع عرقوب الطير 27 هـ) متبوعة ببلدية الرصفة المحاذية لبلدية بوطالب من جهة الشمال وذلك بمساحة 55 هـ موزعة على 06 مواقع بإقليم البلدية، وأكبر مساحة سجلت بموقع الروابح (20 هـ) ، أما البلديات الثلاث المتجاورة التي تنتمي لدائرة عين ولمان (قصر الأبطال، عين ولمان، أولاد سي أحمد) فأنجزت بها نفس المساحة والمقدرة ب50 هـ، وفي الأخير نجد كل من بلديتي عين أرنات 10هـ، قلال 05 هـ، أما بلدية مزلوق فلم تنجز أي مساحة بهذا النوع من الزراعة نظرا لطابعها السهلي الذي يتلاءم أكثر مع زراعة الحبوب.

الخريطة رقم -33-

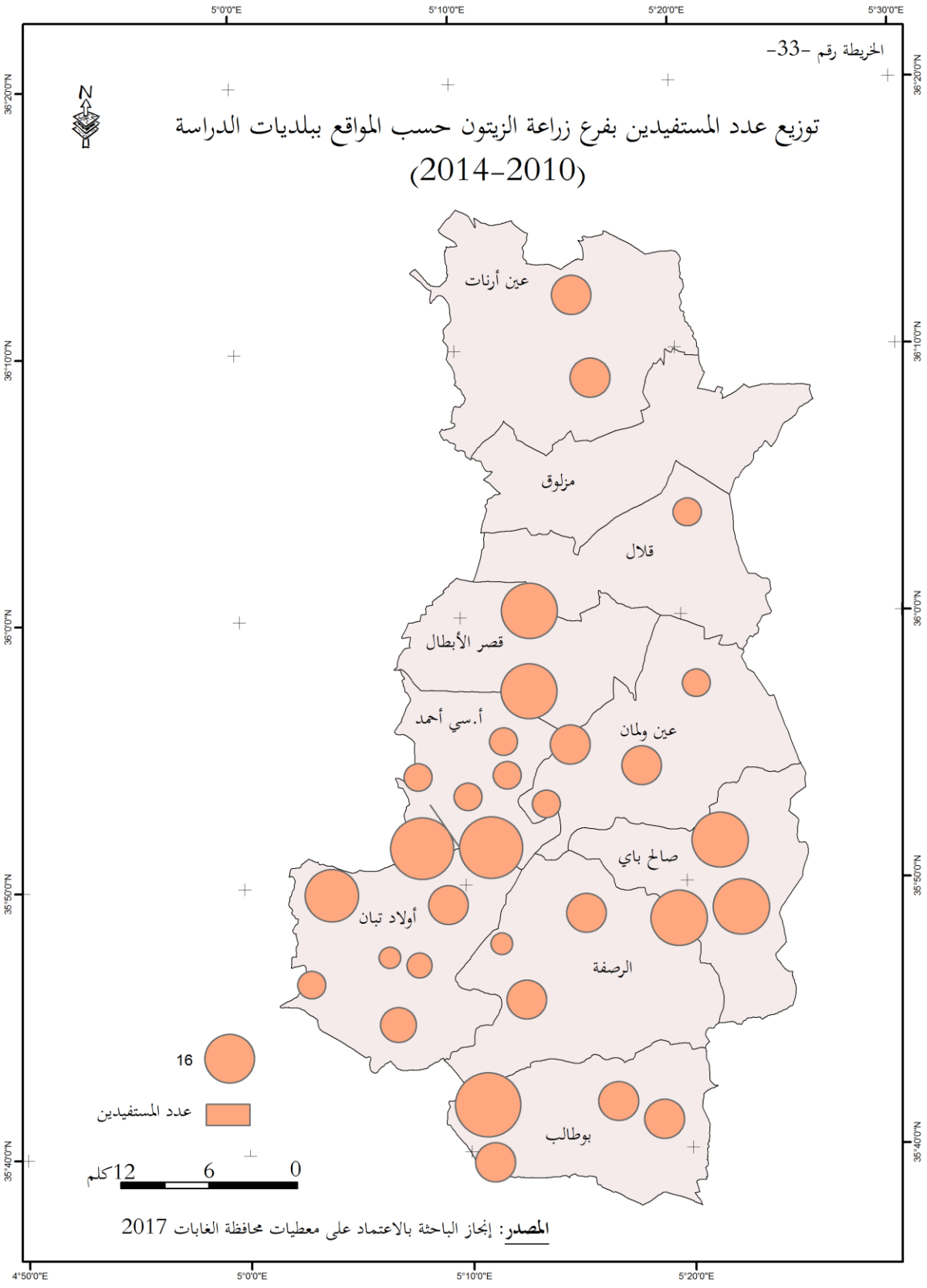

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

نتيجة:

من خلال توزيع المساحة المنجزة الخاصة بزراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة في إطار سياسة التجديد الريفي نلاحظ أن أكبر مساحة سجلت بالبلديات ذات الطابع الجبلي الواقعة في أقصى جنوب غرب الولاية (أولاد تبان، بوطالب، الرصفة) حيث أنجزت مجتمعة مساحة 205 هـ، أي ما نسبته 47,67% من إجمالي المساحة المنجزة على مستوى البلديات العشر، وزراعة الأشجار هي الزراعة الأنسب للأراضي المتضرسة والمتقطعة، أما بلديات الوسط (عين أرنات، مزلوق، قلال) فنلاحظ أنها سجلت أضعف مساحة بهذا الفرع الفلاحي وهذا راجع لكونها تهتم أكثر بالزراعات الواسعة (الحبوب ، الأعلاف) ظرا لطابعها السهلي.

أما زراعة الأشجار المثمرة فشملت أربع بلديات فقط من بين عشر بلديات المعنية بالدراسة وذلك بمساحة 25 هـ وهي أقل بكثير من المساحة المنجزة في فرع زراعة الزيتون (430 هـ) ، وسجلت أكبر مساحة ببلدية عين أرنات (10 هـ) ثم بالبلديات الثلاث المتبقية (صالح باي ، الرصفة ، أولاد تبان) بنفس المساحة أي 5 هـ.

2-1 – الإنتاج الحيواني:

أهم فروع التربية الحيوانية التي تم تدعيمها في إطار سياسة التجديد الريفي هناك فرعين اثنين وهما: تربية الأغنام وتربية النحل .

أما عن تربية الأغنام فتم تسجيل 220 مستفيد على مستوى البلديات قيد الدراسة، ويأخذ كل مستفيد 10 نعاج وكبش بمجموع 11 رأس أي بإجمالي 2420 رأس، ونسجل تفاوت في عدد المستفيدين بين البلديات ، لتستحوذ بلدية عين ولمان السهبية على أكبر عدد والمقدر ب43مستفيد موزعين على 03 مواقع بإقليم الدراسة (لكوانة 20 مستفيد، لبناهية 13 مستفيد، لحفايظ 10 مستفيدين) تليها بلدية بوطالب ب40 مستفيد موزعين على أربع مواقع جلهم من موقع عرقوب الطير (20مستفيد) ، ثم نجد بلدية قصر الأبطال ب30 مستفيد (15مستفيد بموقع قبلة زديم و15مستفيد بموقع أولاد سي حسن) ، أما البلديتين ذات الطابع الجبلي أولاد سي أحمد وأولاد تبان فاستفاد بهذا الفرع الفلاحي 29 فرد لكل منهما، تليهما بلديات مزلوق ب20 مستفيد، قلال 15 مستفيد، صالح باي 09 مستفيدين وفي الأخير بلدية عين أرنات التي سجلت أضعف عدد للمستفيدين بفرع تربية الأغنام والمقدر ب 05 مستفيدين، أما بلدية الرصفة فلم تسجل أي استفادة بهذا الفرع الفلاحي رغم أنها تشتهر بتربية الماشية .

بالنسبة لتربية النحل فقد سجلت استفادة 135 شخص بهذا الفرع الفلاحي على مستوى بلديات الدراسة، ويأخذ كل مستفيد 12 صندوق مليء (أي إجمالي الصناديق 1620 صندوق) ، واستحوذت بلدية صالح باي على أكبر عدد للمستفيدين ب43 مستفيد موزعين على ثلاث مواقع جلهم من موقع معدومة (35 مستفيد) ، لتأتي بعدها بلدية بوطالب ب28 مستفيد (18 مستفيد بموقع الدار البيضاء، 10 مستفيدين بمنطقة سيدي بركات) ، ثم بلدية أولاد تبان ب26 مستفيد معظمهم من موقع أولاد ثابت (15 مستفيد) ، متبوعة ببلديات الرصفة ب20 مستفيد، عين ولمان 08 مستفيدين، قصر الأبطال 05 مستفيدين ، أما البلديات الثلاث المتبقية فسجلت أعدادا جد ضعيفة للمستفيدين بهذا الفرع الفلاحي: أولاد سي أحمد 03 مستفيدين ومستفيد واحد بكل من بلديتي مزلوق وقلال، في حين لم تسجل أي استفادة بفرع تربية النحل في إطار سياسة التجديد الريفي على مستوى بلدية عين أرنات.

الخريطة رقم -34-

توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية النحل حسب المواقع ببلديات الدراسة

(2010- 2014)

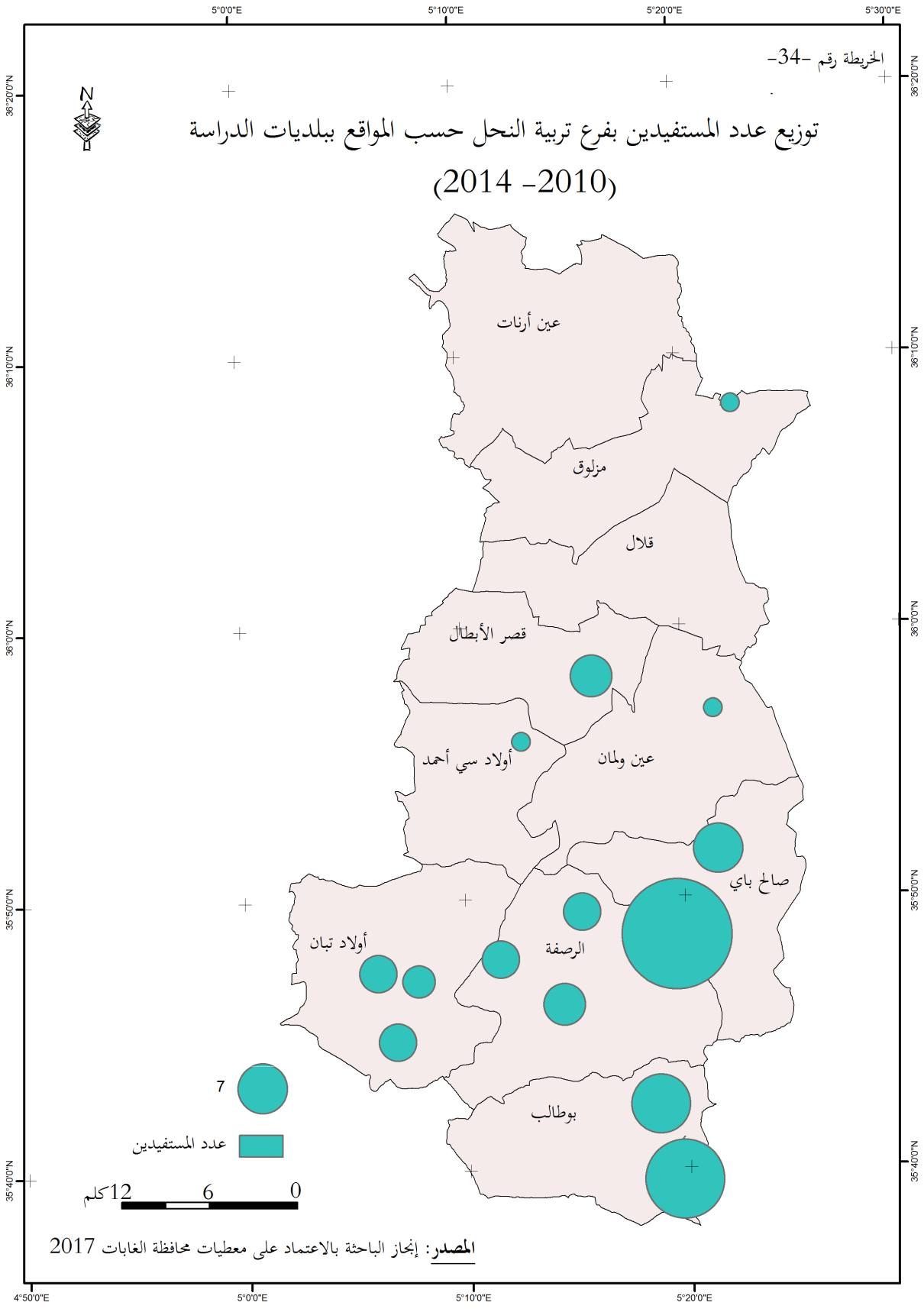

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

نتيجة:

يرجع ضعف الاستفادة وانعدامها ببلديات الوسط (عين أرنات) في فرع تربية النحل إلى كون برامج سياسة التجديد الريفي كانت موجهة أساسا للعالم الريفي أي البلديات التي يطغى على مجالها الطابع الريفي ضف إلى هذا أن تربية النحل تتلاءم أكثر مع البيئة الجبلية وليس السهول المفتوحة التي تعيق طبيعة هذا النوع من التربية .

3-1 – السكن الريفي :

أولت الجهات المعنية أهمية كبرى لهذا الجانب الاجتماعي (السكن الريفي) لما له من علاقة مباشرة في مساعدة السكان على الاستقرار، حيث تم إنجاز 4199 وحدة سكنية على مستوى البلديات العشر خلال المرحلة الخماسية (1010 – 2014) موزعة بأعداد متفاوتة بين البلديات، وسجلت بلدية قلال أكبر عدد للسكنات الريفية المنجزة بها والمقدر ب530 وحدة، متبوعة ببلدية قصر الأبطال المحاذية لها من جهة الجنوب ب500 وحدة ثم بلدية الرصفة ب435 وحدة، يليها بلديات أولاد سي أحمد ب420 وحدة، عين ولمان 415 وحدة ، صالح باي 400 وحدة، أما بلدية مزلوق فسجلت إنجاز 390 وحدة سكنية، لتسجل بلديتي أولاد تبان وبوطالب إنجاز 370 وحدة لكل منهما وفي الأخير بلدية عين أرنات ب369 وحدة.

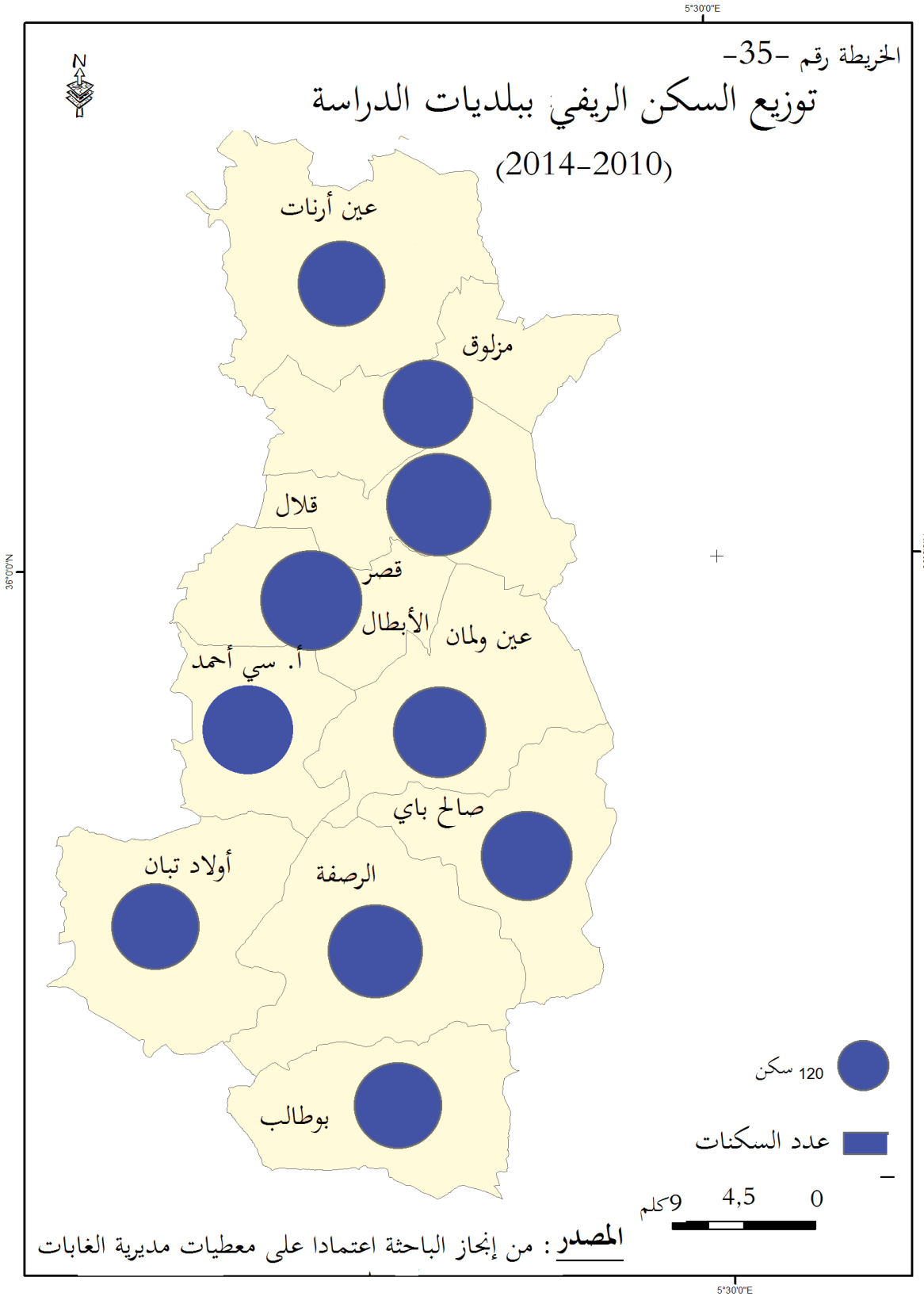

الخريطة رقم -35-

توزيع السكن الريفي ببلديات الدراسة

(2010-2014)

المصدر : من إنجاز الباحثة اعتمادا على معطيات مديرية الغابات

4-1 – استصلاح وحماية الأراضي :

تم في هذا الإطار استصلاح بعض الأراضي البور التي كانت في وقت سابق غير مستغلة، إضافة إلى غرس أشجار مصدات الرياح (أشجار السرو) لحماية النبات من الإعوجاج والتربة من الانجراف . بالنسبة لاستصلاح الأراضي فقد كلفت المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية بهذا العمل في إطار التعاقد بينها وبين محافظة الغابات، وشملت عملية الاستصلاح تهيئة التربة وتنقيتها من الحجارة ومن كل الشوائب التي تعيق زرعها، وفي هذا الإطار استفاد 383 شخص على مستوى بلديات الدراسة لاستصلاح 320 هـ من الأراضي، سجل معظمهم ببلدية أولاد سي أحمد ب140 مستفيد، تليها بلدية عين ولمان ب97 مستفيد ثم بلدية صالح باي ب70 مستفيد، أما بلدية الرصفة فاستفاد بها 68 شخص لاستصلاح أكبر مساحة على مستوى بلدية الدراسة والمقدرة ب115 هـ وفي الأخير بلدية قصر الأبطال التي استفاد بها 08 أشخاص، أما البلديات الخمس المتبقية (عين أرنات، مزلوق، قلال، أولاد تبان، بوطالب) فلم تسجل بها أية استفادة بهذا البرنامج الريفي.

أما من حيث توزيع المساحة المستصلحة عبر بلديات الدراسة ، فقد سجلت بلدية الرصفة أكبر مساحة والمقدرة ب115 هـ، تليها بلدية عين ولمان ب77 هـ، ثم بلدية صالح باي بمساحة 70 هـ، أولاد سي أحمد 50هـ، وفي الأخير نجد بلدية قصر الأبطال ب08هـ.

نتيجة:

هناك اختلاف في المساحة المستصلحة بين المستفيدين وبين بلديات الدراسة وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة (صغر أو كبر مساحة الأرض المستصلحة) هذا من جهة ومن جهة ثانية يؤخذ في الحسبان أن الأراضي المستصلحة فيها ماهو تابع للقطاع الخاص وفيها ماهو تابع لأراضي العرش (ذات الاستفادة الجماعية) حيث نلاحظ مثلا أنه سجل أكبر عدد للمستفيدين ببلدية أولاد سي أحمد (140 مستفيد) رغم أن المساحة المستصلحة بها لم تتعدى 50 هـ في حين سجلت أكبر مساحة مستصلحة ببلدية الرصفة (115 هـ) واستفاد من ذلك 68 شخص فقط مقارنة ببلدية أولاد سي أحمد، رغم هذا نلاحظ أنه سجل معدل استفادة بمقدار 01 هـ لكل مستفيد وهذا بكل من بلديتي قصر الأبطال وصالح باي.

أما بالنسبة لغرس أشجار مصدات الرياح في إطار حماية النبات والتربة من الانجراف فقد تم هذا خاصة في المزارع التي غرست بها أشجار الزيتون أي المستفيدين من هذا الفرع الفلاحي، وذلك من أجل حماية الشجرة من الاعوجاج أثناء نموها إثر هبوب الرياح القوية الآتية من أي جهة ، وفي هذا الإطار استفادت خمس بلديات فقط من بين 10 بلديات محل الدراسة، وهي: بلدية الرصفة التي سجل بها

أكبر عدد للمستفيدين والمقدر ب25 مستفيد، تليها بلدية قصر الأبطال ب21 مستفيد، ثم بلدية عين ولمان ب20 مستفيد وفي الأخير كل من بلديتي قلال 14 مستفيد ، أولاد سي أحمد 10 مستفيدين أما البلديات غير المستفيدة من هذا البرنامج الريفي فهي بلديات : عين أرنات ، مزلوق ، صالح باي، أولاد تبان، بوطالب.

أما من حيث توزيع حجم الإنجاز عبر بلديات الدراسة، فقد سجل أكبر حجم ببلدية قلال ب50كلم رغم أنه استفاد 14 شخص فقط من هذا الحجم، تليها بلديات: عين ولمان، قصر الأبطال، أولاد سي أحمد بنفس الحجم (10 كلم) ، وأخيرا بلدية الرصفة ب05 كلم التي سجلت أكبر عدد للمستفيدين بهذا البرنامج الريفي.

ملاحظة:

من خلال دراسة مشروع غرس أشجار مصدات الرياح على مستوى بلديات إقليم الدراسة ، نلاحظ أن بلدية قلال سجل بها أكبر حجم استفادة بهذا النشاط (غرس 50 كلم من أشجار مصدات الرياح) واستفاد بالمقابل 14 شخص فقط وهذا راجع لطابعها السهلي واتساع مستثمراتها الفلاحية، في حين سجلت بلدية الرصفة أكبر عدد للمستفيدين (25 شخص) وأضعف حجم استفادة (05كلم) وهذا راجع لتجزء مستثمراتها الفلاحية وصغر مساحتها ذات الطابع الخاص خاصة في جزئها الجنوبي الذي يتميز بالتضرس (طابع جبلي).

2 – توزيع المبلغ المستهلك عبر بلديات الدراسة حسب طبيعة العمليات الفردية المنجزة :

خصص مبلغ مالي ضخم لإنجاز مختلف العمليات الفردية في إطار سياسة التجديد الريفي والمقدر ب 130628412 دج على مستوى بلديات إقليم الدراسة بنسب متفاوتة، وتباينت نسبة المساهمة الذاتية في هذا المبلغ من نشاط لآخر وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

الجدول رقم -30- **توزيع المبلغ المستهلك لإنجاز مختلف العمليات الفردية عبر بلديات الدراسة (10-2014)**

البلديات	المبلغ المستهلك (دج)	النسبة %
عين أرنات	3439648	02,63
مزلوق	6890717	05,27
قلال	5952536	04,55
قصر الأبطال	13530385	10,35
عين ولمان	19981919	15,29
أولاد سي أحمد	14593507	11,17
صالح باي	15721319	12.03
الرصفة	12416934	09,50
أولاد تبان	19507219	14,93
بوطالب	18594228	14,23
المجموع	130628412	100

المصدر : محافظة الغابات لولاية سطيف 2016

وبين بلديات الدراسة استحوذت بلدية عين ولمان على أكبر مبلغ مستهلك ب 19981919 دج أي ما نسبته 15,29% من إجمالي المبلغ المستهلك لإنجاز مختلف المشاريع ذات الطابع الفردي على مستوى بلديات الدراسة، وتجدر الإشارة أن هذه المشاريع كانت موجهة للمناطق الريفية التابعة لإقليم البلدية وليس مركز المدينة، تليها بلديتي أولاد تبان 19507219 دج وبوطالب 18594228 دج بنسبتي (14,93%، 14,23%) على التوالي، لتأتي بعدهما بلدية صالح باي باستهلاك مبلغ 15721319دج أي ما نسبته 12,03% متبوعة ببلديات أولاد سي أحمد بنسبة 11,17% وقصر الأبطال ب10,35%، الرصفة بنسبة 09,50%، وفي الأخير نجد كل من بلديات: مزلوق، قلا ل، عين أرنات بنسب أقل (05,27 % ، 04,55 % ، 02,63 % على التوالي).

* أما بالنسبة لتوزيع المبلغ المستهلك حسب طبيعة النشاط (العمليات الفردية المنجزة) فكان كالتالي:

الجدول رقم -31- **توزيع المبلغ المستهلك حسب طبيعة الأنشطة الفردية المدعمة ببلديات الدراسة (10-2014)**

طبيعة النشاط		المبلغ المستهلك (دج)	النسبة (%)
التربية الحيوانية	تربية الأغنام	58699642	44,93
	تربية النحل	14518831	11,11
	المجموع	73218473	**56,05**
غرس الأشجار	أشجار الزيتون	39559960	30,28
	الأشجار المثمرة	2299996	01,76
	المجموع	41859956	**32,04**
استصلاح وحماية التربة	تحسين التربة	12399990	09,49
	غرس أشجار مصدات الرياح	3149993	02,41
	المجموع	15549983	**11,90**
المجموع الكلي		130628412	**100**

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية للباحثة.

2-1- توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة الحيوانية:

تم تقديم الدعم المالي لفرعين اثنين من فروع التربية الحيوانية وهما: تربية الأغنام وتربية النحل، وفي هذا الإطار أنجزت هذه العمليات باستهلاك أكبر مبلغ مالي ضمن فروع الدعم الأخرى والمقدر ب73218473 دج أي ما نسبته 56,05 % من إجمالي الدعم المستهلك بكل الأنشطة، ويمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

أ – تربية الأغنام:

استفاد بهذا الفرع الفلاحي من فروع التربية 220 شخص على مستوى بلديات الدراسة باستهلاك مبلغ مالي قدره 58699442 دج أي ما نسبته 44,93% من إجمالي المبلغ المستهلك على مستوى كل الأنشطة، واختلفت نسبة المساهمة الذاتية في حجم الاستثمار لهذا النوع من التربية من بلدية لأخرى وتراوحت بين 14% لبلدية صالح باي إلى 30 % لبلدية مزلوق وهذا راجع لاختلاف الأسعار التي حددها الممولون، أما بين البلديات فاستحوذت بلدية عين ولمان على أكبر مبلغ مستهلك والمقدر ب11134424 دج أي ما نسبته 18,96 % من إجمالي المبلغ الذي استهلك بهذا الفرع من التربية على مستوى بلديات الدراسة، وهذا راجع أساسا لطابعها السهبي واهتمامها بتربية الماشية تليها بلدية بوطالب بنسبة 17,64% ثم بلديتي قصر الأبطال ، أولاد سي أحمد بنفس النسبة 13,23 %، ليأتي

بعدها بلديات أولاد تبان 12,10%، مزلوق 11,55 %، قلال 06,61 %، وأضعف نسبة سجلت ببلديتي صالح باي 03,91 %، عين أرنات 02,72 %.

ب– تربية النحل:

احتل هذا الفرع الفلاحي الرتبة الثالثة بعد تربية الأغنام وزراعة الزيتون من حيث المبلغ المستهلك والمقدر ب 14518831 دج أي ما نسبته 11,11% من إجمالي حجم الاستثمار بكل الأنشطة وقدرت نسبة المساهمة الذاتية بهذا النشاط الفلاحي بنسبة 30 %، وأكبر مبلغ مستهلك سجل ببلدية صالح باي والمقدر ب4645866 دج أي ما نسبته 31,99% من إجمالي المبلغ المنجز بفرع تربية النحل على مستوى بلديات الدراسة، تليها بلديات بوطالب 20,61 %، أولاد تبان 16,19 %، الرصفة 14,78 % هذه البلديات التي تتناسب طبيعتها الجبلية مع هذا النوع من التربية ، لنجد بعدها بلدية عين ولمان بنسبة 05,97 %، قصر الأبطال 03,78 %، أولاد سي أحمد 02,24 %، وفي الأخير كل من بلديتي قلال ومزلوق بنسب جد ضعيفة (0,74 % ، 0,73 %) على التوالي.

نتيجة:

– رغم وقوع بعض البلديات في نفس النطاق الجغرافي على غرار بلديتي عين ولمان وصالح باي اللتان تقعان في النطاق السهبي وهو النطاق الذي يتلاءم مع تربية الأغنام إلا أنه هناك تباين في نسبة الاستفادة بهذا الفرع.

– نلاحظ استحواذ بلديات أقصى جنوب غرب الولاية على أكبر نسبة مبلغ مستهلك بفرع تربية النحل (صالح باي، بوطالب، أولاد تبان، الرصفة) والمقدرة ب 86,54 %، ويمكن التأكيد على أن هذا النوع من التربية يتناسب فعلا مع الطبيعة الجبلية التي تطغى على مجال البلديات المذكورة وهذا يمثل عامل تحفيزي لتشجيع تربية النحل وتوسيعها أكثر بهذا الإقليم نظرا لقيمتها الاقتصادية والصحية العالية.

2–2– توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة النباتية:

خصص مبلغ إجمالي قدره 41859956 دج لإنجاز المساحة المخصصة لزراعة الزيتون والأشجار المثمرة ببلديات الدراسة، أي ما نسبته 32,04% من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة، وقدرت نسبة المساهمة الذاتية ب13,04%من حجم الاستثمار الكلي لإنجاز المشروع.

أ – زراعة أشجار الزيتون:

استهلك هذا الفرع الفلاحي ما قيمته 39559960دج لغرس مساحة 430 هـ من أشجار الزيتون وهو ما يمثل نسبة 30,28% من إجمالي حجم الاستثمار المحقق بكل الأنشطة على مستوى البلديات

العشر، واستحوذت بلدية أولاد تبان على أكبر نسبة من هذا المبلغ والمقدرة ب 21,62 %، تليها بلديتي صالح باي بنسبة 13,95 % وبوطالب ب13,25%، ثم بلدية الرصفة بنسبة 12,79%، لتأتي بعدها بلديات أولاد سي أحمد، قصر الأبطال عين ولمان بنفس النسبة والمقدرة ب 11,62 %، وفي الأخير نجد أضعف نسبة بكل من بلديتي عين أرنات 02,32%، قلال 01,16%.

ب – زراعة الأشجار المثمرة:

خصص مبلغ مالي بقيمة 2299996 دج لغرس مساحة 25 هـ موزعة على أربع بلديات فقط من بين عشرة محل الدراسة أي ما نسبته 01,76 % من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة على مستوى بلديات الدراسة، وسجلت بلدية عين أرنات أكبر نسبة إنجاز مالي بهذا الفرع الفلاحي والمقدرة ب 40% لغرس 10 هـ، أي ما قيمته 919999 دج، أما البلديات الثلاث المتبقية (صالح باي، الرصفة ، أولاد تبان) فكانت بها نفس نسبة الإنجاز المالي والمقدرة ب19,99% لغرس مساحة 05 هـ من الأشجار المثمرة.

2– 3 – توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة الخاصة باستصلاح وحماية التربة:

أنجزت العمليات الفردية الخاصة بتحسين التربة وغرس أشجار مصدات الرياح باستهلاك مبلغ مالي قدره 15549983 دج أي ما نسبته 11,90% من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة على مستوى بلديات الدراسة موزع بين نشاطين كما يلي:

أ – تحسين التربة:

شملت عمليات تحسين التربة الأراضي الخاصة وأراضي العروش غير المستغلة بسبب كثرة الحجارة السطحية والمتجذرة بالأرض، حيث يتم تنقية الأرض من كل الشوائب التي تعيق استغلالها، كما تتم عملية تقليب التربة وتفتيتها لتسهيل زراعتها، استهلكت هذه، العمليات مبلغ 12399990 دج على مستوى بلديات الدراسة أي ما نسبته 09,49 %، وسجلت بلدية الرصفة أكبر نسبة إنجاز مالي بهذا النشاط والمقدرة ب37,09 % من إجمالي حجم المبلغ المستهلك على مستوى بلديات الدراسة بهذا البرنامج الريفي وذلك من أجل استصلاح 115 هـ، تليها بلدية عين ولمان بنسبة 24,83 %، ثم بلدية صالح باي ب22,58 %، فبلدية أولاد سي أحمد 12,90% وأخيرا بلدية قصر الأبطال بنسبة 02,58%، أما البلديات الخمس المتبقية (مزلوق، قلال، عين أرنات، أولاد تبان، بوطالب) ، فلم تحقق أي إنجاز بهذا الفرع الفلاحي.

ب – غرس أشجار مصدات الرياح:

الغرض من غرس هذه الأشجار هو حماية النبات والتربة من الانجراف والتعرية خاصة أثناء هبوب الرياح، واستهلك هذا الفرع الفلاحي مبلغ مالي قدره 3149993دج أي ما نسبته 02,41 % من إجمالي المبلغ المستهلك بكل الأنشطة (130628412دج) ، وتمت العمليات الخاصة بغرس أشجار مصدات الرياح ب06 بلديات فقط من بين 10 بلديات (إقليم الدراسة) ، لتسجل أكبر نسبة إنجاز مالي بهذا الفرع على مستوى بلدية قلال والمقدرة ب 47,61 % لغرس 50 كلم من هذه الأشجار، متبوعة ببلدية أولاد تبان بنسبة 19,04 %، ثم البلديات الثلاث المتجاورة: قصر الأبطال، عين ولمان، أولاد سي أحمد بنفس النسبة 09,52%، وأخيرا بلدية الرصفة ب04,76 %.

الخريطة رقم -36-

توزيع المبلغ المستهلك (دج) على الأنشطة الفردية المنجزة عبر البلديات العشر (2010-2014)

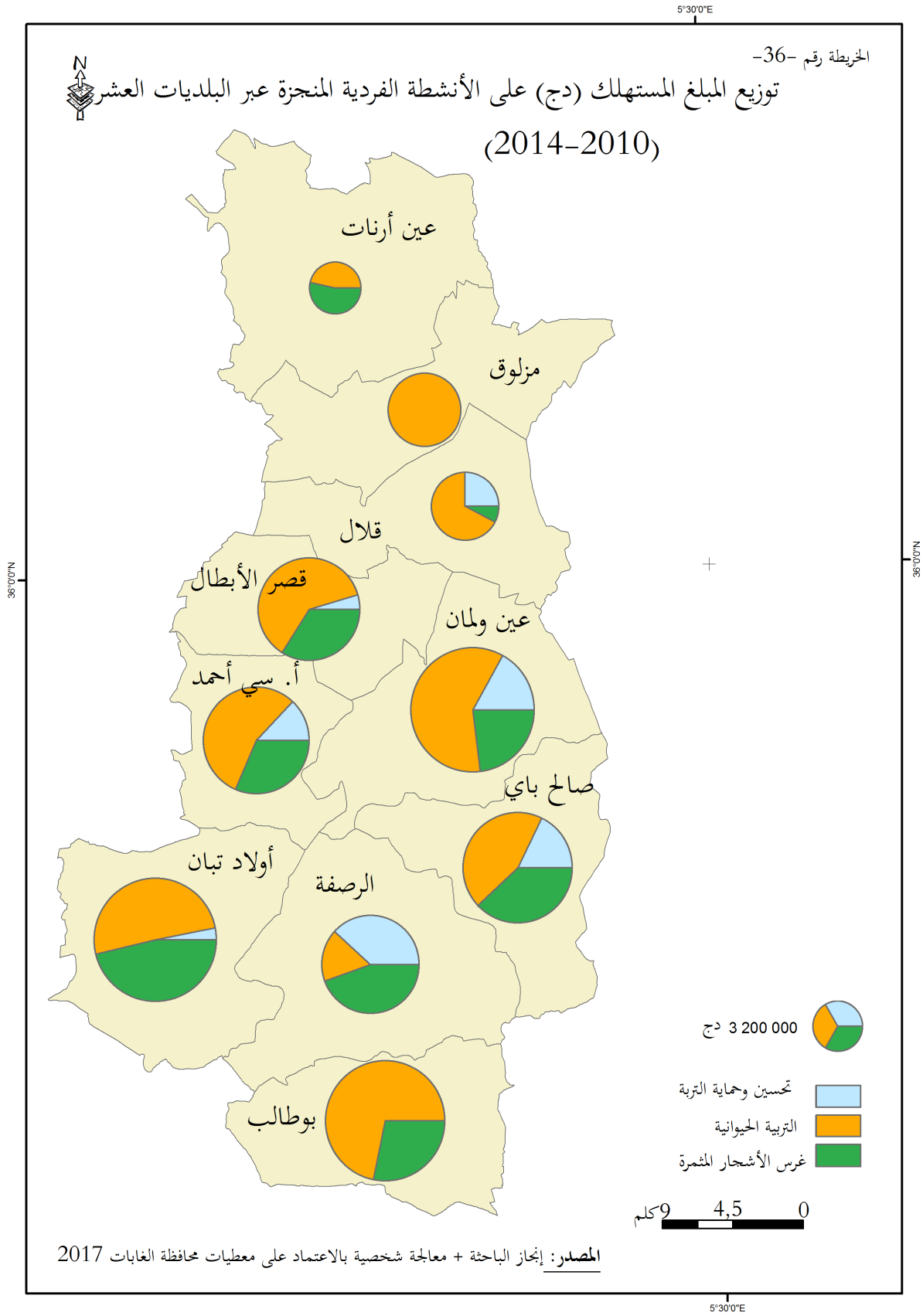

المصدر: إنجاز الباحثة + معالجة شخصية بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

***أما بالنسبة للسكن الريفي** فقد خصصت له مبالغ مالية ضخمة 4199000000 دج لإنجاز 4199 وحدة سكنية على مستوى بلديات الدراسة ، وبالتالي لا مجال للمقارنة بينه وبين الاستهلاك المالي لباقي العمليات ذات الطابع الفردي، وكل وحدة سكنية يخصص لها مبلغ 1000000 دج لإنجازها منها 30% (300000 دج) ملقاة على عاتق المواطن.

أما عن توزيع المبلغ المذكور (4199000000 دج) بين بلديات الدراسة، فقد سجلت نسب متقاربة تتراوح بين 12,62% لبلدية قلال بإنجاز 530 وحدة سكنية و08,78% لبلدية عين أرنات التي أنجزت 369 وحدة سكنية خلال المرحلة الخماسية (2010 – 2014) كأضعف نسبة.

ويمكن التأكيد على أن الجهات المعنية أعطت أهمية بالغة للسكن الريفي لما له من دور بارز في مساعدة سكان الأرياف على الاستقرار لكن هذا لا يتأتى إلا بتوفير المرافق الأخرى الضرورية لحياة السكان.

خلاصة المبحث الثاني:

ما يمكن استخلاصه من هذا المبحث هو أن الدولة أولت أهمية بالغة لبرامج التجديد الريفي، حيث رصدت أموال ضخمة خصصت للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، سواء كانت فردية أو جماعية، وهو ما سمح بتحقيق عدة إنجازات من شأنها أن تعيد الاعتبار للمناطق الريفية ولو بصورة جزئية.

لكن يبقى تحقيق الأهداف معلق بالتدخل الشفاف للسلطات في مجال الرقابة والمتابعة الميدانية للمشاريع لتتجنب المشاكل التي تواجهها خاصة المتعلقة بتسيير الأموال التي وجه جزء كبير منها لغير أغراضها، إضافة إلى تفعيل دور سكان الريف من خلال المشاركة والمساهمة في برامج التنمية الريفية وتجسيدها على أرض الواقع، حتى يتحقق الهدف الرئيسي وهو تحسين ظروف معيشة سكان الريف وإشراكهم في عملية التنمية والحد من ظاهرة النزوح الريفي.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي.

ولكن من خلال دراستنا لمسار تطبيق سياسة التجديدالفلاحي والريفي والإنجازات المحققة على مستوى إقليم الدراسة، لم نلمس وجود إرادة قوية من قبل الجهات المسؤولة في تحقيق هذه الأهداف، وبقي القطاع يعاني من التهميش وسوء التسيير، حيث لم يشهد الدعم الفلاحي الذي تبناه في مختلف فروع الإنتاج مشاركة أو استفادة معتبرة من قبل الفلاحين حتى أن المبالغ المالية التي خصصت لهذا الغرض لم يستهلك منها إلا جزء قليل (27,31 %) وهذا راجع لعدم وجود تحفيزات بل هناك عراقيل وتماطل من طرف الجهات المعنية في تعاملاتها مع طالبي الدعم كما أن مشاركة جميع الفاعلين في العملية الإنتاجية بما فيهم العاملين في القطاع الفلاحي وضرورة التنسيق بينهم بقيت مجرد حبر على ورق.

كما أن المشاريع الجوارية المندمجة التي تم إعلانها في الأوساط الريفية رغم الموارد المالية الضخمة التي سخرت لإنجازها إلا أن التجسيد على أرض الواقع بقي ضعيفا ولم تساهم بشكل كبير في التخفيف من مشاكل هذه الأوساط وتوقف نزيف الهجرة نحو المدن بل زادت الهوة بين الوضع القائم في بعض الأرياف والأوساط الحضرية.

كل هذا وذاك يدعو إلى ضرورة بذل مجهودات قوية في سبيل النهوض بهذا القطاع الحساس وتحسين وضعيته، ولا يكفي وضع الخطط التنموية والأهداف الجوهرية على الأوراق دون تبني النزاهة والشفافية والحكم الراشد في التسيير على كل الأصعدة ووجود إرادة قوية نحو التغيير.

الفصل الرابع:

تقييم الإنجازات المحققة وتقديم البدائل.

المبحث الأول: تقييم نتائج وآثار سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل الصعوبات وتقديم البدائل لمعالجة الاختلالات التي يعيشها القطاع.

المقدمة:

انتهجت الدولة سياسة التجديد الفلاحي لتنصب أهدافها على تحرير القدرات الفردية الخاصة والمهمشة حتى تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية واستدراك الثغرات السابقة التي تحتم على الدولة تنظيم هذا القطاع الحيوي (القطاع الفلاحي) حتى يتمكن من القيام بدوره في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.

وفي هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة تقييمية لنتائج تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى البلديات قيد الدراسة بتبيان آثارها على فروع القطاع الفلاحي التي شملتها برامج الدعم بغية التوصل إلى تشخيص المشاكل التي عانت منها هذه السياسة واقتراح حلول لعل من شأنها أن تكون عونا لأصحاب الضمائر الحية ومن لديهم رغبة في بناء اقتصاد بلدهم.

المبحث الأول: نتائج وآثار السياسة الفلاحية والريفية المعلنة على مستوى إقليم الدراسة

مقدمة: من خلال تتبع دراسة تطبيق برامج ومشاريع سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مجال بلديات إقليم الدراسة يتضح لنا أنها تركت آثارا واضحة على القطاع الفلاحي، وذلك على مختلف أنواع الإنتاج النباتي أو الحيواني أو حتى قطاع التشغيل، خاصة بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والجهات المعنية في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي والمبالغ المالية الضخمة المخصصة لتنمية هذا القطاع والامكانيات المسخرة لذلك، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها المعبرة عن هذه الآثار تمثل متوسطات لخمس مواسم فلاحية من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي (2010- 2011 إلى 2014- 2015)، ويتضح ذلك من خلال:

1/- المساحة والإنتاج الفلاحي:

تعتبر الأرض من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليها العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي، وهذا يرجع لعدة اعتبارات أهمها: أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استهلاكا لعامل الأرض، وهذا ما كانت تهدف إليه سياسة الدعم الفلاحي منذ الشروع في تنفيذها على أرض الواقع مع مطلع الألفية الثالثة (سنة 2000) من خلال مختلف البرامج والمشاريع التي أتت بها، كما عملت على محاولة مسايرة التغيرات المناخية عن طريق سياسة التكثيف الزراعي، الاستصلاح عن طريق الامتياز، تنمية المناطق الريفية بهدف مجابهة مشاكل نقص الإنتاج الفلاحي، ويمكن إبراز نتائج وآثار سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الإنتاج الفلاحي خلال المرحلة الخماسية من تطبيق هذه السياسة، وعليه فالنتائج المتوصل إليها تمثل متوسطات لخمس مواسم فلاحية (2010- 2011إلى2014- 2015) ويمكن إبرازها فيما يلي:

1- 1- زراعة الحبوب: تعتبر الحبوب المصدر الأساسي لغذاء السكان لأجل ذلك تسعى الدولة جاهدة لزيادة مساحة وإنتاج هذا المحصول الزراعي، ورغم أن المساحة المستفيدة بهذا الفرع الفلاحي من الدعم الفلاحي كانت ضئيلة (3865 هكتار) وشملت ثلاث بلديات فقط وهي بلديات السهول العليا الوسطى(عين أرنات، مزلوق، قلال) من بين عشرة محل الدراسة إلا أن الإحصائيات تبين تحسن في متوسط المساحة (من 45070هكتار إلى 48639هكتار) وكذلك متوسط الإنتاج الذي تطور من 564098 قنطار إلى 865590 قنطار بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي على مستوى بلديات إقليم الدراسة، أما المردود فتحسن من 12,5 ق/هـ إلى 18 ق/هـ وهذا التحسن شمل كل بلديات الدراسة

خاصة بلديات: قلال، عين ولمان، قصر الأبطال، وهو ما يوضحه الملحقين رقم 1و2 (ص351-352).

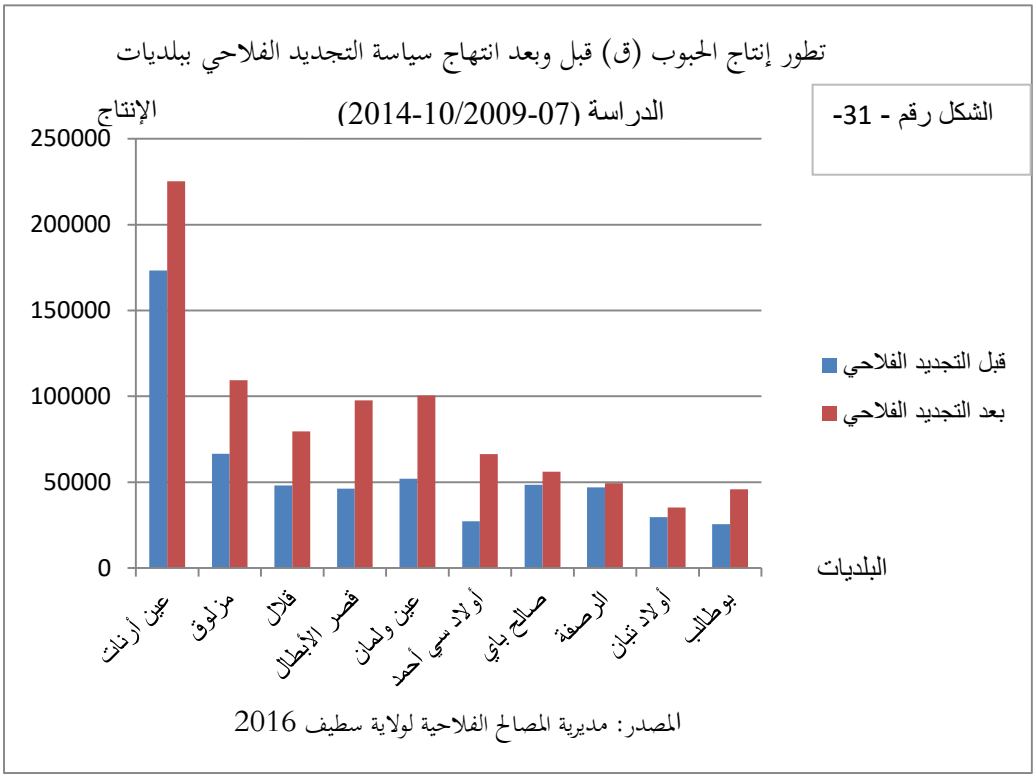

الشكل رقم - 31-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

وللإلمام أكثر بأهمية هذا المحصول الزراعي ودرجة الاعتماد الكبير عليه في غذاء الساكنة ارتأينا ضرورة الأخذ بمؤشر أكثر دقة وهو معدل نصيب الفرد من الإنتاج الذي نلاحظ ارتفاعه ولو بنسبة ضئيلة من 02,23 قنطار/الفرد (2007- 2009) إلى 02,92 قنطار/الفرد خلال المرحلة الخماسية من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي(2010- 2014) وبمعدلات متقاربة بين بلديات الدراسة وهو ما يوضحه الملحق رقم -8-

إن التركيز على الإحصائيات وحده لا يكفي، إذ لابد من الرجوع إلى الواقع والتعرف على احتياجات السكان من هذا المحصول الزراعي (الحبوب) الذي يعتمدون عليه بالدرجة الأولى في غذائهم، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها لا تزال بعيدة عن مستوى الإنتاج الذي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية، لهذا لابد من بذل مجهودات أكثر قصد رفع الإنتاج كما ونوعا من خلال توسيع مساحة الأراضي المستصلحة والتشجيع على زراعة هذا المحصول الزراعي عبر مختلف أدوات ووسائل التحفيز وبناء السدود لتوفير المياه وحفظ مياه الأمطار من الضياع دون الاستفادة منها ومواجهة مشكل تذبذب المناخ (التساقط) الذي كثيرا ما يؤثر سلبا على مستوى وجودة الإنتاج.

1- 2- زراعة الأعلاف: تعتمد الماشية في غذائها أساسا على الأعلاف هذا المحصول الزراعي الذي طالما عانت الفلاحة ببلادنا من نقص إنتاجه، وهو ما يقف حجر عثرة أمام مختلف فروع التربية الحيوانية، وبالنظر إلى ما تبرزه الإحصائيات نلاحظ ارتفاع مساحة وكمية الإنتاج ببلديات الدراسة بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي حيث ارتفع متوسط المساحة من 6614 هكتار إلى 8672 هكتار على مستوى إقليم الدراسة والإنتاج بكمية 172503 قنطار، ليشمل هذا التطور كل بلديات الدراسة ماعدا بلدية بوطالب التي انخفضت فيها المساحة والإنتاج معا، أما المردود فتحسن هو الآخر من 21ق/هـ إلى 36ق/هـ.

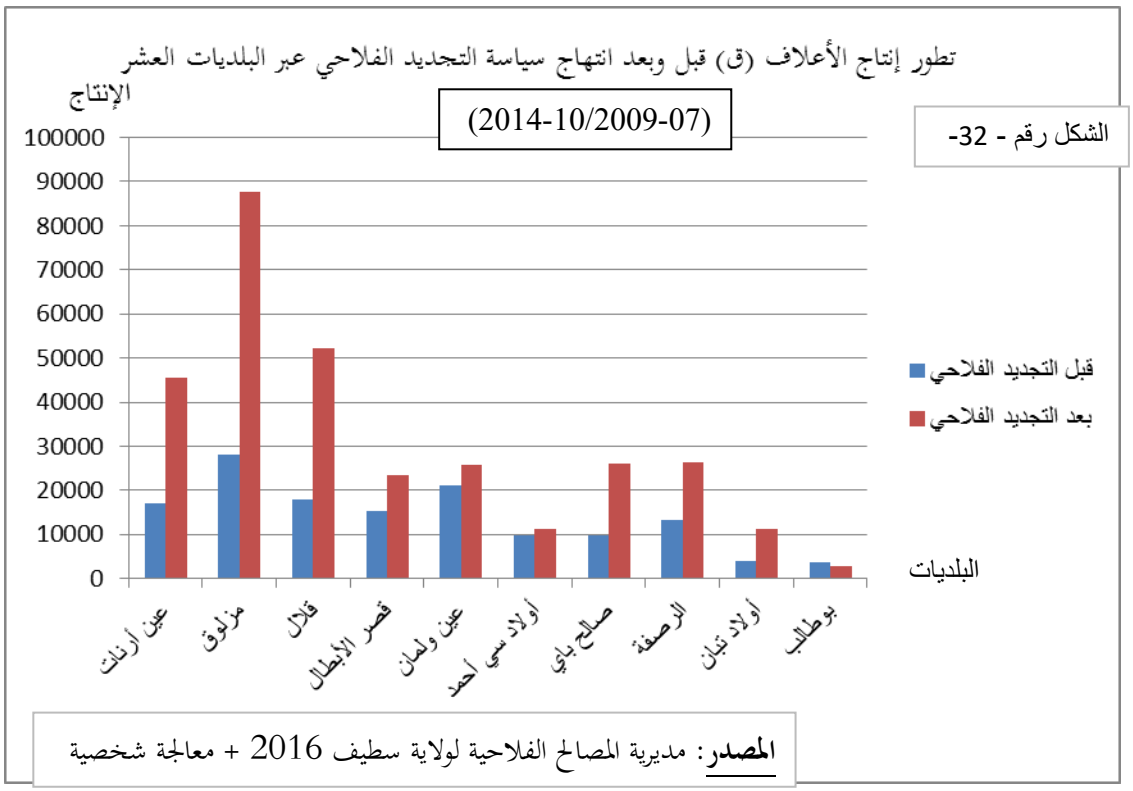

الشكل رقم - 32-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية

أما معدل نصيب الرأس السنوي (الثروة الحيوانية من أغنام وماعز وأبقار) من إنتاج الأعلاف فقد تطور من 01,30 قنطار/ رأس إلى 02,56 قنطار/رأس خلال المرحلة الخماسية من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010 – 2014) وهذا التطور شمل كل بلديات الدراسة تراوح فيها المعدل بين 06,29 قنطار/رأس ببلدية مزلوق والمتطور عن 02,08 قنطار/رأس قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي و 0,89 قنطار/رأس ببلدية أولاد تبان والمتطور عن 0,36 قنطار/رأس، والبلدية الوحيدة التي انخفض فيها المعدل هي بلدية بوطالب من 0,41 قنطار/رأس إلى 0,29 قنطار/رأس نظرا للشح الكبير في تساقط الأمطار الذي يشهده إقليمها الجغرافي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار اعتماد الزراعة الواسعة في الجزائر أساسا على كمية الأمطار المتساقطة.

ومن خلال دراسة برنامج الدعم الذي مس هذا الفرع الفلاحي يتضح ضعف عدد المستفيدين (08 مستفيدين) وكذا المساحة المنجزة التي لم تتجاوز 384 هكتار على مستوى ثلاث بلديات فقط من بين عشرة (عين أرنات وقلال130هكتار لكل منهما، مزلوق124هكتار) وحسب ما أدلى به بعض المسؤولين في القطاع فإن زيادة الإنتاج مردها إلى توجه بعض الفلاحين إلى ممارسة هذا النوع من الزراعة نظرا لرواجها وارتفاع أسعارها في السوق إضافة إلى تذبذب المناخ الذي كثيرا ما يؤثر في الإنتاج بالزيادة أو النقصان.

1-3- الأشجار المثمرة: نلمس تحسن متوسط مساحة وإنتاج هذا المحصول الزراعي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي من 494هكتار إلى 1218هكتار بالنسبة للمساحة وارتفاع الإنتاج من 6647 قنطار إلى 19523 قنطار وكذلك المردودية التي تحسنت من 13ق/هـ إلى 16ق/هـ وهذا بكل بلديات الدراسة ماعدا بلديتي عين أرنات ومزلوق اللتان انخفض بهما الإنتاج والمردود معا (الملحقين رقم 1و2) بحكم توجههما أكثر نحو الزراعات الواسعة (الحبوب والأعلاف) نظرا لاتساع مستثمراتهما الفلاحية.

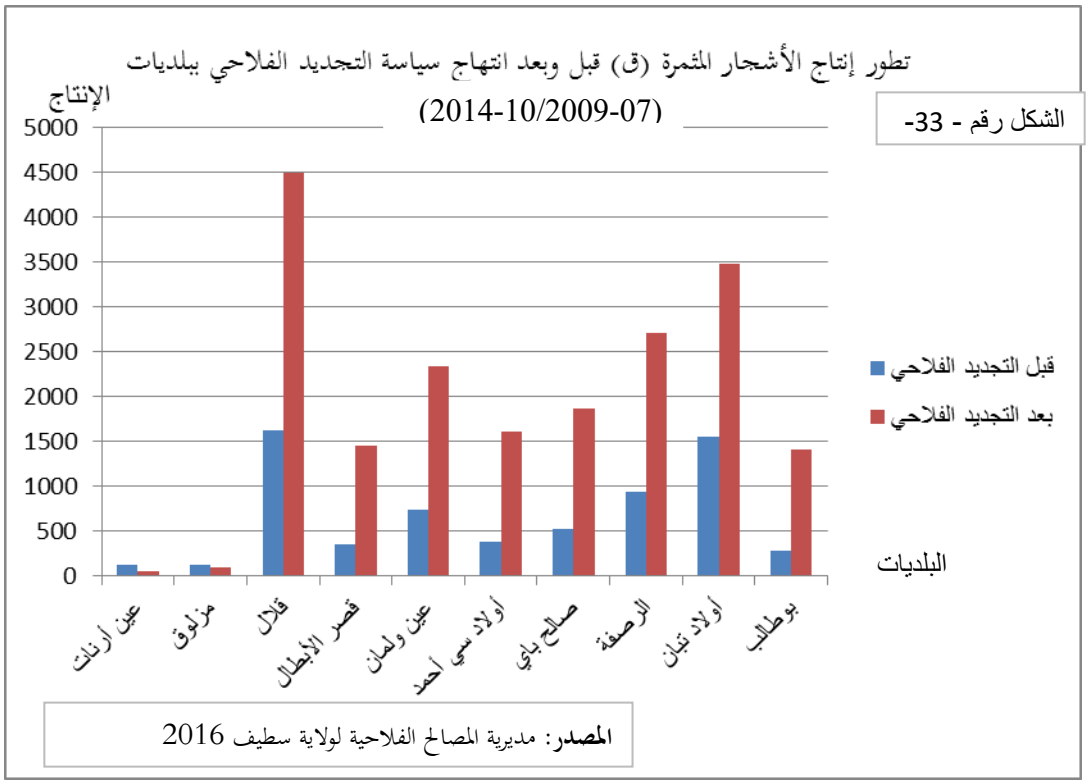

الشكل رقم - 33-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

وبالنسبة لمعدل نصيب الفرد من الإنتاج فقد قدر ب06,63كلغ/للفرد على مستوى بلديات الدراسة خلال المرحلة الخماسية بعد أن كان 02,63كلغ/للفرد قبل سنة 2010، ونلاحظ أن البلديات الجبلية هي التي سجلت أكبر معدل تطور على غرار بلدية أولاد تبان التي ارتفع فيها المعدل من 14,89كلغ/للفرد إلى 29,20كلغ للفرد متبوعة مباشرة ببلدية الرصفة التي سجلت معدل قدره

15,34كلغ/للفرد بعد أن كان 05,88كلغ/للفرد وبلدية بوطالب بمعدل 14,19كلغ/للفرد، أما بلديتي السهول الوسطى (عين أرنات، مزلوق) فقد انخفض بهما المعدل بنسبة ضعيفة حيث سجلتا على التوالي (0,10كلغ/للفرد، 0,49كلغ/للفرد) وهو في الأصل معدل ضعيف خلال الفترتين إذ لم يتجاوز 0,75كلغ/للفرد الواحد على اعتبار أن هذا النوع من الزراعة ليس من اختصاص البلديتين (انظر الملحق رقم -8-).

أما بالنسبة لبرامج الدعم الفلاحي التي حظيت باستفادة هذا الفرع الفلاحي، فكان ذلك على مستوى برنامجين اثنين:

أ- العمليات الفردية المتعلقة بسياسة التجديد الريفي: مست زراعة الأشجار المثمرة بهذا البرنامج المجالات الريفية ببلديات الدراسة وشملت أربع بلديات فقط من بين عشرة محل الدراسة، ليتم غرس 25 هكتار من هذا المحصول الزراعي بمعدل01 هكتار لكل مستفيد، ويغرس حوالي 120 شتلة لكل 01 هكتار رغم وجود اختلافات طفيفة تمس هذا العدد بين المستثمرة ذات الطابع السهلي والمستثمرة ذات الطابع الجبلي، حيث كلما كانت المنطقة أكثر تضرسا قلت المسافة بين شجيرة وأخرى ليكون الهدف من غرس الأشجار المثمرة في هذه الحالة اقتصادي (توفير الإنتاج) وبيئي (تثبيت التربة) في نفس الوقت، أين استفادت بلدية عين أرنات بأكبر مساحة والمقدرة ب10 هكتار لغرس 1200 شجيرة بموقع لغزالة ثم: بلديات صالح باي، الرصفة، أولاد تبان لغرس 600 شجيرة بكل بلدية موزعة بمواقع (لقنادزة، بن قماز، أولاد رحاب) على التوالي. وتجدر الإشارة أن زراعة الأشجار المثمرة في هذا الإطار شملت ثلاث محاصيل زراعية، وهي: أشجار الرمان والتفاح والتين.

ب- البرنامج الولائي لدعم تشغيل الشباب: استفاد بهذا البرنامج 87 شخص على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وهذا لغرس 94,5 هكتار من الأشجار المثمرة بمعدل 100 شتلة (شجيرة) لكل 01 هكتار أي بإجمالي 9450 شتلة بإقليم الدراسة، ويستفيد كل فرد بغرس(0,5 هكتار إلى 01,5 هكتار)، لتحتل البلديات الجبلية (الرصفة، أولاد تبان) الصدارة من حيث عدد المستفيدين ب19 مستفيد لكل منهما، واستحوذت بلدية الرصفة هي الأخرى على أكبر مساحة لهذا البرنامج الفلاحي والمقدرة ب22,5 هكتار لغرس 2250 شجيرة متبوعة ببلدية أولاد تبان ب2050 شجيرة ثم بلديتا صالح باي ب1700 شجيرة وبوطالب 1550 شجيرة وبأعداد أقل لبلديات قصر الأبطال 850 شجيرة، عين ولمان 700 شجيرة، قلال300 شجيرة، وفي الأخير بلدية أولاد سي أحمد ب100 شجيرة.

أما بلديتا عين أرنات ومزلوق فلم تشهدا أية مشاركة بهذا الفرع الفلاحي نظرا لتوجههما أساسا نحو الزراعات الواسعة، لذلك نلاحظ انخفاض إنتاج ومردودية زراعة الأشجار المثمرة بهما.

1- 4- زراعة الزيتون: هذا الفرع الفلاحي شهد توسعا في انتشار زراعته عبر مختلف أقاليم الولاية بعدما كان مقتصرا فقط على الإقليم الشمالي للولاية، ومنذ مطلع الألفية الثالثة وبروز سياسة الدعم الفلاحي والدولة تولي اهتماما لهذا النوع من الزراعة من خلال مختلف برامج الدعم الفلاحية والريفية ، لذلك نلاحظ تطور مساحة زراعته عبر بلديات الدراسة من 273 هكتار إلى 892 هكتار والإنتاج من 1978 قنطار إلى 4576 قنطار وهذا بكل بلديات الدراسة مثلما يوضح الجدول رقم32 ذلك، حيث شهدت بلدية صالح باي أكبر كمية إنتاج ب896 قنطار والمرتفعة عن 462 قنطار قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي، فيما احتلت بلدية بوطالب الرتبة الثانية ب877 قنطار والذي تضاعف تقريبا بخمس مرات حيث ارتفع عن 179 قنطار، ثم بلديات عين ولمان 762 قنطار، قلال 672 قنطار الرصفة 448 قنطار، قصر الأبطال 430 قنطار، لتأتي بعدها بلديتي أولاد سي أحمد ب278 قنطار وأولاد تبان 199 قنطار وفي الأخير بلديتي مزلوق 08 قنطار وعين أرنات 06 قنطار بكميات إنتاج جد قليلة نظرا لأن زراعة الزيتون ليست من اختصاص هاتين البلديتين السهليتين هذا من جهة ومن جهة ثانية تعتبر زراعة جديدة بإقليم البلديتين.

نلاحظ انعدام إنتاج الزيتون قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي (الجدول رقم 32) بالبلديات الثلاث (عين أرنات، مزلوق قلال) والتي تقع في نفس النطاق الجغرافي (السهول العليا السطايفية) رغم وجود مساحة مغروسة بهذا المحصول الزراعي بإقليم البلديات المذكورة وهذا لأنها غرست حديثا وبالتالي لازالت شجيرات صغيرة لا تنتج في ذلك الوقت وهذه الزراعة وليدة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإقليم الدراسة ككل حيث كانت في وقت سابق مقتصرة زراعتها على الإقليم الشمالي فقط للولاية.

الجدول رقم -32- **إنتاج الزيتون بالقنطار قبل وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة**

البلديات / الفترة	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
قبل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي	/	/	/	330	495	165	462	243	104	179	1978
بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي	06	08	672	430	762	278	896	448	199	877	4576

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2017.

الشكل رقم - 34-

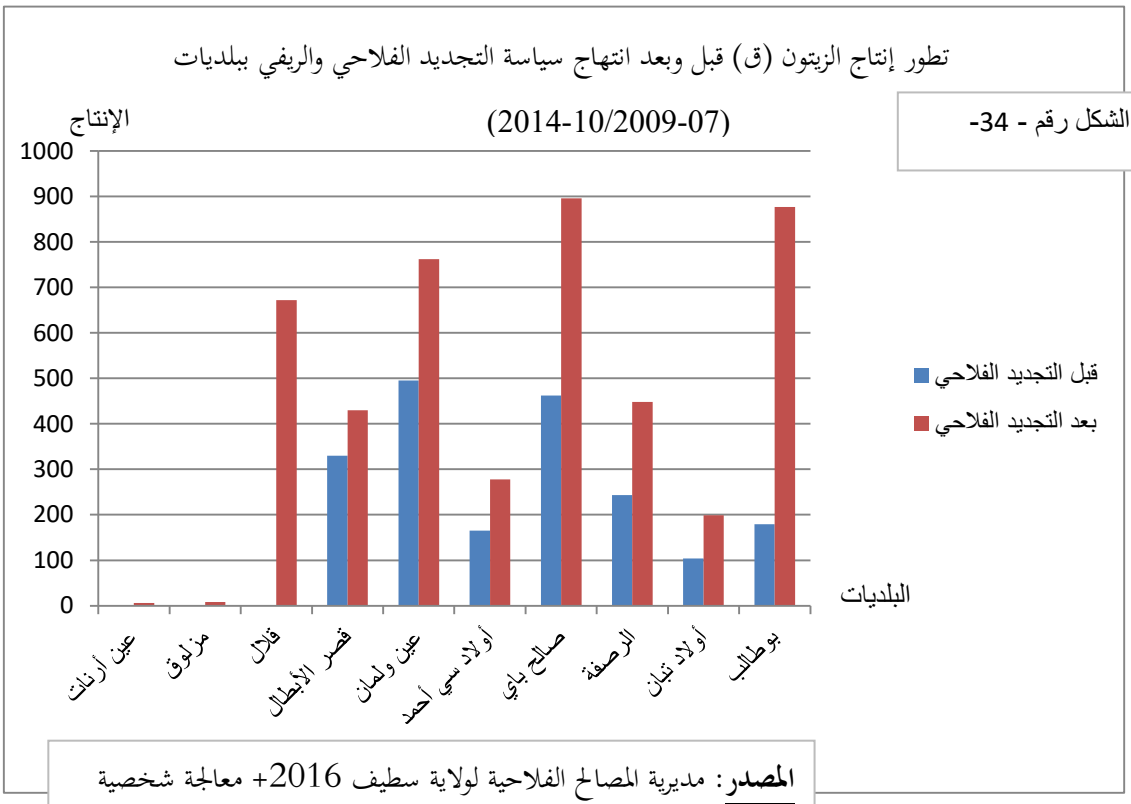

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

وبالنسبة لمعدل نصيب الفرد من إنتاج الزيتون فقد ارتفع من 0,78كلغ/للفرد إلى 01,54كلغ/للفرد على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وأعلى معدل سجل ببلدية بوطالب والمقدر ب08,79كلغ/للفرد بعد أن كان 01,89كلغ/للفرد قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي، في حين سجلت باقي البلديات معدلات متقاربة تتراوح ما بين 02,95كلغ/للفرد ببلدية صالح باي و0,01كلغ/للفرد ببلدية عين أرنات التي لم تشهد إنتاج هذا المحصول الزراعي من ذي قبل مثلما يبين الجدول رقم 32 ذلك.

أما بالنسبة لسياسات الدعم الفلاحي التي استفاد منها فرع زراعة الزيتون في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فهي:

أ- برامج التجديد الفلاحي: تم غرس ما مساحته 127 هكتار من أشجار الزيتون في إطار برامج سياسة التجديد الفلاحي بمعدل 200 شجيرة لكل 01 هكتار أي 25400 شتلة موزعة على كل بلديات إقليم الدراسة ماعدا بلدية أولاد سي أحمد التي لم تعرف استفادة بهذا الفرع الفلاحي، واستحوذت بلدية أولاد تبان على أكبر عدد من الشجيرات المغروسة والمقدر ب 4600 شجيرة، تليها بلدية الرصفة ب4400 شجيرة، ثم بلدية عين ولمان ب4200 شجيرة، متبوعة ببلديات بوطالب 3100 شجيرة وصالح باي 2800 شجيرة وعين أرنات 2100 شجيرة، وسجلتا بلديتا مزلوق وقصر الأبطال غرس نفس العدد والمقدر ب2000 شتلة لكل منهما، وفي الأخير نجد بلدية قلال التي سجلت غرس أضعف عدد ب200 شجيرة.

ب- التجديد الريفي: استفاد من برامج دعم سياسة التجديد الريفي 430 شخص لغرس 430 هكتار من أشجار الزيتون بمعدل 120 شتلة لكل 01 هكتار، أي غرس 51600 شجيرة على مستوى إقليم الدراسة، لتسجل بلدية أولاد تبان هي الأخرى غرس أكبر مساحة (93هكتار) ب11160 شجيرة تتواجد معظمها بموقع بوزلافن (3000 شجيرة)، متبوعة ببلدية صالح باي التي غرس بها 7200 شجيرة على مساحة 60 هكتار موزعة على مواقع (معفر، معدومة، لقنادزة)، تليها بلدية بوطالب ب6840 شتلة وسجل موقع عرقوب الطير غرس أكبر عدد (3240 شجيرة)، لتأتي بعدها بلدية الرصفة ب 6600 شجيرة غرس معظمها بمنطقة الروابح (2400 شتلة)، ثم البلديات الثلاث المتجاورة (عين ولمان، قصر الأبطال، أولاد سي أحمد) التابعة لنفس الدائرة (عين ولمان) بنفس المساحة والمقدرة ب50 هكتار لغرس 6000 شجيرة، وفي الأخير نجد كل من بلديتي عين أرنات ب1200 شجيرة وقلال ب600 شجيرة، أما بلدية مزلوق فلم تعرف استفادة بهذا الفرع الفلاحي في إطار سياسة التجديد الريفي، وتجدر الإشارة أن برامج سياسة التجديد الريفي كانت موجهة أساسا للعالم الريفي و هذه البلدية تشهد حركة حضرية واسعة بحكم عامل قربها من مدينة سطيف (10كلم) والموقع الاستراتيجي الذي تحتله حيث يقطعها الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين شمال وجنوب الوطن.

ج- البرنامج الولائي المنشأ لدعم تشغيل الشباب: أنشىء هذا البرنامج لدعم الشباب العاطل عن العمل، ومن بين فروع الدعم التي شملها هذا البرنامج فرع زراعة الزيتون، وفي هذا الإطار استفاد 299 شخص لغرس 329 هكتار من هذا المحصول الزراعي على مستوى إقليم الدراسة، بمعدل 5,0 هكتار إلى 01,5 هكتار لكل مستفيد، ويغرس حوالي 100 شتلة بكل 01 هكتار، واستفادت بلدية بوطالب بغرس أكبر مساحة (99,5 هكتار استفاد منها 80 شخص) أي 9950 شجيرة، تليها بلديات عين ولمان ب4750 شجيرة والرصفة ب 4700 شجيرة وصالح باي 4450 شجيرة، ثم بلدية أولاد تبان التي استفادت بغرس 3750 شتلة وقصر الأبطال ب2450 شجيرة، وفي الأخير نجد كل من بلديتي أولاد سي أحمد ب1550 شجيرة وقلال 1300 شجيرة، أما بلديتا عين أرنات ومزلوق المعروفتان بطابعهما السهلي الكبير واتساع مستثمراتهما ووجود مزرعتين نموذجيتين بإقليمهما فلم يستفيدا بهذا الفرع الفلاحي لأن هذه الميزات الطبيعية تتلاءم أكثر مع الزراعات الواسعة. وحسب ما أدلى به بعض المسؤولين والمستفيدين فإن هذا البرنامج الفلاحي لم يعرف صعوبات أو عراقيل كبيرة حول تقديم الدعم لمن استفادوا منه، والشرط الأساسي للاستفادة من برامجه هو وفرة الأرض (المستثمرة الفلاحية).

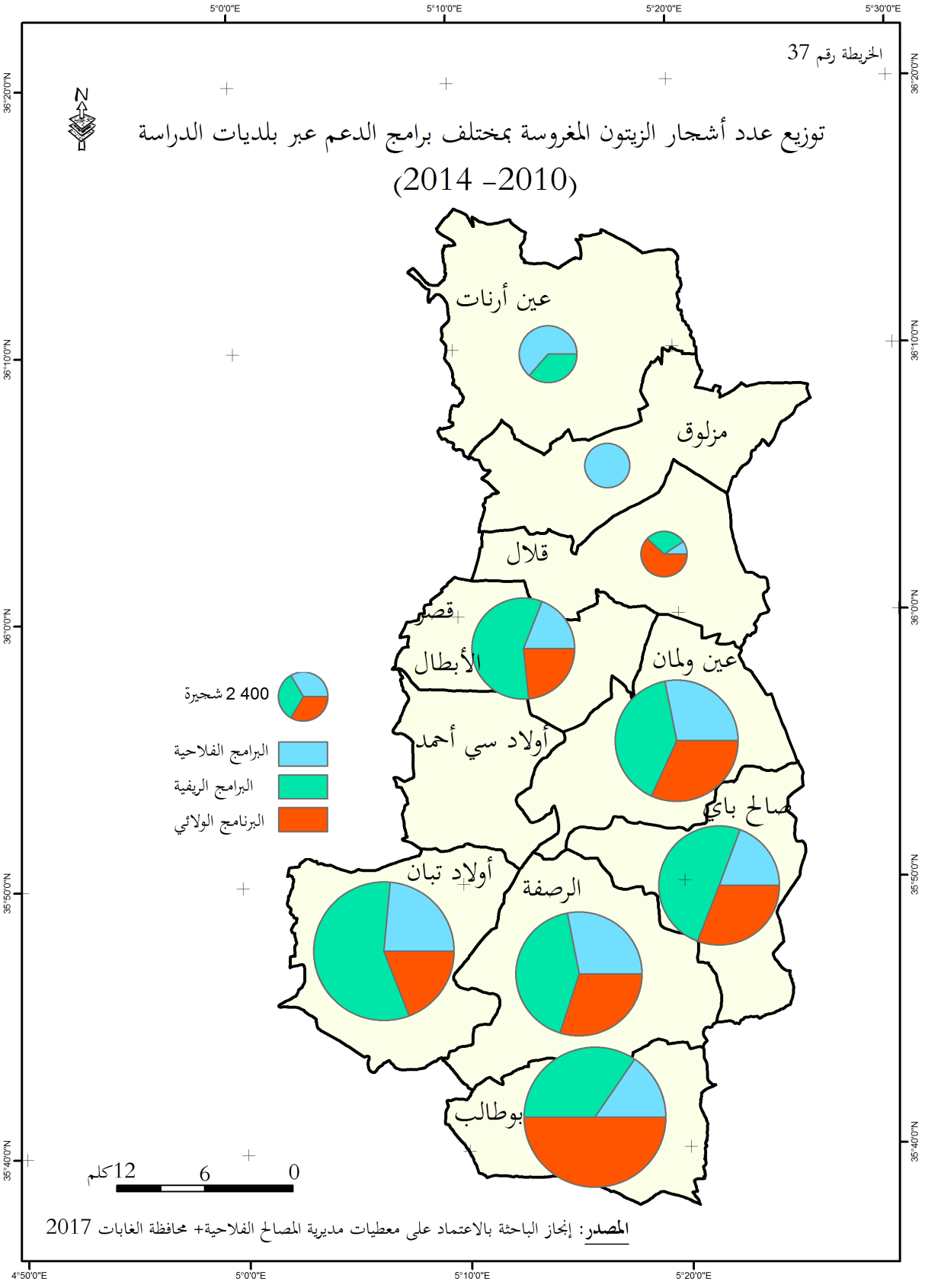

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية+ محافظة الغابات 2017

نتيجة: نستنتج أن البلديات ذات الطابع الجبلي (أولاد تبان، بوطالب، الرصفة) هي التي احتلت الصدارة في فرع زراعة الأشجار (الأشجار المثمرة وزراعة الزيتون)، وهذه الزراعة هي التي تتلاءم أكثر مع طبيعتها التضاريسية ذات المستثمرات المتجزأة والصغيرة المساحة، كما أن برامج سياسة التجديد الريفي كانت موجهة أساسا للأقاليم الريفية، وهي ميزة البلديات التي يطغى على مجالها الطابع الجبلي، رغم هذا فإنه توجد بلديات أخرى ذات نفس الطابع (الجبلي) ولم تحظى بنسب دعم كبيرة في إطار هذا الفرع الفلاحي (زراعة الأشجار) على غرار بلدية أولاد سي أحمد التي تعرف هجرة كبيرة لشبابها نحو بلدية عين ولمان المجاورة لها، كما أن النشاط الأساسي لسكانها هو التجارة وليس الفلاحة.

2/– الإنتاج الحيواني: تشكل الثروة الحيوانية عاملا مهما ضمن الرأسمال الإنتاجي، نظرا لقيمة منتجاتها ضمن العملية الاستهلاكية وكذا لما توفره للصناعات التحويلية الغذائية منها وغير الغذائية من مواد أولية خام (الجلود، الصوف، الحليب)، وفي هذا الإطار يمكن أن نبرز آثار سياسة التجديد الفلاحي والريفي على بعض فروع الإنتاج الحيواني فيما يلي:

2– 1– تربية الأبقار: تصنف تربية الأبقار إلى نوعين: الأبقار المحلية والأبقار الحلوب (المحسنة).

بالنسبة للأبقار المحسنة التي تعتبر أهم مصدر لإنتاج الحليب، والدعم الذي حظيت به يتعلق بتحسين القيمة الغذائية لهذا النوع من التربية، حيث نلاحظ ارتفاع عدد الرؤوس من 3522 رأس إلى 14072 رأس بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي سنة 2010 على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وهذا التطور شمل كل بلديات الدراسة ماعدا بلدية مزلوق الرائدة في صنع وتحويل مادة الحليب ومشتقاتها، والتي أصبحت تجمعها من إقليم بلديات أخرى بعدما كانت تحتل الرتبة الأولى في هذا النوع من التربية قبل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، أما البلدية التي تحتل الصدارة في تربية الأبقار الحلوب فهي بلدية قلال ب2559 رأس وتزود السوق المحلية بإقليم الولاية بكميات معتبرة من إنتاج الحليب خاصة وأنه يتواجد بإقليمها مصنع لإنتاج وتحويل مشتقات هذه المادة، متبوعة ببلدية عين ولمان ب2025 رأس ثم بلدية عين أرنات ب1684 رأس.

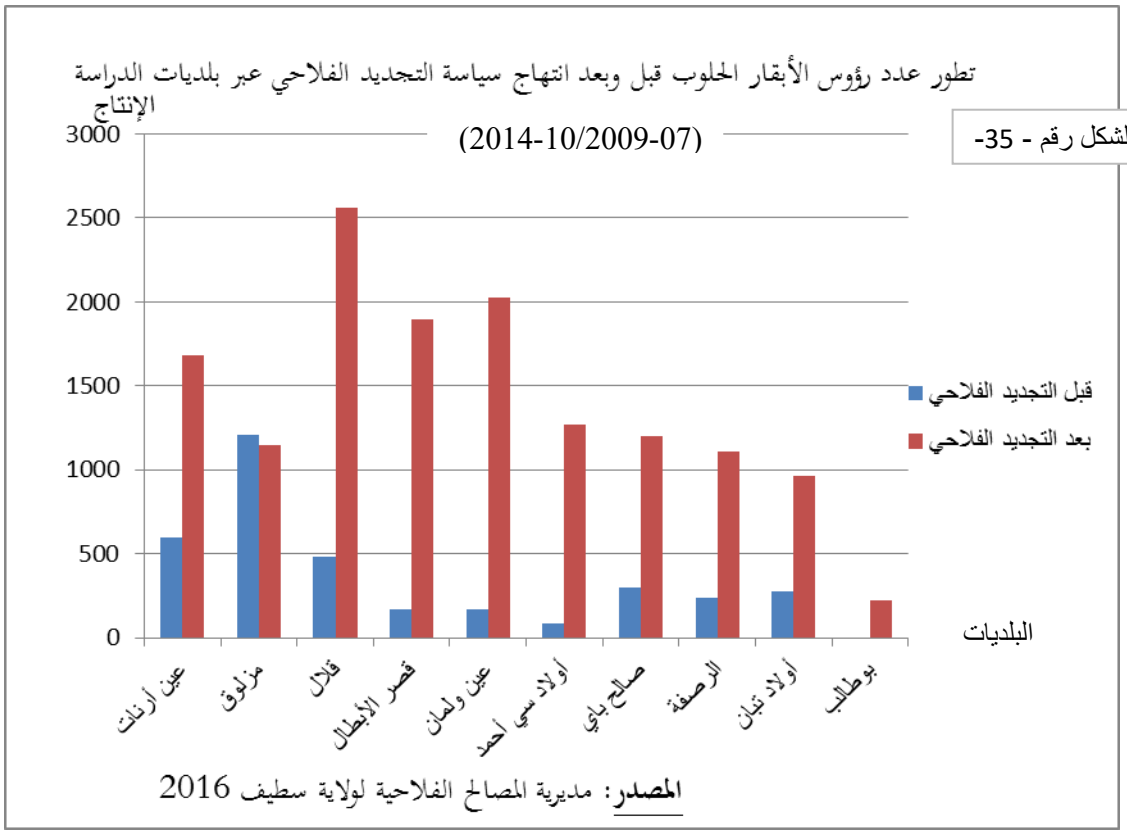

الشكل رقم - 35-

أما البلديات التي حظيت بالاستفادة من برامج دعم هذا الفرع الفلاحي فهي بلديات: عين أرنات، مزلوق، قلال، عين ولمان، صالح باي، الرصفة بإجمالي 16 مستفيد يتراوح عددهم ما بين مستفيدين اثنين إلى 04 مستفيدين لكل بلدية، وشمل الدعم تقديم مساعدات مالية لمالكي هذه الثروة الحيوانية بعد الإنجاب قصد تحسين القيمة الغذائية لهذا النوع من التربية خاصة الأبقار التي تنجب إناث لأنها مصدر الثروة فيما بعد (مواصلة التناسل وإنتاج الحليب الذي يعتبر غذاء أساسي للسكان)، إضافة إلى تسهيل عملية إجراء التلقيح الاصطناعي للأبقار من خلال تقديم مساعدات مالية. أما البلديات الأربع المتبقية (قصر الأبطال، أولاد سي أحمد، أولاد تبان، بوطالب) فلم تعرف استفادة بهذا الفرع الفلاحي.

أما بالنسبة للأبقار المحلية فقد عرفت تراجعا في عدد رؤوس تربيتها على مستوى إقليم الدراسة من 18078 رأس إلى 11158 رأس، وهذا التراجع شمل كل بلديات الدراسة ماعدا بلديتي مزلوق وقصر الأبطال اللتان سجلتا ارتفاعا طفيفا في هذا النوع من التربية. ويعود سبب عزوف الفلاحين عن تربية هذا النوع من الأبقار إلى نقص قيمتها الاقتصادية سواء من حيث إنتاج الحليب أو اللحوم خاصة في ظل قلة الأعلاف وارتفاع أسعارها المصدر الأساسي لغذائها إضافة إلى التغيرات المناخية والتذبذب في سقوط الأمطار والإفراط في استغلال المراعي، مما جعل المناطق الرعوية تتعرض للتلف في بنيتها التكوينية، يضاف إلى ذلك عامل التصحر الذي أتى على أغلبها.

2- 2 – إنتاج الحليب: إن التحسن في متوسط إنتاج مادة الحليب من 37823453 لتر إلى 50542864 لتر على مستوى بلديات إقليم الدراسة راجع إلى التحسن في تربية عدد الأبقار الحلوب والعناية التي أولتها الدولة لهذا الفرع من فروع الدعم فيما يتعلق بالنقل والتخزين والتوزيع، وكما لاحظنا سابقا أن بلدية قلال وجد بها أكبر عدد للأبقار الحلوب التي تعتبر المصدر الأساسي لهذا المنتوج الفلاحي (الحليب) ، فإنها استحوذت أيضا على أكبر كمية للإنتاج والمقدرة ب8086350 لتر (أي ما نسبته 21,37% من الكمية المنتجة على مستوى البلديات العشر).

كما أن الأخذ بمؤشر معدل نصيب الفرد من مادة الحليب يتضح ارتفاعه بإقليم الدراسة من 150ل/للفرد سنويا قبل انتهاج سياسة التجديد الريفي إلى 171 ل/للفرد سنويا بعدها، ويبرز هذا الارتفاع أكثر في بلديتي: أولاد سي أحمد (378 ل/الفرد) نظرا لضخامة الإنتاج 4263000ل مقارنة بعدد السكان 11290 نسمة، ثم بلدية قلال الرائدة في إنتاج هذه المادة ضمن بلديات إقليم الدراسة ب 313 ل/ للفرد (الملحقين رقم 4و8).

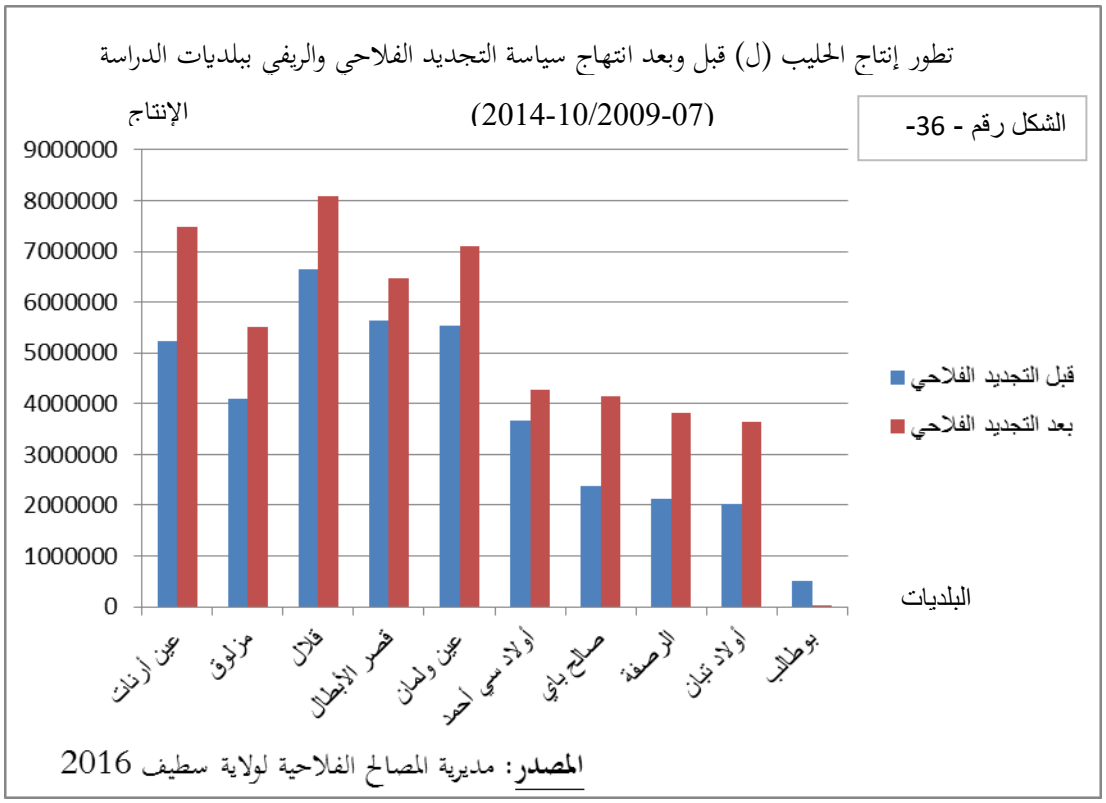

وحظي فرع الحليب بالدعم على مستوى برامج سياسة التجديد الفلاحي من خلال تقديم مساعدات مالية تخص أكثر وسائل ولوازم وتجهيزات النقل والتخزين غير أن المستفيدين بهذا الفرع الفلاحي لم يتعدى عددهم 09 مستفيدين عبر بلديات إقليم الدراسة موزعين بمستفيد واحد إلى مستفيدين اثنين

على سبع بلديات من بين عشرة محل الدراسة وهي: عين أرنات، مزلوق، قلال، قصر الأبطال، عين ولمان، أولاد سي أحمد، أولاد تبان.

لكن رغم التحسن في إنتاج هذه المادة الحيوية إلا أن مستوى هذا التحسن لم يرق إلى الأهداف المرجوة المتمثلة في تسويق تجارة هذا المورد الحيواني خارج حدود الولاية ولا يبقى مقتصرا على حدودها الداخلية فقط خاصة بالنظر إلى الكميات المعتبرة من الحليب الجاف التي يتم استيرادها.

2- 3- تربية الأغنام: شهد هذا النوع من التربية تطورا في عدد الرؤوس المرباة من 73965 رأس إلى 83022 رأس بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي بإقليم الدراسة، وهذا التحسن شمل كل بلديات الدراسة، لتحتل بلدية مزلوق الصدارة في عدد الرؤوس المرباة ب11572 رأس، تليها بلدية عين ولمان ب11275 رأس، ثم بلدية عين أرنات ب10058 رأس، أما بلدية أولاد سي أحمد فقد انخفض فيها عدد الرؤوس ب2175 رأس رغم أن طبيعتها الجبلية تساعد على تربية هذه الثروة الحيوانية وهذا راجع لتوجه الكثير من فلاحيها نحو القطاع التجاري بعد هجرتهم نحو بلديات أكثر تحضرا (عين ولمان).

الشكل رقم – 37 -

تطور عدد رؤوس الأغنام قبل وبعد تطبيق سياسة التجديد الريفي ببلديات الدراسة (2014-10/2009-07)

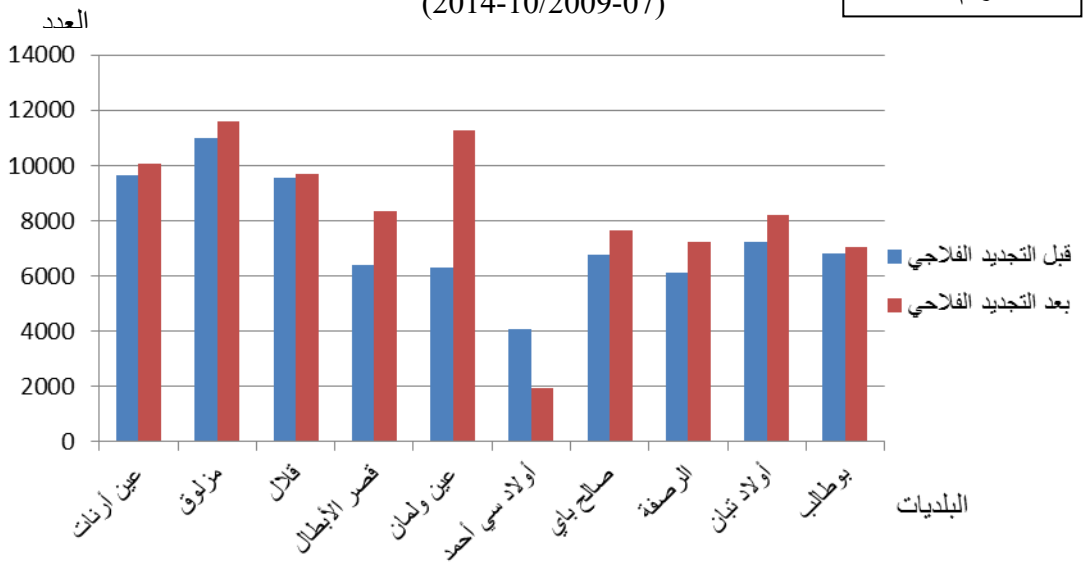

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 + معالجة شخصية

أما الدعم الذي حظي به هذا الفرع الفلاحي من فروع التربية الحيوانية فكان ذلك على مستوى العمليات الفردية المدرجة ضمن سياسة التجديد الريفي، واستفاد به 220 شخص يأخذ كل واحد منهم 11 رأس (10 نعاج وكبش) بإجمالي 2420 رأس، واستحوذت بلدية عين ولمان السهبية على أكبر عدد للمستفيدين والمقدر ب43 مستفيد ب473 رأس جلهم من موقع الكوانة، متبوعة ببلدية بوطالب ب440 رأس استفاد منها 40 شخص موزعين على ثلاث مواقع بإقليم البلدية (عرقوب الطير، سيدي

بركات، الرواشي) ثم بلدية قصر الأبطال التي تقع في نفس الطابع الجغرافي لبلدية عين ولمان (المجال السهبي) ب330 رأس بكل من موقعي (قبلة زديم، أولادسي حسن)، لنجد بعدها كل من بلديتي أولاد سي أحمد (موقع تليلة) وأولاد تبان (كلهم من موقع لهوارة) ب319 رأس لكل منهما، يليهما بلديتي مزلوق ب220 رأس (دوار المالح، دوار بورغدة) وقلال ب165 رأس، وفي الأخير نجد كل من بلديتي صالح باي (موقع معدومة، لبلاليط) ب99 رأس وعين أرنات 55 رأس بموقع أولاد سالم. أما بلدية الرصفة فلم تستفد من هذا البرنامج في إطار سياسة التجديد الريفي، ويعود ذلك حسب ما أدلى به بعض العاملين في القطاع إلى نقص الإعلام حول هذا البرنامج، إضافة إلى أن مربو هذه الثروة الحيوانية بإقليم البلدية لا يعتمدون عليها كنشاط أساسي وإنما كنشاط ثانوي، فمعظم الذين يمارسون هذه التربية لديهم أنشطة أخرى (تجارة، موظفون في قطاعات أخرى، فلاحة نباتية) أو متقاعدين يقضون وقت فراغهم بممارسة حرفة الرعي.

2 -4 – إنتاج اللحوم: اعتمدنا في دراسة هذا المنتوج الفلاحي الذي يرتبط أساسا بتربية الأغنام على اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء، حيث يتبين من خلال دراسة المعطيات ارتفاع متوسط الإنتاج من 48827 قنطار إلى 88854 قنطار بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا الارتفاع شمل بلديات الدراسة بنسب متفاوتة لتسجل بلدية عين ولمان السهبية أكبر حجم إنتاج والمقدر ب 23140 قنطار والمتطور عن 6542 قنطار متبوعة ببلدية قلال التي قدر الإنتاج فيها ب19631 قنطار والذي تطور عن 7503 قنطار، أما بلديتي قصر الأبطال وأولاد سي أحمد فقد سجلتا انخفاضا في الإنتاج وهذه الأخيرة يشهد شبابها عزوفا كبيرا عن النشاط الفلاحي وتوجههم خاصة نحو النشاط التجاري.

الخريطة رقم -38-

توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية الأغنام حسب المواقع عبر بلديات الدراسة (2010- 2014)

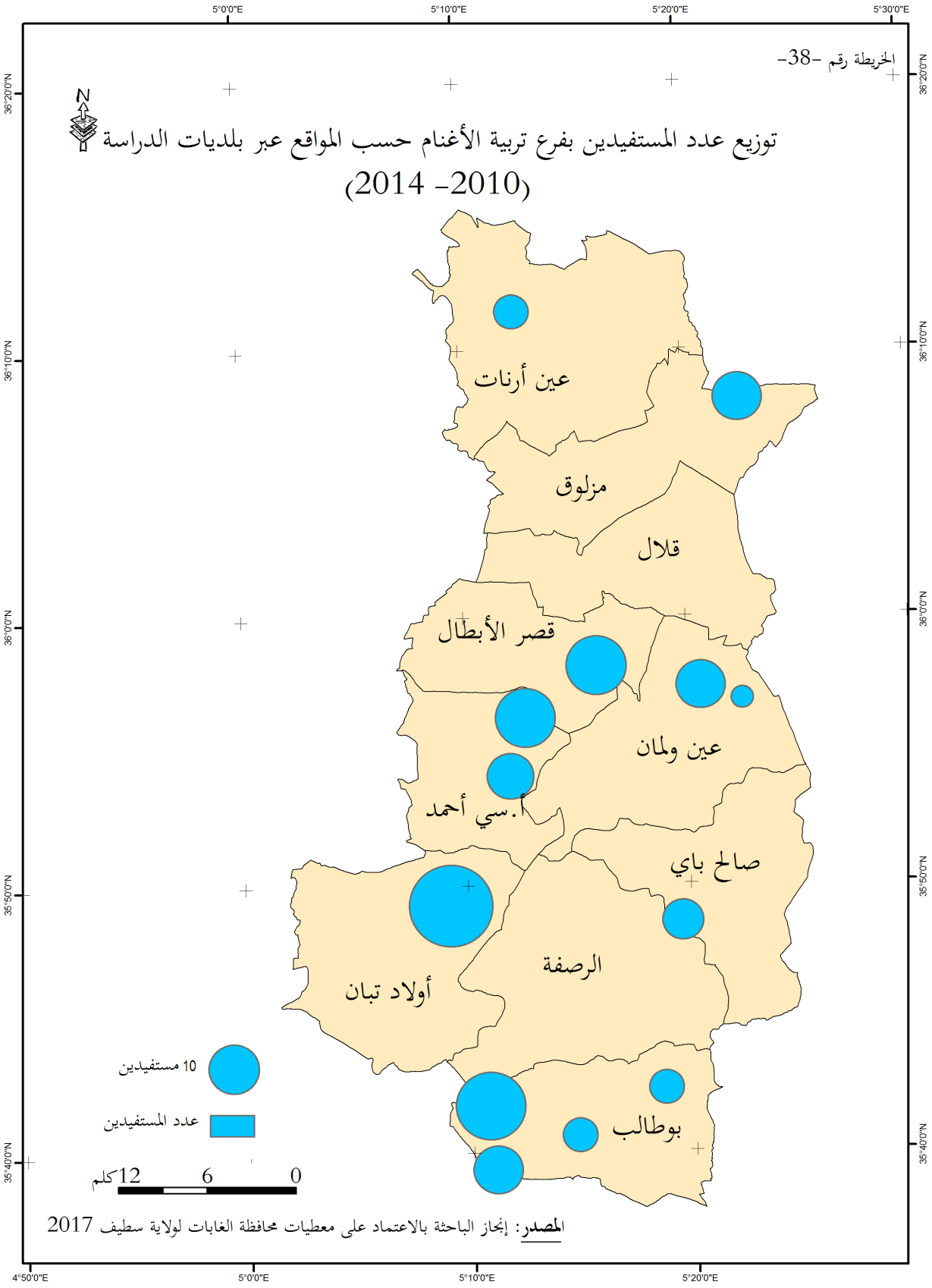

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات لولاية سطيف 2017

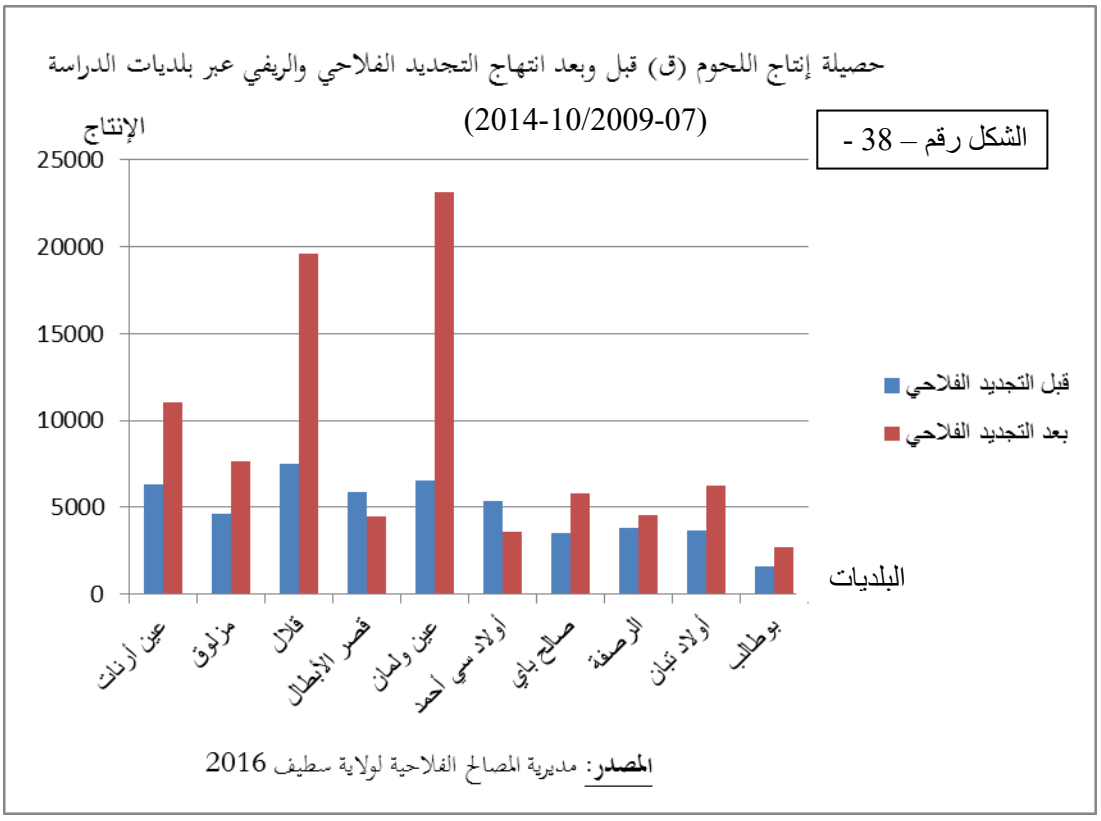

أما بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من إنتاج اللحوم على مستوى بلديات إقليم الدراسة فقد تطور من 19,36كلغ/للفرد إلى 30,01كلغ/للفرد رغم تفاوت نسب الارتفاع بين البلديات العشر، لتشهد بلدية قلال أكبر معدل والمقدر ب 75,90 كلغ/للفرد الذي ارتفع عن 35,08 كلغ/للفرد قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي متبوعة مباشرة ببلدية أولاد تبان بمعدل 52,19 كلغ/للفرد، أما بلديتي قصر الأبطال وأولاد سي أحمد فقد انخفض بهما متوسط إنتاج اللحوم وتبعه انخفاض في معدل نصيب الفرد بهاتين البلديتين.

2- 4 – تربية النحل: أدرجت الدولة تربية النحل ضمن برامجها التنموية سواء المتعلقة بالتنمية الفلاحية أو الريفية أو تلك البرامج الولائية المنشأة لدعم تشغيل الشباب نظرا لقيمتها الغذائية ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، لذلك نلاحظ تحسن في قدرات الإنتاج على مستوى بلديات إقليم الدراسة من 3187 خلية إلى 7318 خلية، تبع ذلك تحسن في الإنتاج من 14572 كلغ إلى 24642 كلغ، وتحتل بلدية أولاد تبان الجبلية الصدارة في إنتاج هذه المادة ب5500 كلغ، تليها بلدية قلال ب5400 كلغ ثم بلديتي الرصفة 3750 كلغ وبوطالب 2600 كلغ، ورغم تحسن الإنتاج إلا أنه لم يحقق النجاح المنوط به حيث نلاحظ انخفاض في المردود من 04,5كلغ/الخلية إلى 03,36كلغ/الخلية الذي يبقى بعيدا عن النتائج المرجوة (14-20كلغ/الخلية)، والأسباب ترجع أساسا إلى:

- ضعف التكوين والإرشاد والدراية فيما يتعلق بتقنيات هذا النوع من التربية.
- معظم الخلايا غير منتجة والكثير من أعداد النحل الموجودة بها تهلك قبل أن تنتج.
- نقص الرعاية والحماية لهذا النوع من التربية الذي يتطلب اهتماما خاصا طيلة مراحل عيشه.
- صعوبة التغطية والمراقبة الصحية (نقص المواد البيطرية) التي تخص هذا النوع من التربية.
- استنزاف القدرات الغابية باستمرار المصدر الأساسي لغذاء النحل سواء لأسباب طبيعية (المناخ) أو الاستغلال اللاعقلاني من طرف الإنسان.

جدول رقم -33- **حصيلة إنتاج العسل بالبلديات العشر بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي (10-2014)**

البلديات	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
عدد الخلايا	603	464	1105	410	417	390	473	1040	1286	1130	7318
إنتاج العسل كلغ	2300	950	5400	790	787	765	1800	3750	5500	2600	24642

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016 .

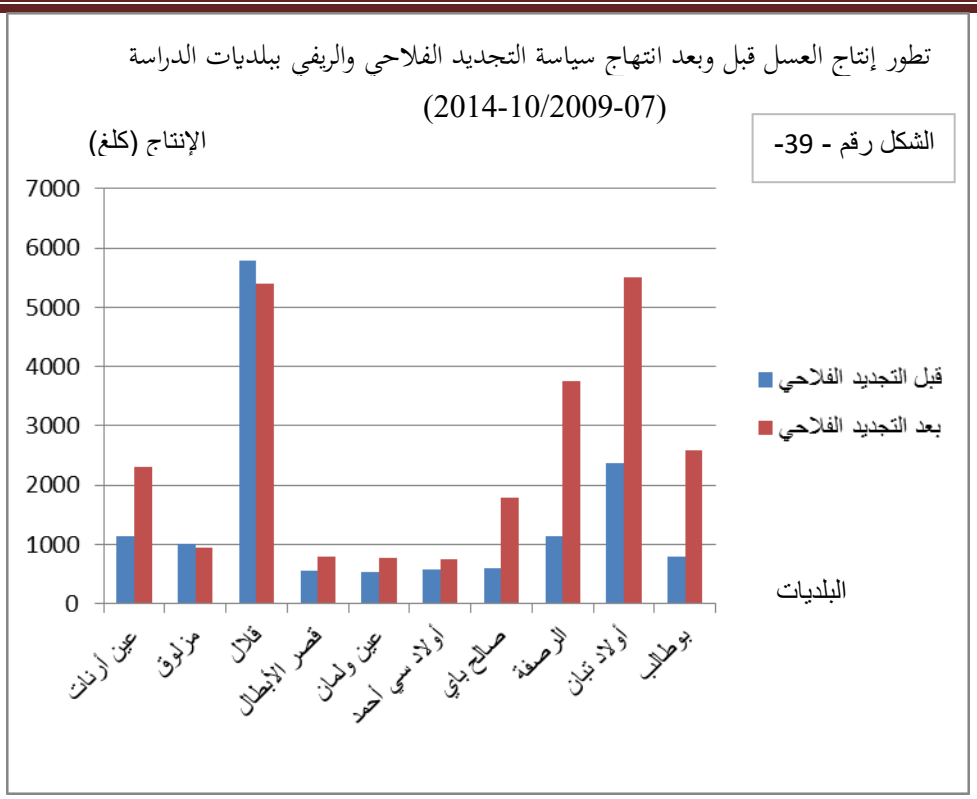

وشهد هذا الفرع الفلاحي دعما على مستوى:

أ- برامج سياسة التجديد الفلاحي: عرف هذا الفرع الفلاحي استفادة 36 شخصا على مستوى إقليم الدراسة، ويستفيد كل شخص من 10- 30 صندوق نحل مليء وعتاد التربية، أي ما إجماله 520 صندوق ببلديات الدراسة، لتعرف بلدية الرصفة أكبر عدد للمستفيدين (11) ب 160 صندوق، متبوعة ببلدية صالح باي التي استفاد بها 07 أشخاص ب100 صندوق، ثم بلديتي قصر الأبطال وأولاد تبان ب60 صندوق لكل منهما، ليأتي بعدهما بلدية مزلوق ب50 صندوق، يليهما كل بلديتي عين أرنات وعين ولمان ب30 صندوق لكل منها، وفي الأخير نجد بلديتي قلال ب20 صندوق وبوطالب ب10 صناديق.

ب- برامج سياسة التجديد الريفي: أولت برامج سياسة التجديد الريفي أهمية كبرى لهذا الفرع من فروع التربية الحيوانية، حيث استفاد منه 135 شخص، يأخذ كل مستفيد 12 صندوق مليء بإجمالي 1620 صندوق على مستوى بلديات إقليم الدراسة، وسجلت بلدية صالح باي أكبر عدد للمستفيدين والمقدر ب43 مستفيدا ب516 صندوق، ثم بلدية بوطالب ب336 صندوق، تليها بلديات أولاد تبان ب312 صندوق وبلدية الرصفة 240 صندوق، عين ولمان 96 صندوق، وسجلت بلديتي قصر الأبطال وأولاد سي أحمد 60 صندوق و36 صندوق على التوالي، وفي الأخير نجد كل من بلديتي مزلوق وقلال ب12 صندوق لكل منهما، في حين لم تسجل أي استفادة ببلدية عين أرنات.

ج- البرنامج الولائي المنشأ لدعم تشغيل الشباب: بلغ عدد المستفيدين بفرع تربية النحل في إطار هذا البرنامج 96 مستفيدا، يأخذ كل واحد منهم 20 صندوق نحل مليء و10 صناديق فارغة ولوازم تربية (بدلة، فرشاة، بخاخة، قفازات)، وقدر إجمالي الصناديق المليئة المقدمة للدعم ب1920 صندوق، سجل معظمها ببلدية أولاد تبان ب780 صندوق، تليها بلدية بوطالب ب660 صندوق، ثم بلدية الرصفة ب500 صندوق، فبلدية أولاد سي أحمد ب280 صندوق وقصر الأبطال160 صندوق، وفي الأخير نجد كل من بلديات عين أرنات، مزلوق، صالح باي ب100 صندوق لكل منها، أما بلديتي قلال وعين ولمان فلم تسجلا أية استفادة بهذا الفرع الفلاحي على مستوى البرنامج الولائي.

لكن رغم استفادة عدد مهم من المربين بهذا الفرع الفلاحي (267 مستفيد بإجمالي 4060 صندوق نحل) في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرنامج المنشأ لدعم تشغيل الشباب خاصة وأن النسب الكبرى للاستفادة مست إقليم البلديات المناسبة لهذا النوع من التربية (البلديات التي يغلب عليها الطابع الجبلي) إلا أن الإهمال ونقص الرعاية من طرف المربين والمتابعة من طرف الجهات المعنية كلها عوامل حالت دون تحقيق النتائج المرجوة.

3/– اليد العاملة الفلاحية:

الخريطة رقم -39-

توزيع عدد صناديق النحل بمختلف برامج الدعم على بلديات الدراسة
(2010 -2014)

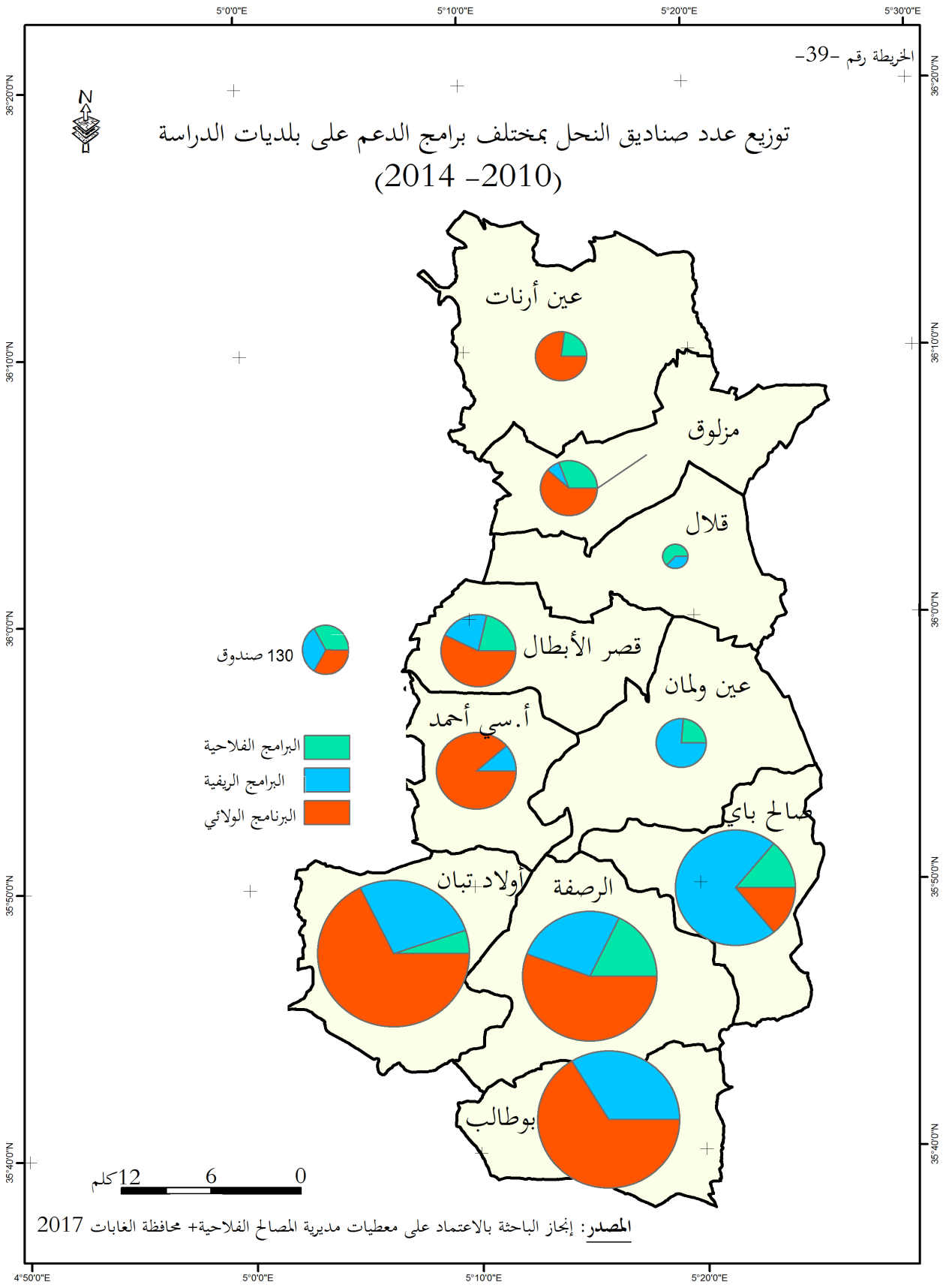

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية+ محافظة الغابات 2017

من عوامل الرأسمال الإنتاجي أيضا اليد العاملة التي لا تقل أهمية عن عامل الأرض والإنتاج، وهذا

يرجع لعدة اعتبارات أهمها: أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة بعد قطاع التجارة والخدمات، وعليه كان لابد من التطرق إلى إبراز تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قطاع الشغل.

على مستوى البلديات العشر فقد انخفضت اليد العاملة بالقطاع الفلاحي ب1902 منصب (من 22338 عامل إلى 20436 عامل)، غير أن هذا التراجع لم يمس كل بلديات الدراسة حيث شمل أربع بلديات وهي: عين ولمان التي انخفضت فيها اليد العاملة بأكبر عدد (1414 عامل) وبلدية قصر الأبطال 1060 عامل، إضافة إلى بلديتي أولاد سي أحمد 943 عامل وبوطالب 223 عامل. أما البلديات الست المتبقية فقد ارتفعت فيها اليد العاملة في القطاع الفلاحي ب1738 منصب، ومستوى الارتفاع بكل بلدية كان كالتالي: بلدية قلال 957 عامل، الرصفة 428 عامل، صالح باي 206 عامل، مزلوق 68 عامل، أولاد تبان 51 عامل، عين أرنات 28 عامل.

والانخفاض المسجل بقطاع الفلاحة ببعض بلديات الدراسة راجع لتوجه الكثير من الشباب والعاملين بالقطاع إلى أنشطة أخرى أكثر ربحا وأقل جهدا كقطاع التجارة بنوعيها المنظمة والعشوائية وقطاع النقل وأنشطة خدماتية أخرى.

لا يمكن الحكم على وضع القطاع الفلاحي بالاعتماد على عامل اليد العاملة وحده التي تشغله وإنما هناك عوامل أخرى تلعب دورها البارز في التأثير على هذا الوضع بالايجاب أو السلب (درجة الاعتماد على المكننة، الأساليب التقنية المعتمدة، نوعية البذور، المساحة الصالحة للزراعة)، كما أن الدول المتقدمة حققت تطورا واسعا في القطاع الفلاحي على كل المستويات رغم أن اليد العاملة التي تشغله ضئيلة.

4/– العتاد الفلاحي: يعتبر العتاد الفلاحي من الامكانيات الهامة التي تسمح بتطوير وزيادة الإنتاج، وتطور الدولة في النشاط الزراعي مقترن كثيرا بمدى اعتمادها على الآلة.

الجدول رقم –34– **توزيع العتاد الفلاحي عبر بلديات الدراسة بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي (10–2014)**

	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر	عين ولمان	أولاد سي	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع

البلديات / نوع العتاد						أحمد		الأبطال			
آلات الحرث	434	280	251	224	203	137	119	128	109	104	1989
آلات الجر	189	128	186	84	74	35	60	56	53	35	900
آلات الزرع والتسميد	56	31	62	17	19	07	06	07	01	00	206
آلات الحصاد	30	18	29	17	15	06	09	05	10	02	141
آلات الحش والجني	98	66	103	97	120	76	39	42	36	02	679
عتاد السقي	217	272	697	649	431	137	344	382	366	23	3518
وسائل النقل	184	115	109	151	131	110	50	59	47	66	1022

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ تحقيق ميداني.

من خلال المقارنة بين توزيع العتاد الفلاحي قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي وبعدها يتبين أن هناك تحسن في معظم أنواع العتاد (آلات الحرث، آلات الزرع والتسميد، آلات الحصاد، عتاد السقي)، لكن الواقع لا يعكس هذا التطور لأن أغلبية هذا العتاد معطل لقلة الصيانة وعدم توفر قطع الغيار بالسوق وارتفاع أسعارها إن كانت موجودة.

أما على مستوى الدعم الفلاحي فقد استفاد 57 شخص فقط من بين 224 مشارك طالبي الدعم بهذا البرنامج (العتاد الفلاحي) عبر بلديات إقليم الدراسة في إطار سياسة التجديد الفلاحي أي بنسبة استفادة قدرها 25,44%، جلهم من بلدية عين أرنات (20 مستفيد)، أما باقي البلديات فسجلت أعداد متقاربة للمستفيدين تراوحت ما بين 10 مستفيدين لبلدية الرصفة و02 مستفيدين لبلديتي قصر الأبطال وأولاد تبان، في حين لم تسجل بلدية بوطالب ذات الطابع الجبلي أي استفادة بهذا البرنامج رغم مشاركة 05 أشخاص. ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية يتبين أن معظم المشاركين بهذا الفرع الفلاحي لم يحصلوا على الاستفادة حتى وإن كان هناك تحسن في معظم أنواع العتاد فهذا راجع إلى اقتنائها بأموالهم الخاصة أو إجراء قروض من جهات أخرى (عائلية أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) لشرائها، وتعود أسباب ضعف الاستفادة بهذا البرنامج الفلاحي لعدة عوامل، أبرزها:

– نقص مصادر التمويل المتعاقدة مع الجهات المعنية لتسهيل عملية الحصول على العتاد الفلاحي المطلوب من قبل الفلاح، حيث يوجد مصنع واحد فقط لهذا الغرض بولاية قسنطينة.

– تماطل الجهات المعنية في تزويد الفلاحين بهذا الفرع الفلاحي في الحصول على العتاد المطلوب هذا إن كانت هناك استفادة حيث انتظر البعض منهم مدة تزيد عن 05 سنوات.

– نقص قيمة الدعم الخاصة بهذا البرنامج حيث لا تتجاوز نسبتها 30% من التكلفة العامة للمشروع (العتاد المقتنى) وهذا لا يكفي بالنظر إلى الثمن الباهض الذي تقتنى به مختلف أنواع العتاد خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار.

5/– الري الفلاحي:

من خلال مقارنة المساحة المسقية قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي نلمس هناك تطور فيها عندما أدركت الدولة أن التوزيع السنوي لكميات تساقط الأمطار يجعل استغلال الأراضي جد متذبذبا وبالتالي تردي المنتوج والمردود وعدم استقرارهما، فعامل الماء يتحكم بصورة كبيرة في الإنتاج الفلاحي، لذلك تم انتهاج أساليب سقي اقتصادية كالسقي عن طريف المرش، ترشيد استهلاك المياه الجوفية والمحافظة عليها.

أما على مستوى بلديات الدراسة ومثلما يوضح الجدول (35)، فقد تطورت المساحات المسقية من 7062 هكتار إلى 10454 هكتار، وهناك تفاوت بين فروع الإنتاج والتوزيع الجغرافي للمساحة المسقية بين البلديات العشر، لتستحوذ بلدية مزلوق على أكبر مساحة 1992 هكتار والمتطورة عن 1043 هكتار، وهذه المساحة المسقية موزعة على أربع فروع إنتاج (الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة، مزروعات أخرى)، تليها بلدية قلال التي تطورت فيها المساحة المسقية من 1699 هكتار إلى 1842 هكتار، متبوعة ببلدية عين ولمان بمساحة 1418 هكتار والرصفة 1233 هكتار، ثم بلديات: قصر الأبطال 906 هكتار، صالح باي 864 هكتار، عين أرنات 823 هكتار وأولاد تبان 822 هكتار، وفي الأخير نجد كل بلديتي أولاد سي أحمد 345 هكتار وبوطالب 209 هكتار.

الشكل رقم – 40 -

تطور المساحة المسقية بالهكتار قبل وبعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة (2014-10/2009-07)

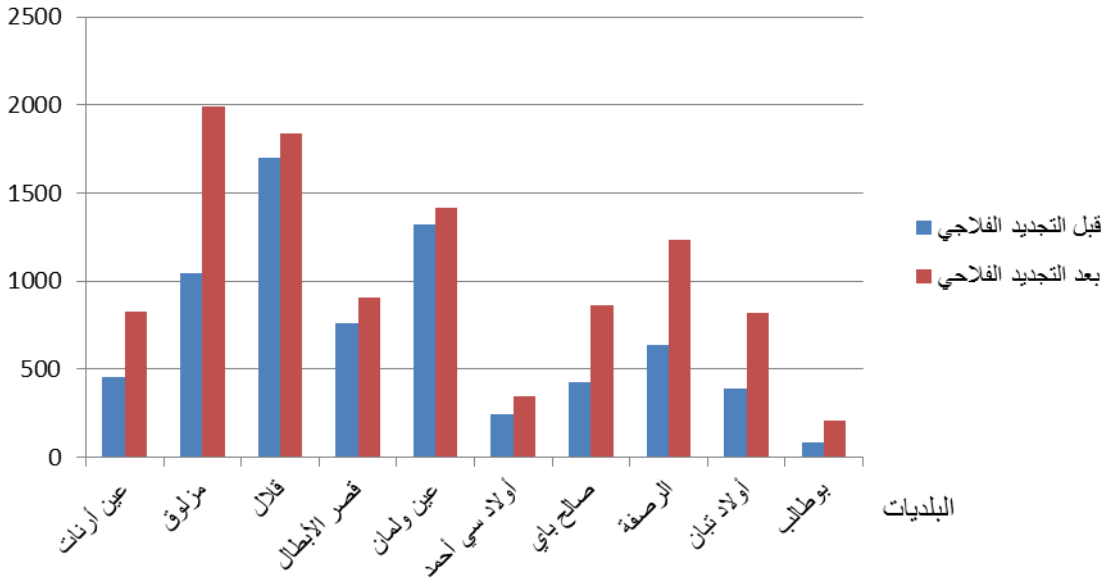

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016+ معالجة شخصية

لكن رغم التطور في المساحة المسقية ببلديات الدراسة إلا أنها لا تمثل سوى 14,05% من المساحة الصالحة للزراعة على مستوى إقليم البلديات العشر، هذا ما يعكس قلة المياه المتحكم فيها بالإقليم، واعتماد الزراعة في بلادنا على كمية الأمطار المتساقطة (الزراعة المطرية) وتوجه نمط الزراعة إلى الحبوب ومحصول القمح بالدرجة الأولى كونه لا يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، أما فيما بين البلديات فسجلت أكبر نسبة للمساحة الصالحة للزراعة المسقية ببلدية أولاد تبان ب 28,84 % من مساحتها الصالحة للزراعة، تليها بلدية الرصفة بنسبة 26,15%، ثم بلديات قلال ب23,98% وعين ولمان 19,42%، مزلوق16,97%، صالح باي بنسبة 15,26%، قصر الأبطال ب 13,62%، وأضعف النسب للمساحة المسقية سجلت ببلديات أولاد سي أحمد 09,07%، عين أرنات 04,37%، بوطالب 04,05%.

ملاحظة: سجلت أكبر نسبة للمساحة المسقية ببلديات أقصى جنوب الولاية (أولاد تبان، الرصفة) والتي تتميز بشح كبير في كميات التساقط السنوي، مما يحتم على الفلاحين اللجوء إلى المياه الباطنية للسقي، هذه المياه التي عرفت تناقصا كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة بالإقليم الجنوبي نتيجة تذبذب المناخ واستنزاف قدراتها عن طريق الحفر القانوني وغير القانوني للأنقاب.

الجدول رقم-35- **تطور المساحة المسقية بالهكتار قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر البلديات العشر**

البيان / المحاصيل		الحبوب	الأشجار المثمرة	الخضر	مزروعات صناعية	مزروعات أخرى	المجموع
قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي (07-2009)	عين أرنات	36	36	216	/	170	458
	مزلوق	250	56	232	/	505	1043
	قلال	355	200	706	13	425	1699
	قصر الأبطال	247	53	384	20	55	759
	عين ولمان	200	96	326	580	120	1322
	أولاد سي أحمد	90	56	51	/	45	242
	صالح باي	94	74	103	60	95	426
	الرصفة	77	80	121	225	135	638
	أولاد تبان	72	86	127	03	100	388
	بوطالب	20	54	13	/	/	87
	المجموع	1441	791	2279	901	1650	7062
بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي (10-2014)	عين أرنات	145	41	299	/	338	823
	مزلوق	700	59	412	/	821	1992
	قلال	405	202	940	09	286	1842
	قصر الأبطال	257	70	421	20	138	906
	عين ولمان	191	99	362	641	125	1418
	أولاد سي أحمد	106	63	93	/	83	345
	صالح باي	366	139	106	55	198	864
	الرصفة	520	154	116	210	233	1233
	أولاد تبان	325	184	134	06	173	822
	بوطالب	56	109	24	/	20	209
	المجموع	3071	1120	2907	941	2415	10454

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2017+ تحقيق ميداني

أما وسائل الدعم التي تمت في هذا الإطار على مستوى إقليم الدراسة فقد شملت في معظمها السقي عن طريق المرش (kits aspersion)الذي غطى مساحة 805 هكتار، أي 1 kit aquis (وحدة) لكل 05 هكتار بمجموع 161 وحدة للرش موزعة بأعداد متفاوتة بين بلديات الدراسة، وسجلت بلدية قلال أكبر عدد ب46 وحدة، وبلدية قلال 33 وحدة ثم عين أرنات 20 وحدة، متبوعة ببلديات قصر الأبطال ب15 وحدة والرصفة ب14 وحدة، أولاد تبان11 وحدة، وبأعداد أقل لبلديات صالح باي 08 وحدات، عين ولمان وأولاد سي أحمد ب06 وحدات لكل منهما، بوطالب 02 وحدات.

كما تم إنجاز وحدتين للسقي عن طريق enrouleurs وهذا لري 13 هكتار من الأراضي الفلاحية بكل من بلديتي عين أرنات (07 هكتار)، عين ولمان (06 هكتار).

أما الأنقاب المائية فقد تقرر إنجاز 03 أنقاب (forages) ببلديتي قلال (نقبين) وعين ولمان (01نقب) وتم إنجاز نقب واحد فقط ببلدية قلال هذا فيما يخص سياسة التجديد الفلاحي أما على مستوى سياسة التجديد الريفي فقد تم إنجاز 06 أنقاب وهو ما سنتطرق إليه لاحقا، وكما نلاحظ فإن مستوى الإنجاز لهذا الفرع الفلاحي (الأنقاب) من فروع الري كان ضعيفا لأن الدراسات حول هذا الأمر أكدت نقص المياه على أسمطة قريبة من سطح الأرض نظرا لاستنزاف قدراتها بسبب الحفر المتواصل بحثا عن المياه خاصة وأن الكثير من عمليات الحفر تتم بطرق عشوائية غير مدروسة، وبالأخص الجهة الجنوبية للولاية أين تتناقص المياه أكثر.

6/- استصلاح الأراضي وحماية التربة:

يعتبر استصلاح وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الهدف المنشود للفلاحة الوطنية منذ عقود، نظرا لأن الأرض هي الرأسمال الإنتاجي الذي يمكن من خلاله التخفيف من التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر كغيرها من الدول النامية.

وتسعى المخططات والبرامج التنموية الفلاحية على المستوى الوطني إلى زيادة مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة وحماية التربة من الانجراف، وفي هذا الشأن تم التعاقد مع الشركة الجهوية للهندسة الريفية (ERGR) للقيام بهذا العمل في إطار سياسة التجديد الريفي، حيث تم استصلاح 320 هكتار على مستوى خمس بلديات (بلديات الجنوب) من بين عشرة محل الدراسة موزعة بمساحات متفاوتة فيما بينها، استحوذت بلدية الرصفة على أكبر مساحة ب 115 هكتار استفاد منها 68 شخص، تليها بلدية عين ولمان ب77 هكتار ثم بلدية صالح باي 70 هكتار وأولاد سي أحمد 50 هكتار وقصر الأبطال ب08 هكتار (08 مستفيدين)، وما يلاحظ على هذه المعطيات أنه لم يتم تحديد نسبة استفادة واحدة بين الأفراد على مستوى البلديات التي حققت استفادة بهذا الفرع الفلاحي وهذا راجع أساسا لطبيعة ملكية الأرض التي تستصلح (خاصة أو أراضي عروش) ومساحة المستثمرة.

أما بالنسبة لحماية التربة فقد تمت هذه العملية من خلال غرس أشجار مصدات الرياح (أشجار السرو) وتمت هذه العملية أكثر بالبلديات التي استفادت من فرع زراعة الزيتون قصد تثبيت التربة وحماية نمو الأشجار (الزيتون) أو نبات آخر من الإعوجاج وهذا النشاط استحسنه كثيرا الفلاحون لأن هبوب الرياح القوية غالبا ما كان يتسبب في إتلاف مكونات الأرض سواء بالنسبة للتربة أو النبات.

وعلى مستوى بلديات الدراسة تم غرس 85 كلم من أشجار مصدات الرياح موزعة بأحجام متفاوتة بين بلديات الدراسة، واستفادت بلدية قلال بأكبر حجم والمقدر ب50كلم، متبوعة بالبلديات الثلاث

(قصر الأبطال، عين ولمان، أولاد سي أحمد) التي سجلت نفس حجم الاستفادة 10 كلم ، وأخيرا بلدية الرصفة التي غرس بها 05 كلم من أشجار مصدات الرياح. أما البلديات الخمس المتبقية (عين أرنات، مزلوق، صالح باي، أولاد تبان، بوطالب) فلم تسجل بها أي استفادة بهذا الفرع الفلاحي.

ملاحظة: سجل أكبر حجم لأشجار مصدات الرياح ببلدية قلال (50كلم أي ما نسبته 58,82% من الحجم الإجمالي ببلديات الدراسة)، وفي المقابل كان عدد المستفيدين قليلا (14 مستفيدا) وهذا راجع لاتساع مساحة مستثمراتها الفلاحية التي استفادت من هذا البرنامج الريفي سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص.

7/– السكن الريفي:

يعتبر السكن الريفي من العوامل المهمة التي تساعد على تثبيت واستقرار السكان خاصة إذا رافقه إنجاز للمرافق الأخرى التي تساعد على تقديم خدمات مختلفة لسكان الريف دون عناء التنقل للمدينة من أجل قضاء أبسط الحاجيات، وفي هذا الشأن تم تقديم الدعم لبناء عدد معتبر من الوحدات السكنية على مستوى بلديات إقليم الدراسة قدر ب4199 وحدة في الفترة ما بين 2010– 2014 موزعة بأعداد متفاوتة بين البلديات العشر تراوحت بين 530 وحدة لبلدية قلال و369 وحدة ببلدية عين أرنات التي تشهد حركة حضرية واسعة في الآونة الأخيرة نظر لأنها تساهم في تخفيف الضغط الواقع على مدينة سطيف بحكم عامل قربها من هذه الأخيرة التي تبعد عنها بمسافة 07 كلم فقط.

من خلال الدراسات الميدانية التي قمنا بها يتبين أن هذه الصيغة من السكن (السكن الريفي) ليست خاصة فقط بالأوساط الريفية البحتة، وإنما هناك قرى كبرى ومناطق شبه حضرية استفادت من دعم هذا البرنامج السكني، وهذا يعتبر دعامة قوية تساعد على الاستقرار بهذه المناطق وتساهم في تخفيف الضغط على المدن الكبرى.

8/– العمليات الخاصة بتهيئة الوسط الريفي: تعاني الكثير من المناطق الريفية من صعوبة السير عبر دروبها سواء بالنسبة للأشخاص أو وسائل أخرى بسبب كثرة العوائق الطبيعية (انزلاقات، تحدبات، أشواك...)، وهذا ما يعرقل حركية المواطن في الوسط الريفي ويقف حجر عثرة أمام قضاء مختلف حاجياته اليومية، وفي هذا الإطار تم إنجاز عدة عمليات خاصة بتهيئة الوسط الريفي على مستوى بلديات إقليم الدراسة، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم–36– **توزيع العمليات الخاصة بتهيئة المسالك وتثبيت الجروف عبر بلديات الدراسة (10–2014)**

البيان / البلديات	تهيئة المسالك (الوحدة المنجزة)	مواقع إنجازها	تثبيت الجروف (الوحدة المنجزة)	مواقع إنجازها
عين أرنات	57,5 كلم	أولاد سالم، أولاد سي عبد الله، لغرازلة، لغزالة.	/	/
مزلوق	01 كلم	أولاد ثابت	/	/
قلال	23 كلم	ملول، لبعادشة، أولاد بوطارة	/	/
قصر الأبطال	17,5 كلم	المالح، الشواكر.	/	/
عين ولمان	25 كلم	عثمان، إلياب، لكرمة، لغرنوقة	25 هكتار	لعبايد
أولاد سي أحمد	22 كلم	عين قاقة، لقرارسة.	35 هكتار	أولاد عيشة
صالح باي	49 كلم	معفر، عين زطوط، لقنادزة	70 هكتار	معدومة، بوشباب ،قلة
الرصفة	50 كلم	الروابح، لمهاريع، آراس، فم الرومي	20هكتار	آراس، فم الرومي.
أولاد تبان	49,5 كلم	أولاد ثابت، لفحاحمة، بونصرون، لهوارة، أولاد رحاب.	40 هكتار	بوزلافن، بونصرون.
بوطالب	28 كلم	بوطالب مركز، الدار البيضاء، حدادة، بوجليخ، عبلة.	40 هكتار	رمايل، عرقوب الطير.
المجموع	322،5 كلم		230 هكتار	

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2016

أ- فتح وتهيئة المسالك: كثيرا ما تعيق المسالك والدروب غير المعبدة حركة المواطن في الوسط الريفي مما يجعله ينتقل بصعوبة لقضاء مآربه المختلفة، وعلى مستوى بلديات الدراسة تم فتح وتهيئة 322,5 كلم من المسالك، سجلت بلدية عين أرنات إنجاز أكبر حجم والمقدر ب57,5 كلم أنجز معظمها بمنطقة أولاد سالم (26,5 كلم)، تبعتها بلديات الرصفة ب50 كلم وأولاد تبان ب49,5 كلم وصالح باي 49 كلم، ثم البلديات الأربع بوطالب ب28 كلم وعين ولمان 25 كلم وبلدية قلال 23 كلم وأولاد سي أحمد 22 كلم، وفي الأخير بلديتي قصر الأبطال ب17,5 كلم ومزلوق التي أنجزت حجم جد ضعيف لا يتجاوز 01 كلم.

الخريطة رقم -40-

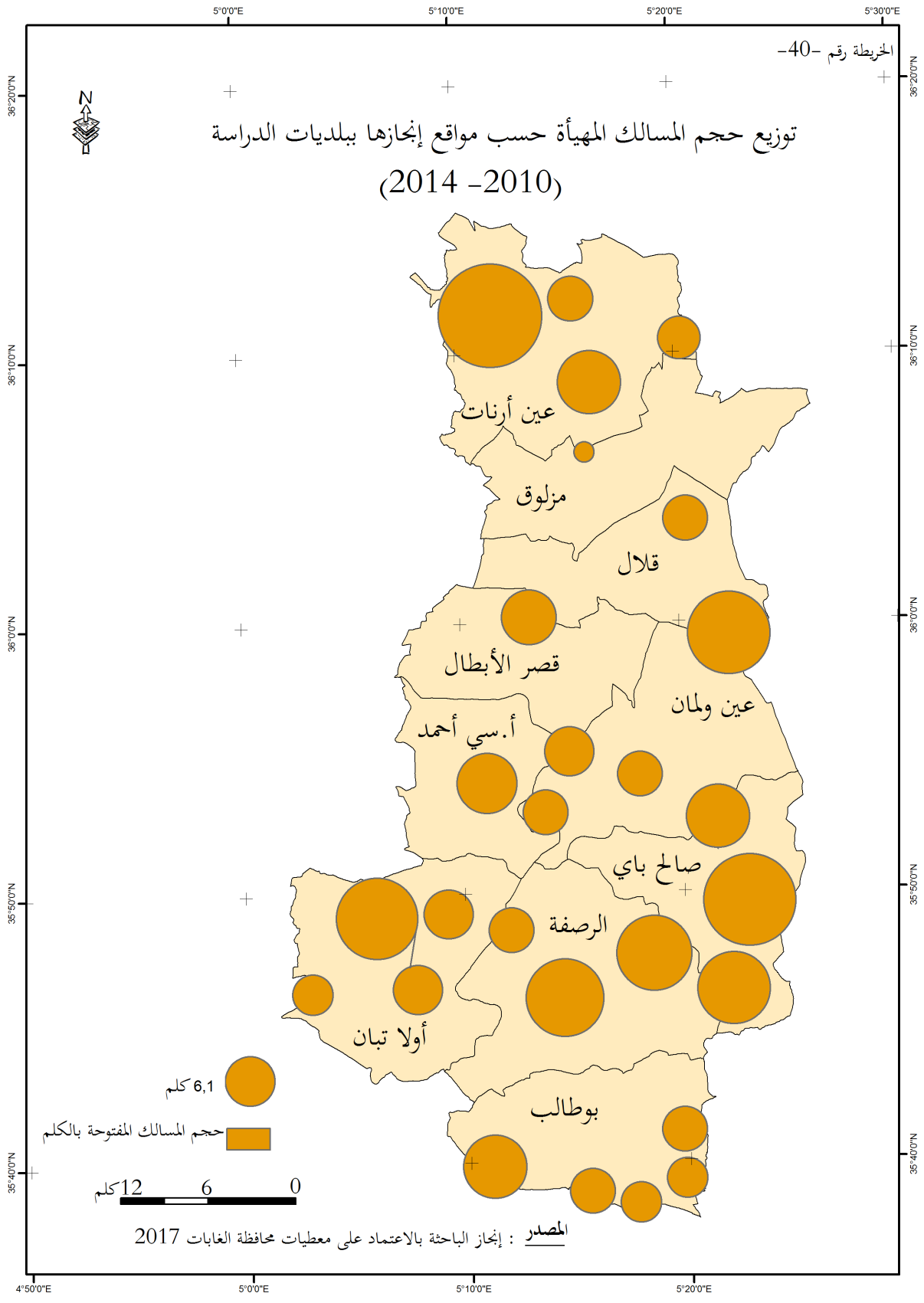

المصدر : إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

نتيجة:

– رغم وقوع بلديتي عين أرنات ومزلوق المتجاورتان بنفس الطابع التضاريسي (السهول العليا) إلا أن بلدية عين أرنات استفادت بإنجاز أكبر حجم على مستوى البلديات العشر فيما يتعلق بتهيئة المسالك بحكم عامل قربها من مدينة سطيف (7 كلم) وامتصاصها للضغط السكاني الواقع على هذه الأخيرة ولهذا سعت السلطات لإبراز مكانتها وتهيئة الطرق والمسالك المتواجدة بإقليمها، في حين سجلت بلدية مزلوق إنجاز أضعف حجم لهذا النشاط (01 كلم).

– بالنظر إلى المسالك والدروب التي تحتاج إلى عملية تهيئة بالأوساط الريفية خاصة بإقليم البلديات التي يغلب على سطحها الطابع الجبلي والمسالك الوعرة (بوطالب، أولاد تبان، أولاد سي أحمد)، يلاحظ ضعف الإنجاز بهذا البرنامج وهذا ليس بسبب نقص الأموال وإنما بسبب سوء البرمجة والتسيير حسب ما أكده بعض العاملين بالقطاع.

– تهيئة هذه المسالك لم تتم بالصورة المرجوة، فالكثير منها تعود لحالتها السابقة قبل الإنجاز بمجرد سقوط الأمطار وسوء الأحوال الجوية رغم أن هذا النشاط استهلك أموال ضخمة (301890028دج) أي ما نسبته 40,08% من إجمالي الدعم المستهلك بكل الأنشطة الجماعية عبر البلديات العشر (753171238دج).

ب– تثبيت الجروف: تكثر هذه الجروف في المنحدرات والمناطق المتضرسة، وتعيق حركة السير لتزداد خطورتها أكثر إذا كانت بجانب طرق سواء كانت معبدة أو غير معبدة أين تكثر الانزلاقات وصعوبة سير الأشخاص أو وسائل أخرى، وفي هذا الشأن تم تثبيت ما مساحته 230 هكتار عبر بلديات إقليم الدراسة، ليتم إنجاز أكبر مساحة ببلدية صالح باي ب70 هكتار، متبوعة ببلديتي أولاد تبان وبوطالب بمساحة 40 هكتار لكل منهما، ثم بلدية أولاد سي أحمد بتثبيت مساحة 35 هكتار، تليها بلدية عين ولمان ب25 هكتار، وفي الأخير نجد بلدية الرصفة بمساحة 20 هكتار. أما البلديات الأربع المتبقية (عين أرنات، مزلوق، قلال، قصر الأبطال) فلم تستفد بهذا البرنامج الريفي وهي بلديات يغلب على مجالها الطابع السهلي وبالتالي انبساط السطح وقلة الانحدارات.

9/– الأنشطة الخاصة بحماية المحيط وتشجيع عملية الشجير:

تعتبر المساحات الخضراء أحسن وسيلة تساهم في تثبيت التربة وحماية البيئة والوسط الحيوي من التلوث، والجزائر من البلدان التي تخسر سنويا آلاف الهكتارات من الغطاء النباتي بسبب تدخلات الإنسان السلبية والعشوائية أو بسبب الظروف المناخية دون أن ننسى المساحات الكبرى التي تم فقدانها

أثناء العشرية السوداء من القرن الماضي، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى إحداث خلل بالتوازن البيئي وبالتالي يؤثر على حياة الكائنات الحية بمختلف أنواعها.

وعلى مستوى إقليم الدراسة تم القيام بعدة أنشطة غابية ورعوية وحملات تشجيرية مست خاصة: توسيع عملية التشجير، إعادة إعمار المناطق المتضررة من فقدان غطائها النباتي، غرس أشجار ذات طابع رعوي وبيئي(الأرز، الصبار)، تجزئة المناطق الجبلية المتضررة أكثر من نشوب النيران لتجنب انتشارها وتنقيتها من الشوائب التي تساعد على ذلك. وفي إطار هذه الأنشطة تم تغطية مساحة 1931 هكتار على مستوى بلديات الدراسة مست عمليات مختلفة، أنجزت أكبر مساحة ببلدية الرصفة ب706 هكتار سجل معظمها بمواقع (الزواوشة، لمهاريع، آراس، بن قماز)، ثم بلدية أولاد تبان ب562 هكتار التي يغلب عليها الطابع الجبلي وتمت هذه العمليات بثلاث مواقع (بومنزو، بونصرون، أولاد رحاب)، تليها بلدية عين ولمان ب373 هكتار بموقع لفريقات، فبلدية عين أرنات ب110 هكتار أنجزت بموقعين اثنين (أولاد سي عبدالله، لقرازلة)، وبمساحة قليلة لبلديات بوطالب 80 هكتار (عرقوب الطير، بوجليخ، الدار البيضاء)، أولاد سي أحمد (جبل حسن) وصالح باي (عين زطوط) أنجزت بهما نفس المساحة (50 هكتار لكل منهما). أما البلديات الثلاث المتبقية (مزلوق، قلال، قصر الأبطال) فلم تنجز بها أية مساحة تخص العمل التشجيري وتوسيع الغطاء النباتي، ويرجع ذلك أساسا لنقص الغطاء الجبلي في إقليم هذه البلديات السهبية لأن هذه الأنشطة مست أساسا المناطق الجبلية.

الخريطة رقم -41-

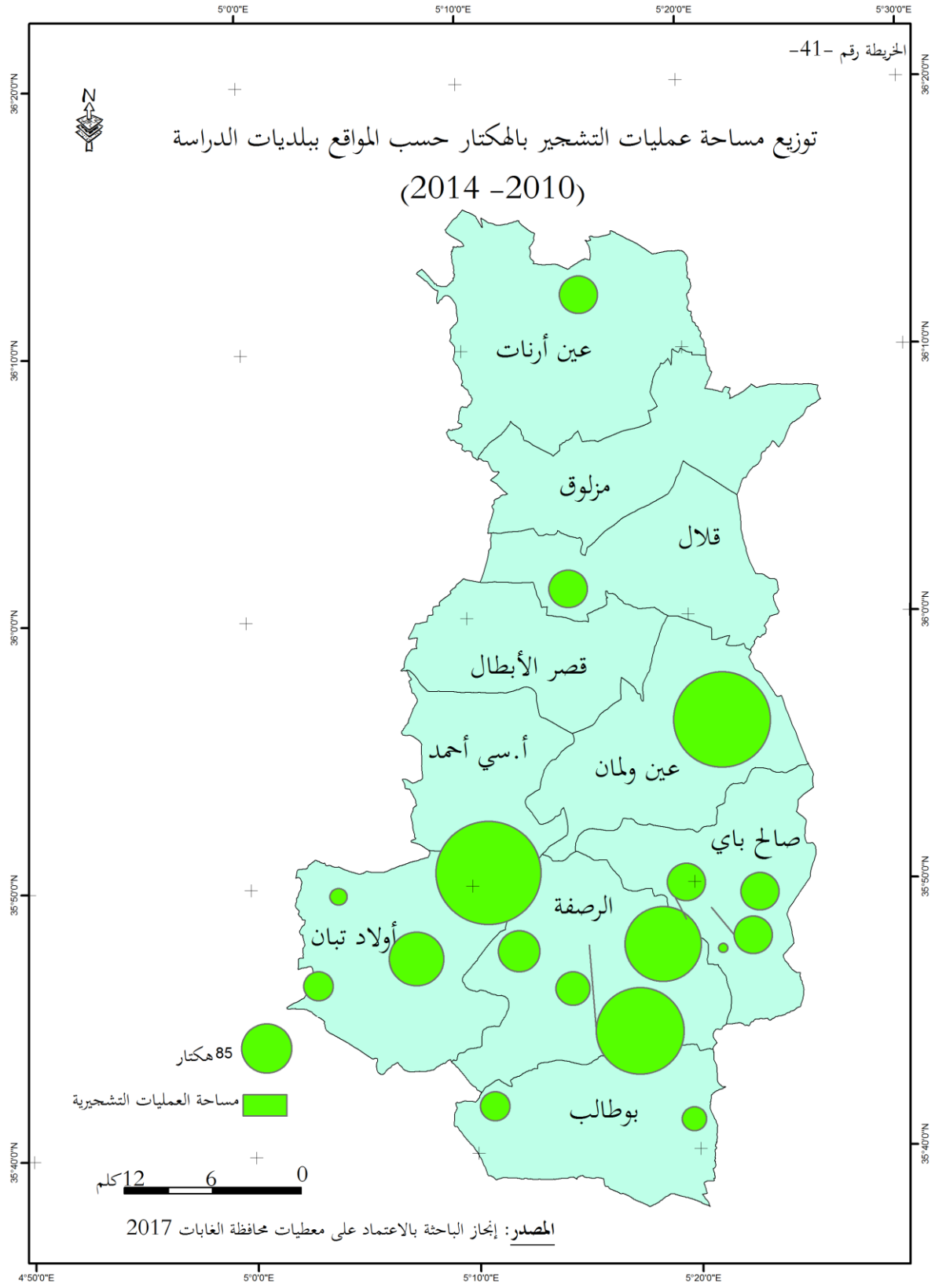

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات محافظة الغابات 2017

ملاحظة:

– سجلت أكبر مساحة تشجير بالبلديات التي تقع في أقصى جنوب الولاية (أولاد تبان، الرصفة) لأنها المناطق التي تضررت أكثر من فقدان ثرواتها الغابية أثناء العشرية السوداء إضافة إلى أن غطاءها الجبلي يتعرض باستمرار لنشوب النيران خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وبالتالي تهدر مساحات شاسعة من هذا الغطاء.

– صرفت مبالغ مالية ضخمة لإنجاز هذه العمليات التشجيرية والرعوية لكن ما يلاحظ على أرض الواقع هو تعرض معظمها للتلف ونقص النمو بسبب إهمال الجهات المعنية من جهة والرعي الجائر من قبل المواطنين من جهة ثانية.

10/– حماية الثروة المائية وإنجاز أنقاب:

مادامت الجزائر تعاني من تذبذب المناخ ونقص التساقط وبالتالي تناقص المياه باستمرار سواء السطحية منها أو الجوفية التي تم استنزاف قدراتها عن طريق الحفر العشوائي للأنقاب والآبار دون دراسة مسبقة، وهذه الثروة التي لا تقدر بثمن بات من الضروري تدارك الأمر ومحاولة الحفاظ عليها من خلال عدة إجراءات تتعلق خاصة بحسن استغلال المياه السطحية وتخزين مياه الأمطار وحمايتها من الضياع دون الاستفادة منها وذلك عن طريق بناء السدود والمجمعات المائية والتقاط المنابع المائية وغيرها من الطرق.

بالنسبة لإقليم الدراسة تم إنجاز عدة عمليات في إطار سياسة التجديد الريفي الهدف منها الحفاظ على هذه الثروة واقتصاد استغلالها مست ثلاث أنشطة أساسية:

أ– تصحيح المجاري المائية: تم القيام بهذا النشاط في المناطق التي تعاني من ضياع المياه في المنحدرات والمناطق المتضرسة ويتم تصحيح مسارها حتى تصب في اتجاه واحد ويستفاد منها في عملية سقي أو نشاط آخر، وقد تم تصحيح 19170م3 من المجاري المائية موزعة بأحجام متفاوتة بين بلديات الدراسة، ليسجل أكبر حجم إنجاز ببلدية صالح باي ب5500 م3 كلها بموقع عين زطوط، تليها بلدية الرصفة ب5470 م3 بمواقع (الروابح، الزواوشة، لمهاريع)، ثم بلدية أولاد تبان التي أنجز بها 3900 م3 موزعة على مواقع (أولاد ثابت، لفحامة، الزوايد، الزحالة)، متبوعة ببلديتي عين ولمان (لفريقات، لحفايظ، لعبايد، كندور) وعين أرنات (أولاد سالم) بنفس الحجم المقدر ب2000 م3، ليأتي بعدهما بلدية قلال بإنجاز 200 م3 بموقع أولاد بوطارة وقصر الأبطال التي سجلت إنجاز 100 م3 بموقع لقطاطشة. أما البلديات الثلاث (مزلوق، أولاد سي أحمد، بوطالب) فلم ينجز بها هذا النشاط.

ب- التقاط منابع المياه: كثيرا ما تظهر المنابع المائية على سطح الأرض وتضيع مياهها دون الاستفادة منها ولهذا الغرض تم التقاط هذه المنابع عن طريق تهيئتها لشرب الحيوانات أو لسقي بعض الأراضي الزراعية. وقد تم التقاط 11 منبع مائي على مستوى خمس بلديات من بين عشرة محل الدراسة وهي: بلديتي الرصفة وأولاد تبان ب03 منابع لكل بلدية، صالح باي وبوطالب التقط بكل منهما منبعين مائيين، عين ولمان منبع واحد.

ج- حفر وتجهيز الأنقاب: إن تناقص المياه ليس السطحية فقط وإنما حتى الجوفية وهذا حسب العديد من الدراسات حول الموضوع خاصة من قبل (ANRH) التي بينت أن كميات المياه المتواجدة بالأسمطة المائية القريبة أو البعيدة من سطح الأرض في تناقص مستمر وولاية سطيف تعاني من هذا المشكل خاصة في جزئها الجنوبي، لذلك نلاحظ أنه تم إنجاز 06 أنقاب فقط بإقليم الدراسة طيلة المرحلة الخماسية من انتهاج سياسة التجديد الريفي (2010- 2014) موزعة على خمس بلديات من بين عشرة، وهذا بإنجاز نقب واحد بكل بلدية (عين ولمان، صالح باي، أولاد تبان، بوطالب) ماعدا بلدية مزلوق التي أنجز بها نقبين اثنين.

خلاصة المبحث الأول:

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال إطلاق ترسانة من البرامج التنموية الكبرى بأغلفة مالية معتبرة خلال الفترة (2000- 2014)، والتي حققت بفضلها ارتفاعا نوعا ما في معدلات الإنتاج، إلا أن هذا الأخير لم يخفف من حدة الفقر والبطالة ويحقق العدالة والمساواة في الحصول على الدعم، لأنه ليس هناك تنمية إذا لم يرافق النمو الاقتصادي بتخفيض مشكل نقص الغذاء والتقليل من فاتورة الاستيراد خاصة في ظل اللامساواة وبيروقراطية ومحسوبية التسيير.

ويمكن إرجاع تعثر القطاع الفلاحي وعجزه عن تحقيق أهدافه إلى عدة أسباب، أبرزها: تفتت الأراضي الزراعية وخلل توزيعها (مشاكل العقار) وتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي وافتقاره للتكنولوجيا (عدم التحكم في أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة) نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين، هذا ما أدى إلى تدني مستوياته مع الزيادة السكانية وبالتالي استمرار العجز الغذائي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه لا يكفي وضع الخطط أو البرامج التنموية وتعديلها من فترة لأخرى حتى وإن توفر الجانب المادي مالم ترافق هذه البرامج بتدبير واستغلال حسن للموارد المتوفرة وفق خطة مدروسة مسبقا قبل تطبيقها على أرض الواقع.

المبحث الثاني: الصعوبات والبدائل المقترحة:

مقدمة: سمحت دراسة النتائج والآثار المترتبة على تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى بلديات إقليم الدراسة الإيجابية منها والسلبية باستخلاص أهم العراقيل التي أعاقت السير الحسن للبرامج التنموية المدرجة في إطار تطبيق هذه السياسة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ظل القطاع الفلاحي متدهورا، ومنذ تطبيق سياسة الخوصصة والقطاع لم يتمكن من تحسين مستواه بالصورة المرجوة والوصول إلى المستوى المرغوب فيه، ومن ثم تحقيق أهدافه والتمكن من تحقيق شروط المنافسة، وسنحاول في هذا المبحث تشخيص الصعوبات التي أعاقت السير الحسن لبرامج التنمية الفلاحية والريفية ومن خلالها يتم اقتراح بعض البدائل التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع الفلاحي والمجال الريفي.

أولا: العراقيل التي اعترضت السير الحسن لبرامج السياسة الفلاحية:

ما دامت السياسة الفلاحية المنتهجة تخضع لنفس القوانين والبرامج والأهداف والهيئات المسيرة فإن الصعوبات التي سنتطرق إليها في هذا العنصر لا تخص مجال بلديات الدراسة فقط خاصة وأنها مأخوذة من مناطق غير متجانسة من السهول العليا الوسطى بالولاية إلى أقصى جنوبها وإنما تعني كل مجال الولاية وحتى يمكن تعميمها على المستوى الوطني مادامت الذهنيات التي تسير المشاريع تفكر بنفس الطريقة، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

1- 1- التنمية الفلاحية: وتبرز الصعوبات التي عانت منها السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والتي كشف عنها تطبيقها على أرض الواقع فيما يلي:

- من خلال المؤشرات الفلاحية السابقة نستنتج أن التنمية الزراعية في الجزائر وإقليم الدراسة لم تتحقق رغم المجهودات الضخمة، وبالتالي مازالت في مرحلة بعيدة، حيث أنها تعاني من انحسار الزراعة ومصادر الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادي غير متوازن ليس فقط بالنسبة للدخل ولكن أيضا بالنسبة للعمل والجهد البشري، فالزراعة ظلت ثانوية وضعيفة بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وبالتالي لا زال الاعتماد على الغذاء من الخارج قائما، وخاصة في مادتي الحبوب والحليب، ويرجع هذا العجز في الإنتاج الفلاحي إلى عدة أسباب، أهمها:

* مشكل البروقراطية من طرف الإدارة (مديرية الفلاحة ومحافظة الغابات والبنوك وجهات أخرى)، الذي يعتبر عائقا أمام عملية التنمية، وهذا ما أدى إلى تأخر المشاريع المختلفة، لأن الإدارة تعتبر عنصرا حاسما في عملية التنمية، وإذا كان هذا العنصر حلقة مفقودة، فإنه حتما يكون المردود من الإنفاق ضئيلا، وقد كتب أحد الخبراء العرب مؤكدا هذه النتيجة: لقد رأيت رؤية العين دولا نامية تنفق الملايين

لإقامة المشاريع التنموية وتستورد أحدث الآلات والمعدات ثم تعجز عن إدارتها لعدم توفر الإدارة السليمة القادرة الواعية، ورأيت دولا أخرى تقل ما تنفقه من أموال عن المشاريع الجديدة ولكنها تنجح في تنفيذها وتحقيق أهدافها بسبب الإدارة السليمة[1].

* لا تزال الجزائر تشكو في كثير من الأوضاع الإدارية كالازدواجية والتداخل في المسؤوليات والمركزية السائدة والإجراءات البالية وارتفاع التكاليف في قطاع الخدمات وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجيا.

* لا يزال مشكل العقار قائما مما يؤدي إلى عرقلة الفلاحين غير المالكين للأرض الفلاحية وبالتالي عدم الحصول على الدعم والقروض[2].

* انخفاض اليد العاملة باستمرار واتجاهها نحو القطاعات الأخرى نظرا لتوفر المزايا فيها على حساب قطاع الفلاحة.

* تأخر كبير في تحديث نظم الإنتاج، وعدم كفاية وفعالية خدمات الدعم والمساندة من طرف الدولة لتحسين وتقديم المشورة الفنية والتكوين والتسيير والإرشاد الفلاحي وتنظيم علاقة المستثمرات الفلاحية مع الأسواق.

* ضعف وعدم كفاءة أجهزة مكافحة تدهور الموارد الطبيعية (التربة، المياه، التشجير، الطرق والمسالك).

* معظم قروض تشغيل الشباب موجهة إلى أنشطة غير فلاحية، وعدم الرقابة من طرف الحكومة لهذه القروض.

*نقص التدريب والتأهيل في اليد العاملة الفلاحية وانتشار معدلات الأمية في أوساطهم وخاصة الفئة العمرية 45 سنة فما فوق، وهذا ما يؤثر سلبا ويؤدي إلى انخفاض الدخل الفردي، وبالتالي العزوف عن العمل في الزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الفلاحي، وتشير مختلف الدراسات أن التدريب له تأثير اقتصادي وخاصة على الفلاح، حيث أن العمال المتدربين يتمتعون بمستوى دخل أعلى وخاصة في الأنشطة الزراعية[3].

[1]- أسامة عبد الرحمن: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة (57)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جوان1982، ص70.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، دورة 26، 2004، ص71.

[3] - الهاشمي الطيب، المرجع السابق، ص273- 274.

* تحدي التقلبات المناخية واعتماد معظم الأنشطة الزراعية على مياه الأمطار المتذبذبة من عام لآخر[1]، حيث شكلت عنصرا خطرا على القطاع الفلاحي كظاهرة الجفاف التي تنتقل من منطقة إلى أخرى.

– ضعف الآداء المالي من طرف القطاع البنكي: معظم الدراسات والمسوحات الميدانية أظهرت بأن هناك ضعف في العلاقة بين الفلاح والبنك، فرغم الإصلاحات التي صدرت من أجل تحسين الآداء المصرفي، إلا أن هذه الإصلاحات كانت مجرد حبر على ورق، ولم تتجسد على أرض الواقع، حيث لازالت الإجراءات البروقراطية تطبق في التعاملات مع البنوك الجزائرية التي صعبت على الفلاح الحصول على القروض، فهذه البنوك لم تشهد تطورا في المعاملات المالية ومرونة التعامل مع المتعاملين[2].

– جزء من أموال الدعم تسربت ووجهت إلى مشاريع ليست لها علاقة بالقطاع الفلاحي، وقد تم كشف حالات فساد مرتبطة بتسيير الأموال العمومية الموجهة إلى تنمية القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، بالإضافة إلى أن المصالح الفلاحية تعطلت في منح شهادات المعاينة التي تثبت حقيقة الاستثمارات، والتي بواسطتها يتمكن الفلاحون من طلب تمويلات إضافية لاستكمال مشاريعهم، وهذا راجع إلى عدم نجاعة الإجراءات الردعية اتجاه الانتهازيين والمتحايلين على القانون[3].

– ساعدت الوفرة المالية الكبيرة في وقت سابق (2000– 2014) على خلق تيار من الانفاق المتعاظم على العديد من المشاريع وبرامج التنمية، كما غمرت البلاد بصفقات لم تعهدها من قبل، تحظى الأطراف المتعددة فيها بأقساطها، وقد ساعد على ذلك استشراء الفساد الإداري المالي، والتقى هذا الفساد مع سلطة اتخاذ القرارات، وبالتالي أصبح مفهوم المصلحة العامة مفهوما مطاطيا.

– التفاوت الكبير في نسبة الدعم بين البلديات العشر وهذا يعود إلى مكانة البلدية في إطارها الإقليمي، حيث نجد البلديات السهلية القريبة من مركز الولاية تحظى بدعم جميع الفروع الفلاحية بينما البلديات الجبلية نجدها تعاني من بعض التهميش كانعدام الإمكانيات الخاصة بالمستثمرات الصغيرة الواقعة في المناطق الجبلية[4].

[1]- ضرار (أحمد محمود): **التربية والجغرافيا**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2015، ص196.

[2]- مصطفى (عبد اللطيف): الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008، ص117– 128.

[3]- **الهاشمي (الطيب)**: المرجع السابق، ص277

[4]- George Yannoussi : Agriculture et développement régional, emploi et resultas économique de l’activité agricole dans le département de Trikala(grèce) , Thése de magistère, institut agronomique, 1984, p26.

– انخفاض دخل الفلاحين والفقر في الأغلب الأعم مشكلة ريفية أين يعتمد السكان على الزراعة المعيشية[1]، مع أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي وعدت بتحسين مداخيل الفلاحين وإعطاء أهمية للأوساط الريفية.

– إن نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي تظهر لنا ارتفاع الإنتاج في عدة محاصيل، في حين تكاليف استيراد المواد الغذائية لا تزال في ارتفاع، فلا تزال البلاد تعاني من التبعية الغذائية، ولم تتمكن الفلاحة من توفير الإنتاج لبعض الصناعات الغذائية، حتى أن القطاع الصناعي أصبح يعاني من عجز القطاع الفلاحي في تلبية متطلباته من المواد الأولية بسبب غياب خطة ارتيادية تعمل على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، ضف إلى ذلك تراجع الدراسات العملية التي تعمل على إيجاد منتوجات زراعية تعوض النقص، مع ضعف خطط التسيير والمعرفة غير الكافية في المجال، ومحدودية معرفة السوق بالإنتاج من النشاطات القبلية (أي التحضيرية) حتى النشاطات البعدية، أي إلى غاية التسويق[2].

– هناك مشكلة ظلت عالقة منذ تطبيق سياسة خوصصة القطاع الفلاحي وهي مشكلة العقار، حيث لا تزال السلطات ترفض أمر بيع الأراضي للمستغلين، وما هو معترف به هو الإستثمار عن طريق الامتياز في إطار شركات المساهمة لآجال 90 سنة، لأن بيع الأراضي سوف يؤدي إلى تراجع النشاط الفلاحي وكذا المساحات الزراعية لأن المستفيدين يبحثون عن استغلال الأراضي في نشاطات غير فلاحية ، ولقد وقعت عدة تجاوزات تغاضتها السلطات، بل وشاركت فيها، حيث تتعمد البناء على المساحات الصالحة للزراعة، إذ يتم بناء العديد من المصانع على الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة، لكونها قريبة من الموانئ وسكك الحديد لنقل السلع، وقريبة من أماكن تواجد المواد الأولية، وهذه السياسة انتهجت منذ السبعينات، هذه المنشآت إن كان دورها مهما في الإقتصاد، لكنها تلعب كذلك دورا سلبيا على المخطط العمراني الشامل، نظرا للضغوط التي تمارسها على المكونات البيئية والتي لها أضرار تدوم عبر العصور وتهدد مكونات التربة، ناهيك عن تهديد الثروة النباتية والمائية[3].

– تعرض الوسط الطبيعي إلى التلوث الناتج عن رمي المواد الكيماوية والنفايات الصناعية والزراعية والحضرية دون معالجة مما أدى إلى تلوث المياه، وهذا يؤدي إلى حرمان الفلاحة من حصتها في الري[4] ، وتعاني العديد من السدود الجزائرية من التوحل وترسب الطين، وتكاليف تطهيرها مرتفعة جدا، كما أن السدود التي تم بناؤها لأغراض الري، فإنه نظرا لنقص مياه الشرب، فإن السلطات منحت الأولوية لتزويد

[1]– الطنوبي (محمد عمر) وآخرون: الإرشاد الزراعي، ط1، جهاز الترجمة والطبع والنشر بجامعة عمر المختار، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الجماهيرية الليبية العظمى، 1995، ص96.

[2]- N. Albane:Les industries agroalimentaires en Algerie, PME Magazine, Algerie N̊ 16, Janvier- Février, 2004, p18

[3]- Cheiret (Rabah): Commerce developpement et environnement cas de l'Algérie, Les annales de l'université d'Alger, Algerie, N̊ 10, Avril 1997, p182-183.

[4]- قومي (سامية): **البيئة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الجيش، الجزائر، عدد 458، جويلية 2001، ص ص 17-18.

المواطنين بالماء الشروب بدل السقي، وبالتالي حرم قطاع الفلاحة من نصيبه من الماء، مما أدى بالبعض إلى استعمال المياه القذرة والملوثة في الري، مع انعدام الرقابة وقلة شبكات التطهير ومحطات التصفية، إلى جانب نقص الكفاءات أو عدم توظيف بعضها، كما تفتقر الجزائر لمراكز البحث العلمي والتدريب على استعمال تقنيات الري الحديثة، ونقص التوعية والإرشاد للحد من تبذير المياه، كما أن مصادر مياه السقي بعيدة عن المساحات المسقية ونقلها بذلك يتطلب تكاليف باهضة، ضف إلى ذلك أن تقنيات اقتصاد المياه لا تزال ضئيلة الإستعمال، كما أن السياسة المائية في الجزائر لا تأخذ بالتحولات والمعطيات الدولية الجديدة ولا تأخذ بعين الإعتبار تحقيق التنمية المستدامة وضمان حق الأجيال اللاحقة[1].

– إن اتساع مساحة ولاية سطيف (654964هكتار)، لا يعني ذلك وفرة الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها في القطاع الفلاحي، وذلك راجع لظروف طبيعية كالتضاريس والمناخ[2]، وظروف بشرية كقلة الإمكانيات، هذا ما يحول دون الطاقات الفلاحية ويجعل استغلالها صعبا.

– النقص الكمي والكيفي في التمويل بالسلع الوسيطية: إن عملية التمويل بالبذور والسلع الوسيطية تتصف بعدم الإستقرار والإنتظام، زيادة على رداءة النوعية والنقص الكبير في قدرات التخزين، فنقص الكميات الضرورية لبعض الإستهلاكات الوسيطية الصناعية منها خاصة، يجر وراءه نتائج غير مرضية تضر بعملية الإنتاج، فعلى سبيل المثال عدم التمويل الكافي بمبيدات الأعشاب الضارة وسوء استخدامها أدى في بعض الأحيان إلى تسارع نموها بدلا من مكافحتها[3].

– يعاني الفلاحون من مشكل التماطل ونقص الإنتاج هذا ما يعيق عمليات الحصول على التجهيزات والعتاد، حيث تأخذ كثرة الوثائق والترتيبات الإدارية وقتا طويلا، إضافة إلى ارتفاع أسعار مختلف أنواع العتاد ونقص نسبة الدعم الخاص به مع انعدام الشفافية في مختلف هذه الإجراءات[4].

---

[1]- بلغالي (محمد): إدارة سياسات الموارد المائية في الجزائر، الواقع والآفاق، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 44-141.

[2] - حداد (بختة): مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات وآثارها على إنتاج البقول، دراسة تطبيقية لمنطقة اسطاوالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: فرفرة محمد ياسين، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 38.

[3]- غراب (رزيقة): أثر التكامل الصناعي – الزراعي- على التنمية الزراعية ، المدخلات الصناعية الزراعية (1967-1987)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1988-1989، ص 72.

-[4] Selmi (Réda): Nouvel enjeu stratégique, le casse tête de l'approvisionnement en eau potable, Revue Afrique agriculture, France N° 253, Novembre, 1997, P33.

– لقد عانى الفلاحون من جراء الإجراءات الإدارية التي اتخذتها وزارة الموارد المائية، والمتعلقة برفع تسعيرة المتر المكعب من المياه، وقد ظهرت عمليات تنقيب وحفر آبار غير شرعية وعشوائية في بعض الولايات، بالرغم من قيام مصالح الموارد المائية بوضع بعض المناطق تحت منع التنقيب لكن ذلك طرح مشاكل للفلاحين والذين هم بحاجة إلى مياه السقي.

– تعرض الكثير من المحاصيل الزراعية إلى التلف بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات وما تسببه من مشاكل لإنجراف التربة [1]، في حين نجد أن المؤسسات المتخصصة التي أسستها الدولة عاجزة عن القيام بعمليات التأمين ضد المخاطر التي تخرج عن إرادة الفلاح (كالثلوج، والفيضانات، ومرض المحاصيل...) حيث ظل الفلاحون يعانون ولم يستفدوا من أي تعويض، ولم تكن هناك برامج وقائية لمكافحة الأمراض التي تصيب المحاصيل.

– وفيما يخص تسويق المنتوجات الزراعية يلاحظ ضعف كفاءة النظام التسويقي لهذه المنتوجات[2] وغياب شبه تام لوزارة الفلاحة عن هذه الأسواق الحيوية والتي تستطيع من خلال وجودها تأدية أكبر الخدمات للمزارع، أما فيما يتعلق بعملية التخزين فيلاحظ وجود أبنية ومستودعات غير مناسبة لحفظ وعرض الإنتاج الزراعي إضافة إلى أنها غير كافية[3].

– بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال التصحر والجفاف، إلا أن ظاهرة تهديد الأراضي والثروة الغابية لازالت مطروحة بحدة، فالجفاف وقلة الغطاء النباتي عادة ما يهدد التربة والتي تعد ثروة أساسية مع ظهور زوابع رملية لاشتداد الرياح، وهذا ما أدى إلى حمل الرمال وزحفها على الأراضي الزراعية، كما أدى التصحر إلى نقص الثروة النباتية وانعكاسها على المراعي مع قلة تساقط الأمطار وعدم انتظامها في المناطق الصحراوية ووجود الحواجز الجبلية في المناطق الشمالية (كسلسلة الأطلس التلي)، ويقضي التصحر على حوالي 40 ألف هكتار سنويا، وتعاني الغابات من ضعف الغطاء النباتي مع تعرضها للأخطار الناتجة عن تصرفات الإنسان بسبب الرعي المكثف، والحرائق، وقطع الأشجار لاستعمالها كوقود[4].

–لم تتوصل سياسة الدعم الفلاحي إلى توفير مناصب الشغل التي وعدت بها ، والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري، كما لاحظنا انخفاض اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة

[1]- أبو نعمة (نديم): مشاكل الزراعة اللبنانية، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 28، مارس–أفريل 1999، ص 13.

[2]- ضرار (أحمد محمود)، المرجع السابق، ص196.

[3]- أبو نعمة (نديم): المرجع نفسه، ص12– 13.

[4]- بوشكير (محمد): **الثروة الغابية في الجزائر، الفكر البرلماني**، الجزائر، مجلس الأمة، عدد 03، جوان 2003، ص ص 51–60.

2014 بسبب عدم وجود تحفيزات على العمل في هذا القطاع الحساس وعزوف الشباب عنه إلى قطاعات أخرى أقل جهدا وأكثر ربحا.

– مقارنة الزراعة بنمو عدد السكان هو أمر طبيعي لأن الإنتاج الفلاحي يرتبط مباشرة بتلبية أكثر حاجات الإنسان إلحاحا[1]، فهناك عدم تكافؤ بين النمو السكاني المتزايد والإنتاج الفلاحي الذي يعرف حالة من عدم الإستقرار والتذبذب.

– من جانب آخر هناك التوسع السكني، والبناء الفوضوي، وتحويل الأراضي عن وجهتها الفلاحية، بالرغم من صدور نصوص تحمي الأراضي الفلاحية وتراقب عملياتها، كقيام الفلاحين أنفسهم ببيع حقهم في الإستفادة بطرق عشوائية، نظرا لعدم حيازتهم على عقود تثبت حقهم في ذلك، فما تم إصداره هو مجرد قرارات بحق الإستفادة لا غير، ولتخوف الفلاحين على مصيرهم قام البعض منهم ببيع هذا الحق، ونتج عن ذلك استحواذ من ليس لهم أي علاقة بالفلاحة على الأراضي الفلاحية[2]. وحتى السلطة في إطار تطبيق برامجها التنموية وتوسيع نشاطاتها الإقتصادية تفضل هذه الأراضي لأنها لا تتطلب منها تكاليف لسهولة استغلالها.

– إن كل ما سبق جعل القطاع الفلاحي عاجزا عن تحقيق أهدافه في سد الحاجات عن طريق الإنتاج الوطني، وهذا لتخفيض تكاليف الإستيراد وتحقيق الأمن الغذائي الذي طالما أنشدته السياسات الفلاحية المنتهجة وجعلته من ضمن أولوياته، إلا أن الحاجات الأساسية لم تتحقق خاصة من الحبوب التي تعتبر المنتوج الأساسي المرتبط بالأمن الغذائي، بالرغم من وضع برنامج يسعى إلى تكثيف زراعة الحبوب، وبالرغم من الإرتفاع الذي حققه إنتاج هذا المحصول في السنوات الأخيرة (كما لاحظنا هذا التحسن على مستوى البلديات العشر)[3].

– يبقى ترسيخ سياسة التجديد الفلاحي ميدانيا– بالرغم من الجهود — ضعيفا وهذا لعدم أخذه كما ينبغي بالمعطيات الاقتصادية والإجتماعية فهو يعمل بشكل تقريبي، مع غياب الرقابة والمتابعة الفعالة على تنفيذ برامج هذه السياسة، ومع الأخطاء المرتكبة في التمويل وتقديم المساعدات للفلاحين[4].

---

[1]- غراب (رزيقة): المرجع السابق، ص52.

[2]- م (عبد القدوس): **وزارة الداخلية تحقق في الأراضي الفلاحية المتنازل عنها**، جريدة الخبر، الجزائر، عدد 4299، الصادرة في 23 جانفي 2005، ص 03.

[3]- ي (نسيمة): **فاتورة استيراد القمح تتجاوز 52 مليون دولار**، جرية الخبر، الجزائر، عدد 4340، الصادرة في 18 مارس 2005، ص 3.

[4]- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 20، 2002، ص ص 52-53.

1-2- سياسة التنمية الريفية: إن الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الريفية هو ربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة من خلال إنتاج الغذاء وتنويع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل في الريف برفع أعداد العاملين على الأرض واستثمار مساحات جديدة وزيادة الرقعة الزراعية، لكن واجهت السياسة الريفية المنتهجة على أرض الواقع عدة عراقيل وصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التفاوت بين الحضر والريف بسبب التهميش والفقر وضعف مؤشرات التنمية البشرية لسكان الريف، كما ذكرنا سابقا أنه رغم الوفرة المالية التي حققتها الجزائر، إلا أنه لم يستفد منها إلا أقلية من السكان، ليبقى سكان الريف يتخبطون في ظلمات الفقر وسوء التغذية والأمراض وضعف المرافق والبنى التحتية، بل ظهر التفاوت بين المناطق الريفية ذاتها[1].

- تأخر كبير في المشاريع الخاصة ببرامج التنمية الريفية، مما أدى إلى النزوح الريفي نتيجة نقص أو عدم توفر الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، نقل، طرقات، مياه صالحة للشرب...) معنى هذا استنزاف الوسط الريفي من اليد العاملة.

- ارتفاع معدل الفقر في الريف عنه في المدينة، نظرا للتفاوت في الدخل وفرص العمل، والسبب يعود إلى أن معظم مشاريع الدعم الفلاحي والريفي لم تمس سكان الريف الأكثر تضررا[2]، بل حققت الكثير من المنافع لملاك الأراضي الكبار وكبار المنتجين وغيرهم من الأفضل حالا، بدلا من أن توجه هذه الخدمات لصغار المنتجين وبقية فقراء الريف الذين يعانون من كل مظاهر الحرمان[3]، كل هذا وذاك ترك ظاهرة الهجرة في الوسط الريفي تستفحل بسبب التهميش وهذا راجع لعوامل طبيعية (الجفاف)، وبشرية (نقص الخدمات المختلفة) رغم أن الحكومة أكدت بأن السنوات القادمة (بعد تطبيق سياسة الدعم الفلاحي والريفي) كفيلة بتحقيق التوازن الجهوي النوعي، واستقرار سكان المناطق الريفية في أقاليمهم الجغرافية، بعد التمكن من إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي[4]، إضافة إلى الدعم الخارجي من قبل المنظمات الدولية الممنوح للجزائر قصد تحسين الأوضاع المعيشية الريفية، إلا أنه لم يطرأ تغيير وتحسن على كامل المستويات لسكان الريف (التعليم، الصحة، الغذاء، النقل، الطرقات، الكهرباء الريفية والغاز في بلد يعتبر من الدول

[1]- الهاشمي (الطيب): المرجع السابق، ص281

Omar Bessaoud : La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéenes,Sér,A / N° 71,

[2]- CIHEAM-IAM de Montpellier. France , 2006, P83.

[3]- CENEAP, N° 34, 2004, p130.

[4]- زواغي (عبد الرزاق)، تحليل سياسات التنمية الريفية في الجزائر 1997- 2007، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 2009، ص47.

المصدرة للغاز...)[1]، كما أن البرامج التي وجهت للمناطق الريفية لم يحسن إدارتها في التوزيع، حيث نجد التفاوت بين البلديات والمناطق الريفية ذاتها، إذ أظهرت معظم الدراسات أن التجمعات المبعثرة أقل حظا في حصولها على البرامج والدعم مقارنة بالتجمعات الريفية الرئيسية.

– ضعف مشاركة سكان الريف في التنمية الريفية: يؤكد المسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية أن تأتي مبادرة التنمية من جانب القرويين أنفسهم، وأن ينبع الواقع الأساسي للنمو من داخل عقولهم، وينبغي أن تكون الخطة متكاملة وشاملة لكافة المجالات، لكن للأسف لم يتغير أسلوب الاتصال بين الإدارة والمجتمع الريفي عن طريق الجمعيات الريفية، حيث كان لدور الإدارة في كثير من الأحيان أثر سلبي على التنمية الريفية وتقدم برامجها، بدلا من أن تقوم بتوعية الفلاحين وسكان الريف، إذ اختلط عليهم فكرة التوعية والتلقين أو الأوامر والتعليمات على الريفيين، وهمشت هذه الجمعيات على قلتها أو انعدامها في بعض البلديات والقرى الريفية، إذ غالبية المشاريع التنموية تتبع مفهوم **التنمية من فوق** وأن القرار من القمة إلى القاعدة، وهو مناقض للمشاركة الحقيقية للريفيين ولعل ذلك من أسباب تخلف الريف[2].

*** ضعف كفاءة مشاريع التنمية الجوارية المتكاملة (المندمجة):**

لاشك أن سياسة التجديد الريفي ومشاريع التنمية الريفية الجوارية هي خطوة مهمة لأنها تسير بمنظور وضع الأعوان الإداريين وممثلي سكان الريف جنبا إلى جنب (ولو في إطارها النظري)، من خلال التشاور والتبادل بين مختلف الأطراف والأعوان المساهمين، وبالتالي أعطى هذا البرنامج فكرة حول دور مشاركة المجتمع الريفي في تحقيق التنمية الريفية، إلا أن هذا البرنامج لم يشهد تقدما واضحا في مشاريعه، نظرا لعدة أسباب ونقائص يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

– نتائج غير ملموسة لمشاريع التنمية الريفية، حيث أن الاحتكاك بالمستفيدين عن قرب مكن من معرفة الحقيقة الواقعية التي يعيشها السكان الريفيون، فحديثهم عن الوضعية المعيشية تترجم تذمرهم المستمر ومعاناتهم الدائمة حتى في ظل وجود مشاريع تنموية جاءت على أوراق ولم يؤخذ جانبها الطبيعي بعين الاعتبار، ومن أهم النتائج السلبية التي تعتبر أمثلة حية عن بعض المشاريع المنجزة بعد الحصول على الاستفادة الفردية ما يلي:

[1]– الهاشمي (الطيب)، المرجع السابق، ص286

[2]- زواغي (عبد الرزاق) المرجع السابق، ص49.

[3]- Abdel-Madjid djenane, Les projets de Devoloppement Rural Intégre, objectifs, contenu et methodes, Setif, Mars 2011, p01-09.WWW.solidaire-et-durable.fr/…/Djenane_projets%20de_Proximite_de%20.PDF.

* موت شجيرات الزيتون في الكثير من المناطق الريفية التي غرست بها هذه الشجيرات، بسبب عدم وجود دراسة مسبقة لنوعية التربة والتأكد من صلاحيتها للزراعة، كما أن عملية الغرس تمت في غير وقتها، إضافة إلى نقص أو عدم وفرة المياه وإن وجدت كانت على مسافات بعيدة في ظل غياب معدات السقي والإمكانيات والوسائل التي تساعد على جلب المياه من مناطق بعيدة خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن معظم المناطق الريفية تتميز بالتضرس ووعورة السطح مما يصعب المهمة أكثر.

* عدم تمكن الكثير من المستفيدين من تقنيات ومهارات التربية الحيوانية (العجول، النحل)، بسبب نقص التوعية والإلمام بطبيعة هذه الحيوانات وصعوبة تربيتها التي لا يتحكم فيها معظم المستفيدين، خاصة وأن العجول المدعمة برية تتلاءم مع الطبيعة الجبلية وتحتاج كثيرا إلى الرعي وهذه الالتزامات لا يستطيع الفلاح توفيرها بسبب انشغالات أخرى خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن هذه العجول قليلة الجودة والإنتاج ولا يستطيع الفلاح أن يعول عليها فقط كمصدر عيش.

* موت النحل أو عدم إنتاج خلايا النحل في عدة مناطق ريفية بسبب عدم تحكم المستفيدين في تقنيات هذه التربية (نقص التأطير والتكوين والتوجيه من طرف الجهات المعنية) التي تتطلب عناية خاصة طول أيام السنة.

* طول مدة الانتظار لدى السكان الريفين وتماطل الجهات المعنية في تقديم مختلف أنواع الدعم بسبب عدم الجدية والمهنية في العمل ونقص روح المسؤولية حول النهوض فعلا بالاقتصاد الريفي.

* تهيئة جزئية وأحيانا شكلية للمسالك والجروف ومصادر المياه من طرف المقاولين الذين تم التعاقد معهم وعمليات التشجير التي تمت كانت بصورة عشوائية في الكثير من المناطق وتركت دون سقي مما أدى إلى موتها وعدم نموها كل هذا في ظل الإهمال ونقص الرقابة والمتابعة للمشاريع التي رصدت لها أموال ضخمة.

– وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تمت صياغته وما تم قبوله من قبل اللجان التقنية الولائية بحوالي 10%.

– عدم إعطاء أولوية وضع برامج مستقبلية لحل أزمة النقل ومختلف هياكل التنمية (حالة الطرق المتدهورة وتوفير وسائل النقل).

– نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى).

– إن كلمة الاندماج لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأن جهاز القرار المتحكم في هذه المشاريع ليس مكونا من الخلية الريفية النشطة على مستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكون من ممثلي سكان الريف المنتخبين، بل تتكون من ممثلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات (حسب مصالحهم الشخصية).

– مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القروض تقديم ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) وبالتالي فالمناطق المهمشة والفقيرة لا تستفيد من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع في إطارها النظري.

– تدخل الوالي في هذه المشاريع هو اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع.

– تصرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية بدلا من أن توزع حسب مستحقيها وتوجه إلى المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون أولى المستفيدين من هذه الأموال، وبالتالي هذا ما ينجم عنه عدم تساوي فرص الحصول على مختلف الخدمات كالسكن والتشغيل والتعليم والخدمات الصحية والتكوين والنقل.

– قلة ونقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا وديناميكية المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحية والصناعية في الريف، واستمرارية عدم توقف النزوح الريفي نحو المدن.

– عدم ملاءمة التشريعات القانونية مع الإصلاحات المحاذاة لفقراء الريف (مشكل قانون العقار).

– انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ المالية التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج، وأكدوا بطء وتيرة تطبيق البرنامج في الميدان نظرا للمشاكل المتعلقة بالعقار الريفي والعراقيل البيروقراطية التي يواجهها الفلاحون[1].

– تبقى أهداف سياسة التجديد الريفي نظرية بعيدة عن الواقع الملموس ونتائجها غير مرضية، لأن تطبيق المشاريع المبرمجة جد محدود وعلى نطاق ضيق لم يشمل جميع المناطق الريفية سواء من حيث كم وكيف العمليات المنجزة أو حتى من حيث عدد المستفيدين مقارنة بعدد الأسر الريفية وتطلعاتهم.

1- 3- مدى تباعد برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني مع الواقع: ويمكن حصر أهم الإخفاقات التي سجلت في تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فيما يلي:

[1]- الهاشمي(الطيب)، **المرجع السابق**، ص296- 297.

– غياب وسط ملائم للباحثين في ممارسة نشاطهم المهني، حيث أن تنفيذ البحث العلمي حاجز وممركز لا يسمح بتطوير النظام الوطني للبحث العلمي، كما أن البحث الفلاحي في التعليم العالي يواجه عوائق لا تسمح بالاندماج في التنمية الاقتصادية، وهذا ما أثر سلبا بنقص الترشيد الفلاحي أو القيام به بعد الشروع في تطبيق سياسة الدعم الفلاحي[1].

– غياب الإرشاد الزراعي الفعال: إن المزارع متعطش حاليا إلى معلومات زراعية ابتداء من التربة الصاحة إلى البذور والشتول المناسبة إلى الأسمدة والأدوية الزراعية المختلفة إلى كيفية تصنيف وفرز منتجاته قبل عرضها للبيع، وأن هذا الإرشاد لا يتم بواسطة تعيين مرشدين زراعيين في المناطق الزراعية المختلفة، فنجد مثلا أن المسؤولين عن رسم السياسة الزراعية لا يعيشون الواقع الزراعي بكل مشاكله إذ يطلقون الشعارات الرنانة مثل: زيادة مساحة الرقعة الزراعية والمزارع يعاني من نقص إمكانيات الرقعة الحالية قبل زيادتها[2].

* مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي).

*نقص إن لم نقل انعدام التنسيق والتفاعل بين مختلف المديريات والهيئات المنفذة (مديرية الفلاحة، محافظة الغابات، الغرفة الفلاحية) التي تشترك في إنجاز ونجاح البرامج التنموية المختلفة.

* وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

* عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج.

* عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد.

* نقص الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصالات[3].

ثانيا: البدائل المقترحة والآفاق المستقبلية:

نظرا للصعوبات السالفة الذكر التي اعترضت السير الحسن للتنمية الفلاحية والتطورات المتسارعة الحاصلة في العالم بات من الضروري على الدولة أن تسعى جاهدة لتنظيم هذا القطاع (القطاع الفلاحي) حتى يتمكن من القيام بنفسه، لأن ما يتطلبه القطاع الفلاحي يصعب على الأفراد أو القطاع الخاص القيام به، فالقطاع الفلاحي لم يعد بحاجة إلى سياسة تعمل على المدى القصير أو المتوسط بل هو بحاجة إلى خطة ارتيادية بعيدة المدى، تعمل على تحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة، ومن

[1]– الهاشمي (الطي): **المرجع نفسه، ص277**.

[2]- أبو نعمة (نديم): **المرجع السابق**، ص 13.

[3]– هاشمي (الطيب): المرجع السابق، ص274– 275.

ثم ضمان حق الأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية المختلفة، لذلك قمنا بتوظيف جملة من البدائل والاقتراحات.

2- 1- التنمية الفلاحية: لمسايرة التحولات العالمية الراهنة تسعى البلدان النامية بما فيها الجزائر إلى بلورة سياسات مختلفة وتكريس موارد هامة، قصد ضمان نجاح الإصلاحات والإندماج في الإقتصاد العاملي، ولكن هذا الأخير يستوجب وجود محيط مؤسساتي شفاف وناجح، في هذا الإطار المؤسساتي الدولة (كأكبر مؤسسة) لا يتوقف اندماجها على الدعم الخارجي للإصلاحات الإقتصادية والمالية والإدارية فحسب، بل يقتضي فعالية المؤسسات ومختلف الأطراف الإقتصادية والإجتماعية الوطنية[1]. ومن أجل تحقيق ذلك اقترحنا الحلول التالية:

- من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمة، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذا لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها، وما الإنتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المسشمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك[2].

- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الإعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الإهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية[3].

- تتميز الأرض بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموارد أو عناصر الإنتاج، وكل واحدة من هذه الخصائص لها أهمية إقتصادية وبيئية كبيرة بما يتعلق بكيفية استخدامها[4]، حيث يمكن مثلا اختيار الأرض المناسبة للزراعة الحيوية، فلا بد من التعرف على مكونات التربة، حيث توجد أنواع عديدة من الأراضي التي تختلف في صلاحيتها من ناحية المحاصيل، كما تختلف في طريقة التعامل معها من أرض لأخرى، وربما تتصف هذه الأراضي بأنها أقل جودة وتحتاج لكثير من الجهد عند بداية استزراعها، ولكنها بعد فترة قصيرة تصبح أكثر عطاء من كثير من الأراضي القديمة، والتي أنهكتها عمليات الزراعة المتتالية،

---

[1]- عدلي (ز): **الإصلاحات الاقتصادية والشفافية في البلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق**، المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ديسمبر 2003، ص 6.

[2]- باشي (أحمد): المرجع السابق، ص110.

[3]- باشي (أحمد): المرجع نفسه، ص110

[4]- عثمان (محمد غنيم)، أبو زنط (ماجدة أحمد): التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص 172.

بالإضافة للمخلفات الملوثة من الأسمدة الكيمياوية[1]، وفي هذا الإطار يمكن إنشاء نظام معلومات خاص بالأراضي وعمليات تخطيطها، يساعد هذا النظام على توفير معلومات تمكّن من تحديد نوعيات الأرض الصالحة للزراعة بأنواعها المختلفة، وتلك التي يمكن تحسينها لتصبح صالحة للزراعة مع تحديد نوع التحسينات التي يجب إدخالها على الأرض لتحقيق هذا الهدف[2].

– مراعاة الظروف الطبيعية وحتى البشرية السائدة في منطقة ما من خلال الإحاطة بالأرض وخصائص الوسط الطبيعي وضوابطه وتصور ما يمكن أن يكون عليه التفاعل بين الإنسان والأرض بعد مواجهة الصعوبات والتخفيف من تأثيرها، وفرض فرص الإستخدام الأحسن من خلال أساليب أفضل[3]. فلا يمكن مثلا إهمال أثر العوامل المناخية (الأمطار، الحرارة، الرياح) في اختيار الأسلوب الزراعي المنتهج[4]، أو إهمال دور التسيير الأحسن للموارد الطبيعية والبشرية المتواجدة بالمنطقة[5].

– ضرورة تسوية مشكل العقارات: إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي هذا ما أثر سلبا على الإستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الإعتبار للفلاح الفعلي، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والإنتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون إقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الإستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع .

– سياسة استصلاح الأراضي: إن تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الإستمرار في استصلاح الأراضي وإعطائها الأهمية التي تستحقها إذ أن عملية الإستصلاح التي تمت تميزت ببطئ في وتيرة إنجازها بسبب

[1]- الحسيني (محمد أحمد): المرشد الزراعي في طرق الزراعة الحيوية بدون أسمدة ومبيدات كيمياوية، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع والتصدير، 01 شارع محمد فريد، جامع الفتح، مصر، ص 22.

[2]- عثمان (محمد غنيم)، أبو زنط (ماجدة أحمد): المرجع السابق ، ص 134.

[3]- OCDE: (Organisation de Coopération et de Développement Economique), Agriculture et développement, vers des politiques cohérentes, 2006, P 299.

[4]- Robert Diehl: Agriculture générale, 2 ème édition, rue Haute feuilles Quai de la Seine, Paris, 1975, P 370.

[5]-Australian Centre for International Agricultural Research Annual report 2001-2002,Printing: Goanna Print, Canberra, 2002, P 20.

غياب إستراتيجية واضحة لعملية الإستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة[1].

– التدعيم الفعلي والعادل للعاملين في القطاع الزراعي ومساعدتهم بالقروض الفلاحية، وهذا نظرا لعدم قدرتهم — خاصة منهم الفلاحين الصغار– على التمويل، ولا بد أن يكون الدعم أو القرض بالحجم الذي يكفل تمويل المشروع، ويضمن إحتياجات الفلاح، مع خلق توازن بين مختلف القطاعات المكونة لقوة الإقتصاد الوطني[2].

– لابد من حماية الأراضي الفلاحية من التناقص، وهذا بتوسيع مخططات إعادة الإعتبار للأراضي لتعويض الأراضي التي فقدت من جراء التوسع العمراني، مع حماية المناطق الزراعية ذات المردودية العالية، كما ينبغي التحكم في ظاهرة التمدن على المستوى الوطني من أجل تحقيق نوع من التوازن ، وهذا عن طريق التوزيع العادل للسكان والحد من الزحف الريفي[3].

– تطبيق الأساليب الزراعية المتطورة التي تخدم الزراعة إنتاجا واستهلاكا، وهذا من خلال الإهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الإرتيادية والقيمة الغذائية، فقد ثبت من الأمثلة الناجحة في تاريخ التنمية أن هناك دولا اعتمدت اعتمادا شبه كلي على مواردها الذاتية في تحقيق الإنطلاقة التنموية مثل: اليابان والصين، ومن ثم فإن النصيب الأكبر من النمو مرهون بإرادة الدول النامية ذاتها، والسياسات التي تتبعها، ومقدار ما يمكنها تخصيصه من مواردها للتنمية واستخدام هذه الموارد بأكبر كفاءة ممكنة، إذ يجب الإستمرار في التنمية على المستوى الطويل والمتوسط لرفع مستوى معيشة المواطنين، وفقا لظروف الدولة المعنية من خلال اقتصادها الداخلي وإمكاناتها دون أن يؤدي ذلك إلى الإنغلاق وعدم التعامل مع الخارج[4].

– ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي: يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال التكنولوجيا الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية، وتحرير الأسعار منذ التسعينات لعب دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة ومعدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار، هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع استراتيجية تحفيزية وتدعيمية أحيانا وحمائيه أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكانيزمات شفافة

[1]– باشي (أحمد): المرجع نفسه، ص111

[2]- OCDE: Ebid, p123.

[3]– صلاح (محمد): الجغرافيا الواضحة، مطابع أمزيان، الجزائر، 1996، ص– ص511– 512.

[4]- خرفوش (سهام): واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف عماري عمار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004-2005، ص 207.

تتلائم واقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى[1].

– استعمال الأسمدة والمبيدات اللازمة والضرورية من المصادر الموثوق بها لمكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النبات مع مراعات معرفة عملية مزج هذه المبيدات لتلافي أي إصابات سلبية من حروق أو تشويه يمكن أن ينجم من جراء عمليات المكافحة[2] ، فالنبات يتغذى مثل باقي الكائنات الحية ويحتاج إلى طاقة ومواد مغذية (الشمس، المياه، الأسمدة...)[3] ، وتكمن أهمية السماد في الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية وزيادة قدرتها الإنتاجية أمر معروف للإنسان منذ بداية تعامله مع الأرض والزراعة وحتى أيامنا هذه[4] ، فهو يمد النبات بما يحتاجه من غذاء ويزيد من خصوبة التربة، لكن هذا يقتضي ضرورة توسيع الرقابة على المواد الكيماوية الزراعية والصناعية، وتفعيل برامج الحكومة حول منع استعمال بعض المواد السامة والتشديد على ضرورة استعماله بصورة عقلانية.

– ضرورة تكوين مختصين في مجال تشخيص أمراض النبات، فبواسطة ذلك يتم تحديد نوع المرض واسمه واسم المسبب له ونوعه حتى يمكن تحديد وسائل مكافحة المرض[5]، فنذكر مثلا في هذا السياق أن بعض نباتات الأعلاف قد تكون سامة للحيوانات عندما تتعرض لظروف غير طبيعية كنقص المياه أو التعرض للصقيع أو استخدام التسميد بطريقة غير مناسبة، لذا يجب مراقبة هذا المحصول الذي تعتمد عليه الحيوانات (أبقار، أغنام، ماعز...) بدرجة كبيرة، فهو الذي يؤثر على نموها إيجابا أو سلبا[6].

– ينبغي خلق سياسة جديدة للري، تهدف إلى تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكم في مياه الأمطار ومحاربة الرواسب والإنجراف والجفاف[7] ، مع ترشيد استخدام المياه في أنظمة الري الحديثة[8]، وهذا

---

[1]- باشي (أحمد): المرجع السابق ص113.

[2] – مدير عام الفاو الدكتور (جاك) ضيوف: تدابير وإجراءات تهدف إلى إبقاء غذاءنا نظيفا إبان القرن الحادي والعشرين، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 35، السنة السادسة، جويلية، سبتمبر 2000، ص 27.

[3] -YVES(Coic Marcel) : Les oligo-éléments en agriculture et élevage traitié, imprimé par: Jouve 18, vue Saint Denis, Paris, 1989, P 3.

[4] – مهندس (علي الرجوي): تكنولوجيا الزراعة الحيوية والمقاومة البيولوجية، مكتبة ابن سينا، للنشر والتوزيع والتصدير، مصر الجديدة، القاهرة، ص 33.

[5]– عليوة (إبراهيم صادق وآخرون): **أمراض النبات**، 2001، ص18.

[6]– مهندس محمد (محمد كذلك): **زراعة محاصيل الأعلاف والمراعي**، طباعة شركة الجلال للطباعة، نشر منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص22.

[7]- خالفي (علي): واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، إشراف عمر صخري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص 91.

[8] – فليفل (فؤاد): الدورة التدريبية في نقابة المهندسين حول أنظمة الري وصياتنها، أغروتيكا، المرجع السابق، العدد 31، سبتمبر- أكتوبر 1999، ص 16.

بالإعتماد على تقنيات الري بالتنقيط أو التقطير، وتوسيع استعمالها خاصة بالنسبة للزراعات الأساسية، فلابد من تثمين الموارد المائية ومنحها قيمتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية وتسييرها بطريقة عقلانية، وإرشاد الفلاحين على حسن استعمالها واستغلالها وحماية مصادر المياه ومعالجة التلوث ودعوة الإدارات المحلية للقيام بدورها في هذا النطاق[1]، مع وضع مؤسسات مسؤولة، تعمل بشفافية على المستوى الوطني والمحلي معا.

– استخدام البذور المنتقاة والزراعة المحمية وأصناف الحيوانات المحسنة، كما ينبغي دراسة العلاقات المتداخلة ما بين الحيوانات والنباتات وبيئتها، مثال ذلك أن دراسة بيئة حيوان مثل نحل العسل تتطلب أكثر من المراقبة لتاريخ حياته والنواحي الحيوية له، ويمكن القول بأن نجاح النحّالة يعتمد بشكل رئيسي على فهم النحّال لبيئة منحلته ومتطلباتها، هذا ما يجري البحث بشأنه في العديد من الدول المتقدمة[2].

– لابد من مكافحة ظاهرة التلف والهدر في الموارد الزراعية، فالمحاصيل بعد جنيها عادة ما تتعرض للتلف بسبب الحشرات والفطريات، إلى جانب ضياع بعض منها أثناء الجني بسبب عدم صيانة العتاد الفلاحي، كما يضيع المحصول أثناء النقل والتعبئة أو بسبب عدم احترام ظروف التخزين (كالحرارة، والرطوبة...)، لذا ينبغي حصاد الثمار في طور ملائم للتخزين، حيث يجب أن تحصد وهي تامة النضج لمنع التدهور والإصابة بأمراض العفن الفطري أثناء التخزين، وبعض الخضر أو الثمار يمكن حفظها بدرجة أحسن لو حصدت أقل نضجا (كالطماطم)[3].

– ينبغي على الجزائر تطبيق برامج مكافحة التصحر الذي يهدد التربة بتوسيع السد الأخضر وتشجيع زراعة الأشجار وتفعيل دورها، واتخاذ السياسات اللازمة وتطبيقها وتوسيع تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة التصحر (كالبرامج التي تصيغها وزارة البيئة).

– تنظيم الرعي: إن استخدام المراعي لحساب قطيع من الحيوانات في الإقليم، يعني بالضرورة صورة من صور الرعي، ويعني بالضرورة أيضا قطاعا متميزا من الإنتاج الحيواني، ومن شأن هذا القطاع أن يشترك مع قطاعات لإنتاج الأرض في بنية الإقليم الإقتصادية، ومن شأن هذا الإستخدام أن يمثل شكلا من أشكال الإستخدام الأولي، ويتطلب هذا الإستخدام الأولي مساحات مناسبة من المراعي لكي تكفل حاجة القطعان من الحشائش والأعشاب[4].

---

[1] – محمد (يونس): **المياه في لبنان وآفاق المستقبل**، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 32، نوفمبر– ديسمبر 1999، ص 14.

[2]- آموي (رفيس) وآخرون: **موسوعة نحل العسل**، ترجمة ديد نوايا، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 13.

[3]- مهندس محمد (محمد كذلك): **مقدمة في زراعة الخضروات**، مطبعة عصام جابر، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 314.

[4]- علي الشامي (صلاح الدين): **التنمية الجغرافية دعامة التخطيط**، ط 2، الناشر: منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 221.

– تشجيع شركات التأمين العاملة على إدخال وتحقيق التأمين الزراعي الفعلي ضد الكوارث الطبيعية الخارجة عن إرادة المزارع، على أن يدفع نسبة معينة من كلفة التأمين وتدفع الدولة القسط المتبقي[1].

– التواجد الفعال لوزارة الفلاحة والجهات المسؤولة على الأسواق الحيوية إذ يمكنّها ذلك من فهم أكثر واقعية لوضع المزارع والزراعة الوطنية، و بالتالي رسم السياسات الزراعية الواقعية التي تعود بالفائدة على المزراع، ففي ظل المدن المتطورة زراعتها التجارية تحدد السوق الذي يسمح بتطوير الدورات التجارية بين المدن والأرياف، المهم تسويق الإنتاج الزائد على الإستهلاك الذاتي، فالمدينة تستطيع أن تصدر للخارج كمحرك حقيقي للتحولات الزراعية وطريق تطور للمحيطات الريفية.

– العمل على تشجيع القطاع الخاص في التوجه نحو الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج بغية تحقيق التكامل القطاعي، وإيجاد سياسة فعالة لرفع الحواجزالإستثمارية في القطاع الفلاحي والحد من ارتباط التشريعات الإستثمارية بإجراءات إدارية طويلة ومعقدة.

– لا بد للجزائر من المشاركة في الإطار العالمي للتعاون على تحقيق التنمية المستدامة بالإستعمال الرشيد والمدروس للمياه المتوفرة، البحث والتنقيب عن المياه والعمل على تعبئتها وحجزها ومعالجتها واستعمالها بأحسن طريقة بتحديد حاجيات كل نوع من المزروعات، وهذا بتطوير البحث العلمي والثقافي في هذا المجال، ثم الإعتماد على الزراعات التي لا تستهلك المياه كثيرا لاقتصادها، وفي الوقت نفسه تحقق مردودية أكبر لتحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي معا[2] ، كما ينبغي أن يتناسب الري مع طبيعة المنطقة ونوع النبات، فهناك نباتات تستطيع أن تتحمل العطش كالزيتون واللوز وأخرى تحتاج إلى عملية الري وفق فترات متقاربة كالخوخ[3].

– إن الزيادة المستمرة في عدد السكان يصاحبها زيادة في الطلب على المواد الغذائية، وهذا يستلزم على القائمين على السياسات الزراعية التوسع أفقيا وعموديا في الإنتاج الزراعي، أي زيادة الرقعة الزراعية وزراعة المنطقة الواحدة أكثر من مرة في السنة الواحدة ومحاولة زيادة معدل الإنتاج في وحدة المساحة، حيث أصبحت الزراعة في عصرنا الراهن في الدول المتقدمة علما شاملا لتخصصات مختلفة تسعى جميعها لتحسين نوعية وزيادة الإنتاج في وحدة المساحة، فعلماء الوراثة يسعون جاهدين لتطوير سلالات نباتية من المحاصيل الزراعية تعطي إنتاجا أوفر ومقاومة لمعظم المعيقات التي تعرقل زيادة الإنتاج، وعلماء التربة يبذلون قصارى جهودهم في تهيئة أفضل الظروف البيئية المحيطة بالنبات من مرحلة البذر حتى مرحلة

[1]- حمايل (علي فتحي): **تسميد وتغذية الأشجار الفاكهة وزراعة الأراضي حديثة الاستصلاح**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، نشر منشأة دار المعارف بالإسكندرية، 1993، ص 7.

[2]- بلغالي (محمد)، المرجع السابق، ص149- 163.

[3]- الحسيني (محمد أحمد)، المرجع السابق، ص27.

الحصاد، والمختصون بعلم المحاصيل الحقلية يحاولون إجراء العمليات الزراعية بأفضل الطرق والمواعيد بحيث لا تؤثر سلبا على نمو النباتات[1].

– لابد من تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة ومنه تحديد العلاقة بين الإنسان الفلاح والأرض من خلال تصور جديد شامل عن استعمال الأراضي في سبيل إنماء إجتماعي واقتصادي متكامل من أجل حماية البيئة [2]، والزراعة الدائمة تطبق مبدأ "الإيكولوجيا الصحية" محترمة بذلك المحيط أي أنها زراعة اقتصاديا صالحة للحياة واجتماعيا عادلة، مستندة إلى خلق إنساني، هذه الزراعة يجب أن تخفض من المساس بسلامة البيئة، وتضمن الإستعمال الأفضل لمختلف عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل) ، ومن بين السلوكات على سبيل المثال لا الحصر التي يمكن اتباعها في هذا المضمار ما يلي:

* إبعاد المزرعة عن أماكن التخلص من القمامة والنفايات الصلبة التي يتم التخلص منها عن طريق الحرق، مما يؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من الغازات الضارة والتي تضر بكل الكائنات الحية، خاصة إذا كانت نتيجة حرق نفايات المصانع بما فيها من كيمياويات.

* إبعاد المزرعة عن أماكن إنتشار الغازات السامة فهي من أخطر أنواع التلوث ضررا على الإنسان والمزرعة سواء نتيجة انتشار المصانع حول المزارع أو طرق السيارات، مما يؤثر عليه إما عن طريق الاستنشاق لهذه الغازات أو عن طريق ما يتناوله الإنسان من ثمار ملوثة[3].

لقد صدق عالم البيئة العربي المرحوم سعيد محمد الحفار حين رفع شعار يقول فيه:"اتركوا البيئة صالحة لبقائنا"، حيث يرتبط هذا بفلسفة الأرض والإنسان وخالقها ... ومن ثم فلا يمكن تصور نجاح أو صلاح أي سياسة بدون هذه النظرة الحضارية الأخلاقية للأرض والإنسان[4].

– إصلاح وتعديل القوانين التي تنظم القطاع الزراعي ودعم التعاون بين دول العالم الثالث في هذا المجال، للوقوف في وجه قضية الأمن الغذائي التي تهدد هذه الدول، والتي تتخذها الدول المتقدمة كسلاح فتاك تضغط به على الدول النامية [5]، ومشكلة الغذاء مرتبطة أساسا بتدني مستوى التعليم ومشكلات السكان وعلى هذا لا بد من اتخاذ سياسات لتحسين مستوى التعليم وتقديم مساعدات للدول الفقيرة

[1]– عواد (محسن محارب)، ضو (محمد سالم): مدخل إلى الجغرافيا الزراعية، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، بنغازي، الجماهيرية الليبية، 2002، ص90

[2]– وزير الزراعة اللبناني (فاخوي): 4133 نوعا نباتيا و4486 نوعا حيوانيا، أغروتيكا، المرجع السابق، العدد 35، السنة السادسة، جويلية– سبتمبر، 2000، ص 19.

[3]– الحسيني (محمد أحمد): المرجع السابق، ص28.

[4]- محمد الحفار (سعيد): الموسوعة البيئية العربية، الجزء 11، جامعة قطر، 2000، ص 10406.

[5]– خرفوش (سهام): المرجع السابق: ص108.

في هذا المجال لتوعيتهم بضرورة تنظيم النسل، وكذا تعليمهم أساليب الإنتاج وطرقه والاعتماد على أنفسهم[1].

– غرس حب النبات والشجرة في روح المواطن وتشجيع الحملات التحسيسية والتوعية في هذا الإطار كتنظيم حملات للتشجير في المدارس وذلك في إطار مبادرة مشتركة بين مديرية التربية والمصالح الفلاحية.

2-2- الحلول المقترحة حول برامج التنمية الريفية:

من خلال الاحتكاك بالأطراف الفاعلة في المجال الريفي (المستفيدين، السكان الريفيين، إقليم الغابات) حول الاستفسار عن مدى فعالية هذه المشاريع وعن انشغالاتهم وكذا معرفة مواقع هذه المشاريع في ميدان الدراسة وتحليل الوسط الطبيعي والبشري ومقارنته بالجانب النظري والتعرف أكثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف تم استخلاص الحلول التالية:

أ– اقتراحات المستفيدين وسكان الريف:

– تهيئة المزيد من المسالك على المشاتي مع صيانة الطرقات المتدهورة، والمطالبة بالنقل المدرسي المنظم الذي يعتبر من المحاور البارزة التي تقف حجر عثرة أمام توطن السكان في الوسط الريفي.

— التزويد بشبكات الغاز، فهو غير متوفر في عدة مشاتي ببلديات الدراسة ويتم استهلاكه عن طريق قارورات الغاز المتعبة، وكذا توفير المياه فهناك عدة مناطق ريفية تقع على سفوح وأقدام الجبال ومصادر الماء بعيدة عن أماكن السكن، مما يحتم على السكان جلبها بوسائل تقليدية.

– مطالبة السكان الريفيون بإنجاز مشاريع تنمي مناطقهم كبناء مصانع تحويلية من شأنها توفير مناصب شغل لفئة الشباب التي تمسها ظاهرة النزوح الريفي أكثر من غيرها من الفئات العمرية بحثا عن العمل.

– ضرورة التكوين ومطالبة سكان الريف بإلزامية التربص الميداني لضمان كفاءة التأهيل خاصة في مجال التربية ونجاح المشروع.

– تطلع المستفيدين من ذوي الدخل المحدود لرؤية حقيقية حول نتائج ملموسة لتطبيق المشاريع خاصة المستفيدين من الأعمال الفردية، التي تتطلب العناية والاهتمام وفترة من الزمن لكي تعطي نتائج ايجابية، ودعم الدولة في إطار هذه المشاريع محدود ولا يمكن من تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا يتطلع المستفيد إلى رفع قيمة الدعم.

[1]– نسري (الجوهري): الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 305-325.

– المطالبة بجلب أصناف جيدة في مختلف أنواع التربية كجلب الأبقار الحلوب (المحسنة) بدلا من العجول البرية الصعبة التربية وقليلة المردود.

– الاهتمام أكثر بعملية التحسين العقاري، لا سيما وأنها تتطلب مبالغ مالية كبيرة لا يستطيع الفلاح الفقير توفيرها.

ب– اقتراحات مصلحة الغابات: باعتبار أن لهذه المصلحة الدور الكبير في تسيير وتطبيق ومتابعة ومراقبة سير أعمال المشاريع الجوارية المندمجة، وهي المصلحة الوحيدة التي يقتصر عليها إنجاز البرامج الريفية، بالإضافة إلى استجوابات أعوان إقليم الغابات لبلديات الدراسة، جاءت اقتراحات هذه المصلحة كالآتي:

– تشكيل خلية أو لجنة تضم ممثلين عن كل الجهات والقطاعات المشاركة في المشروع لضمان تكفل كلي بإدارة المشاريع مع ضرورة التنسيق فيما بينهم.

– متابعة كل قطاع تنفيذ وتطبيق العملية أو المشروع الذي ينطوي تحت صلاحياته ميدانيا لتفادي أي تماطل في الإنجاز وتخفيف الضغط على مصلحة الغابات التي كانت تتابع سير برامجها والبرامج الأخرى بالتنسيق مع المصالح المسيرة لهذه المشاريع مع البدايات الأولى لانطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ثم تخلت عن هذا الدور ولم يعد هناك أي تنسيق أو سعي للتكامل بين المصالح المختلفة.

– التقيد بالمهلة المحددة لإنجاز المشروع وتطبيق الصرامة في هذا الأمر وهذا لضمان تنفيذ فعال وكلي لمختلف البرامج التنموية وفي الوقت المحدد ولطالما كان مشكل تأخر إنجاز المشاريع الحاجز الذي لم تتمكن لا الهيئات المعنية من تجاوزه ولا المقاولون الذين أوكلت لهم مهمة إنجازها.

– تسخير اليد العاملة المؤهلة والامكانيات اللازمة لضمان متابعة دائمة لسير البرامج في مختلف القطاعات.

ج– اقتراحات في إطار تسيير وإنجاز المشاريع الجوارية المندمجة:

– ضرورة تضافر جهود كل الإدارات والقطاعات المساهمة في إنجاز المشاريع ولا ينحصر تطبيقها على مصلحة الغابات فقط، أي كل قطاع يتدخل حسب طبيعة العملية المبرمجة ضمن صلاحياته وتكوين خلية متابعة (على مستوى الولاية) تتكفل بمتابعة سير مختلف البرامج مهما كان القطاع التابعة له مع الإشراف على تنظيم دورات تنسيقية بين هذه القطاعات لتنمية التشاور وتبادل الآراء والخبرات حول المشاريع المختلفة (وهذا هو الهدف الرئيسي من عقود النجاعة).

– توسيع مجال تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) على كل المناطق الريفية خاصة الأكثر تضررا وأن لا يقتصر على المواقع المعتادة، لضمان تطبيق أوسع وأشمل لمختلف مرافق التنمية والتهيئة.

– إعطاء الأولوية للمشاريع حسب ضرورة الحاجة إليها لأنه في بعض الأحيان يتم إنجاز المرافق الثانوية وتستهلك مبالغ مالية ضخمة على حساب المرافق الرئيسية التي يتم إهمالها.

– مراعاة طموحات وآراء والاحتياجات الحقيقية لسكان الريف قبل برمجة مختلف المشاريع التنموية حتى يتحقق الهدف الرئيسي من وراء إنجاز هذه المشاريع وهو تثبيت سكان الريف والنهوض بالفلاحة الوطنية وبالتالي تلعب دورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

– دراسة المشاريع من جميع النواحي عن طريق مختصين قبل الانطلاق في إنجازها مع ضرورة استكمالها وعدم ترك المشروع في منتصف الطريق وإلا يكون هناك تبذير للأموال دون الاستفادة من خدماتها.

2– 3– برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

– أهمية البحث الفلاحي: إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية، ، وهي السياسة التي تتميز كما أشرنا سابقا، بعدم التكامل والتنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي، إضافة إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الإتصال والإرتباط بين مؤسسات البحث المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الإستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان[1]، إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إلى ضعف تحديد وتدقيق الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع إجراءات فعالة في استعمال الموارد البشرية، المالية والمادية والتقرب من أهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الفلاحية في الوطن[2].

– تنصيب لجنة تنسيق لبرامج البحث الزراعي والمساعدة التقنية لمرافقة برامج الدعم الفلاحي والريفي، مما سيسمح بتكثيف وتنظيم أفضل التدخلات والأعمال المرافقة التقنية لصالح المزارعين ومربي الماشية من طرف المعاهد الفلاحية الوطنية، كما ستسمح هذه اللجنة بضمان تعبئة إمكانيات هذه المعاهد وترقية

[1]– باشي (أحمد): المرجع السابق، ص113.

[2]– باشي (أحمد): المرجع نفسه، ص114.

تعميم وتثمين الإبتكارات التقنية التي تمكن من اعتماد واسع في مجال الإنتاج خاصة بالنسبة للفروع الاستراتيجية وذات الإستهلاك الواسع مثل الحبوب والحليب وتربية الدواجن.

– ضرورة الاهتمام بالإرشاد الفلاحي: يعتبر الإرشاد الفلاحي من العوامل الهامة لتنمية القطاع الفلاحي إذ أنه يساهم في توعية وتكوين الفلاحين وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية والنصائح اللازمة، وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة، وهذه المحفزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير والمسؤولية، ويمكن القول أنه رغم الأهمية التي يتميز بها الإرشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فإن السياسة الزراعية في الجزائر لم تولي الأهمية الكافية لهذا المجال، إلى جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل ساهمت في ضعف أداء المرشدين الفلاحيين التي تعود إلى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير إرشادية إلى جانب نقص مستلزما ت العمل وعدم إستجابة المشرفين الإداريين لمطالب المرشدين إضافة إلى قلة وعدم ملاءمة المعلومات والمعارف الإرشادية على المستوى المحلي ونقص وسائل النقل مما يصعب مهمة إتصال المرشدين بالفلاحين المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة، ولتحقيق وبعث الإرشاد الفلاحي يتعين تحقيق الشروط والعوامل التالية:

1– النظر للفلاح على أنه عون إقتصادي من خلال إعادة الإعتبار للمهنة الفلاحية.

2– إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية.

3– وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك.

4– أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته وذلك بخلق فروع متخصصة وذات مردود إقتصادي يلبي إحتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات إتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

ويكمن سر النجاح في كل عمل إرشادي في طريقة معالجة مشاكل المزارع وأسرته، مع إعطاء أولوية لرغباتهم، وتعليمهم بغية التغلب على الصعوبات التي تواجههم، وتنمية الإحساس لديهم بالفخر فيما أنجزوه من أعمال، وحيثما تتوافر موارد حكومية يجب استخدامها لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم، والأهم هو أن يعتمدوا على مواردهم الخاصة، بشرية (قوى عاملة) أو مادية مع تطويعها لمصلحة المجتمع، فهدف كل عمل إرشادي هو تغيير نظرة الناس إتجاه الصعوبات التي تواجههم لأنه من خلال هذه الطريقة فقط

يمكن تحقيق تحسن دائم، ومن المعتقد الآن أنه ما لم تصاحب الإنجازات المادية والإقتصادية تنمية الناس فلا قيمة لها، ولا يجب على المرشدين فرض إرادتهم أو سياسة الحكومة على الناس، فهم يتعاملون معهم كأصدقاء ومستشارين ومعلمين، يعيشون وسطهم ويعلمون، يحاولون استكشاف مشاكلهم، ويشجعونهم على التواجد معا[1]، علاوة على ضرورة تعيين مرشدين زراعيين في المناطق الزراعية المختلفة ينبغي أن يتم هذا الإرشاد مع التطور الحاصل عن طريق وسائل الإعلام الحديثة من تلفزيون وراديو وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة[2].

– تشجيع التكوين والتوعية الميدانية في القطاع الفلاحي، خاصة وأن معظم الفلاحين في الجزائر مستواهم التعليمي متدني، إذ يلعب الإنسان في عصرنا الراهن دورا كبيرا في تكييف الكائنات الحية النباتية حسب حاجاته وهو بذلك يساهم في تجديد الغطاء النباتي خاصة بعد استخدام الآلة والبحث العلمي في الزراعة على نطاق واسع[3]، فالابتكار في الزراعة يثبت أن عدد من الاختراعات والإبداعات عرفت جهود من طرف كبار رجال الأعمال والمزارعين والاقتصاديين الكبار الذين أتوا بإنتاجية كبيرة بعد أن عرفوا قلة الإنتاج قبل ذلك، المهم أن يواصل المجتمع السير قدما بالانتقال من الأساليب القديمة إلى الأساليب الحديثة في ممارسة الزراعة، ويسعى دوما لتحقيق الزيادة في الإنتاج ببذل المجهودات التي يراها صالحة لذلك، ونركز في هذا الإطار دائما على ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي المخبري في الميدان الزراعي، فالاختيارات والفرص الزراعية التكنولوجية المتطورة يتم شرحها بواسطة إعطاء أهمية للمخابر الزراعية[4]، حيث يسعى علماء النبات حاليا للإستفادة من الغطاء النباتي بشكل عام واستنبات الأنواع المفيدة منه بشكل خاص، لتوفير متطلبات العالم الزراعية، (غذائية، طبية، صناعية)[5].

[1]– الطنوبي (محمد): المرجع السابق، ص85.

[2]– نديم (أبو نعمة): المرجع السابق، ص13.

[3]– الصباغ (عبد العزيز): موسوعة النبات العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، منشورات عويدات، لبنان،1989، ص06.

[4]–Sieglinde(Snapp): Agricultural Systems, Departement of Cropand Soil sience, Cellog Biological Station Michigan State, University East Lansing, New york, 2008, P 141.

[5]– الصباغ (عبد العزيز): المرجع السابق، ص06.

خلاصة المبحث الثاني:

من خلال ماسبق يمكن القول أن السياسات الجديدة الخاصة بالتنمية الفلاحية لا تزال متعثرة، وهذا بعد تطبيقها على أرض الواقع، والدليل على ذلك أنها لم تخفف من فاتورة الاستيراد خاصة بالنسبة للموارد الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع، ولايزال الاقتصاد الوطني يعتمد على عائدات النفط على نطاق واسع، فبدلا من أن تستغل هذه العوائد في جلب التكنولوجيا ويتم تسييرها بطريقة عقلانية في خدمة وتطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، حدث عكس ذلك ولم تستغل في مواكبة التطورات الحاصلة في العالم على كل المستويات.

رغم هذا يمكن القول أن كل سياسة تنموية قابلة للتقويم والنقد والتغيير، ومن الأخطاء المرتكبة يمكن تصحيح الوضع القائم وتعديل ما يمكن تعديله مستقبلا.

خلاصة الفصل الرابع:

بعد الدراسة التقييمية لنتائج السياسة الجديدة التي انتهجتها الدولة على القطاع الفلاحي والمجال الريفي بالنسبة لبلديات إقليم الدراسة خلصنا إلى أن المخططات والبرامج والأهداف من الناحية النظرية مقبولة إلى حد بعيد حيث أنها تعطي لنا فكرة جديدة وهي مشاركة كل الفاعلين بما فيهم الفلاحين وسكان الأرياف في القرارات التي تخص نشاطهم ومساهمتهم في صنع التنمية على مستوى محيط تواجدهم من خلال مشاركتهم ومشاورتهم بالتعاون مع الإدارة وكل الأعوان الاقتصاديين، وتوطيد العلاقة بين الجهات المسيرة والعاملين في القطاع الفلاحي، لكن للأسف هذا ما لم يتجسد على أرض الواقع بالصورة المرجوة، فليس صحيح أن نقول بأن بلدنا شهد تعاقب سياسات تنموية فلاحية مختلفة، بل عرف سياسة واحدة وضعت وتنامت على مدار عدة عقود، ولم تكن إلا سياسة واحدة مرت بعدة مراحل وشهدت تطورات عديدة لكنها تخضع لنفس السياسة المركزية، حتى وإن حققت السياسة المذكورة (التجديد الفلاحي والريفي) إنجازات هامة لا يمكن إنكارها، إلا أنها تميزت في الغالب بإنشاء الهيئات ثم حلها بعد ذلك وإنشاء أخرى وتعويضها في البرنامج الموالي وهكذا، أي أنها كانت سياسة تقريبية، مما يثبت عدم وجود ثقة للجهات المسؤولة حتى في قراراتها وعدم القيام بدراسة شاملة للخطة التنموية قبل تجسيدها على أرض الواقع، كما أن الطابع السياسي كان يطغى على غالبية هذه الإجراءات، مع تهميش شريحة كبيرة من المجتمع وهم سكان الريف بحكم أنهم مجتمع فقير ليس له دور في التنمية، مع العلم أن هناك كفاءة لا يستهان بها بالمجتمع الريفي خاصة المتواجدة في تلك الشريحة الشبابية.

ولهذا ينبغي التأكيد على ضرورة تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا لا يتأتى إلا بتخطي العراقيل التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق الأهداف خاصة المتعلقة منها بجانب النزاهة ومحاربة البروقراطية وسوء التسيير، كما يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فلا يمكن للقطاع الفلاحي أن يتطور بمعزل عن القطاعات الأخرى.

الخاتمة:

تعد قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز القضايا التي تلقى اهتماما بالغا على كافة المستويات خاصة مع مطلع الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الراهنة، حيث يبقى هاجس الأمن الغذائي يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاد البلدان النامية التي لا تزال عاجزة عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وفي هذا السياق عرف القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تغيرات هدفها تطوير الإنتاج الزراعي والتخفيف من التبعية الغذائية، ونظرا للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفيره لحاجيات السكان المتزايدة من المواد الاستهلاكية أو من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأجل ذلك تتضاعف الجهود لتوفير إمكانيات التنمية الفلاحية من موارد مالية ومادية وبشرية[1].

إن أي سياسة تنموية لا يمكن تقييمها إلا من خلال تطبيقها على أرض الواقع، ومهما كانت طبيعتها فإنها تحمل نقائص وتقف في طريقها حواجز ينبغي تداركها باستمرار، وبالتالي فإن كل سياسة قابلة للتقويم والنقد والتعديل،كما أننا لا نحكم عليها بأنها فاشلة لأنه من فشلها يمكن الانطلاق من جديد، وتصحيح الوضع القائم وتعديل ما يمكن تعديله مستقبلا، كما ينبغي توسيع النظرة الضيقة إلى القطاع الفلاحي، فهو أبعد من ذلك وحلوله ليست مباشرة ومرتبطة بالقطاع لوحده أو بالرؤية الاقتصادية الضيقة، فهو أحد القطاعات الاقتصادية الحساسة التي لها علاقة كبيرة بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية، هذا ما يحتم على الدولة والجهات المسؤولة انتهاج سياسة زراعية ناجعة تأخذ في الحسبان كل الاعتبارات وتنظر إلى البعد الدولي في العملية للتخفيف من التبعية الغذائية إلى الخارج وضرورة الاعتماد على الموارد الوطنية.

من خلال تقييم الوضع الفلاحي لبلديات إقليم الدراسة بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي والوقوف على ما سعت السياسة إلى تحقيقه من زيادة المساحة الصالحة للزراعة ورفع الإنتاج ودمج سكان الأرياف في التنمية الاقتصادية للبلاد وخلق مناصب شغل، لكن وبعد وضعه حيز التنفيذ يعكس الواقع ما يجب أن يتصف به والظروف والاعتبارات التي ينبغي النظر إليها قبل الشروع في تطبيق أي خطة تنموية، فالتنمية الفلاحية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون التظافر بين مختلف العناصر البشرية والتكامل بين مختلف القطاعات والسياسات المتبعة في استغلال الموارد والكفاءات والإمكانيات المتوفرة، بحيث تعمل بانسجام وتخطيط مدروس وهادف في إطار المنظومة الطبيعية والبشرية والبيئية، وينبغي على

[1]- قصوري (ريم): المرجع السابق، ص184.

التوجهات التنموية للسياسة الفلاحية أن تكون ذات بعد زمني يأخذ في الحسبان كل المعطيات والتحولات إما على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وحال الجزائر مثل حال كل الدول التي تعاني من نقص الغذاء ما لم تتبع الإجراءات اللازمة لأن السياسات المتبعة من طرف الدول المتقدمة والمصدرة للغذاء توحي بعدم اهتمامها بمصير الدول المستضعفة، علما أن مشكل الغذاء ليس بمعزل عن السياسات المتبعة من طرف الدول الكبرى في السوق الدولية للحبوب والمواد الغذائية المختلفة التي تزيد من ارتفاع أسعارها، فالمشكلة الغذائية وإن كانت عالمية، لكن حلولها تبقى مرتبطة بالدرجة الأولى بالسياسة المنتهجة داخليا وإرادة الدولة في تغيير الوضع القائم نحو الأحسن.

نتائج الدراسة:

جندت الدولة لتحقيق أهداف القطاع الفلاحي ضمن برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي إمكانيات ووسائل متعددة الجوانب منها المالية والإدارية والتقنية، وهذا في إطار عمليات ومهام محددة ومتكاملة تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض قصد ضمان السير الحسن لبرامج السياسة الفلاحية التنموية، وذلك من خلال :

– فتح صناديق تمويلية جديدة تساهم في تدعيم الفلاح ماديا كالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وتقديم قروض من شأنها تشجيع عمليات الاستثمار في القطاع الفلاحي كقرض التحدي وقرض الرفيق.

– تخصيص أجهزة وهياكل إدارية لها مهام متعددة تتعلق بالقطاع الفلاحي منها استقبال ملفات الراغبين في الانخراط في برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ودراستها ومتابعة المشاريع المدعمة من حيث مدى التقدم والانجاز والاستهلاك المالي.

– الاهتمام بالمستثمرة الفلاحية من خلال تحديد مجموعة من المؤطرين والتقنيين والمرشدين، دورهم يتمثل في التقرب أكثر من الفلاح بغرض التوجيه والإرشاد والتكوين والإعلام.

– تحديد المستفيدين من مختلف البرامج التنموية في إطار السياسة الفلاحية الجديدة وكيفية الاستفادة منها بطريقة تسمح للفلاح من معرفة مراحل الدعم من بدايتها إلى نهايتها.

– وبالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة فقد انصبت الجهود على إعداد طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأقاليم، فقد بات من الضروري دمج سكان الأرياف في التنمية الوطنية بتمكينهم من الاستفادة من دعم الدولة وتوفير الظروف الملائمة لاستقرارهم بالأرياف وممارسة نشاطهم ، وهو ما شكل أداة تفكير ذات أولوية بالتشاور مع السكان والسلطات المحلية وشرح الأهداف الخاصة بمسعى التنمية الريفية.

من خلال الدراسة الطبيعية لبلديات إقليم الدراسة الموزعة على تراب الولاية من الوسط إلى الجنوب يتبين لنا أن ولاية سطيف تحتل موقعا جغرافيا هاما على اعتبار أنها همزة وصل بين الوسط والشرق الجزائري، وهو ما جعلها نقطة عبور هامة تشهد حركية محورية كبيرة على طول طرقها الوطنية، كما أن الولاية تتميز بتنوع مظاهرها الطبوغرافية والتضاريسية من الشمال إلى الجنوب (جبال، سهول، هضاب، أقدام جبال)، هذا ما أدى إلى تنوع المناخ والتربة والنبات وحتى التأثير على ظهور أنماط اجتماعية مختلفة.

غير أن شدة الانحدارات في بعض المناطق خاصة منها الجبلية أثرت سلبا على التربة ومنسوب الأودية والمحاصيل الزراعية بصفة عامة.

أما الدراسة السكانية للبلديات العشر فيتضح من خلالها أن عدد السكان في تزايد مستمر عبر مختلف مراحل الدراسة السكانية، وتطغى فئة الشباب على هرم السكان وهذه ميزة معظم سكان الدول النامية، ورغم تزايد السكان فإن نسبة النمو في تناقص على مستوى بلديات إقليم الدراسة خلال العمليات الإحصائية الثلاث.

سمحت الدراسة التطبيقية لبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ميدان الدراسة باستخلاص عدة نتائج، من بينها:

– ضعف مشاركة المستثمرات الفلاحية في برامج السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية تتحكم فيه عدة عوامل تتعلق بنقص التحسيس فيما يخص مضمونه وعدم توافق أهدافه مع تطلعات بعض الفلاحين الذين يرفضون تغيير نشاطهم الأساسي وتكييف إنتاجهم مع الأساليب الجديدة التي يفرضها برنامج المخطط، كما أن صغر المستثمرة يؤدي إلى رفض طلبات بعض الفلاحين الطالبين للدعم، ويبقى الفلاح الصغير يعاني من العجز المالي وتسديد القروض الخاصة بتمويل مشروعه إن وجدت.

– من بين البلديات التابعة لإقليم الدراسة هناك بلديات شاركت بجميع فروع التدعيم وبلديات أخرى اقتصرت مشاركتها على أنشطة دون أخرى.

– هناك فروع دعم منحت بها تسهيلات من طرف الجهات المعنية (فرع زراعة النحل) وعلى العكس من ذلك فروع أخرى كانت نسبة الاستفادة بها جد ضعيفة نظرا لارتفاع تكاليف المشاريع المتعلقة بها ونسبة الدعم المحدودة كفرع البيوت البلاستيكية.

– أما بالنسبة للتنمية الريفية فإن مشكلة فقر الريف واستمراره في الفقر ترجع إلى القطاع الحديث (الحضري) ونوع علاقته مع قطاع الريف، حيث أنها غير سوية وغير قويمة، وربما كان الاقتصادي البريطاني ليبتون (Michael Lipton) صاحب نظرية التحيز الحضري من أوضح للاقتصاديين المعاصرين خطورة

الهيمنة الحضرية، وانعكاساتها السلبية على المناطق الريفية فحسب، بل يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ويؤكد أن السبب الرئيسي هو أن السلطة في معظم دول العالم الثالث هي بأيدي المجموعات الحضرية التي تسيء تخصيص الموارد لصالح المدن في أغلب الحالات[1].

– عدم كفاية الخدمات المقدمة إلى المجتمع الريفي وانخفاض مستوى الآداء فيه سواء كان ذلك في المجالات الصحية أو الثقافية أو ما تعلق بعمليات التهيئة أو مجالات أخرى، مما ينعكس على الفرص المتاحة أمام سكان الريف لإشباع حاجاتهم الأساسية ومساعدتهم على الاستقرار.

– أشارت التقارير الرسمية إلى أن فكرة الاندماج التي دعت إليها سياسة التجديد الريفي لم تتجسد على أرض الواقع وبقيت مجرد حبر على ورق، ولم يتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية التي تخصهم مثلما أكدت على ذلك الأهداف النظرية، وهذا يعني أنه مازالت الممارسة البيروقراطية للإدارة سائدة ومستمرة.

– فشل أجهزة الرقابة على الأموال المخصصة لسير برامج الدعم الفلاحي والريفي وبالتالي انتشار الفساد على عدة مستويات.

– إذن فشل برنامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق أهدافها راجع لعدم تغير ايديولوجية الإدارة الجزائرية، حيث غياب اللامركزية واستمرارية فكرة التنمية من فوق بالرغم من أن البرنامج دعا إلى عكس ذلك، وبالتالي فمن الأولى أن تكون هذه السياسة مجددة للعقلية الراسخة في عملية التسيير، لا أن يكون مجددا للقرارات والمراسيم فقط، لأن المراسيم لا تغير المجتمع.

الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التطبيقية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي على بلديات إقليم الدراسة، وما كشفت عنه من نقائص وعراقيل كان لزاما علينا أن نقدم بعض الاقتراحات في هذا الشأن، ويمكن ايجازها باختصار:

– قبل وضع أي مخطط أو برنامج قيد التطبيق لابد من النظر إلى الظروف الطبيعية والبشرية المحيطة به، وبالنظر إلى التنوع التضاريسي والمناخي والنباتي الذي يشهده إقليم ولاية سطيف نجد أنها تسخر بإمكانيات هامة، وما تنوع البلديات المأخوذة كنماذج للدراسة في بنيتها التكوينية إلا دليلا على ذلك، حيث أن كل بلدية تنفرد بخصائص طبيعية معينة تؤهلها لاختيار الأساليب الفلاحية والمحاصيل الزراعية التي تتلاءم مع طبيعتها، هذا رغم الصعوبات المتعددة الجوانب التي تواجه القطاع الفلاحي كالحواجز

[1]– عثمان (محمد غنيم): مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص296.

الجبلية التي تحد من شساعة المستثمرات الفلاحية وتُجزؤها، وضعف الموارد المائية مع سوء استغلالها ونقص التجهيز الفلاحي وغيرها من الصعوبات[1]، ومن هذا المنطق يمكن القول أنه يصعب وضع خطة زراعية ناجحة دون معرفة خصائصها، فدراسة خصائص ومتطلبات أي خطة تنموية تمكن من معرفة نمط علاقاتها وطبيعة متضمناتها المادية والاقتصادية وأحيانا معطياتها الإجتماعية ويضفي التكوين الزراعي واقتصادياته على القطاع الذي يعمل فيه خصائص وسمات تميزه عن نشاط القطاعات الأخرى، وجدير بالذكر أن معرفة هذه الخصائص تمكن من وضع إستراتيجية لتطويره وفقا لبرامج ملائمة للتنمية والنمو الزراعي.

– جعل " الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الإقتصادية " يسمح بالتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي[2].

– إن التنمية الزراعية هي قبل كل شيء تنمية غذائية تتطلب القيام باختيارات بين المنتجات المختلفة الواجب تطويرها استنادا إلى الظروف الطبيعية المحلية والوسائل المتوفرة، فالواقع أثبت عدم فصل التنمية الزراعية عن التنمية الشاملة المعتمدة أساسا على البحث العلمي والتقني، كما يجب من ناحية أخرى تحسين البنى التحتية كالسدود وشبكات الري وتحسين أساليب الزراعة بتحسين نوعية العمل بالتربة والإستخدام الجيد للمياه والبذور الجيدة ذات الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص بالمبادرة والمشاركة بدرجة كبيرة وفعالة في التنمية الفلاحية من خلال دعم صغار الفلاحين وتسهيل عملية تقديم القروض الفلاحية، إلى جانب الإهتمام بإنشاء وتطوير السوق الزراعية لتضمن تسويقا فعالا ومستمرا للمنتجات الزراعية مع توفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة تناسب القدرة المالية للمزارعين[3].

– تصحيح الفكر السائد الذي يخلط بين التوعية الفلاحية والريفية والتلقين للبرامج التنموية، أي ضرورة إحداث التكامل ميدانيا، من خلال اختيار زيادة المرافقة وإدماج الآليات المعتمدة في الميدان، وإشراك سكان الريف في مختلف المشاريع الجوارية من خلال الجمعيات الأهلية للتنمية الريفية، ذلك لأن المشاركة الفعلية تبلور الضمير الجماعي داخل الفرد وتجعله يسعى لتقديم الأفضل[4].

---

[1]– بوقبال (وردة)، المرجع السابق، ص179.

[2]– باشي (أحمد):المرجع السابق، ص111.

[3]– باشي (أحمد): المرجع نفسه، ص113

[4]– هاشمي (الطيب): المرجع السابق، ص287

– إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت الزراعة العالمية تركز على التنمية الزراعية المستدامة، حيث يراها المعنيون بالبيئة تنمية حتمية توفر الغذاء وتصون الموارد الطبيعية ولا تحمّل النظم البيئية المنتجة مالا تطيق وتراعي قدرتها على العطاء، ويرى الإقتصاديون أن استدامة التنمية تعبر عن فاعلية الأداء لأنها تستغل الموارد الطبيعية في إطار متطلبات الحاضر ولا تغفل عن حقوق الأجيال القادمة، فالتنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة هي الحياة ، والعلاقة بينهما علاقة أزلية لا يمكن غض الطرف عنها خصوصا عندما يتعلق الأمر بحياة الإنسان فوق هذا الكوكب ، ولهذا يمكن القول أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يجمع بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والإستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو إدراك أن عملية النمو في حد ذاتها لاتكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الإهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في نفس الوقت[1].

* ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن تحديد البرامج والقرارات وتوفير الأموال وحده لا يكفي، بل لابد أن يتبع ذلك بتدخل السلطات المعنية في مجال الرقابة الميدانية للمشاريع لتتجنب المشاكل التي واجهتها خاصة الرقابة المالية التي توجه لإنجاز مشاريع التنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى تفعيل دور الفلاحين وسكان الريف من خلال المشاركة الفعلية والمساهمة في برامج التنمية وتجسيدها على أرض الواقع ولا تبقى مجرد شعارات رنانة.

[1]- بوقبال (وردة) المرجع السابق، ص180.

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- الحسيني (محمد أحمد): **المرشد الزراعي في طرق الزراعة الحيوية بدون أسمدة ومبيدات كيمياوية**، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع والتصدير، 01 شارع محمد فريد، جامع الفتح، مصر.

2- السيد (رشاد غنيم): **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، الطبعة الولى، دار المعرفة الجامعية، 2008.

3- الطنوبي (محمد عمر) وآخرون: **الإرشاد الزراعي**، ط1، جهاز الترجمة والطبع والنشر بجامعة عمر المختار، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الجماهيرية الليبية العظمى، 1995.

4- إسماعيل (بن حماد الجوهري): **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ج4، الطبعة الثانية، 1982.

5- بوقصاص (عبد الحميد): النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

6- جامع (محمد نبيل): **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010.

7- حمايل (علي فتحي): **تسميد وتغذية الأشجار الفاكهة وزراعة الأراضي حديثة الاستصلاح**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، نشر منشأة دار المعارف بالإسكندرية، 1993.

8- صلاح (محمد): الجغرافيا الواضحة، مطابع أمزيان، الجزائر، 1996.

9- ضرار (أحمد محمود): **التربية والجغرافيا**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، 2015.

10- عثمان (محمد غنيم): مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص296.

11- عثمان (محمد غنيم)، أبو زنط (ماجدة أحمد): **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .

12- عليوة (إبراهيم صادق وآخرون): **أمراض النبات**، 2001.

13- علي الشامي (صلاح الدين): **التنمية الجغرافية دعامة التخطيط**، ط 2، الناشر: منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2000.

14- عواد (محسن محارب)، ضو (محمد سالم): مدخل إلى الجغرافيا الزراعية، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، بنغازي، الجماهيرية الليبية، 2002.

15- محسن محارب عواد، محمد سالم ضو: مدخل إلى الجغرافيا الزراعية، ط1، دار شموع الثقافة، 2002.

16- مهندس (علي الرجوي): **تكنولوجيا الزراعة الحيوية والمقاومة البيولوجية**، مكتبة ابن سينا، للنشر والتوزيع والتصدير، مصر الجديدة، القاهرة.

17- مهندس محمد (محمد كذلك): **زراعة محاصيل الأعلاف والمراعي**، طباعة شركة الجلال للطباعة، نشر منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002.

18- مهندس محمد (محمد كذلك): **مقدمة في زراعة الخضروات**، مطبعة عصام جابر، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

19- محمد (الجوهري وآخرون)، **علم الاجتماع الريفي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009،

20- نسري (الجوهري): **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

ب– الرسائل والأطروحات الجامعية:

21- اعمر (سعيد شعبان): **القطاع الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق (دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تحت إشراف الدكتور خليد علي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2004-2005).

22- بلغالي (محمد): **إدارة سياسات الموارد المائية في الجزائر، الواقع والآفاق**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.

23- بوعزيز (عبد الرزاق): **محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري**، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

24- بوقبال (وردة): **نتائج وآثار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية – نماذج لخمس بلديات بولاية سطيف**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجيستير، شعبة البحث وتعليمية الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة ،قسنطينة، 2010- 2011.

25- حداد (بختة): **مجهودات تكثيف الفلاحة الجزائرية في فترة الثمانينات وآثارها على إنتاج البقول**، دراسة تطبيقية لمنطقة اسطاوالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: فرفرة محمد ياسين، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

26- خالفي (علي): **واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، إشراف عمر صخري، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989-1990.

27- خرفوش (سهام): **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف عماري عمار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004-2005.

28- طمين (رشيد): **إشكالية السكن في إقليم القل: الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية والاجتماعية**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في العمران، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، جويلية 2009.

29- زواغي (عبد الرزاق)، **تحليل سياسات التنمية الريفية في الجزائر 1997– 2007**، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 2009.

30- عياش خديجة: **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000– 2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

31- غراب (رزيقة): **أثر التكامل الصناعي – الزراعي– على التنمية الزراعية** ، المدخلات الصناعية الزراعية (1967-1987)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1988-1989.

32- فرطاس (لحسن):**الفوارق الاجتماعية الاقتصادية وإشكالية التنمية المتوازنة – دراسة حالة بلديات السهول العليا لولاية سطيف**–أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة1، 2013- 2014

33- قتالي (عبد الغاني): **عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر** – مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة باتنة، 2010

34- قصوري (ريم): **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر**– مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012.

35- كتفي (سلطانة)، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة -تقييم ونتائج-**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تحت إشراف د: صلاح الدين شراد، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة-، 2005-2006.

36- هاشمي الطيب: **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

ج- الموسوعات العلمية:

37- الصباغ (عبد العزيز): **موسوعة النبات العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، منشورات عويدات، لبنان،1989.

38- إبراهيم (مصطفى وآخرون): **معجم الوسيط مجمع اللغة العربية** ، ج1، المكتبة العلمية، ، طهران – إيران.

39- آموي (رفيس) وآخرون: **موسوعة نحل العسل**، ترجمة ديد نوايا، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

40- جماعة من الباحثين: **القاموس الجديد للطلاب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة السابعة، الجزائر، 1991.

41- جميل صيليبا : **المعجم الفلسفي**، ج1.

42- محمد الحفار (سعيد): **الموسوعة البيئية العربية**، الجزء 11، جامعة قطر، 2000.

د- المجلات والجرائد:

43- أبو نعمة (نديم): **مشاكل الزراعة اللبنانية**، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 28، مارس- أفريل 1999.

44- باشي (أحمد): **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003.

45- بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، المجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013.

46- بوشكير (محمد): **الثروة الغابية في الجزائر، الفكر البرلماني**، الجزائر، مجلس الأمة، عدد 03، جوان 2003.

47- مصطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008.

48- قومي (سامية): **البيئة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة الجيش، الجزائر، عدد 458، جويلية 2001.

49- م (عبد القدوس): **وزارة الداخلية تحقق في الأراضي الفلاحية المتنازل عنها**، جريدة الخبر، الجزائر، عدد 4299، الصادرة في 23 جانفي 2005.

50- ي (نسيمة): **فاتورة استيراد القمح تتجاوز 52 مليون دولار**، جرية الخبر، الجزائر، عدد 4340، الصادرة في 18 مارس 2005.

51- عدلي (ز): **الإصلاحات الاقتصادية والشفافية في البلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق**، المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ديسمبر 2003.

52- مدير عام الفاو الدكتور (جاك) ضيوف: **تدابير وإجراءات تهدف إلى إبقاء غذاءنا نظيفا إبان القرن الحادي والعشرين**، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 35، السنة السادسة، جويلية، سبتمبر 2000.

53- فليفل (فؤاد): **الدورة التدريبية في نقابة المهندسين حول أنظمة الري وصياتنها**، أغروتيكا ، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 31، سبتمبر- أكتوبر 1999.

54- محمد (يونس): **المياه في لبنان وآفاق المستقبل**، أغروتيكا، مجلة الزراعة في الشرق الأوسط والعالم العربي، العدد 32، نوفمبر- ديسمبر 1999.

55- وزير الزراعة اللبناني (فاخوي): **4133 نوعا نباتيا و4486 نوعا حيوانيا**، أغروتيكا، المرجع السابق، العدد 35، السنة السادسة، جويلية- سبتمبر، 2000.

هـ- المراسيم والمناشير الوزارية والملتقيات:

56- مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002.

57- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، جويلية 2004، ص 30.

58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، التجديد الفلاحي والريفي،2009.

59- عمراني سفيان: **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، نوفمبر 2014.

60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **أداة بيداغوجية PPDRI**، ديسمبر 2007.

61- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، **برنامج سياسة التجديد الريفي**، المطبعة الرسمية، 2006.

62- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع جويلية، 2004.

63- علّة مراد، ضيف أحمد : **التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات النمو في الجزائر، الواقع، الفرص والتحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الوادي، 2011.

64- المادة 94 من قانون المالية لسنة 2000، مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف،2008.

65- مقرر رقم 599 المؤرخ في جويلية 2000 المتضمن شروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

66- المادة 02 من القرار رقم 789 و 362 المؤرخين في 7 أفريل 2004 و 20 جويلية 2006 الذين يتضمنان جهاز دعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي لاقتناء التجهيزات المصنعة محليا في إطار نظام البيع بالايجار.

67- القرار رقم 1374 المؤرخ في 31 أكتوبر2001 ، يتضمن وضع **ترتيب دعم الاستثمار** لتدعيم المستثمرة الفلاحية

68- قرار الوزاري المشترك المؤرخ في29 أكتوبر 1998 الذي يحدد تشكيل وعمل اللجنة الولائية المكلفة بدراسة ملفات المترشحين **لامتياز على قطع أرضية تابعة للأملاك الوطنية** الخاصة بالدولة ضمن معطيات الاستصلاح.

69- الأمر رقم 08 ـ 02 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

و- مراجع أخرى:

70- أسامة عبد الرحمن: **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، سلسلة عالم المعرفة (57)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جوان 1982

71- المجلس الوطني **الاقتصادي** والاجتماعي (CNES): مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، دورة 26، 2004.

72- بوشكير (محمد): **الثروة الغابية في الجزائر، الفكر البرلماني**، الجزائر، مجلس الأمة، عدد 03، جوان 2003.

73- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي: **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 20، 2002.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

A–Les livres :

74- Abdel-Madjid djenane, **Les projets de Devoloppement Rural Intégre**, **objectifs**, **contenu et methodes**, Setif, Mars 2011.

75– Andre- Lalande : **VocabulaireTechnique et critique de la philosophie**, presses universitaire de France, 13ème edition Paris , 1980.

76- Cheiret (Rabah): **Commerce developpement et environnement cas de l'Algérie**, Les annales de l'université d'Alger, Algerie, N°10, Avril 1997.

77- N. Albane:**Les industries agroalimentaires en Algerie**, **PME Magazine**, Algerie N°16, Janvier- Février, 2004.

78- Robert Diehl: **Agriculture générale**, 2 ème édition, rue Haute feuilles Quai de la Seine, Paris, 1975.

79- Sieglinde(Snapp): **Agricultural Systems**, Departement of Cropand Soil sience, 97 Cellog Biological Station Michigan State, University East Lansing, New york, 2008.

80-YVES(Coic Marcel) : **Les oligo-éléments en agriculture et élevage traitié**, imprimé par: Jouve 18, vue Saint Denis, Paris, 1989.

B–Les thèses :

81-Drouaze (Lila): **Evaluation des impacts du PNDA sur les exploitations laitières de l'algérois**. **Thèse de magistère**, institut national agronomique, El-Harrach, Alger, 2004.

82- George Yannoussi : **Agriculture et développement régional**, **emploi et resultas économique de l'activité agricole** dans le département de Trikala(grèce) , Thése de magistère, institut agronomique, 1984

83- Omar Bessaoud : **La stratégie de développement rural en Algérie**, Options Méditerranéenes,Sér,A / N°71, CIHEAM-IAM de Montpellier. France , 2006.

84-Tafer (Zohir) : **Première évaluation du PNDAR dans le sud algérien**, cas des wilayas d'Adrar, Bechar et Biskra, thèse de magistère Institut national d'agronomie, Alger, 200-2004.

C–Les revues :

85- (S) Badraoui, (F) Chêhat et (S) Abas : **L'agriculture algérienne en 2000**, **une révolution tranquille**, **Le** (**PNDA**), Revue de prospectives agricoles, Revue annuelle N° : 01, Alger, 2001.

86- Selmi (Réda): **Nouvel enjeu stratégique**, **le casse tête de l'approvisionnement en eau potable**, Revue Afrique agriculture, France N° 253, Novembre, 1997.

D– Les décisions et lettres ministère :

87- Ministère de l'agriculture: **circulaire n° 00332 "stratégie de mise en œuvre de PNDA**, 2000 .

88- Lettre du Juillet 2000 de M. le ministère de l'agriculture : **La mutualité agricole et les nouvelles dispositions en matière de crédits d'assurances et de gestion des fonds publics** pour le financement des P.A.D.

89 - Circulaire d'application de CNMA, n° 22 du 10 Août 2002 concernant le **financement de la compagne**, 2002-2001.

90- Convention cadre de **coopération entre le BADR et la CNMA** du 26 Février 2002.

E- Les rapports :

91 **-** Rapport global de synthèse sur la situation du secteur agricole de la Wilaya de Sétif, 2007.

92- Décision n° 305 de 14 Août 2003 fixant **les conditions d'éligibilité au soutien du FLDDPS**, les niveaux de soutien ainsi que les modalités de leurs paiements.

93- **Rapport sur la configuration du foncier agricole en Algérie**, **contrainte au développement économique**, 24 ème session plénière, 2004.

94- Australian Centre for **International Agricultural Research Annual report 2001-2002**,Printing: Goanna Print, Canberra, 2002.

Les différents ouvrages :

95- OCDE: (Organisation de Coopération et de Développement Economique), **Agriculture et développement**, **vers des politiques cohérentes**, 2006.

F-Des autres ouvrages :

96**-** Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Guellal phase final, Direction Regional de setif, centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Novembre 2010.

97**-** Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ksar El Abtal phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Juin 2009.

98- Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deAin Oulmène, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, Juin 2009,

99- Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Ouled Si Ahmed, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2006

100- Correction du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Saleh Bey, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2005

101- Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune deOuled Tebbene, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2010

102 -Revision du **PDAU** (Plan Directeur d'Amenagement et d'Urbanisme) commune de Boutaleb, phase final, rapport orientation, Direction Regional de setif, Centre D'Etude et de Realisations en Urbanisme, 2010.

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص برامج سياسة التجديد الفلاحي.	29
02	برامج سياسة التجديد الريفي.	33
03	برامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني	40
04	نسبة الانحدار ببلدية عين أرنات.	76
05	نمو السكان عبر البلديات العشر منذ 1987 إلى غاية 2014	101
06	توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات الدراسة سنتي 2008 و2014	110
07	توزيع السكان حيب التجمعات على مستوى البلديات العشر (1987- 2008).	116
08	الشريحة الكبرى لفئات الأعمار حسب البلديات لسنة2008	120
09	توزيع اليد العاملة عبر البلديات العشر من 1998 إلى 2014	122
10	التوزيع العام لأراضي البلديات العشر (2006 – 2007 إلى2008 – 2009)	139
11	التوزيع العام للأراضي المستعملة في الفلاحة على مستوى البلديات العشر (2006- 2009).	141
12	التوزيع العام للأراضي الأخرى (2006 – 2007 إلى 2008 – 2009)	146
13	توزيع عدد المستثمرات الفلاحية حسب الأصناف عبر البلديات العشر (06- 07إلى 08-2009)	148
14	توزيع مساحة المستثمرات الفلاحية حسب نظامها القانوني بالهكتار عبر البلديات العشر.	152
15	حصيلة إنتاج دجاج اللحم والبيض عبر بلديات الدراسة (2007- 2009).	170
16	حصيلة إنتاج العسل على مستوى البلديات العشر	172
17	توزيع العتاد الفلاحي على مستوى البلديات العشر	173
18	توزيع عدد الهكتارات للأراضي الصالحة للزراعة على عدد الجرارات عبر البلديات العشر	175
19	توزيع مساحة الحبوب بالهكتار حسب الحصادات عبر البلديات العشر	176
20	توزيع مساحة الأعلاف على عدد آلات الجني عبر البلديات العشر	177
21	نسبة المستثمرات المشاركة في برامج سياسة التجديد الفلاحي ببلديات الدراسة إلى إجمالي مستثمرات كل بلدية	184
22	توزيع المستثمرات المشاركة ببرامج السياسة الفلاحية حسب الصنف على مستوى بلديات الدراسة	185
23	توزيع الدع المخصص حسب الأنشطة عبر البلديات العشر	196
24	توزيع الدعم المحقق من المخصص على مستوى البلديات العشر حسب الانشطة المدعمة (2010- 2014)	214
25	توزيع المساحة المنجزة وعدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع زراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة	221
26	توزيع المساحة المنجزة وعدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع الأشجار المثمرة عبر بلديات الدراسة	222
27	توزيع عدد المستفيدين من البرنامج الولائي لتربية النحل عبر بلديات الدراسة	225
28	توزيع الأنشطة الجماعية المنجزة في إطار سياسة التجديد الريفي على بلديات الدراسة	232
29	توزيع المبلغ المستهلك عبر بلديات الدراسة لإنجاز العمليات الجماعية	234
30	توزيع المبلغ المستهلك لإنجاز مختلف العمليات الفردية عبر بلديات الدراسة	253

31	توزيع المبلغ المستهلك حسب طبيعة الانشطة الفردية المدعمة ببلديات الدراسة 254.	
32	إنتاج الزيتون بالقنطار قبل وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة.	269
33	حصيلة إنتاج العسل بالبلديات العشر بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي	280
34	توزيع العتاد الفلاحي عبر بلديات الدراسة بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي	285
35	تطور المساحة المسقية بالهكتار قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر البلديات العشر	288
36	توزيع العمليات الخاصة بتهيئة المسالك وتثبيت الجروف عبر بلديات الدراسة.	291

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التوزيع العام لأراضي البلديات العشر	140
02	التوزيع العام للأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار عبر بلديات الدراسة	145
03	التوزيع العام للأراضي الأخرى ببلديات الدراسة	147
04	توزيع عدد المستثمرات الخاصة بين بلديات الدراسة	149
05	توزيع عدد المستثمرات الفلاحية الفردية بين بلديات الدراسة	150
06	توزيع مساحة المستثمرات الفلاحية حسب نظامها القانوني بالهكتار عبر بلديات الدراسة	151
07	توزيع مساحة الحبوب بالهكتار بين بلديات الدراسة	155
08	توزيع مساحة الأعلاف بالهكتار على بلديات الدراسة	156
09	توزيع مساحة الأشجار المثمرة بالهكتار على بلديات الدراسة	157
10	متوسط إنتاج الحبوب بالقنطار عبر بلديات الدراسة (2007-2009)	159
11	متوسط إنتاج الأعلاف بالقنطار عبر بلديات الدراسة (2007-2009)	160
12	متوسط عدد رؤوس الأبقار الحلوب ببلديات إقليم الدراسة (2007-2009)	164
13	متوسط عدد رؤوس الأغنام عبر بلديات الدراسة (2007-2009)	165
14	متوسط عدد الدواجن المرباة (اللحم) عبر بلديات الدراسة (2007-2009)	168
15	حصيلة إنتاج العسل (كلغ) على مستوى بلديات إقليم الدراسة	171
16	عدد المستثمرات المشاركة في سياسة التجديد الفلاحي إلى إجمالي المستثمرات	183
17	نسبة المساحة المعالجة إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بكل بلدية	187
18	عدد المشاركين بفرع زراعة الزيتون عبر البلديات العشر	189
19	عدد المشاركين بفرع تربية النحل عبر بلديات إقليم الدراسة	190
20	عدد المشاركين بفرع تنمية أنظمة الري عبر بلديات الدراسة	192
21	عدد المشاركين بفرع العتاد الفلاحي عبر بلديات الدراسة	193
22	توزيع الدعم المالي المخصص (دج) على البلديات العشر	197
23	عدد المستفيدين إلى المنخرطين حسب الأنشطة ببلديات إقليم الدراسة	202
24	عدد المستفيدين إلى المنخرطين بفرع زراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة	204
25	عدد المستفيدين إلى المنخرطين بفرع تربية النحل عبر بلديات الدراسة	206
26	عدد المستفيدين إلى المنخرطين لفرع تربية الأبقار عبر بلديات الدراسة	207
27	عدد المستفيدين من بين المنخرطين بفرع تنمية أنظمة الري ببلديات الدراسة	208
28	المساحة المنجزة من المخصصة بالهكتار بفرع زراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة	213
29	توزيع عدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع زراعة الزيتون عبر بلديات الدراسة	224
30	توزيع عدد المستفيدين من البرنامج الولائي بفرع تربية النحل على بلديات الدراسة	226
31	تطور إنتاج الحبوب (ق) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي ببلديات الدراسة	265

32	تطور إنتاج الأعلاف (ق) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات الدراسة	266
33	تطور إنتاج الأشجار المثمرة (ق) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي ببلديات الدراسة	267
34	تطور إنتاج الزيتون (ق) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة	270
35	تطور عدد رؤوس الأبقار الحلوب قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات الدراسة	274
36	تطور إنتاج الحليب (ل) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة	275
37	تطور عدد رؤوس الاغنام قبل وبعد تطبيق سياسة التجديد الريفي ببلديات الدراسة	276
38	حصيلة إنتاج اللحوم (ق) قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي عبر بلديات الدراسة	279
39	تطور إنتاج العسل قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة	281
40	تطور المساحة المسقية بالهكتار قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ببلديات الدراسة	287

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة المناطق المتجانسة لولاية سطيف	65
02	خريطة مجال الدراسة	67
03	الموقع الإداري لبلديات إقليم الدراسة	73
04	الارتفاعات السائدة ببلديات إقليم الدراسة	75
05	الانحدارات السائدة في إقليم الدراسة	78
06	التضاريس السائدة في إقليم الدراسة	82
07	توزيع كميات التساقط بإقليم الدراسة	89
08	أنواع التربة السائدة بإقليم الدراسة	94
09	توزيع فئات معدلات النمو عبر بلديات الدراسة سنة 1998	102
10	حجم السكان خلال التعدادات الثلاث (87- 98 – 2008)	104
11	توزيع فئات معدلات النمو على بلديات إقليم الدراسة سنة 2008	106
12	حجم السكان عبرالبلديات العشر سنتي 2008- 2014	108
13	توزيع فئات معدلات النمو على بلديات الدراسة سنة 2014	109
14	الكثافة السكانية عبر بلديات إقليم الدراسة سنة 2008	113
15	توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات الدراسة سنة 2014	115
16	توزيع عدد المشتغلين بالقطاع الفلاحي على بلديات الدراسة (98- 2014)	125
17	توزيع عدد المستفيدين بمختلف القطاعات على بلديات الدراسة 1998	127
18	توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات ببلديات الدراسة سنة 2008	130
19	توزيع عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي على بلديات الدراسة (98- 2014)	132
20	توزيع عدد المشتغلين بقطاع الخدمات على بلديات الدراسة (98- 2014)	134
21	توزيع عدد المشتغلين على مختلف القطاعات ببلديات الدراسة 2014	136
22	توزيع مساحة الأراضي الفلاحية (هـ) عبر بلديات الدراسة	143
23	الإنتاج النباتي عبر بلديات الدراسة قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي	162
24	توزيع متوسط عدد رؤوس التربية الحيوانية عبر البلديات العشر (07- 2009)	199
25	توزيع عدد المستفيدين من المنخرطين بكل الفروع الفلاحية على بلديات الدراسة	205
26	توزيع عدد المستفيدين من المشاركين بفرع العتاد الفلاحي على البلديات العشر	210
27	حجم الدعم المالي المستهلك من المخصص (دج) عبر البلديات العشر	216
28	مساحة الأشجار المثمرة (هـ) في إطار برنامج الشباب المدعم عبر بلديات الدراسة	223
29	توزيع مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على بلديات الدراسة	230
30	حجم الدعم المالي المستهلك بالعمليات الجماعية عبر بلديات الدراسة	236
31	حجم المسالك المهيأة والمفتوحة عبر بلديات الإقليم بالكلم	239

32	توزيع الدعم المالي (دج) على العمليات الجماعية المنجزة عبر بلديات الدراسة	242
33	توزيع عدد المستفيدين بفرع زراعة الزيتون حسب المواقع ببلديات الدراسة	245
34	توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية النحل حسب المواقع ببلديات الدراسة	248
35	توزيع السكن الريفي ببلديات الدراسة	250
36	توزيع المبلغ المستهلك (دج) على الأنشطة الفردية المنجزة عبر البلديات العشر	258
37	توزيع عدد أشجار الزيتون المغروسة بمختلف برامج الدعم عبر بلديات الدراسة	272
38	توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية الأغنام حسب المواقع عبر بلديات الدراسة	278
39	توزيع عدد صناديق النحل بمختلف برامج الدعم على بلديات الدراسة	283
40	توزيع حجم المسالك المهيأة والمفتوحة حسب المواقع ببلديات الدراسة	292
41	توزيع مساحة عمليات التشجير (هـ) حسب المواقع ببلديات الدراسة	295

فهرس المواضيع:

مقدمة عامة----------1- 18

الفصل الأول: مفاهيم وآراء حول السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

---------- 19

المقدمة ---------- 20

المبحث الأول: السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية منذ مطلع الألفية الثالثة---------- 21

مقدمة ---------- 21

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ---------- 21

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ---------- 21

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية---------- 22

3- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للأبعاد الريفية ---------- 23

4- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية – التكامل الاقتصادي والاجتماعي ---------- 23

5- متطلبات التنمية التشاورية ---------- 24

6- المشاريع الجوارية والتحسيس على كل المستويات ---------- 24

7- الفاعلون المتدخلون في المشروع الجواري للتنمية الريفية ---------- 25

ثانيا:الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ---------- 27

1- معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي ---------- 27

2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي (2010- 2014)----- 27

3- محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي ---------- 28

3-1- التجديد الفلاحي ---------- 28

3-2- التجديد الريفي ---------- 30

3-3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني ---------- 39

خلاصة المبحث الأول ---------- 41

المبحث الثاني: الوسائل والإمكانيات المسخرة لتنفيذ برامج هذه السياسة---------- 42

مقدمة ---------- 42

1- الوسائل والأجهزة المالية ---------- 42

1- 1- حسابات التخصيص الخاص ---------- 42

1-2- التمويل البنكي ---------- 48

1- 3- تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010- 2014) ---------- 51

1-3-1- الآلية المالية لصرف المخصصات الاستثمارية للقطاع الفلاحي--------- 51

* قرض "التحدي "---------- 52
* قرض "رفيق"---------- 55
2- الجهاز الإداري ---------- 56
2-1- مديرية المصالح الفلاحية ---------- ---------- 56
2-2- الغرفة الفلاحية ---------- 58
3- الآلية التقنية ---------- 59
3-1- في مجال التكوين ---------- 59
خلاصة المبحث الثاني ---------- 61
خلاصة الفصل الأول ---------- 62
الفصل الثاني: دراسة الإمكانيات الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة وتحليل وضعها الفلاحي 63
مقدمة ---------- 64
المبحث الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية لبلديات إقليم الدراسة ---- ---------- 68
مقدمة ---------- 68
أولا: الدراسة الطبيعية ---------- 68
1- الموقع الإداري ---------- 68
2- الموقع الجغرافي ---------- 74
3- الدراسة الطبوغرافية ---------- 76
4- الدراسة المناخية ---------- 83
5- التربة ---------- 90
6- الدراسة الهيدروغرافية ---------- 95
ثانيا: الدراسة السكانية ---------- 100
1- نمو السكان ---------- 100
2- التوزيع المجالي للكثافة السكانية (2008- 2014) ---------- 110
3- التوزيع المجالي للسكان حسب التجمعات ---------- 116
4- الشريحة الكبرى لفئات الأعمار حسب البلديات ---------- 119
5- العمالة الاقتصادية ---------- 121
خلاصة الفصل الثالث---------- 138
المبحث الثاني: تحليل الوضعية الفلاحية لمنطقة الدراسة (2007– 2009)------ - 139
مقدمة ---------- 139
أولا: التوزيع العام للأراضي ---------- 139

1- الأراضي المستعملة في الفلاحة ---------- 140
1-1- المراعي ---------- 141
1-2- الأراضي الصالحة للزراعة ---------- 144
2- الأراضي الأخرى ---------- 145
2-1- الأراضي الغابية ---------- 146
2-2- الأراضي غير المنتجة ---------- 147
ثانيا: البنية العقارية ---------- 147
1- المستثمرات الفلاحية ---------- 147
ثالثا: الاستغلال الفلاحي ---------- 154
1- الإنتاج النباتي ---------- 154
1-1- تصنيف الأراضي الزراعية حسب مساحة كل منتوج فلاحي -------- 154
1-2- دراسة إنتاج ومردود المنتجات الفلاحية ---------- 158
2- الإنتاج الحيواني ---------- 153
3- العتاد الفلاحي ---------- 172
خلاصة المبحث الثاني ---------- 178
خلاصة الفصل الثاني ---------- 179
الفصل الثالث: دراسة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي على مستوى إقليم الدراسة-- 180
المقدمة ---------- 181
المبحث الأول: تطبيق السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية والإنجازات المحققة ---- 182
أولا: تطبيق سياسة التجديد الفلاحي على مستوى إقليم الدراسة والفروع المدعمة --------- 182
1- المستثمرات الفلاحية المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي على مستوى البلديات العشر-- 182
2- توزيع المساحات المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي ---------- 186
3- توزيع المنخرطين في سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات إقليم الدراسة---- 187
3-1- توزيع عدد المنخرطين في المخطط حسب الفروع ---------- 188
4- المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي حسب الفروع----- 193
5- الحجم المالي:---------- 195
5-1 – تعريف الدعم الفلاحي ---------- 195
5-2- الحجم المالي للدعم وأهم الأنشطة المدعمة ---------- 196
5-3- توزيع الدعم المخصص حسب الفروع ---------- 198
ثانيا: الإنجازات والنتائج المحققة من خلال سياسة التجديد الفلاحي على مستوى إقليم الدراسة 202

1- الإنجازات الفيزيائية ---------- 202
1-1- عدد المستفيدين حسب الفروع ---------- 202
1-2- المساحة المنجزة حسب الفروع ---------- 211
2- الإنجازات المالية ---------- 213
2-1- توزيع الإنجازات المالية حسب الفروع ---------- 217
ثالثا: البرنامج الولائي لدعم تشغيل الشباب ---------- 221
1-1- توزيع المساحة المنجزة في فرع زراعة الأشجار المثمرة عبر بلديات الدراسة 221
1-2- توزيع عدد المستفيدين عبر بلديات الدراسة بفرع زراعة الأشجار المثمرة - 224
2- توزيع عدد المستفيدين بفرع تربية النحل ---------- 225
خلاصة المبحث الأول ---------- 227
المبحث الثاني: العمليات الجماعية والفردية المنجزة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 228
مقدمة ---------- 228
أولا: توزيع السكان والأسر عبر المواقع التي مستها برامج التجديد الريفي ببلديات الدراسة-- 228
ثانيا: العمليات الجماعية الخاصة بسياسة التجديد الريفي ---------- 231
1- سياسة التجديد الريفي والعمليات الجماعية المنجزة على مستوى البلديات العشر--- 231
2- توزيع الدعم المالي المستهلك عبر بلديات الدراسة لإنجاز مختلف العمليات الجماعية- 233
3- توزيع الدعم المستهلك حسب طبيعة النشاط عبر بلديات الدراسة---------- 237
3-1- توزيع الدعم بالأنشطة الخاصة بعمليات التهيئة عبر بلديات الدراسة------- 237
3-2- توزيع الدعم المالي المستهلك بالأنشطة الغابية والرعوية عبر بلديات الدراسة---- 240
3-3- توزيع الدعم المالي المستهلك الخاص بتسيير المياه عبر بلديات الدراسة ----- 240
3-4- توزيع المبلغ المستهلك بالأنشطة الخدماتية عبر بلديات الدراسة---------- 241
ثالثا: العمليات الفردية الخاصة بسياسة التجديد الريفي---------- 243
1- توزيع العمليات الفردية عبر بلديات الدراسة حسب طبيعة النشاط-------- 243
1-1- الإنتاج النباتي ---------- 243
1-2- الإنتاج الحيواني ---------- 246
1-3- السكن الريفي---------- - 249
1-4- استصلاح وحماية الأراضي ---------- 251
2- توزيع المبلغ المستهلك عبر بلديات الدراسة حسب طبيعة العمليات الفردية المنجزة 252
2-1- توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة الحيوانية ---------- 254
2-2- توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة النباتية ---------- 255

2-3- توزيع المبلغ المستهلك على الأنشطة الخاصة باستصلاح وحماية التربة------ 256
خلاصة المبحث الثاني---------- 260
خلاصة الفصل الثالث---------- 261
الفصل الرابع: تقييم الإنجازات المحققة وتقديم البدائل---------- 262
مقدمة---------- 263
المبحث الأول: تقييم نتائج وآثار السياسة المعلنة------- 264
مقدمة---------- 264
1- المساحة والإنتاج الفلاحي ---------- 264
2- الإنتاج الحيواني ---------- 273
3- اليد العاملة الفلاحية ---------- 284
4- العتاد الفلاحي ---------- 284
5- الري الفلاحي ---------- 286
6- استصلاح الأراضي وحماية التربة ---------- 289
7- السكن الريفي ---------- 290
8- العمليات الخاصة بتهيئة الوسط الريفي ---------- 290
9- الأنشطة الخاصة بحماية المحيط وتشجيع عملية التشجير ---------- 293
10- حماية الثروة المائية وإنجاز الأنقاب ---------- 296
خلاصة المبحث الأول ---------- **298**
المبحث الثاني: دراسة وتحليل الصعوبات وتقديم البلدائل لمعالجة الاختلالات التي يعيشها القطاع -- 299
مقدمة---------- 299
أولا: العراقيل التي اعترضت السير الحسن للسياسة الفلا حية---------- 299
1-1 سياسة التجديد الفلاحي ---------- 299
1-2- سياسة التجديد الريفي ---------- 306
1-3- مدى تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني ---------- 309
ثانيا: الحلول المقترحة والآفاق المستقبلية ---------- 310
2-1- سياسة التجديد الفلاحي ---------- 311
2-2- الحلول المقترحة حول سياسة التجديد الريفي ---------- 318
2-3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني ---------- 320
خلاصة المبحث الثاني---------- 323
خلاصة الفصل الرابع---------- 324

الخاتمة ---------- 325
قائمة المراجع ---------- 331
فهرس الجداول ---------- 338
فهرس الأشكال ---------- 340
فهرس الخرائط ---------- 342
فهرس المواضيع ---------- 344
الملاحق ---------- 350

المـــــلاحـــق

الملحق رقم –1– الإنتاج الفلاحي النباتي قبيل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر البلديات العشر(2007–2009)

البلديات / البيان	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أ. سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
مساحة الحبوب(هـ)	9657	4297	4743	4961	5598	2765	3762	3647	2290	3350	45070
الإنتاج (ق)	173204	66605	48170	46320	51953	27271	48570	46900	29605	25500	564098
المردودية (ق/هـ)	18	16	10	09	09	10	13	13	13	08	12,5
مساحة الأعلاف(هـ)	484	1202	578	780	955	450	725	805	245	390	6614
الإنتاج (ق)	16917	27960	17793	15450	21247	9875	9750	13375	3850	3705	139922
المردودية (ق/هـ)	35	23	31	20	22	22	13	17	16	10	21
مساحة البقول الجافة (هـ)	05	/	/	/	/	/	/	/	/	/	05
الإنتاج (ق)	36	/	/	/	/	/	/	/	/	/	36
المردودية (ق/هـ)	07	/	/	/	/	/	/	/	/	/	07
مساحة الخضروات(ق)	180	227	636	370	357	81	95	114	118	12	2190
الإنتاج (ق)	35230	34943	85441	35560	32372	9190	10458	13176	13581	1365	271316
المردودية (ق/هـ)	196	154	134	96	91	113	110	116	115	114	123,9
مساحة الأشجار المثمرة (هـ)	24	37	136	21	54	40	28	49	75	30	494
الإنتاج (ق)	128	124	1629	346	745	378	521	944	1547	285	6647
المردودية (ق/هـ)	05	03	12	16	14	09	19	19	21	10	13
مساحة أشجار الزيتون (هـ)	12	18	76	22	38	14	40	20	09	24	273
الإنتاج (ق)	00	00	00	330	495	165	462	243	104	179	1978
المردودية (ق/هـ)	00	00	00	15	13	12	12	12	12	07	07

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

الملحق رقم –2– الإنتاج الفلاحي النباتي بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر البلديات العشر(2010– 2014)

البلديات / البيان	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أ. سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
مساحة الحبوب(هـ)	10395	6228	4470	5848	5898	3200	3990	3360	2260	2990	48639
الإنتاج (ق)	225205	109370	79562	97699	100527	66425	56075	49482	35295	45950	865590
المردودية (ق/هـ)	22	18	18	17	17	21	14	15	16	15	18
مساحة الأعلاف(هـ)	760	2289	903	870	855	450	975	965	385	220	8672
الإنتاج (ق)	45561	87709	52340	23525	25735	11200	25970	26400	11185	2800	312425
المردودية (ق/هـ)	60	38	58	27	30	25	27	27	29	13	36
مساحة البقول الجافة (هـ)	42	81	/	/	/	/	/	/	/	/	123
الإنتاج (ق)	120	416	/	/	/	/	/	/	/	/	536
المردودية (ق/هـ)	03	05	/	/	/	/	/	/	/	/	04
مساحة الخضروات (ق)	313	390	880	443	356	86	105	122	141	18	2854
الإنتاج (ق)	72611	82060	117743	53916	57133	10136	14419	17145	22385	1918	449466
المردودية (ق/هـ)	232	210	134	122	160	118	137	141	159	107	157
مساحة الأشجار المثمرة (هـ)	37	52	221	81	144	91	130	134	161	167	1218
الإنتاج (ق)	56	95	4500	1455	2339	1612	1860	2714	3477	1415	19523
المردودية (ق/هـ)	02	02	20	18	16	18	14	20	22	08	16
مساحة أشجار الزيتون (هـ)	26	25	89	75	122	62	118	104	122	149	892
الإنتاج (ق)	06	08	672	430	762	278	896	448	199	877	4576
المردودية (ق/هـ)	0,23	0,32	07,5	06	06	04	08	04	02	06	05

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

الملحق رقم –3– الإنتاج الحيواني في الفترة ما بين (2007– 2009) عبر البلديات العشر

	البلديات / الإنتاج الحيواني	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
	الأغنام (العدد)	9650	11000	9565	6400	6325	4100	6775	6140	7210	6800	73965
	الصوف (كلغ)	9200	7650	12250	8200	7500	5550	7050	6550	8400	5700	78050
	الماعز (العدد)	120	127	1000	650	550	725	2030	1880	2490	1805	11377
	الأبقار	3982	1089	3340	2634	2830	1884	786	727	501	305	18078
	الأبقار الحلوب	598	1211	480	166	170	86	299	238	274	00	3522
البقري	وحدات تربية	39	51	25	31	22	11	02	17	03	04	205
	المساحة2م	19610	22440	10400	15847	11000	5519	500	8060	1188	1400	95964
	القدرات الإنتاجية	183200	390000	129700	190300	151800	77600	14100	120800	14400	265500	1298400
	عدد الدواجن المرباة	89453	47984	66406	65050	58150	36687	12624	26658	7802	24729	435543
الدجاج	وحدات التربية	21	09	107	10	19	29	35	11	101	08	350
	المساحة م2	9100	4100	26780	4060	7240	7950	8778	2789	28256	1110	100163
	قدرات التربية	91000	37500	240200	40600	68200	79500	87780	27890	262200	11100	945970
	عدد الدواجن المرباة	65000	45000	118000	78500	88500	118500	81000	55000	79000	25800	754300
العدد	الديك الرومي	/	/	5000	3000	4000	/	/	/	/	/	12000
التجارة	الدجاج (العدد)	58900	40650	109629	73540	82620	111032	74950	51450	72950	18069	628135
	الديك الرومي	/	/	4708	2900	3850	/	/	/	/	/	11458
البيض	عدد البيض	19667250	11505500	16358500	15956500	18211500	8935500	3041000	6361500	1868500	5596000	107501750
	الجلد(ق)	312	385	268	298	338	259	232	219	217	83	2611
	العسل(كغ)	1150	1020	5786	564	546	577	612	1137	2380	800	14572
	عدد الخلايا	405	324	892	125	119	124	132	242	516	308	3187
الحليب(ل)	حليب البقرة	5243669	4094682	6599920	5394832	5218929	3385389	2127350	1674697	1445571	296217	35481256
	حليب العنزة	/	/	41242	93000	75000	131000	253205	441220	579180	214000	1827947
	حليب النعجة	/	/	/	147250	230000	137000	/	/	/	/	514250
	المجمـــــوع	5243669	4094682	6641262	5635082	5523929	3653389	2380555	2115917	2024751	510217	37823453
اللحوم(ق)	اللحوم الحمراء	4335	3206	4285	2990	3274	2380	2015	2339	2109	1130	28093
	اللحوم البيضاء	1978	1431	3218	2912	3268	2992	1504	1433	1550	478	20764
	المجـــمـــوع	6313	4637	7503	5902	6542	5372	3519	3772	3659	1608	48857
	تربية الـخـيل	07	25	131	08	22	16	26	28	27	06	296

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016

الملحق رقم –4– الإنتاج الحيواني بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات الدراسة (2010– 2014)

	البلديات / الانتاج الحيواني	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
	الأغنام	10058	11572	9700	8325	11275	1925	7635	7252	8210	7070	83022
	الماعز	117	125	640	850	770	1025	2650	2495	3107	2010	13789
	– الأبقار –الأبقار الحلوب	2897 1684	1100 1146	1289 2559	2910 1895	1150 2025	775 1269	340 1202	282 1110	264 961	151 221	11158 14072
البيض	وحدات التربية	42	52	35	49	32	19	8	27	12	08	284
	المساحة م3	19054	24525	10400	28000	21000	3400	2595	11000	3830	2800	136604
	قدرات الانتاج	236715	402400	202970	245500	218100	164400	51160	192800	57600	42900	1814545
	عدد الدواجن المربات	125864	90994	93616	75200	73300	56562	14121	100836	29319	31260	693072
اللحم	وحدات التربية	21	09	91	10	20	29	50	25	112	14	381
	المساحة م3	9250	3975	37890	5100	7550	8700	11778	5589	29080	1980	120892
	قدرات الانتاج	92500	37500	365100	39550	68800	92225	117780	55890	280600	17000	1166945
	عدد الدواجن المربات	117500	109500	405002	117250	115000	118750	128750	116000	157500	43000	1428250
التجارة	الدجاج	105660	100235	369450	112045	110000	113475	120362	108250	146955	39560	1325992
البيض	عدد البيض	30105500	21519500	21890500	17016000	16941500	12968000	3342500	23830000	6934000	7381000	**161928500**
	العسل(كلغ)	2300	950	5400	790	787	765	1800	3750	5500	2600	**24642**
	عدد الخلايا	603	464	1105	410	417	390	473	1040	1286	1130	**7318**
	الحليب(ل)	7491500	5519500	8086350	6467000	7100500	4263000	4143500	3824000	3646500	1014	**50542864**
اللحوم (ق)	اللحوم الحمراء	7257	4594	6695	1390	18242	762	3123	2759	2936	1300	**49058**
	اللحوم البيضاء	3774	3087	12936	3105	4898	2846	2660	1809	3278	1403	**39796**
	المجموع	11031	7681	19631	4495	23140	3608	5783	4568	6214	2703	**88854**
	تربية الخيل	7	25	125	15	26	17	30	30	30	06	**311**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2016.

الملحق رقم –5– توزيع مواقع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

البلديات	المواقع	المساحة (هكتار)	عدد الأسر	عدد السكان (نسمة)
عين أرنات	أولاد سالم	600	25 أسرة	150
	أولاد سي عبد الله	500	120	720
	لقرازلة	6300	70	420
	لغزالة	900	31	186
مزلوق	أولاد ثابت	500	63	378
	دوار بورغدة	600	13	78
	دوار المالح	300	10	60
قلال	ملول	3500	987	5922
	لبعادشة	1500	30	180
	أولاد بوطارة	700	80	480
	لقوارة	3000	100	600
قصر الأبطال	المالح	1200	30	180
	الشواكر	1200	50	300
	لقطاطشة	200	22	132
	لفراوة	500	50	300
	قبلة زديم	2500	100	6000
	أولاد حسن	2000	50	300
عين ولمان	بئر قصيعة	700	120	720
	كندور	1500	120	720
	لفريقات	600	287	1722
	لحفايظ	1000	20	120
	عثمان	500	50	300
	إلياب	550	10	60
	لكرمة	700	100	600
	لغرنوقة	700	200	1200
	لبناهية	4000	241	1446
	لعبايد	150	50	300
	لكوانة	1500	84	504
	أولاد زرير	400	250	1500
أولاد سي أحمد	عين القصر	2000	100	600
	أولاد سي السعيد	500	100	600
	عين قاقة	750	60	360
	لقرارسة	600	200	1200
	أولاد عيشة	800	150	900
	أولاد حمود	300	40	240

صالح باي	معفر	500	665	3990
	عين زطوط	5000	105	630
	معدومة	100	20	120
	بوشباب	350	15	90
	لقنادزة	1200	15	90
الرصفة	أولاد مناني	800	120	720
	الزواوشة	3000	25	150
	لمهاريع	1200	25	150
	أولاد قبالة	80	20	120
	أولاد عبد الله	600	05	30
	آراس	500	10	60
	فم الرومي	1200	50	300
	بن قماز	900	40	240
أولاد تبان	أولاد ثابت	800	729	4374
	بومنزو	1500	90	540
	لفحامة	500	07	42
	بوزلافن	800	500	3000
	بونصرون	450	20	120
	لهوارة	550	30	180
	أولاد عايدة	300	40	240
	الزوايد	700	15	90
	الزحالة	800	40	240
بوطالب	بوطالب	2000	900	5400
	الدار البيضاء	1500	110	660
	الرمايل	500	28	168
	حدادة	3000	10	60
	عرقوب الطير	2500	40	240
	بوجليخ	700	140	840
	عبلة	650	135	810
	بني الماي	900	55	330
	سيدي بركات	350	104	624
	الرواشي	250	57	342

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف2016

الملحق رقم –6– توزيع العمليات الجماعية الخاصة بسياسة الجديد الريفي حسب مواقعها في كل بلدية.

البلدية	المواقع	العمليات
عين أرنات	أولاد سالم	تهيئة المسالك 26,6 كلم، تصحيح المجاري المائية 2000م3.
	أولاد سي عبد الله	تهيئة المسالك 05كلم، أنشطة غابية 50هـ.
	لقرازلة	تهيئة المسالك 11 كلم، فتح المسالك 10 كلم، إقامة حملات تشجيرية60 هكتار.
	لغزالة	تهيئة المسالك 04,5 كلم.
مزلوق	أولاد ثابت	تهيئة المسالك 01كلم، حفر وتجهيز الأنقاب 02، بناء الأحواض المائية 01، إنجاز قاعة علاج 01، إنجاز مطعم مدرسي 01، تجهيز مركب رياضي 01، الإنارة العمومية 1000م.
قلال	ملول	فتح المسالك 05 كلم، تهيئة المسالك 12 كلم.
	لبعادشة	فتح المسالك 05 كلم.
	أولاد بوطارة	تهيئة المسالك 01كلم، تصحيح المجاري المائية 200م3.
قصر الأبطال	المالح	تهيئة المسالك 10 كلم.
	الشواكر	تهيئة المسالك 07,5 كلم.
	لقطاطشة	تصحيح المجاري المائية 100م3.
عين ولمان	بئر قصيعة	حفر وتجهيز الأنقاب 01، إنجاز قاعة علاج ومسكن وظيفي.
	كندور	تصحيح المجاري المائية 600م3، إنجاز برج مراقبة (الغابات)، بناء مركز فرعي لفرقة الغابات.
	لفريقات	تصحيح المجاري المائية 500م3، أنشطة غابية 323هكتار.
	لحفايظ	تصحيح المجاري المائية 300م3،
	عثمان	فتح المسالك 05 كلم.
	إلياب	تهيئة المسالك 05 كلم.
	لكرمة	فتح المسالك 04 كلم، تهيئة المسالك 05 كلم.
	لغرنوقة	تهيئة المسالك 05 كلم، التقاط منابع مائية 01.
	لبناهية	تصحيح المجاري المائية 200م3، أنشطة غابية 50 هكتار.
	لعبايد	تصحيح المجاري المائية 200م3، تهيئة المسالك 06 كلم، تثبيت الجروف 25 هكتار.
أولاد سي أحمد	عين القصر	إنجاز فضاء للعب 01، إنجاز قاعة علاج.
	أولاد سي السعيد	إنشاء فضاء للعب.
	عين قاقة	فتح المسالك 03 كلم، تهيئة المسالك 05 كلم.
	لقرارسة	فتح المسالك 04 كلم، تهيئة المسالك 05 كلم، إنشاء فضاء للعب 01
	أولاد عيشة	تثبيت الجروف 35 هكتار.
	جبل حسن	القيام بحملات تشجيرية 50 هكتار.
صالح باي	معفر	تهيئة المسالك 10 كلم.
	عين زطوط	تصحيح المجاري المائية 5500م3، فتح المسالك 06 كلم، تهيئة المسالك 15 كلم، إنجاز وتهيئة نقب مائي01 ، التقاط المنابع المائية 02، القيام بحملات تشجيرية 50 هكتار.
	معدومة	تثبيت الجروف15 هكتار، أنشطة غابية 50 هكتار.
	بوشباب	تثبيت الجروف 05 هكتار،
	قلة	فتح المسالك 05 كلم، تثبيت الجروف 50 هكتار.
	لقنادزة	تهيئة المسالك 05 كلم، فتح المسالك 05 كلم، فتح المسالك الغابية 03 كلم.
الرصفة	الروابح	تصحيح المجاري المائية 1000كلم3، تهيئة المسالك 05 كلم.

	الزواوشة	فتح المسالك 05 كلم، القاط منابع المياه 02، تصحيح المجاري المائية 1500 م3، غرس أشجار رعوية 30هكتار، إقامة حملات تشجيرية 30 هكتار.
	لمهاريع	تهيئة المسالك 10 كلم، فتح المسالك 05 كلم، القاط وتهيئة منابع المياه 01، تصحيح المجاري المائية 2000م3، إقامة حملات تشجيرية 20 هكتار، غرس أشجار رعوية 20 هكتار.
	أولاد قبالة	تصحيح المجاري المائية 500 م3.
	أولاد عبد الله	تجزأ المناطق الجبلية لتجنب انتشار النيران 40 هكتار.
	آراس	فتح المسالك 14 كلم، إعادة إعمار الغطاء النباتي200هكتار، تثبيت الجروف 10 هكتار.
	شعبة البال	إعادة الإعمار (التشجير) 100 هكتار.
	فم الرومي	تثبيت الجروف 10 هكتار، فتح المسالك 11 كلم.
	لمطاريح	تصحيح المجاري المائية470م3.
	بن قماز	إعادة الإعمار (التشجير) 266 هكتار.
أولاد تبان	أولاد ثابت	تصحيح المجاري المائية 1000م3، تهيئة المسالك05 كلم.
	بومنزو	توسيع غرس أشجار الأرز 60 هكتار، إقامة حملات تشجيرية150هكتار، إعادة الإعمار (التشجير) 170هكتار.
	لفحامة	حفر وتجهيز نقب مائي 01، التقاط منابع المياه 02، تصحيح المجاري المائية ؟، فتح وتهيئة المسالك؟
	بوزلافن	تثبيت الجروف 15 هكتار.
	بونصرون	تهيئة المسالك 04 كلم، تثبيت الجروف 25 هكتار، إنجاز مجمع مائي 01، غرس أشجار الصبار 30 هكتار.
	لهوارة	تهيئة المسالك 06 كلم، إنجاز قاعة علاج 01.
	أولاد عايدة	غرس أشجار رعوية ؟، إنجاز مجمع مائي 01.
	الزوايد	تصحيح المجاري المائية ؟، إنجاز مجمع مائي 01.
	الزحالة	تصحيح المجاري المائية 400 م3.
	أولاد رحاب	فتح المسالك 01,5 كلم.
	تيبودا أولاد رحاب	فتح المسالك 10 كلم، تهيئة المسالك 05 كلم، تجزئة المناطق الجبلية 22 هكتار، توسيع عملية التشجير 80 هكتار.
	حدولة	تهيئة المسالك 03 كلم.
بوطالب	بوطالب	تهيئة المسالك 04 كلم، إنجاز مجمع مائي 01.
	الدار البيضاء	إنجاز وتجهيز نقب مائي 01، تهيئة المسالك 05 كلم، القاط وتهيئة منابع مائية 02، غرس أشجار رعوية 20 هكتار، إنجاز قاعة علاج 01.
	الرمايل	تثبيت الجروف 15 هكتار.
	حدادة	تهيئة المسالك 10 كلم.
	عرقوب الطير	تثبيت الجروف 25 هكتار، غرس أشجار الصبار 30 هكتار.
	بوجليخ	تهيئة المسالك 05 كلم، غرس أشجار الصبار 30 هكتار.
	عبلة	تصحيح المجاري المائية 300م3، تهيئة المسالك 04 كلم.

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2016.

الملحق رقم –7– توزيع العمليات الفردية الخاصة بسياسة التجديد الريفي حسب مواقعها ببلديات الدراسة

البلديات	المواقع	العمليات
عين أرنات	أولاد سي عبد الله	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	لغزالة	غرس الأشجار المثمرة 10 هكتار.
	أولاد سالم	تربية الأغنام (05 مستفيدين).
مزلوق	دوار المالح	تربية الأغنام (10 مستفيدين).
	دوار بورغدة	تربية الأغنام (10 مستفيدين)، تربية النحل 01 مستفيد.
قلال		غرس أشجار مصدات الرياح 50 كلم،
	لبعادشة	غرس أشجار الزيتون 05 هكتار.
	لقوارة	تربية الأغنام (15 مستفيد)، تربية النحل 01.
قصر الأبطال	لفراوة	غرس أشجار الزيتون 20 هكتار
	المالح	غرس أشجار مصدات الرياح 10 كلم، غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	الشواكر	غرس أشجار الزيتون 20 هكتار.
	قبلة زديم	تحسين التربة 08 هكتار، تربية الأغنام (15 مستفيد)، تربية النحل (05 مستفيدين).
	أولاد سي حسن	تربية الأغنام (15 مستفيد).
عين ولمان	بئر قصيعة	تحسين التربة 05 هكتار.
	لعبايد	تحسين التربة 15 هكتار، غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	أولاد زرير	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	لحفايظ	غرس أشجار مصدات الرياح 10 كلم.
	إلياب	غرس أشجار الزيتون 05 هكتار.
	الكرمة	تحسين التربة 25 هكتار، غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	لغرنوقة	تحسين التربة 25 هكتار، غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	لبناهية	تربية الأغنام 13 مستفيد ، تربية النحل 02 مستفيد.
	لكوانة	تربية الأغنام 20 مستفيد، تربية النحل 06 مستفيدين.
أولاد سي أحمد	عين القصر	تحسين التربة 10 هكتار، غرس أشجار مصدات الرياح 10 كلم، غرس أشجار الزيتون ؟
	أولاد سي السعيد	تحسين التربة 10 هكتار، غرس أشجار الزيتون 05 هكتار.
	أولاد حمود	تحسين التربة 10 هكتار، غرس أشجار الزيتون 05 هكتار.
	عين قاقة	تحسين التربة 10 هكتار، غرس أشجار الزيتون 05 هكتار.
	لقرارسة	تحسين التربة 10 هكتار، غرس أشجار الزيتون 05 هكتار، تربية الأغنام 09 مستفيدين.
	أولاد عيشة	غرس أشجار الزيتون 25 هكتار.
	تليلة	تربية الأغنام 20 مستفيد، تربية النحل 03 مستفيدين.
صالح باي	معفر	تحسين التربة 70 هكتار، غرس أشجار الزيتون 20 هكتار، تربية النحل (07 مستفيدين).
	معدومة	غرس أشجار الزيتون 20 هكتار، تربية الأغنام 07 مستفيدين، تربية النحل 35 مستفيد.
	لبلاليط	تربية الأغنام 02 مستفيد، تربية النحل 01 مستفيد.
	بوشباب	غرس أشجار الزيتون 20 هكتار.
	لقنادزة	غرس الأشجار المثمرة 05 هكتار.
الرصفة	الروايح	تحسين التربة 100 هكتار، غرس أشجار الزيتون 20 هكتار، تربية النحل 04 مستفيدين.
	الزواوشة	غرس أشجار مصدات الرياح 05 كلم.

	لمهاريع	تربية النحل 05 مستفيدين.
	أولاد قبالة	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	أولاد مناني	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	فم الرومي	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	لمطاريح	غرس أشجار الزيتون 03 هكتار، تربية النحل 04 مستفيدين
	قريقرة	تحسين التربة 08 هكتار، تربية النحل 04 مستفيدين.
	السواطر	تحسين التربة 07 هكتار، غرس أشجار الزيتون 02 هكتار، تربية النحل 03 مستفيدين.
	بن قماز	غرس الأشجار المثمرة 05 هكتار.
أولاد تبان	أولاد ثابت	غرس أشجار الزيتون 20 هكتار، تربية النحل 15 مستفيد.
	بوزلافن	غرس أشجار الزيتون 25 هكتار.
	بونصرون	غرس أشجار الزيتون05 هكتار.
	لهوارة	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار، تربية الأغنام 29 مستفيد.
	أولاد عيدة	غرس أشجار مصدات الرياح 20 هكتار، غرس أشجار الزيتون 18 هكتار.
	سهالة	غرس أشجار الزيتون 04 ، تربية النحل 03 مستفيدين.
	أولاد رحاب	غرس أشجار الزيتون 03 هكتار، تربية النحل 04 مستفيدين.
	الخرزة	غرس أشجار الزيتون 08 هكتار، تربية النحل 04 مستفيدين.
	تيبودا أولاد رحاب	غرس الأشجار المثمرة 05 هكتار.
بوطالب	الدار البيضاء	تربية النحل 18 مستفيد.
	رمايل	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار
	بني لماي	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار.
	حدادة	غرس أشجار الزيتون 10 هكتار ، تربية الأغنام 10 مستفيدين.
	عرقوب الطير	غرس أشجار الزيتون 27 هكتار، تربية الأغنام 20 مستفيد.
	سيدي بركات	تربية الأغنام 05 مستفيدين، تربية النحل 10 مستفيدين.
	الرواشي	تربية الأغنام 05 مستفيدين.

المصدر: محافظة الغابات لولاية سطيف 2016

الملحق رقم –8– معدل نصيب الفرد أو الرأس من الإنتاج قبل وبعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي

البيان	المحاصيل	الحبوب (ق/للفرد)	الأعلاف (ق/الرأس)	الأشجار المثمرة (كغ/الفرد)	إنتاج الزيتون (كغ/للفرد)	الحليب (ل/للفرد)	اللحوم (كغ/الفرد)
قبل انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي	عين أرنات	04,03	01,17	0,29	0	122	14,70
	مزلوق	03,92	02,08	0,73	0	241	27,31
	قلال	02,25	01,23	07,61	0	311	35,08
	قصر الأبطال	01,94	01,56	01,75	01,38	236	24,76
	عين ولمان	0,70	02,15	01	0,67	75	08,86
	أ.سي أحمد	02,66	01,45	03,69	01,61	357	52,46
	صالح باي	01,79	0,98	01,92	01,70	88	13,01
	الرصفة	02,92	01,48	05,88	01,51	132	23,51
	أولاد تبان	02,85	0,36	14,89	01	195	35,23
	بوطالب	02,69	0,41	03,01	01,89	54	17
	المجموع	02,23	01,30	02,63	0,78	150	19,36
بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي	عين أرنات	04,29	03,08	0,10	0,01	143	21,03
	مزلوق	05,67	06,29	0,49	0,04	287	39,87
	قلال	03,07	03,68	17,40	02,52	313	75,90
	قصر الأبطال	03,63	01,68	05,40	01,59	240	16,70
	عين ولمان	01,11	01,69	02,58	0,84	79	25,60
	أ.سي أحمد	05,88	02,24	14,27	02,46	378	31,95
	صالح باي	01,85	02,19	06,14	02,95	137	19,09
	الرصفة	02,79	02,37	15,34	02,53	216	25,82
	أولاد تبان	02,96	0,89	29,20	01,67	306	52,19
	بوطالب	04,60	0,29	14,19	08,79	0,10	27,10
	المجموع	02,92	02,56	06,59	01,54	171	30,01

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية + معالجة شخصية

الملحق رقم –9– توزيع عدد المشاركين والمستفيدين حسب الفروع ببرامج سياسة التجديد الفلاحي عبر بلديات الدراسة (2010– 2014).

البيان / فروع الدعم	عدد المستفيدين من سياسة التجديد الفلاحي حسب الفروع ببلديات الدراسة									عدد المشاركين بسياسة التجديد الفلاحي حسب الفروع عبر بلديات الدراسة (2010– 2014)									
	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب
الحبوب	07	08	03	0	0	0	0	0	0	0	07	08	01	0	0	0	0	0	0	0
الأعلاف	02	04	02	0	0	0	0	0	0	0	02	04	02	0	0	0	0	0	0	0
الخضر	0	01	06	0	0	0	0	0	0	0	0	01	06	0	0	0	0	0	0	0
الزيتون	04	01	09	12	12	01	29	34	29	14	03	01	01	06	08	00	16	24	22	14
تربية النحل	03	06	03	02	01	0	14	30	11	01	02	05	02	02	01	0	07	11	05	01
تربية الدواجن	0	0	0	0	0	0	0	01	0	01	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تربية الأبقار	04	06	09	02	23	04	06	07	0	0	02	03	03	0	04	0	03	01	0	0
الحليب	01	01	02	02	01	02	0	01	02	0	01	01	01	02	01	02	0	0	01	0
تنمية الري	23	35	27	16	12	08	22	32	21	01	15	26	22	15	08	06	07	13	06	01
المواد الطاقوية	06	07	02	0	0	0	0	0	0	0	06	07	02	0	0	0	0	0	0	0
العتاد الفلاحي	58	39	20	16	25	11	13	26	11	05	20	06	03	02	07	03	04	10	02	0
البيوت البلاستيكية	0	01	09	0	03	02	0	0	0	0	0	0	0	0	01	0	0	0	0	0
المجموع	108	109	92	50	77	26	84	131	74	22	58	62	43	27	30	11	37	59	36	17

البيان / فروع الدعم	إجمالي المستفيدين	إجمالي المشاركين
الحبوب	16	18
الأعلاف	08	08
الخضر	07	07
الزيتون	95	145
تربية النحل	36	71
تربية الدواجن	0	0
تربية الأبقار	16	59
الحليب	09	12
تنمية الري	119	197
المواد الطاقوية	15	15
العتاد الفلاحي	57	224
البيوت البلاستيكية	01	15
المجموع	380	773

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية+ الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017.

الملحق رقم –10– توزيع حجم الاستثمار (دج) حسب الفروع عبر بلديات الدراسة (2010– 2014)

البلديات / فروع الدعم	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي أحمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجوع
الحبوب	472760	505000	124400								1102160
الأعلاف	26000	24800	44600								95400
الخضر(البطاطا)		2200	2304000								2306200
زراعة الزيتون	1371999	1200000	1540000	2190000	1530000	120000	3360000	3840000	3720000	930000	19801999
تربية النحل	331101	520049	235219	581985	241049	00	1681986	6131146	1679131	92651	11494317
تربية الدواجن	00	00	00	00	00	00	00	93600	00	1056299	1149899
تربية الأبقار	649820	19480340	1766600	788400	1696400	1177800	2749400	5736400	00	00	34045160
الحليب	124387	124387	986900	1480000	535000	774911	00	480000	2162800	00	6568385
تنمية أنظمة الري	8718928	11050557	19400536	39791250	12392031	1394000	5388565	8316157	5540656	348499	112341179
المواد الطاقوية	400000	406000	89984								
العتاد الفلاحي	180556437	175411242	101772487	37162094	61419944	25140072	49572236	60830019	94668316	93700276	735903123
البيوت البلاستيكية	00	1047150	38333411	00	3045510	1727154	00	00	00	00	44153225
المجموع	192651432	209771725	166498137	81993729	80859934	30333937	62752187	85427322	47770903	11797725	969857031

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية+ الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

الملحق رقم –11– توزيع حجم الدعم المخصص (دج) حسب الفروع عبر بلديات الدراسة (2010– 2014).

البلديات / فروع الدعم	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي احمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
الحبوب	472760	505000	124400	00	00	00	00	00	00	00	1102160
الأعلاف	26000	24800	44600	00	00	00	00	00	00	00	95400
الخضر	00	2200	2304000	00	00	00	00	00	00	00	2306200
الزيتون	690000	600000	570000	2190000	1530000	120000	1680000	1920000	1860000	930000	12090000
تربية النحل	202730	308112	150000	283300	151999	00	1001793	3739282	959386	51229	6847831
تربية الدواجن	00	00	00	00	00	00	00	28080	00	511259	539339
تربية الأبقار	271200	5380400	654200	198000	746400	1177800	2649400	4882400	00	00	15959800
الحليب	37316	37316	282450	444000	220500	232473	00	144000	648840	00	2046895
تنمية أنظمة الري	4160020	5493760	6117349	1456875	4125105	697000	2071114	2867633	2406478	174249	29569583
المواد الطاقوية	400000	406000	89984	00	00	00	00	00	00	00	895984
العتاد الفلاحي	57807665	59310595	35343335	11547598	19202032	7542020	17942734	19201722	11411711	2811083	242120495
البيوت البلاستيكية	00	225000	11734464	00	889802	400921	00	00	00	00	13250187
المجموع	64067691	72293183	57414782	16119773	26865838	10170214	25345041	32783117	17286415	4477820	326823874

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية+ الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017

الملحق رقم –12– توزيع حجم الدعم المحقق من المخصص (دج) حسب الفروع عبر بلديات الدراسة (2010– 2014).

البلديات / فروع الدعم	عين أرنات	مزلوق	قلال	قصر الأبطال	عين ولمان	أولاد سي احمد	صالح باي	الرصفة	أولاد تبان	بوطالب	المجموع
الحبوب	472760	505000	40000	00	00	00	00	00	00	00	1017760
الأعلاف	26000	24800	44600	00	00	00	00	00	00	00	76800
الخضر	00	2200	2304000	00	00	00	00	00	00	00	2306200
الزيتون	630000	600000	160000	600000	1230000	00	840000	1320000	1380000	930000	7690000
تربية النحل	151365	205654	100000	283300	151999	00	482711	782975	334508	51229	2543741
تربية الدواجن	00	00	00	00	00	00	00	00	00	511259	511259
تربية الأبقار	168000	3457800	300000	00	61600	00	750000	100000	00	00	4837400
الحليب	37316	37316	210000	444000	220500	232473	00	00	324420	00	1506025
تنمية أنظمة الري	2852400	3252375	4269514	1306875	2852723	522750	640879	1232499	730957	174249	17835221
المواد الطاقوية	400000	406000	89984	00	00	00	00	00	00	00	895984
العتاد الفلاحي	18277643	6964491	4688760	1929447	5372967	2193750	3630566	5438512	1345909	00	49842045
البيوت البلاستيكية	00	00	00	00	225000	00	00	00	00	00	225000
المجموع	23015484	15455636	12188258	4563622	10114789	2948973	6344156	8873986	4115794	1666737	89287435

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية + الفروع الفلاحية لبلديات الدراسة 2017.

الملخص

انتهجت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتجسد الإرادة القوية نحو تغيير المنظومة الفلاحية وترسيخ قدم الحداثة في هذا القطاع وتطوير الريف الجزائري سعيا من الدولة نحو إعادة بناء اقتصادها ومسايرة التطورات الحاصلة في العالم نظرا للمكانة البارزة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ، فهو يرتبط بقضية كبرى تشغل اهتمام الدول النامية مادامت تعاني من تبعية غذائية مزرية للعالم المتقدم، والذهنية الجديدة التي أتت بها هذه السياسة تحاول رفع الفلاح إلى مصاف العون الاقتصادي المسؤول عن اختياراته باستعمال أدوات المساعدة – الدعم الفلاحي – التي سخرتها الدولة والقائمة على المشاركة الإيجابية والفعّالة.

أما على مستوى إقليم الدراسة فيتضح لنا أنه يسخر بإمكانيات طبيعية وبشرية هامة تتنوع وتتباين من الشمال إلى الجنوب، فهي تختلف من حيث المظاهر الطبوغرافية السائدة من السهول العليا في الشمال إلى المناطق السهبية الرعوية في الوسط، أما المنطقة الجنوبية فيطغى عليها الطابع الجبلي، كل هذا أدى إلى تنوع عوامل طبيعية أخرى كالمناخ والنبات والشبكة الهيدروغرافية، هذا رغم الحواجز الطبيعية المختلفة كشدة الإنحدارات في بعض المناطق التي تؤثر على التربة ومنسوب المياه.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي على الميدان، فقد كشفت عن بعض الفجوات والنقائص الحاصلة والظروف التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار، فمن خلال ذلك يمكن الإنطلاق من جديد وتصحيح الأوضاع القائمة بتظافر جهود الجميع وتوسيع النظرة إلى القطاع الفلاحي على أنه قطاع استراتيجي وله دوره البارز في اقتصاد الدولة.

والدولة الجزائرية لا تزال مطالبة بتحسين أداء فلاحتها بصورة فعلية بسبب ما تتطلبه اليوم المنافسة ، فالعالم أصبح قرية صغيرة بعد ظهور العولمة، وبالتالي فالفلاحة الوطنية مرغمة على التكيف مع النظام الجديد من جهة ومواجهة التحديات التي جاءت بها العولمة من جهة ثانية ، وإن أرادت البقاء والاستمرار فعليها اتباع معايير المنافسة القائمة على الكفاءة والفعالية والنوعية.

Abstract

Agricultural and rural renewal policy has been used to demonstrate the strong determination towards changing agricultural organization, consolidating modernist principles in this sector, and developing the Algerian countryside. These efforts are made by the government to rebuild its economy and to go along with the developments taking place in the world for the important role of the agricultural sector in the national economy. This sector is directly related to an issue that concerns developing countries: food dependency on developed countries. This policy's new approach tries to provide farmers with economic help as far as the choice of helping tools, which are provided by the government as part of agricultural support and are based on positive and effective participation, is concerned.

It appears that the study region is rich of significant natural and human resources which vary from the north to the south. The topographic aspects define the Upper Plains in the north, the grazing regions are found in the midland, and mountainous aspect prevails in the south. These differences resulted in variation in other natural factors such as climate, plants and the hydrographic network in spite of the different natural barriers like slopes which affect the quality of soil and water level in some regions.

The applied study of rural and agricultural renewal policy revealed some drawbacks and conditions that must be reconsidered. This is one way to start all over again to better the current situation through cooperation and widening inspection in the agricultural sector which has got an important strategic role in the country's economy.

It is required to improve the agricultural performance in Algeria for the given competition today. The world has become a small village after globalization. Therefore, national agriculture has to adapt with the new system and confront the challenges brought by globalization. Agricultural survival is dependent on conforming to competition criteria which are based on quality and effectiveness.

Résumé :

L'Etat algérien a adopté une politique de renouveau agricole et rural pour refléter la forte volonté de changer le système agricole, d'enraciner la modernité dans ce secteur et de développer la campagne algérienne pour reconstruire son économie et de se tenir au courant des développements dans le monde agricole en vue de la position éminente du secteur paysan dans l'économie nationale. Elle est liée à une question majeure de préoccupation pour les pays en développement tant qu'ils souffrent d'une dépendance alimentaire terrible pour le monde développé et la nouvelle mentalité de cette politique a été portée à l'avant-garde de l'aide économique, qui est responsable de ses choix en utilisant les outils d'assistance-le soutien paysan-qui a été exploité par l'État et fondé sur une participation active et efficace.

Sur le plan de la région d'étude, il est riche d'un potentiel naturel et humain significatif, varié du Nord au sud, qui diffèrent en termes de caractéristiques topographiques des plaines supérieures au nord jusqu'aux régions pastorales des Sahara au centre, tandis que la région du sud est dominée par la nature montagneuse, tout cela a conduit à une variété d'autres facteurs naturels tels que le climat, la végétation et le réseau hydrographique, malgré les diverses barrières naturelles telles que la sévérité des pentes dans certaines zones affectant le sol et les niveaux d'eau.

En ce qui concerne l'étude appliquée de la politique de renouvellement agricole et rural sur le terrain, l'Algérie a révélé quelques lacunes, des insuffisances qui devraient être envisagées et prisent en considération, il est possible de relancer et de rectifier les conditions existantes par tous les efforts et d'élargir la perception du secteur agricole en tant que secteur stratégique qui joue un rôle prépondérant dans l'économie de l'État.

L'État algérien est appelé à améliorer son fonctionnement efficace en raison des exigences de la concurrence aujourd'hui. Le monde est devenu un petit village après l'avènement de la mondialisation, et par conséquent, l'agriculture nationale est obligée de s'adapter au nouveau système et de faire face aux défis de la mondialisation d'autre part, et si elle veut la survie et la continuité elle doit suivre des normes compétitives fondées sur l'efficience, l'efficacité et la qualité.